تصنيف المصادر

وعلاقته بخصائص الأفعال

الجزء الثالث من المدخل

د. ممدوح عبد الرحمن

رئيس قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم

إهـــداء

إلى معلمتي الأصلية السـيدة / جليلة حسنين منصور التـــي علمتنـــي أبجديات الحياة والمعرفة،وشمعتي التي تضئ لي السبيل بعد أن أظلمـــت عينـــاي وشراعي الذي يشق لي الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبيّ ، وكهفي الذي أخفي فيه ضعفي عن أعين الناس ، وساعدي وعوني يومَ لمْ ينفعني جهدي واجتـــهادي ، وصديقتي بعد أن دفنت أصحابي في التراب ومركبي الذي يقلني بعـــد أن ضـــاق الطريق بقدميّ

فعدت كذي رجلين ، رجل صحيحة

ورجل رمي فيها الزمان فَشُلَّت

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

علي ظلعها بعد العثار استقلت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم ، والشكر على ما أولى ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، وبعد .

المصادر من الأسماء ؛ لأن صيغها هي صيغ الأسماء التي تختلف عن صيغ الأفعال في زيادتها بمقدار حرف واحد ، قد يكون حرفا صحيحا ، أو حرف علة ، وهو يعرف في مصطلحات المحدثين بالمورفيم ؛ لأنه يدل على معنى ، وبه قد يؤدى المصدر وظيفة في الكلام العربي كأن يدل على المرة أو الهيئة ، أو يكون مصدرا صناعيا .

والمصادر تعتمد على خصائص الأفعال ، من حيث تصنيفها ، فكما أن من الفعل ما هو ثلاثي وغير ثلاثي فإن للمصادر الخصائص ذاتها ، فمنها الثلاثي وغير الثلاثي .

غير أن المصادر اعتمدت في تصنيفها على خصائص الأفعال ، من حيث تعدي الأفعال أو لزومها وتجرد الأفعال ، أو زيادتها ، كما اعتمدت بعض المصادر الثلاثية في صوغها على حركة عين الفعل الثلاثي المجرد ، فتبعا لنوع هذه الحركة تكون صيغة المصدر ، بحيث يكون حرف العلة أي المورفيم الذي تحول به الفعل إلى مصدرا موافقا لحركة عين الفعل ، فإذا كانت حركة عين الفعل الفتحة صارد المورفيم ألفا ، وإذا كانت حركة عين الفعل كسرة صار المورفيم ياءا ، وإذا كان حركة عين الفعل ضمة صار المورفيم واوا .

أضف ذلك إلى أن المعاني التي خص الصرفيون بها بعض صيغ الأفعال ، بحيث جعلوها ثابتة لا تتغير ، ولا تخضع لقانون التطور الذي يطرأ على مواد اللغة من عصر إلى عصر ، لكن الصرفيون حاولوا من خلال هذه المعاني الثوابت أن يصنفوا قدر المستطاع مصادر الصيغ من ناحية أي المباني الصرفية ، وعلى الزوائد التي يمكن أن تلحق بها من ناحية ثانية ، لكنها على أي حال (أي

المعاني) أسهمت إسهاما لا بأس به في تصنيف هذا الركام الهائل من المصادر ، بحيث يسهل على الدارسين الإلمام بأنواع هذه المصادر المستعملة في لغة العرب.

وعلى أي حال أيضا فإن الضوابط والقواعد تعد نظاما تقريبيا لتصنيف مادة اللغة وليست هناك لغة أو مكونات لغة بعينها تخضع خضوعا صارما لضوابط بعينها مهما بلغت دقة الضوابط والقواعد أو بلغ واضعو هذه القواعد من قدرات عقلية متميزة .

فالشائع أن المصادر أحداث أو أسماء الأحداث ، وأنها لا تجمع شأن أسماء اللغة التي تستجيب للأفراد والتثنية والجمع ، لكن هناك لونا من المصادر يخضع للجمع ، أي يمكن جمعه ، مثل : هول ، وجمعه : أهوال ، وتقسيم ، وجمعه : تقاسيم ، وتصوير ، وجمعه : تصاوير ... إلخ .

وبعد ، فلله الحمد ومنه المنة ، وهو سبحانه وتعالى ولي التوفيق .

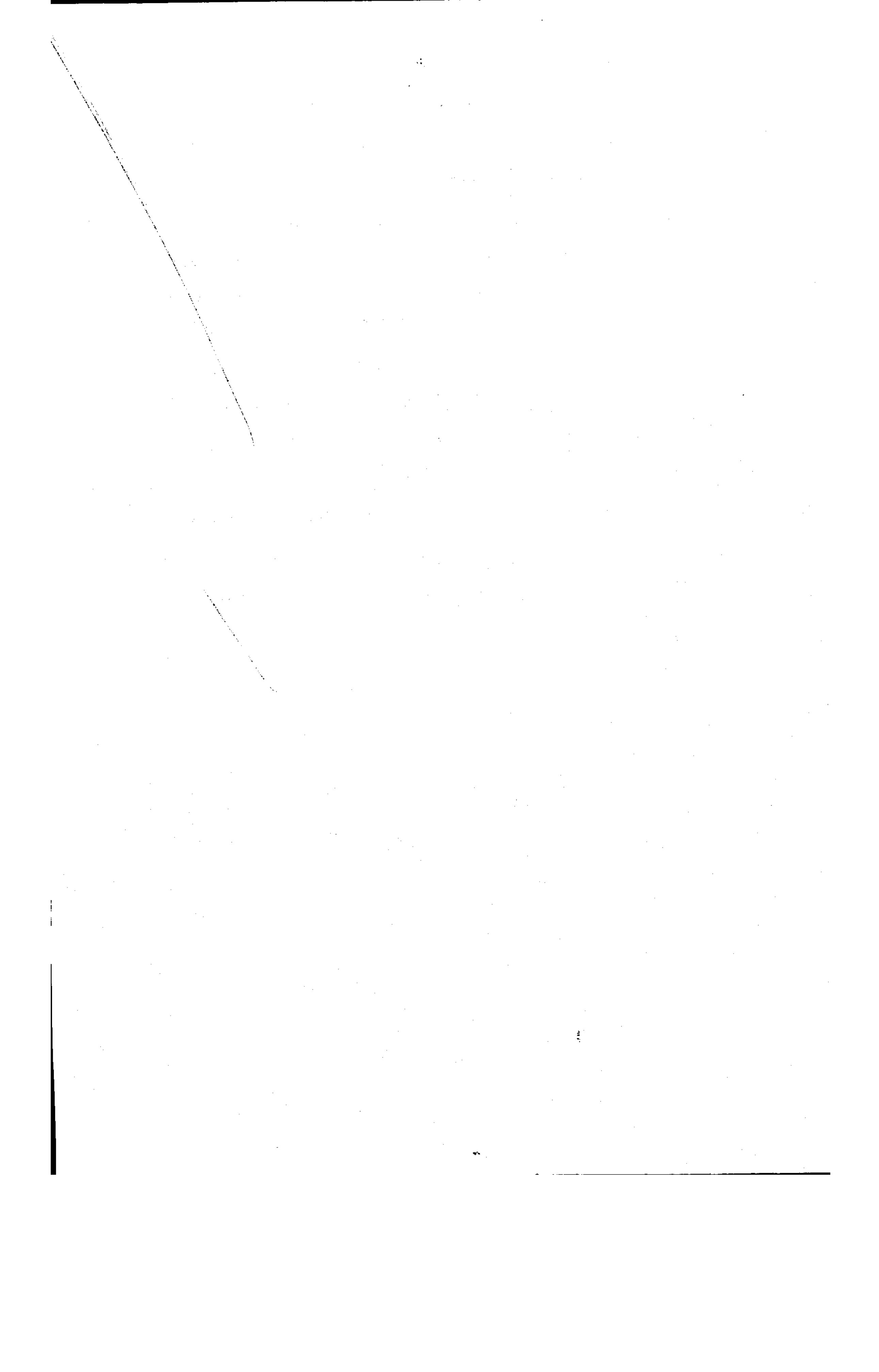
والحمد لله أولا وآخرا ، والصلاة والسلام على حبيبه المصطفى . والشكر من بعد لأصحاب الفضل الذين عاونوا في إخراج هذا العمل على هذا النحو .

الإسكندرية

د . ممدوح عبد الرحمن

رئيس قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم







تكلموا به دهراً طويلاً ، ثم أهملوه بإهمالهم استعماله،فلما جمع العلماء ما وصـل إليهم من لغات العرب وجدوه مهملاً ، إلا ما سمع منه سماعاً نادراً .

ومن هذا النادر حديث : " دَعوا الحبشة وما ودَعوكم ".وقرئ شـذوذاً:﴿ما ودَعك ربك وما قلى ﴾ [1] . بتخفيف الدال ، وسمع المصدر من " يدعُ" كحديـث : " لينتهينّ أقوام عن ودعهم الجمعات " ، أي : عن تركهم إياها ، وسمع منـها اسـم الفاعل واسم المفعول في أبيات الشعر : وكل ذلك نادر في الاستعمال .

وذكر السيوطي في [همع الهوامع] إن " ذر ، و دع " يعدان في الجوامد ، إذ لم ستعمل منهما إلا الأمر ، فإن "يدع " مضارع "دع" مستعمل كثـيراً ، وأمـا المضارع من "ذر" فقد جاء مستفيضاً في أفصح الكلام وأشرفه . وقد جاء منه فـي القـرآن الكريـم ﴿وما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه ﴾ [2]،وقولـه تعالى:﴿ذرني ومن خلقت وحيدا ﴾ [3] .

كيفية التصرف:

الاشتقاق في الأصل : أخذُ شِقّ الشيء ، أي : نصفه ، ومنه اشتقاق الكلمة من الكلمـة ، أي : أخذُها منها .

وفي الاصطلاح: أخذ كلمة من كلمة ، بشرط أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفـظ والمعنى وترتيب الحروف ، مع تغاير في الصيغة ، كما تأخذ " اكتُبْ " مـن " يكتُب " وهذه من " كتبَ " وهذه من " الكتابة ".

وهذا التعريف إنما هو تعريف الاشتقاق الصغير ، وهو المبحوث عنه فـي علم التصريف .

وهناك نوعان من الاشتقاق :

---

(1) سورة الضحى : الآية ٣ .

(2) سورة آل عمران : الآية ١٧٩ .

(3) سورة المدثر : الآية ١١ .

الأول: أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب الحروف، كـ "جذبَ ، وجبذ ، ويسمى الاشتقاق الكبير .

والآخر: أن يكون بين الكلمتين تناسب في مخارج الحروف : كـ "نهقَ ، ونعقَ " ويسمى الاشتقاق الأكبر .

ويؤخذ الأمر من المضارع ، والمضارع من الماضي ، والماضي من المصدر ، فالمصدر أصل صَدَرَ عنه كلُّ المشتقات ، مِنَ الأفعال والصفات تشبهها وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصدر الميمي [المصدر الذ هو أصل المشتقات إنما هو المصدر غير الميمي،وأما المصدر الميمي فهو مشتق من الفعل المضارع]

وإن كان الاشتقاق يخص الأسماء والتصريف يختص بالأفعال ؛ لأن بعضها يتصرف من بعض ، فالمضارع يتصرف من الماضي ، والأمر يتصرف من المضارع.

ويحدث نتيجة لذلك تعديل في نظام الحروف والحركات إما من الخارج أو بالتحويل الداخلي .

تصرف الماضي:

يؤخذُ الماضي من المصدر على أوزان مختلفة ، سيأتي بيانُها ، مثل : " كتب وأكرمَ ، وانطلقَ واسترشدَ " .

تصرف المضارع:

يؤخذُ المضارعُ من الماضي بزيادة حرفٍ من أحرف المضارعة في أوّله. وأحرف المضارعة أربعة ، وهي : " الهمزة ، والتاء ، والنون ، والياء " ، مثل : " أذهبُ ، وتذهبُ ، ونذهبُ ، ويذهبُ " .

فالهمزة : للمفرد المتكلم ، مثل : " أكتبُ" . والتاء : لكل مخاطب ومخاطَبة وللغائبة الواحدة والغائبتين ، مثل : " تكتب ياُ عليّ ، وتكتبين يا فاطمة ، وتكتبان

يا تلميذان ،وتكتبان يا تلميذتان ، وتكتبون يا تلاميذ ، وتكتبن يا تلميذات ، وفاطمة تكتب ، والفاطمتان تكتبان " .

والنون : لجماعة المتكلمين ، وللمتكلم الواحد المعظم نفسه ، مثل : "نكتب". والياء للغائب الواحد والغائبين والغائبتين ، والغائبات ، مثل : " التلميذ يكتب ، والتلمذان يكتبان ، والتلاميذ يكتبون ، والتلميذات يكتبن " .

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف ، يُسكّنُ أوّلُهُ بعد دخول حرف المضارعة ، فتقول في " سألَ ، وأخذ ، وكرُمَ " : " يَسألُ ، ويَأخذُ ، ويكرُمُ " . وأما ثانيه ، فهو مفتوحٌ ، أو مضموم ، أو مكسور ، حسَبَ ما تقتضيه اللغة ، مثل : " يَعلمُ ، ويكتُبُ ، ويَحمِلُ " .

وإن كان على أربعة أحرف فصاعداً ، فإن كان في أوّله همزةٌ زائدة ، تُحذف ويُكسر ما قبل آخره ، فتقول في " أكرمَ ، وانطلقَ ، واستغفرَ " : " يُكرِمُ ، وينْطَلِقُ ، ويستغفِرُ " .

وإن كان في أوّله تاء زائدة ، يبق على حاله بلا تغيير ، فتقول في : " تكلّمَ وتقابلَ " : " يتكلمُ ويتقابلُ " . وإن لم يكن في أوّله همزةٌ ولا تاءٌ زائدتان ، يكسر ما قبل آخره ، فتقول في " عَظّمَ ، وبايعَ " : " يُعظِّمُ ، ويُبايعُ " .

وحرف المضارعة يكون مفتوحاً ، مثل : "يَعلمُ ، وتجتهدُ ، وتَستغفرُ " ، إلا إذا كان الفعلُ على أربعة أحرف ن فهو مضمومُ ، مثل : " يُكرِمُ ، ويُعظِّمُ " .

تصرف الأمر:

يؤخذ الأمر من المضارع بحذف حرف المضارعة من أوّله ، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً ، تُركَ على حاله ، فتقولُ في : " يتعلّمُ " : " تَعلّمْ " ، وإن كان ساكناً ، يُزَدْ مكان حرف المضارعة همزة ، فتقول في:"يكتبُ ، ويُكرِمُ ، وينطلِقُ ، ويَستغفرُ " : " اكتبْ ، وأكرِمْ ، وانطلِقْ ، واستغفِرْ " .

وهمزة الأمر همزة وصلٍ مكسورةٌ ، مثل : " اعلمْ ، انطلِقْ ، استقبلْ " ، إلا إن كان ماضيه على أربعة أحرف ، فهي همزةُ قطع مفتوحةٌ ، مثل : "أكرِمْ ،

وأحسنْ ، وأعطِ ، أو كان ماضيه على ثلاثة أحرف، ومضارعهُ على وزن [يفعُلُ ، المضموم العين] فهي همزة وصلٍ مضمومة ، مثل: " أكتُبْ ، أُنصُرْ ، أُدخُلْ " ، فإنّ مضارعها : " ينصُرُ ، ويكتُبُ ، ويدخُلُ " .

تحليل نماذج:

الفعل المضارع من حيث الزمن يصلح أن يكون للحال والاستقبال ، وبالقرائن يتعين زمنه ، فكل من : لام الابتداء ، والنفي بالحرفين [ما – لا] وغير ذلك مما يجعله للحال ، يقال : " إنه ليؤدي واجبه ، ولا يفرط في حقوقه ، فهو الآن يستحق كل التقدير " ، وكل من (السين ، وسوف ، ولن ، وأن "الناصبتين" ، وإن "الشرطية ") مما يعينه للاستقبال ، يقال : سألتقي بالصديق ، ولن أقسو في معاملته ، وإن نتقابل فسوف يزول الجفاء " .

ويؤخذ المضارع من الماضي ، والأمر من المضارع ، نذكر هذا وما يتبعه من تغييرات في كل من الصحيح والمعتل .

وفيما يلي رأي العلماء في الأصل الذي يؤخذ منه الأفعال وغيرها من المشتقات كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم التفضيل ، واسمي الزمان والمكان ، وغير ذلك ، وللعلماء في هذه القضية اتجاهان :

[أ] اتجاه ارتضاه علماء البصرة ، ويرى أن " المصدر " هو الأصل ، وما عداه مأخوذ منه ، ويدعم أصحاب هذا الرأي وجهة نظرهم بقولهم : " إن المصدر يدل على الحدث فقط ، فهو " بسيط " يدل على أمر واحد ، على حين أن ما يؤخذ منه من أفعال ومشتقات " مركب " يدل على أمرين ؛ إذ الفعل يدل على الحدث والزمن معاً ، وأخذ المركب من البسيط أولى ، فالبسيط أصل المركب ، وعلى هذا يكون المصدر الصريح – وذلك هو الشائع – أصل الأفعال وغيرها من المشتقات .

[ب] ولجمهور علماء " الكوفة " رأي يذهب إلى أن " الفعل " أصل ، والمصدر وغيره من المشتقات فرع عن الفعل ؛ ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه على أن

المصادر تتبع أفعالها صحة واعتلالاً ، كما أن الأفعال تنصب مصادرها، وتؤكد بتلك المصادر ، فالفعل هو الأصل ، وماعداه فرع منه. وأياً ما كان الأمر ، فإن المصدر - في الرأي الشائع - هو الأصل ، وماعداه مأخوذ منه ،كما أن الاتجاه السائد في "تصريف الأفعال " أن المضارع يؤخذ من الماضي،وأن الأمر يؤخذ من المضارع .

وليس لصيغ الفعل الماضي ضوابط تُراعَى عند اشتقاقها من المصادر أو من أسماء الأعيان ، وإنما المُعَوّل عليه في ذلك هو السماع من كلام العرب ، أو النقل عن المعاجم اللغوية ، وأما فعل الأمر فهو في كل أحواله كالفعل المضارع المجزوم المحذوف منه حرف المضارعة .

أما صوغ المضارع من الماضي ، وصوغ الأمر من المضارع ، فلكلٍّ حكمه وطريقته على النحو التالي :

أولاً : أخذ المضارع من الماضي:

يصاغ المضارع من الماضي بزيادة أحد حروف المضارعة في أوله ، وهي الحروف التي جمعت في قولهم " أنيت " [الهمزة للمتكلم ، والنون للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه ، والياء للغائب ، والتاء للمخاطب مطلقا ، مثل : أتعلم ، نتعلم ، يتعلم ، تتعلم] ويكون حرف المضارعة " مضموما " في الرباعي المجرد ، مثل : دحرج يدحرج ، أو المزيد ، مثل : أحسن يحسن ، هذب يهذب ، شارك يشارك ، وفتح في غير ذلك ، مثل : يضرب ، يذهب ، يفرح ، ينتصر ، يستغفر ، وإذا كان ماضي غير الثلاثي مبدوءا " بتاء زائدة " ، فإنه لا يتغير ضبطه عند أخذ المضارع منه ، مثل : تدارك يتدارك ، تبعثر يتبعثر ، تعلم يتعلم ، فإن بدئ الماضي بغير التاء ، فإنه يكسر ما قبل الآخر في مضارعه ، كالأفعال:يدحرج ، يحسن ، يستخرج ، نستعين " الأصل في نستعين : نستعون على وزن نستفعل من " العون " : استثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى العين ، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها .

يختار " وأصله : يختير ، تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وصار الفعل : يختار " وينقاد " وأصله ينقود ، تحركت الواو وفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا وصار الفعل:ينقاد . ويستمد " وأصله : يستمدد، اجتمع مثلان فأدغم أحدهما في الآخر ، وصار الفعل : يستمد " .

وتحدث في "الماضي " تغييرات أخرى بالحذف وغيره عند أخذ المضارع منه ، ومن ذلك المسائل الآتية :

[١] إذا كان الفعل الماضي من باب (تفعل – تفاعل – تفعلل) مما يدل على المشاركة أو المطاوعة ، مثل : تقدم ، تنازل ، تدحرج ، ودخلت عليه " تاء المضارعة " ، فإنه يجتمع تاءان مفتوحتان في أول الفعل ، ويجوز في هذه الحال بقاؤهما ، فيصبح مضارع الأفعال السابقة : تتقدم ، تتنازل ، تتدحرج ، كما يجوز حذف إحدى التاءين مع بقاء الفعل مضارعا ، وبالحذف جاء استعمال القرآن الكريم لعدد من الأفعال ، قال الله تعالى:﴿ **فقل هل لك إلى أن تزكى**﴾ (١) ، ﴿ **فأنت له تصدى** ﴾ (٢) ، ﴿ **فأنت عنه تلهى**﴾ (٣)،﴿**فأنذرتكم نارا تلظى** ﴾ (٤) ، ﴿ **تنزل الملائكة والروح فيها** ﴾ (٥) .

فالأفعال : تزكى ، تصدى ، تلهى ، تلظى ، تنزل : مضارعة حذفت منها التاء ، وأصلها : تتزكى ، تتصدى ، تتلهى ، تتلظى ، تتنزل .

ولو كان الفعل " تلظى " في الآية ماضيا ، لقيل: تلظت ؛لأن النار مؤنثة . ويجب رد التاء المحذوفة إذا بني الفعل للمجهول،حتى لا يلتبس المضارع بالماضي ، وتضم التاء " الأولى " ، وتبقى " الثانية " مفتوحة كما هي .

---

(١) سورة النازعات : الآية ١٨ .
(٢) سورة عبس : الآية ٦ .
(٣) سورة عبس : الآية ١٠ .
(٤) سورة الليل : الآية ١٤ .
(٥) سورة القدر : الآية ٤ .

[٢] إذا كان الفعل الماضي " مهموز الفاء " ، مثل : أخذ ، أمر ، فإنه عند دخول همزة المضارعة تقلب همزته حرف مد من جنس حركة همزة المضارعة فيقال فيهما : آخذ ، آمر : بقلبهما ألفاً ، أصل الفعلين : أأخذ – أأمر " بهمزتين " إحداهما للمضارعة ، والثانية : فاء الفعل فقلبت الثانية ألفاً لوقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة،وتقلب "واواً " إذا ضمت همزة المضارعة عند بناء الفعل للمجهول ، فيقال : أوخذ ، أومر ...

وتحذف همزة الفعل الماضي المبدوء بهمزة زائدة " تسمى هذه الهمزة همزة قطع "، مثل : أكرم ، أحسن ، أجمل ، وذلك عند صياغة المضارع ، فالماضي: أكرم " بفتح الهمزة " ، يقال في مضارعه : أُكرم " بضم الهمزة " ، ومثله : يكرم ، تكرم ، نكرم ، وإنما حذفت الهمزة في المضارع ؛ لأن الماضي مبدوء بهمزة ، والمضارع في حالة المتكلم المفرد يبدأ بهمزة أيضاً ، فيصير الفعل : أؤكرم " بهمزتين " ، وهذا ثقيل ، فحذفت همزة الماضي للتخفيف ، وحمل الفعل مع بقية حروف المضارعة على حالة الهمزة تخفيفاً ، وشذ إثبات الهمزة في الضرورة في قول الشاعر :

يحسبه الجاهل ما لم يعلما	شيخ على كرسيه معمما
....	فإنه أهل لأن يؤكر ما

وإثبات الهمزة لهجة عربية ، ولو أبدلت همزة " أفعل " هاء في مثل هراق من أراق ، فإنها لا تحذف لعدم المقتضى فيقال : هراق ، يهريق .

ويقال فيما كانت الفاء منه " واواً " ، مثل : أوثق ، أوفض ، أورى ، أوقد : يوثق ،يوفض ،يورى ، يوقد "بحذف الهمزة " قال تعالى:﴿ **ولا يوثق وثاقه أحد** ﴾[١] ، ﴿ **كأنهم إلى نصب يوفضون** ﴾ [٢] ،﴿ **أفرأيتم النار التي تورون** ﴾[٣] ، وكذلك

([١]) سورة الفجر : الآية ٢٦ .

([٢]) سورة المعارج : الآية ٤٣ .

([٣]) سورة الواقعة : الآية ٧١ .

يقال فيما كانت الفاء " ياء " ، مثل : أيَتن ، أيسر ، أيفع الغلام : يوقنون ، ويوقع الغلام ويوسر ، وقد انقلبت " الياء " واوا في المضارع ، وذلك لانضمام ما قبلها وسكونها .

كذلك تحذف الهمزة من الماضي المبدوء بهمزة ، مثل : استغفر ونحوه ، فيقال في مضارعه : يستغفر ، بحذف همزته للاستغناء عنها بحرف المضارعة.

[٣] إذا اجتمعت همزتان في أول الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر،وكانت الأولى منهما متحركة والثانية ساكنة ، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى ، فتقلب " ألفا " بعد الفتحة في مثل " آمن " من الآية الكريمة ﴿ **فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا** ﴾ (١) ، وأصل الماضي آمن : أأمن " بهمزتين " : إحداهما : همزة " أفعل " الزائدة ، والثانية " فاء " الفعل ، استثقل همزتان في أول الفعل ، فأبدلت الهمزة الثانية " ألا " لسكونها وفتح ما قبلها ،وتقلب الهمزة الثانية "واوا" بعد الضمة في مثل :أوتمن، وأصله أؤتمن.

وأجاز الكسائي أن يبتدأ " أوتمن " بهمزتين ، وإنما خص الابتداء ؛ لأن الدرج – وهو أن توصل الكلمة بما قبلها ، ولا يبدأ بها – نذهب فيه همزة ، فتعود الهمزة الثانية إلى حالها لزوال موجب قلبهخا واوا ، قال الله تعالى : ﴿ **فليؤد الذي أؤتمن أمانته** ﴾ (٢) ، وبعد الكسرة تقلب الهمزة " ياء " في مثل الأمر : إيت ، وأصله : إئت " بهمزتين ، وأجاز الكسائي البدء بهمزتين في " إئت " من الآية الكريمة ﴿ **قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله** ﴾ (٣) .

ويجب التفرقة بين كل من الفعلين : " آمن ، آخذ " ، فالأول: بوزن "أفعل" مزيد بالألف ، ومثل:آمن ، آثر ، أتى ،ومثل :آخذ ، آخى، آزر، بوزن " فاعل " ومضارعه : يفاعل : يؤاخذ .. وهكذا .

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٣٧ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٨٣ .

(٣) سورة يونس : الآية ١٥ .

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحركتين همزة مضارعة مثل : أؤم ، أئـن : مضارعي : أممت ، أننت : جاز في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها لهمزة المتكلم " حيث تدل على معنى " بهمزة الاستفهام في نحو : أأنذرتهم ؟ .

[٤] تحذف " عين " الفعل الماضي نحو : رأى ، إذا أخذ منه المضارع ، فنقول فيه : يرى ، بحذف الهمزة التي هي " عين " الفعل ، قال الله تعـالى : ﴿ **ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العـذاب أن القـوة لله جميعا** ﴾ [١] ، و ﴿ **إنـهم يرونـه بعيدا ونـراه قريبا** ﴾ [٢] ، وأصل يرى : يرأى ، بزنة : يفعل : نقلت حركـة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها ،ثم حذفت الهمزة للتخفيف تخلصاً من التقاء الساكنين ، وقلبت " لام الفعل " وهي الياء " ألفاً " لتحركها وفتح مـا قبلـها ، فصار الفعل يرى ، بزنة يفل " محذوف العين " .

[٥] تحذف " فاء " ماضي المثال "الواوي" لاستثقال النطق بها عندما يصاغ منـه المضارع ، ويجب الحذف إذا تحقق شرطان :

الأول: أن يكون الماضي ثلاثياً مجرداً .

الثاني: أن يكون عين مضارعه مكسورة .

ويتوفر ذلك في نوعين من المثال الواوي :

[أ] ما كان عين ماضيه مفتوحة ، نحو : وضع يضع ، وعد يعد ، وصف يصف ، وفد يفد ، ولج يلج ، قال الله تعالى : ﴿ **ونضع الموازين القسط ليـوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً** ﴾ [٣] .

[ب] ما كانت عين ماضيه مكسورة ، نحو : ورث يرث ، وثق يثق ، ورع يـرع ، قال جل ثناؤه : ﴿ **إنا نحن نرث الأرض ومن عليها وإلينا يرجعون** ﴾ [٤] .

---

(١) سورة البقرة : الاية ١٦٥ .

(٢) سورة المعارج الآية : ٦ ، ٧ .

(٣) سورة الأنبياء : الآية ٤٧ .

(٤) سورة مريم : الآية ٤٠ .

فإن كان الماضي غير ثلاثي لم تحذف فاؤه نحو : أوجد يوجد ، وازن يوازن ، والى يوالى ، توارث يتوارث ... والأمر من هذه الأفعال " بغير حذف " : أوجد ، وازن ، وال ، توارث ن ولا تحذف فاؤه أيضاً إن كان ثلاثياً وعين مضارعه مفتوحة ، مثل : وجل يوجل ، (الأمر من وجل : أيجل . وأصله : اوجل : قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة ، وإذا وقع هذا الأمر في درج الكلام حذفت همزة الوصل " نطقاً " ، فتعود الواو ، تقول: يا رجل اوجل)، وحل يوحل ، وجع يوجع ، وهم يوهم...

سمعت بعض أفعال مضارعها مفتوح العين ، وقد حذفت فاؤها خلافاً لما سبق ، فعدت عند الصرفيين شاذة ، ومن ذلك : يضع ، يسع ، يدع ، يزع ، يلع ، يقع ، يطأ ، يهب .

كذلك لا تحذف فاء المثال " الواوي " إذا كان ثلاثياً وعين مضاعه مضمومة ، نحو : وضؤ يوضؤ ، وجه يوجه ، وسم يوسم .. اما المضارع المثال " اليائي " فإنه لا يحذف منه شيء إلا في فعلين شذ حذف الياء فيهما ، هما : يئس يئس ، يسر يسر ، والأصل في مضارعها : ييأس ، ييسر .

[٦] إذا كانت الواو أو الياء " فاء " للافتعال : أبدلت تاء وأدغمت في تاء الافتعال وما تصرف منه كالماضي والمضارع والأمر وغير ذلك ، ومن أمثلته : اتصل ، اتعظ ، اتعد (ومضارع هذه الأفعال : يتصل ، يتعظ ، يتعد ، وأمرها : اتصل ، تعظ ، اتعد) ، وتقدير الأصل : اوتصل ، اوتعظ ، اوتعد : قلبت الواو " تاء " وأدغمت في تاء الافتعال للتخفيف : قال الأعشى :

فإن تتعدني أتعدك بمثلها

وسوف أزيد الباقيات القوارضا

وأصل : تتعدني أتعدك : توتعدني أوتعدك " من الوعد " : أبدلت " واو " الفعلين " تاء " وأدغمتا في تاء الافتعال للتخفيف . والفعل : اتسر من اليسر ، وأصله ايتسر ، قلبت الياء " تاء ، وأدغمت في تاء الافتعال للتخفيف أيضاً .

[٧] الماضي " الأجوف " ترد ألفه في المضارع إلى أصلها ، فمثل : صام ، سال ، يقال في مضارعهما : يصوم (يرد الألف إلى الواو) ويسيل " يردها إلى الياء " ، وقد تبقى الألف دون رد مثل : خاف يخاف .

وما يحدث في تصريف " الأجوف " من المضارع هو : نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله،فالحركة ولو كانت فتحة تستثقل على حرف العلة، ولذا تنقل إلى الساكن الصحيح قبله، وإن جانس الحرف المعتل الحركة المنقولة وجب أن يبقى .

فمثال ما كان "واواً" والحركة ضمة : يقول ، أصله : يقول : نقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، بقيت الواو لمجانستها الحركة المنقولة ، وهي "الضمة" .

ومثال ما كان " ياء " والحركة كسرة : يبيع ، أصله يبيع ، نقلت كسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، وبقيت الياء لمجانستها الحركة المنقولة ، وهي " الكسرة " . وإن لم يجانس الحرف المعتل الحركة المنقولة ، فإنه يقلب حرفاً مناسباً لتلك الحركة ، فنحو : يخاف ، ويخيف ، أصلهما : يخوف – ويخوف، نقلت فتحة "الأول" ، وكسرة " الثاني " إلى الحرف الصحيح قبلها وهو " الخاء" ، ثم قلبت الواو " ألفاً " في الفعل الأول " يخاف " لتجانس الفتحة قبلها ، وقلبت الواو " ياء " في الفعل الثاني " يخيف " لسكونها إثر كسرة .

وفي الفعل : بايع ونحوه ، يمتنع النقل؛ لأن الألف لا تقبل الحركة ، وأما نحو : عوق – بين " بتشديد الواو والياء المفتوحتين " ، فيمتنع النقل فيهما أيضاً ؛ لأن النقل إلى " الواو " و" الياء " يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فيلتقي ساكنان ، وحذف أحدهما يوجب الالتباس .

[٨] الماضي " الناقص " المعتل الاخر " بالألف " مثل : سما ، بنى ، ترد ألفه إلى أصلها في المضارع ، فيقال : يسمو " برد الألف إلى الواو ، ويقال يبني " برد الألف إلى الياء " ، وقد تبقى الألف بغير رد ، مثل : سعى يسعى ، والمرجع في مثل هذا إلى ما ورد عن العرب من استعمال ، قال الله تعالى

: ﴿ وأما من جاءك يسعى وهو يخشى فأنت عنه تلهى ﴾ [1] ، ﴿ أرأيت الذي ينهى عبدا إذا صلى ﴾ [2] .

[٩] وهذا نموذج لمعالجة صرفية للمضارع الأجوف " يكون " عند الجزم أورده ابن خالويه ، حيث يقول [3] : (لم يكن) : يكن : جزم بلم ، والأصل : يكون " بضم عين المضارع " ، استثقلوا الضمة على الواو ،فنقلت إلى الكاف ، وسقطت الواو لسكونها وسكون النون ، فإن سأل سائل فقال : إن في كتاب الله تعالى (ولاتك) بحذف النون ، وفي موضع (ولا تكن) وفي موضع (ولا تكونن) ، وكلها نهي به ، فما الفرق ؟ فالجواب في ذلك :

أن المواضع الذي قيل فيه (ولا تكن) سقطت الواو لسكونها وسكون النون ، وذلك أن كل فعل إذا صحت "لامه"واعتلت" عينه " كان حذف عينه عند سكون لامه؛ لالتقاء الساكنين لا للجزم .

والموضع الذي قيل فيه (ولا تكونن) لما جئت بنون التوكيد المشددة ، فانفتحت الأولى رجعت الواو ؛ إذ كان حذفها لمقارنة الساكن ، فلما تحرك الساكن رجعت.

والموضع الذي قيل فيه (ولا تك) فإن النون سقطت لمضارعتها حروف المد واللين ؛ إذ كانت تكون إعرابا في يقومان ، وسقوطها علامة الجزم إذا قلت : لم يقوما ، كما تقول في حروف المد واللين : يدعو ويغزو : لم يدع ، ولم يغز ، فلما كثر استعمالهم لكان ويكون ؛ إذا كانت إيجابا لكل فعل ، ونفيا لكل فعل ، حذفوا النون اختصارا ، ولم يفعلوا ذلك في : صان يصون ، فيقال : لم يص زيد عمرا ، إذ لم يكثر استعمالهم كذلك ، فاعرف ذلك ، فإنه لطيف .. " .

---

(1) سورة عبس : الآيات ٨ – ١٠ .

(2) سورة العلق : الآيتان ٩ ، ١٠ .

(3) انظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ، ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

ثانياً: أخذ الأمر من المضارع:

فعل الأمر هو ما يطلب به حصول شيء بعذر من التكلم، وعلامته أن يقبل "نون التوكيد" فيقال: ارجعن ، ادخلن ،كما يدل على الطلب مع قبول "ياء المخاطبة" ،قال الله تعالى:﴿يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين ﴾ (١) ، ويؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف " حرف المضارعة " ، فالأفعال : يقرأ، يتدبر ن يدحرج ، نأتي بالأمر منها فنقول : اقرأ ، تدبر ، دحرج ، وثمة تغييرات أخرى يتعرض لها الأمر عند صياغته ، ومنها :

[١] لا يخلو أول فعل الأمر – بعد حذف حرف المضارعة – من أن يكون ساكنا أو متحركا ، فإن كان ساكنا نظرنا فيه ، فإما أن يكون ماضي الفعل رباعيا أو غير رباعي :

فإن كان رباعيا جئنا بهمزة " قطع " مفتوحة مثل : أكرم ، أحسن ، أسعد ، وهذه الهمزة تعين على النطق بالحرف الساكن . وإن كان ماضي الفعل غير رباعي فإننا نأتي بهمزة وصل لتعين على النطق بالساكن أيضا ، مثل : اكتب ، افهم ، انطلق استمع ، استغفر ...

وإن كان أول الفعل بعد حذف حركة المضارعة متحركا ، بدئ به في صياغة فعل الأمر ، نحو : تعلم ، ساعد ن قوم ، بعثر ...

[٢] المضارع المهموز " الفاء " نحو : يأنس ، يأسف ، يأمر ، لا يحذف منه شيء عند اخذ الأمر منه ، ويستثنى من هذة القاعدة ثلاثة أفعال هي : يأخذ ،يأكل ، يأمر ، فإن " فاء " الفعل يجب حذفها مطلقا في الفعلين الأول والثاني ، فيقال في الأمر منهما:خذ ، كل،وبهذا جاء القرآن الكريم،قال الله تعالى:﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ﴾(٢)،﴿ فخذها بقوة ﴾ (٣)،﴿ خذوا ما

---

(١) سورة آل عمران : الآية ٤٣ .
(٢) سورة التوبة : الآية ١٠٣ .
(٣) سورة الأعراف : الآية ١٤٥ .

آتيناكم بقوة ﴾ [1] ،﴿ثم كلي من كل الثمرات﴾ [2]، ﴿ كلوا من طيبات ما رزقناكم ﴾ [3] .

وأما الفعل (يأمر) واستعماله أقل من سابقيه ، فقد جاز فيه إثبات فائـــه أو حذفها عند صياغة الأمر منه ،وفي القرآن الكريم ورد فعل الأمر أربـــع مـــرات بإثبات الفاء في درج الكلام ، قال الله تعالى : ﴿وأمر قومك يأخذوا بأحسنها ﴾[4] ، ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف ﴾ [5] ، ﴿ وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها ﴾ [6] ،﴿ يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف ﴾ [7] .

أما حذف " الفاء " من (يأمر) عند أخذ الأمر منه ، فقد ورد فـــي غـير القرآن الكريم،وكان الكلام مبدوءا بفعل الأمر المذكور،ومن ذلـــك مـــا ورد فـــي الحديث الشريف (مروا أولادكم بالصلاة لسبع ، واضربوهم لعشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع) .

وقد تتوالى همزتان في أمر الثلاثي المهموز الفاء ، فتسكن الثانيـــة ، وقـــد تقلب مدة من جنس حركة الأولى ، فتقلب " ألفا " بعد الفتحة في نحـــو : آمـــن ، وتقلب "ياء " بعد الكسرة ، في نحو : إيت ، والأمر مـــن آوى يـــؤوى (آو) يـــا محمد ، مثل : آمن (أصل الفعل : أأوى " بهمزتين " الأولى : همزة قطع ، والثانية : فاء الفعل ، اجتمع مثلان فأدغم أحدهما في الآخر) . أما الفعل أوى إلى فراشـــه يأوى ، فالأمر منه إو ، مثل : إيت .

([1]) سورة البقرة : الآية ٦٣ .
([2]) سورة النحل : الآية ٦٩ .
([3]) سورة البقرة : الآية ٥٧ .
([4]) سورة الأعراف : الآية ١٤٥ .
([5]) سورة الأعراف : الآية ١٩٦ .
([6]) سورة طه : الآية ١٣٢ .
([7]) سورة لقمان : الآية ١٧ .

[٣] عند أخذ الأمر من المضارع المهموز " العين " نحو : يسأل ، قلنا أن نبقي عين الفعل أو نحذفها ، وبهذين الوجهين جاء القرءن الكريم ، فأما إبقاء العين ، فقد ورد كثير من الآيات ، منها قول الله تعالىُ : ﴿ **واسألوا الله من فضله** ﴾ (١) ، ﴿**فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك** ﴾ (٢)،﴿ **اسألوهم إن كانوا ينطقون**﴾(٣) ، ﴿ **فاسألوهن من وراء حجاب** ﴾ (٤) .

وأما الحذف فقد ورد في موضعين فقط من القرآن في قول الله تعالى﴿**سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة** ﴾ (٥) . وفي قول جل ثناؤه: ﴿**سلهم أيهم بذلك زعيم؟** ﴾ (٦) ، بحذف العين وهي " الهمزة " ، وتحريك السين بعد الاستغناء عن همزة الوصل .

والأمر من المضارع : يرى هو :ره ، وأصله: ارأى، حذفت لام الكلمة ؛ لأنه أمر معتل الآخر ، يبنى على حذف حرف العلة ، ثم نقلت فتحة الهمزة " عين الفعل " إلى الراء الساكنة ، ثم حذفت تلك الهمزة، كما استغنى عن " همزة الوصل " التي بدئ بها الفعل لتحريك الفاء ، فصار الفعل بعد ذلك كله على حرف واحد ، فزيدت هاء السكت في آخره ، فهو بزنة "فه" ، ويقال عند إسناد هذا الأمر (ره): "رَ" يا محمد ، "ريا" للاثنين ، " روا " للجماعة ، "رى" يا زينب ، "رين" يا فتيات .

[٤] تحذف " فاء " المثال " المعتل الفاء " من الأفعال عند صياغة الأمر ، فيقال : عد ، قف ، صل ، ثق ، والأجوف " المعتل العين " من الأفعال تحذف " عينه " في الأمر لسكون آخره ، في نحو : قل ، قم ، بع ، خف ، استقم ، والأصل في (قل) أقول بوزن : اكتب ، فاستثقلت الضمة على الواو ،

---

(١) سورة النساء : الآية ٣٢ .

(٢) سورة يونس : الآية ٩٤ .

(٣) سورة الأنبياء : الآية ٦٣ .

(٤) سورة الأحزاب : الآية ٥٣ .

(٥) سورة البقرة : الآية ٢١١ .

(٦) سورة القلم : الآية ٤٠ .

فنقلت إلى " القاف " ، فلما تحركت القاف استغنى عن همـــزة الوصـــل ، فصار الفعل : قول فالتقى ساكنان " الواو " و " الــلام " ، فحذفــت الــواو لالتقاء الساكنين .

وما كان من الأجوف على وزن " أفعل " يفْعِل (بفتح العين فــي المــاضي وكسرها في المضارع) يأتي مع الحذف " همزة قطع " مفتوحة في أوله ، مثــل : أقام يقيم أقم – أبان يبين أبن .

والناقص " المعتل اللام " من الأفعال تحذف " لامه " في الأمر ، نحو : دع ، اسع ، ارم ، ارو ، استدع ... ويلاحظ أنه قد زيد في أولــه " همــزة وصــل " مضمومة ، إذا كان الفعل مضموم العين في المضارع، ومكسورة فيما عدا ذلك.

[٥] وعند صياغة الأمر من " اللفيف " بنوعيه يتعرض للحذف أيضا :

فالمقرون : وهو ما اعتلت " عينه " ، و " لامه " تحذف لامه كالنـــاقص ، فيقال في الأمر من : يطوي ، ينوي : اطو ، انو .

والمفروق : وهو ما اعتلت " فاؤه " و " لامه " يحدث له أمران عند صياغة الأمر منه :

الأول: حذف " فائه " وهو حرف العلة الأول .

الثاني: حذف " لامه " وهو حرف العلة الأخير .

ولا يبقى من الفعل بعد هذا الحذف إلا " عينه " ، وهو الحــرف الصحيــح الأوسط ، ومتى صار الفعل على حرف واحد لحقته " هــاء الســكت " وجوبــا ، فالأمر من وشى يشي : شه ، ومن : وفي يفي : فه ، ومن وعى يعــي : عــه ، ومن : ولي يلي : له ، ومن : وقي يقي : قه ، ومن الاستعمال العربي : ش ثوبك ، ف بالوعد ، ع كلامي ، ق محمدا .. وفي القــرآن الكريــم : ﴿ **ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار** ﴾ (١) .

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٠١ .

والأمر في هذه الآية من " وقى " أسند إلى " نا " والأصل في قنا : أوقينا : استغنى عن همزة الوصل ، ثم حذفت " الياء " للجزم و "الواو" لوقوعها بين كسرتين ، فبقيت " قاف " واحدة أسندت إلى " نا " الدالة على الاعلين ، و " قنا " بوزن " عنا".

و ﴿ فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ﴾ (1) ، فعل الأمر في هذه الآية ، وقد أسند إلى الضمير " هم " بوزن " عهم ".

وفي ﴿ يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم ناراً ﴾ (2) ،الفعل " قوا " أسند إلى " واو الجماعة " بوزن " عوا " .

وتحذف لام " اللفيف " بنوعيه أيضاً إذا سبق مضارعه جازم ، مثل : لم يطو ، لم ينو ، لم يف ، لم يق ...

وفي الفعل المثال ، مثل " ودَّ ، وعَدَ ، يَسَرَ " إلأى آخر الوجوه كالصحيح ، مضارعه : يَعِدُ في يَوْعِدُ ، و يَرِثُ في يَوْرِثُ ، وهنا قاعدة : أنَّ الواو إذا وقعت بين حرف المضارعة وكسرة تحذف (3) ، أو كانت في تقدير الكسرة ، كـ " يَـهَبُ ، و يَطَأ " لا في " استَوْجَبَ " لئلا يلتبس بـ " لم يَستَجِبْ " والياء لا تحذف في " يَسَرَ " و " يَيْسِرُ " لخفتها .

وتثبت الواو بين ياء وضمة كـ " وَسَمَ يَوْسُمُ " ، أو فتحة أصلية كـ " وَجَلَ يَوْجَلُ " (4) ، وكذا في يُوْعَدُ ، و يُوْجَدُ " . وتقلبان تاءً وتدغمان في نحو : اتَّعَدَ

---

(1) سورة غافر : الآية ٧ .

(2) سورة التحريم : الآية ٦ .

(3) انظر المنصف في التصريف لابن جني : ١/١٩٠ ، تحقيق مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٥٤م .

(4) انظر سيبويه : الكتاب ، ٤/١١١ ، ٤٠٠ ، ٤٨٢ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ، ١٩٦٨م – ١٩٧٥م .

ومعاني القرآن للأخفش ، ص ٣٧٩ ، تحقيق د. فائز فارس ، ط١ ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ١٩٧٩م .

يوتَعِدُ ، و اتَّسَرَ ييْتَسِرُ ، من ايْتَسَرَ ييْتَسِرُ . يعني الياء والواو إن كانتا فـــاءً فـــي المثال .

وذكر الميداني أنّ ثمة لغة فيهما ، نقول : ايْتَعَدَ يوتَعِدُ ، ويا رجلان ايْتَعِـــدَا حسب حركة ما قبلها ، فإن كان مفتوحاً أو مضموماً صحّـت الـواو ، وإن كـان مكسوراً صارت ياء . وقد تقلب الواو والياء في المضارع ألفاً ، فيقال : يا تَعِدُ ويَا تَسِرُ [1] .

الأمر : عِدْ ، عِدَا ، عِدُوا . وفي الفعل ودَّ الذي يتسم بأنه مثال بالإضافـــة إلى أنه مضعف قاعدة هي أنّ الواو إذا حذفت فالأمر بالحرف الذي بعدها ، ومنــه : وُدَّ ، وُدَّا ، وُدُّوا .

المضارع : يَوَدُّ ، يَوَدَّانِ ، يَوَدُّونَ . الأمر : وِدَّ بكسر الدّال ، استوى أمـــر المذكر والمؤنث فيه ، لكنه يفرق بينهما بضمير مخاطبهما . ايْدَدْ ، أمرٌ أصلـــه : اوْدَدْ ، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها [2] .

والأجوف مثل : قَالَ قَالاَ قَالُوا : قَالَتْ قَالَتَا ، قُلْنَ ، أصله : قَـــوَلَ ، قلبـت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها . ومنه : بَاعَ ، أصله : بَيَعَ ، قلبت اليـــاء ألفـــاص لمـــا دكرنا .

المضارع : يَقُولُ يَقُولانِ يَقُولونَ ، أصله : يَقْوُلُ ، بسكون القـــاف نُقِلـت حركة الواو إلى القاف ، فسكنت العين .

الأمر : قُلْ ، قُولاَ ، قُولُوا ، قُولِي ، قُولاَ ، قُلْنَ ، استوى جمع المؤنث فـــي الماضي والأمر ، أصله : أقْوُلْ ، بضم الواو ، نقلت حركتيا إلى ما قبلها ، وحذت

=ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني ، ٥٩ – ٦٠ ، دار الآفاق الجديدة ، بـــيروت ، ط١ ، ١٤٠١ هــ – ١٩٨١م .

(١) انظر نزهة الطرف للميداني : ص ٤٤ .

(٢) انظر السابق ، ص ٦٢ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد : ٢٨٤/٤ ، ط١٠ ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ١٣٧٨ هــ ، ١٩٥٨م .

الواو لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت الهمزة لانعدام الاحتياج إليها ، وتسقط العين ، واوا كانت أو ياء ، حيث تسكن اللام لالتقاء الساكنين في الأمر والنهي والجحد وغيرها[1].

والأفعال المضعفة مثل : سر سرا سروا ، سرت سرتا سررن ، فمضارعها : يسر يسران يسرون ، إلى آخره .

أما الأمر فيجوز الإظهار [فك الإدغام] فتقول : اسرر ، والإدغام ، ويجوز فيه ثلاثة أوجه : الكسر وهو الأصل ، والفتح لخفته ، والضم للاتباع[2] .

وقد فصل الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد حكم أمر المضاع ، فقال : " الفك أكثر استعمالا ، وهو لغة الحجاز ، وسائر العرب على الإدغام ، واختلفوا في تحريك الآخر : فنجد تتجه قصدا إلى التخفيف ، وبنو أسد كلغة أهل نجد – وقد تكسر – ، ولغة بني كعب الكسر مطلقا ، ومن العرب يحرك الآخر بحركة الأول ، فيقولون : غض ، خف ، وظل " [3] .

والمضارع من صيغة " أفعل " يكون بحذف الهمزة وجوبا،وكسر ما قبل الآخر كراهة اجتماع همزتين في المضارع المبدوء بالهمزة وحمل عليه المبدوء بالنون أو التاء أو الياء قصدا للتجانس والمماثلة في المضارع ، وكذلك تحذف الهمزة من اسمي الفاعل والمفعول ، واسمي الزمان والمكان ، والمصدر الميمي تقول في المضارع من أكرم : يكرم ، نكرم ، تكرم ، أكرم .

[٢] *التعدي واللزوم* :

يعد النحاة الفعل من أقسام الكلمة في العربية ، وهو يقع ركنا في الإسناد ، وقد انصب اهتمامهم عليه ؛ لأنه عامل قوي من أقوى العوامل ، فهو يرفع فاعلا

([1]) انظر كتاب المفتاح في الصرف : عبد القاهر الجرجاني ، ص ٧١ ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م .

([2]) انظر نزهة الطرف للميداني : ص ٥٢ .

([3]) انظر شرح ابن عقيل : ٤/٢٧٤ .

وينصب كلا من المفعول والفضلات،وهو يعمل أينما كان،متقدمـــا أو متـأخرا ، ظاهرا أو مقدرا.

والأفعال عندهم تنقسم إلى نوعين من حيث التعدي واللزوم :

أ – *المتعدي* : وهو ما لا يكتفي بفاعله ، ويتطلب مفعولا ليؤثر فيه ، فقد يكون طالبا لمفعول واحد كما في أفعال الحواس ، وقد يتطلب مفعولين كما في أفعـــال الظن والحسبان واليقين والإعطاء ، سواء أكان هذان المفعـــولان أصلــهما المبتدأ والخبر ، أم ليس أصلهما المبتدأ والخبر ،وقد يتعدى الفعل إلى ثلاثـة مفاعيل[1].

ب – *اللازم* : الأفعال في العربية قسمان : متعد : وهو ما لا يكتفي بمرفوعه ، بـل يتعدى إلى المعول نحو : ضرب ، وأخذ . ولازم:وهو ما يكتفي بمرفوعه ، نحو : قام ، وقعد ، وفرح ، وعظم .

ومن الأفعال ما لا يكتفي بمرفوعه ، بل يتعدى إلى شيء آخـــر ، وذلـك بوساطة حر الجر نحو :رغب فيه أو عنه،وذهب به.وهذا الصنف مـــن الأفعـال أدرجه النحويون في باب " اللازم " وكان حقه أن يكون صنفا خاصا .

ثم أنهم أشاروا إلى طائفة من الأفعال لا تنصب مفعولا واحدا ، بل تنصـب مفعولين ، كما أشاروا إلى طائفة أخرى تنصب ثلاثة مفاعيل [2] .

وينقسم الفعل بالنظر إلى معناه إلى ثلاثة أنواع :

[أ] ما لا يوصف بتعد ولا لزوم ، وهو كان وأخواتها .

[ب] اللازم : وهو ما لا يتعدى أثره الفاعل ، ولا يجاوره إلى المفعـــول ، وإنمـا يبقى قاصرا على فاعله ، ولهذا فإنه يحتاج إلى فاعل يفعله ، ولا يحتاج إلى

([1]) انظر د. نادية رمضان النجار ، العلاقة بين الفعل وحرف الجر ، دراسة دلالية في أســاس البلاغة للزمخشري ، ص ١١ ، ط١ ، ٢٠٠٠ ،الدار المصرية الإسكندرية .

([2])انظر :د. إبراهيم السامرائي،الفعل زمانه ،ص ٨٢،مؤسســـة الرســالة،ط٤ ،١٤٠٦ هــــ – ١٩٨٦م بيروت .

مفعول يقع عليه ويسمى الفعل اللازم أيضا [قاصرا – غير واقع – غير مجاوز] ويعرف الفعل اللازم بأحد شيئين .

<u>الأول</u> : معنى الفعل :

<u>الثاني</u>: صيغته .

أما معناه فيمكننا أن نحكم بلزوم الفعل بأفعال الألوان وأفعال الطباع والعاهات ، وأمثلة ذلك ما يدل على سجية أو طبيعة راسخة ، مثل : حسن – قبح – طال – شجع – جبن .

أو على عرض أي وصف غير لازم ، مثل : كسل – حزن – فرح – مرض ، ومثال الألوان : حمر–ابيض –اخضر – احمر ، وما يدل على حلية أي على صفة من الصفات التي يتمدح بها [حسية كانت أو معنوية] ، مثل : دعج ، بلج ، كحل ، نجل.

وما يدل على عيب ، مثل: عور ، حول ، عمش ، عمى ، وما يدل على دنس ، مثل : وسخ ، قذر ، دنس .

وأن يدل على مطاوعة فعل متعد إلى واحد،ومثال ذلك :كسرت الزجاج فانكسر ، مددت الحبل فامتد ، دحرجت الكرة فتدحرجت .

وأما من جهة الصيغ فيتعرف الفعل اللازم بإحدى الصيغ الآتية :

[١]صيغة فعل : مثل ، صعب ، سهل ، حصف ، حسن .

[٢] صيغة انفعل : مثل ، انكسر ، انطلق ، انفتح .

[٣]صيغة افعل : مثل ، اغبر ، احمر ، اصفر .

[٤]صيغة افعال : مثل ، احمار ، اشهاب .

[٥]صيغة افعال : مثل ، اطمأن ، اقشعر ، اشمأز .

[٦]صيغة افعنلل : مثل ، احرنجم " يقال احرنجم الإبل ، أي : رد بعضها على بعض " .

[٧]افعنلى : مثل ، احرنبى " يقال احرنبى الديك ، أي : انتفش للقتال " .

والفعل المتعدي : وهو كل فعل فيه دليل على مفعول وسمى متعديا لتعديه إلى المفعول وحمله ودلالته عليه .

ويعرف المتعدى بعلامتين:

[أ] أن يتصل به ضمير يعود إلى غير المصدر ، كما في "فهمت المسألة فهمتها" ،وأما ضمير المصدر فيتصل باللازم والمتعدي ، تقول : "الفهم فهمه على ، الجلوس جلسه بكر " .

فالفعل الأول "فهم" فعل متعدي والفعل الثاني "جلس" فعل لازم، والضمير منهما يعود إلى المصدر،وإذا عادت الهاء على الظرف لا يتعدى ، مثل:يوم الخميس صمته.

[ب] أن يبنى منه اسم مفعول تام " أي غير مقترن بظرف أو حرف جر " ، مثل: "قتل ، نصر " إذ يقال : " مقتول ، منصور " . وحكمه أن ينصب المفعول به إلا إن ناب عن الفاعل .

ويصير الفعل اللازم متعديا بالأسباب الآتية :

" بالهمزة الزائدة " قبل فائه ، ومثال ذلك : أكرمت المجتهد ، أهنت الكسول.

أو بتضعيف عينه " ، مثل : عظمت شعائر الله ، وقرت المعلم .

ويصير اللازم متعديا أيضا بواسطة حر الجر ، ومثال ذلك : مررت بالعلماء ، نزلت بواد أنيس .

وقد يحذف الجر وينصب المجرور : وهو إما سماعي جائز في النثر ، مثل : نصحته وشكرته .

أو سماعي خاص بالشعر ، مثل قول جرير :

تمرون الديار ولم تعوجوا   كلامكم على إذن حرام

ويكون حر الجر مطروداً مع "أنّ ، و أنْ ، و كَيْ "ومثال ذلك قوله تعالى : **﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ ﴾**[1] ، أي بأنه وقوله تعالى : **﴿ كَيْلا يَكُونَ دُولَةً ﴾**[2] ، أي لكيلا .

أو بزيادة ألف المفاعلة ، مثل : جالس خالدُ العلماءَ .

أو بزيادة الهمزة والسين والفاء ، مثل : استخرجت الماءَ .

أو بتحويل الفعل إلى باب " نصر ينصر " للدلالة على المغالبة ومثال ذلك " قاعدته فقعدتُه وأنا أقعده " ، أو بالتضمين النحوي ، وهو أن تضمنه معنى فعل متعد ، ومثال ذلك قولك : " رحبتكم الدار ، طلع بشر اليمن"، فقد تضمن "رحب" معنى وسع ، وتضمن " طلع " معنى بلغ ، ومنه قوله تعالى :**﴿ وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾**[3] .

فقد ضمن تعزموا معنى تنووا فتعدى تعديته،والفعل المتعدي ثلاثة أقسام مفصلة في كتب النحو وملاحقها .

[١] متعدى إلى مفعول واحد وهو كثير في أفعال الحواس الخمس " السمع ، البصر ، الشم ، الذوق ، اللمس " ، وما شاكلها تقول : " سمعت المنادى ، أبصرت الهلال ، ذقت العسل " .

[٢] متعدي إلى مفعولين : إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر " وهو ظن وأخواتها " ،وإما ألا يكون أصلهما المبتدأ والخبر وهو " أعطى وأخواتها".

[٣]ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو "أرى ،أعلم ، نبأ ، أنبأ ، خبر ، أخبر ، حدث".

والفعل المتعدي ، واللازم ، وما هو ليس بمتعد ولا لازم ، ويقال له الواسطة ، قد يكون الفعل الواحد متعديا ولازما : شكر ، نصح ، أنكر ، زاد ،

---

(1) سورة آل عمران : الآية ١٨ .

(2)سورة الحشر : الآية ٢٢ .

(3) سورة البقرة : الآية ٢٣ .

فغر ، وقد يكون متعديا وواسطة : جعل ، أنشأ ، برح ، وقد يكون لازما وواسطة : كان ، أصبح ، انفك ، قام ، وقد يكون متعديا ولازما وواسطة : شرع ، عاد ، رجع .

فالفعل المتعدي : ما يجاوز بنفسه الفاعل إلى المفعول به ، وقد يتعدى إلى مفعول واحد ، نحو : جمع الأستاذ الطلاب ، أو إلى مفعولين ، نحو : أظن أخاك مسافرا ، أو إلى ثلاثة مفاعيل ، نحو : أعلمتك أباك مريضا .

والفعل اللازم : ما لم يتجاوز بنفسه الفاعل إلى المفعول به ، نحو : مات الطفل ، جلس الأصدقاء ، ويضحك الطلاب ، اسكتي ، اخرجوا .

والفعل الذي ليس بمتعد ولا لازم هو الناقص ، نحو : كان ، أصبح ، أمسى ، بات ، ظل ، برح ، انفك ، أوشك ، شرع .

وصيغ الأفعال منها ما هو خاص بالمتعدي ، ومنها ما هو خاص باللازم ، ومنها ما هو مشترك بينهما .

وأشهر صيغ الفعل المتعدي : فعنل ، نحو : قلنس ، برنس ، ويفعل ، نحو : يرنأ . وأشهر الصيغ المشتركة بين التعدية واللزوم ، فعل ، نحو : ضرب ، سأل ، قعد ، وضح . و فعل ، نحو : شرب ، نسي ، طرب ، سلم . و فعلل ، نحو : جلبب ، دحرج ، عربد ، حمحم . و تفاعل ، نحو : تناول ، تجاوز ، تغافل ، تفاضح ، و تفعل ، نحو : تعلم ، تبنى ، تقطع ، تمرد ، وأفعل ، نحو : أصلح ، أنقذ ، أسرف ، أحجم ، و فاعل ، نحو : صارع ، خالف ، سافر ، هاجر . وفعل ، نحو : بلغ ، جرب ، هلل ، صفق . و افتعل ، نحو : اكتسب ، احترم ،اهتدى ، اتفق ،واستفعل ، نحو : استغفر ، استعمل ، استحجر ، استغنى.

وينقل الفعل اللازم إلى التعدية [1] ، بزيادة الهمزة في أوله ، نحو : أجلس الأستاذ ضيوفه ، أو بتضعيف العين ، نحو : كرم الطالب أستاذه ، أو بزيادة ألف بعد الفاء ، نحو : ضاحكت الأطفال ، أو بزيادة الهمزة والسين والتاء ، نحو : استخرجنا معاني الأبيات ، أو بالتضمين ، نحو : رحبتكم الطاعة ، أي : وسعتكم ، أو بذكر حرف جر بعده ، نحو : ﴿ **ذهب الله بنورهم** ﴾ [2] ، أو بحذف حرف الجر ونصب ما بعده ، نحو : ﴿ **أعجلتم أمر ربكم** ﴾ [3] ، أي : عن أمر ربكم ، أو بنقل الفعل إلى معنى الغلبة بعد المغالبة ، نحو : كارمت زيدا فكرمته .

ونقل الفعل اللازم إلى التعدية أكثره سماعي ، لا يجوز القياس عليه ، ويتوقف فيه عندما نقل عن العرب ، وينقل الفعل المتعدي إلى اللزوم [4] بتحويله إلى " فعل " ، نحو : فهم التلميذ ، أو بتضمينه معنى الفعل اللازم ، نحو : سمع الله لمن حمده ، أي : استجاب ، أو بتأخيره عن مفعوله ، نحو : ﴿ **إن كنتم للرؤيا تعبرون** ﴾ [5] ، أو بنقله إلى المطاوعة ، نحو : انقطع الحبل ، أو بحذف أحرف التعدية منه، وهي الهمزة في أوله ، أو تضعيف العين ، أو الألف بعد الفاء ، أو الهمزة والسين والتاء في أوله ، فينتقل إلى المطاوعة ، نحو : أجلسته فجلس ، لطفته فلطف ، ضاحكته فضحك ، استخرجته فخرج [6] .

والفعل اللازم اختلفت فيه آراء النحاة [7] ، ففريق يفسر اللزوم على أنه الأفعال التي تتعدى بحرف الجر ، ومثل له بـ " عجبت – مررت – ذهبت "

---

(1) انظر محمد عبد الخالق عضيمة : المغني ، ص ٥٧٦ – ٥٨١ ، والهمع للسيوطي : ٨٠٢/٢ – ٨٠٣ .

(2) سورة البقرة : الآية ١٧ .

(3) سورة الأعراف : الآية ١٥٠ .

(4) انظر محمد عبد الخالق عضيمة : المغني ، ص ٥٧٣ – ٥٧٦ .

(5) سورة يوسف : الآية ٤٣ .

(6) د. فخر الدين قباوة : تصريف الأسماء والأفعال ، ص ٢٤٨ ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٨م .

(7) انظر ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ٥٣٨/١ ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

فضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى المفعول ، فأردفوها وقووها بحرف الجر ، قالوا : " عجبت من جعفر – مررت بزيد – ذهبت إلى محمد "[1] ، فلم يجز حذف الحرف من تلك الأفعال ؛ لأنه لم يسمع عن العرب ، هذا بالإضافة إلى أن المجرورات هنا ذوات ، ومن ثم لم يجز الحذف .

على حين نجد فريقا آخر [2] يفسر " اللزوم " على أنه الفعل القاصر ، والذي لا يتعدى على أنه الفعل القاصر ، والذي لا يتعدى مطلقا لا بحرف ولا بنفسه ، وقد عرض المبرد أقسامه في مواضع متفرقة من كتابه هي :

[١] الفعل القاصر الحقيقي الذي لا يتعدى الفاعل إلى المفعول ، نحو : قولهم " قام زيد " ، " جلس عمرو " ، " تكلم خالد " فكل هذا وما كان مثله فهو لازم .

[٢] وكل ما كان فعله على " فعل " فغير متعد ؛ لأنه لانتقال الفاعل من حال إلى حال فلا معنى للتعدى ، وذلك كقولهم " كرم زيد – شرف عبد الله " والمعنى ما كان كريما ولقد كرم ، وما كان شريفا ولقد شرف .

[٣]وضرب آخر وهو ما كان الفعل على وجه الاستعارة ، ومنه : " سقط الحائط " على سبيل المجاز ، " انكسر الزجاج " على سبيل المطاوعة[3].

وعلى ذلك نجد النحاة لا يستقرون على تعريف واحد للازم ، فتارة يجعلونه " الفعل القاصر " الذي لا يتعدى الفعل المتعدى بحرف الجر ...

---

(١) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ، ٥٠/٨ ، بيروت ، مطبعة عالم الكتب ، [د.ت] .

(٢) انظر الخضرى في حاشيته على ألفية ابن مالك ، ص ١٧٩ ، بيروت ، مطبعة إحياء الكتب ، وابن هشام : أوضح المسالك في ألفية ابن مالك ، ١٤/٢ ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٩٤٩م .

(٣) انظر المبرد : المقتضب في علم العربية ، ١٨٧/٢ ، تحقق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، ط٢ ، سنة ١٣٩٩ هـ .

ولم يفصل القول في هذين الرأيين إلا " ابن عصفور " ، فقد فصل بين الفعل القاصر والفعل المتعدي بالحرف ، وضم المتعدى بالحرف إلى أقسام الفعل المتعدى ، وأطلق على القاصر " فعل لا يتعدى التعدي الاصطلاحي " [1] .

أما " ابن هشام " [2] فقد أفاد من قول " ابن عصفور " عن الفعل القاصر إفادة محققة ؛ إذ جعله قسما مستقلا بنفسه ، وقدم له سبع علامات تميزه من الفعل المتعدى بحرف الجر [3] .

وإذا سقط حرف الجر بعد المتعدى بواسطة نصبت المجرور،قال تعالى: ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾ [4] ، أي : من قومه ، وقال الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا ، كلامكم على إذا حرام

والأصل : تمرون بالديار ن فانتصب المجرور بعد سقوط الجار .

وسقوط الجار بعد الفعل اللازم سماعي لا يقاس عليه ، إلا في " أن ، و أن " ، فهو جائز قياسا إذا أمن اللبس ، كقوله تعالى : ﴿ أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم ؟ ﴾ ، أي : من أن جاءكم ، وقوله سبحانه : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو ﴾ [5] ، أي : بأنه .

فإن لم يؤمن اللبس لم يجز حذفه قبلها ، فلا يجوز أن تقول : " رغبت أن أفعل "لإشكال المراد بعد الحذف ، فلا يفهم السامع ماذا أردت: أرغبتك في

([1])انظر السيوطي:الأشباه والنظائر ،٦٨/٢، القاهرة ، شركة الطباعة الفنية المتحدة سنة ١٩٧٥م.

([2]) انظر ابن هشام : شذور الذهب ، ص ٣٥٥ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، [د.ت] .

([3]) انظر د. نادية رمضان النجار : العلاقة بين الفعل وحرف الجر دراسة دلالية .

([4]) سورة الأعراف : الآية ١٥٥ .

([5]) سورة آل عمران : الآية ١٨ .

الفعل،أو رغبتك عنه فيجبُ ذكرُ الحرف ليتعيَّن المُـــرادُ ، إلا إذا كـان الإبــهامُ مقصوداً لتعمية المعنى المراد على السامع .

وهناك حروف جر تعاقب هي ومجرورها المفعول بـــه المنصــوب ، ولا يختلف معنى الفعل فيه إذا استعمل الجار والمجرور معــه معاقبــاً للمفعــول بــه المنصوب ، أو بعبارة أخرى : إذا تعدى الفعل إلى المفعول به بنفسه أو بحــرف الجر ، وذلك نحو : ابتدأه وابتدأ به ، واستجار واستجار به ، وابتدره وابتدر إليه ، واستعانه واستعان به ، ورضيه ورضي به أو عنه أو عليه ، ورماه ورمى بــه ، وقصده وقصد إليه ،ونصحه ونصح له ، وشكره وشكر له ، وهو كثير في العربية لكنه مقصور على السماع .

وقد رآه بعض النحاة متعدياً بالحرف ، ثم حذف حرف الجر منه توســعاً ، ورآه بعضهم متعدياً وحرف الجر زائد ، وتوسط بعض آخر فعــده قســماً قائمــاً برأسه وسطاً بين المتعدى واللازم .

جاء في حاشية الخضري : " وفي التسهيل أن ما يتعدى تارة بنفسه وتــارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كـ "شكرته وشكرت له ، ونصحت له" واســطة ، وهو الأصح .

قال أبو حيان : فهو قسم قائم برأسه مقصور على السماع ، لا لازم وحذف حرف الجر توسعاً ، ولا متعدٍّ والحرف زائد ، كما قيل بكل " [1] .

وقد أخذ به قسماً قائماً برأسه الزَّجاجي وابن هشام ، قال الزجــاجي وهــو يعدد ضروب الأفعال في التعدى : " وفعل يتعدى بحرف خفض وبغـــير حــرف خفض كقولك : " نصحت زيداً ونصحت به ، وشكرته وشكرت له " ،قال الله عــز

---

(1) انظر الخضري : حاشية الخضري ، ١٧٨/١ ، وانظر الرضى : شرح الكافيــة ، ٢٧٣/٢ ، القاهرة ، ١٣١٠ هـ .

وجل: ﴿ **أن اشكر لي ولوالديك إليّ المصير** ﴾ [1] ،ومثل ذلك: كلت محمداً ، وكلت لمحمد ، ووزنته ووزنت له ، قال الله عز وجل : ﴿ **وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون** ﴾[2] ، وإنما هذا في أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها " [3] .

وقال ابن هشام : " الرابع : ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه، وتارة بالجار، كـ " شكر ، ونصح ، وقصد " ، تقول: " شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له ، وقصدته وقصدت له وقصدت إليه " . قال الله تعالى : ﴿ **واشكروا نعمة الله** ﴾ [4] ، ﴿ **وأن اشكر لي ولوالديك** ﴾ [5] ، ﴿ **ونصحت لكم** ﴾ [6] .

الفعل المتعدي:

هو ما يتعدى أثره فاعله وتجاوزه إلى المفعول به ، نحو : فتح طارق الأندلس ، وضرب زيد عمرا " ، ويسمى أيضا الفعل الواقع لوقوعه على المفعول به ، والعل المجاوز لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به [7] .

وهو يحتاج إلى فاعل فعله ومفعول به يقع عليه ، ويسمى أيضا " الفعل الواقع " ؛ لوقوعه على المفعول به ، و " الفعل المجاوز " لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به ، نحو : كتب محمد الدرس ، سمع علي النصيحة ، ضرب خالد اللص .

---

(1) سورة لقمان : الآية ١٤ .

(2) سورة المطففين : الآية ٣ .

(3) انظر الزجاجي:الجمل في النحو ، ص ٣١ تحقيق د. علي توفيق الحمد ، بيروت ، ١٩٨٦م.

(4) سورة النحل : الآية ١١٤ .

(5) سورة لقمان : الآية ١٤ .

(6) سورة الأعراف : الآيتان ٧٩ ، ٧٣ ، وانظر ابن هشام : شذور الذهب .

(7) انظر محمد الأنطاكي : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، ١٦٦/١ ، دار الشرق العرب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧١م .

وقد أوضح بعض النحاة معنى التعدي لغة واصطلاحاً ، فقال صاحب البسيط : " والتعدي عند العرب المجاوزة مطلقاً ، وفي الاصطلاح مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعول به" [8] ،ونص بعضهم على أن التعدي بحسب الأصل ، فإذا ورد الفعل المتعدي في جملة دون مفعوله ، أو بني للمفعول فصار النائب عن فاعله ، فلا يحكم عليه بأنه لازم ، بل هو متعدٍّ بحسب الأصل [9] ، ذلك بأن تحديد الأفعال اللازمة أو المتعددة لابد أن يتم دون نظر إلى تنوعات الاستعمال.

علاماته:

[1] أن تتصل به " هاء " تعود على غير المصدر ، نحو : الدرس كتبه محمد ، النصيحة سمعها علي ، اللص ضربه خالد ، فالأفعال " كتب " ، و " سمع " ، و " ضرب " اتصلت بها " هاء " الغائب أو الغائبة .

وهي في الجميع تعود على غير المصدر ؛ إذ كلها أسماء جامدة وهي " الدرس " ، و " النصيحة " ، و " اللص " .

[2] أن يصاغ منه اسم مفعول تام " غير مقترن بحرف جر " ، نحو " الدرس مكتوب ، النصيحة مسموعة ، اللص مضروب . وعلامته " أن يقبل هاء الضمير التي تعود إلى المفعول به ، مثل : " اجتهد الطالب فأكرمه أستاذه ".

أما " هاء الضمير " التي تعود إلى الظرف أو المصدر ، فلا يكون دلالة على تعدي الفعل إن لحقته ، فالأول ، مثل : " يوم الجمعة زرته " ، والثاني مثل : " تجمل بالفضلة تجملا كان يتجمله سلفك الصالح " ، فالهاء في المثال الأول في

---

(8) انظر ابن أبي الربيع : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ٤١١/١ ، تحقيق د. عياد بن عيد البثيثي ، بيروت ، ١٩٨٦م . والفارسي : الإيضاح العضدي ، ص ٦٩ ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، القاهرة ١٩٦٩م . ابن يعيش : شرح المفصل ، ٦٢/٧ ، المنيرية القاهرة [د.ت] .

(9) الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .

موضع نصب على أنها مفعول فيه ، وفي المثال الثاني في موضع نصب على أنها مفعول مطلق .

أنواعـه :

الفعل المتعدي ، إما متعدٍ بنفسه ، وإما متعدٍ بغيره .

فالمتعدي بنفسه : ما يصل إلى المفعول به مباشرةً ، أي : بغير واسطة حرف الجـر ، مثل : " بريت القلمَ " ، ومفعوله يسمى " صريحاً " .

والمتعدي بغيره : ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر ، مثل : " ذهبتُ بكَ " ، بمعنى : " أذهبتُك " ، ومفعوله يسمى " غير صريح " .

وقد يأخذ المتعدي مفعولين : أحدهما صريحٌ ، والآخر غير صريحٍ ، نحو : " أدُّوا الأمانات إلى أهلها " .

فالأمانات : مفعول به صريح ، وأهل : مفعول به غير صريـــح ، وهـــو مجرور لفظاً بحرف الجر ، منصوب محلاً على أنه مفعول به غير صريح .

وينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام : متعدٍ إلى مفعول به واحد ، ومتعدٍ إلى مفعولين ، ومتعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل .

المتعدي إلى مفعول واحد :

فالمتعدي إلى مفعول به واحدٍ كثير ، وذلك مثل : كتب ، وأخذ ، وغفـــر ، وأكرم ، وعظم ، وشكر ، وشرب ، وضرب ، وفتح ، وفهم .

المتعدي إلى مفعولين :

المتعدي إلى مفعولين على قسمين : قسم ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً ، وقسم ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر .

فالأول: مثل: " أعطى ، وسأل ، ومنح ، وحرم ، ومنع ، وكسا ، وألبس ، وعلَّم" ،

تقول : " أعطيتك كتاباً ، منحت المجتهد جائزة ، منعت الكسلان التنزُّه ،كسوت الفقر ثوباً ، ألبست المجتهدة وساماً ، علَّمت سيداً الأدب ، وأعطى محمد الفقير قرشاً ،منح الرئيس الفائز جائزة ، منع الشرطي اللُّص الهرب،كسا الغني الفقير ثوباً ، ألبست الأم الطفل جورباً .

والثاني: على قسمين : أفعال القلوب ، وأفعال التحويل .

[١] أفعال القلوب:

وهي : " رأى ، وعلم ، ودرى ، ووجد ، وألفى ، و تعلَّم ، و ظنَّ ، و خال وحسب ، و جعل ، وحجا ، وعدَّ ، و زَعَمَ ، وهَبْ " ، نحو : ظنَّ محمد المعلم غائباً ، حسب على خالداً مسافراً ، خال الرجل القمر بازغاً ، زعم اللص الحارس نائماً،رأى محمد أباه جالساً ، وجد الطالب الكتاب ممزقاً ، علم زيد عمراً ناجحاً...

وسميت هذه الأفعال " أفعال القلوب " ؛ لأنها إدراك بالحس الباطن ، فمعانيها قائمة بالقلب ، وليس كل عل قلبي ينصب مفعولين ، بل منه ما ينصب مفعولاً واحداً ، كـ "عرف ، و فهم " ، ومنه ما هو لازم كـ " حزن ، و جبن " ، ولا يجوز في هذه الأفعال أن يحذف مفعولاها أو أحدهما اقتصاراً [أي:بلا دليل] .

ويجوز سقوطهما ، أو سقوط أحدهما ، اختصاراً [أي : لدليل يدل على المحذوف] ، فسقوطهما معاً لدليل كأنْ يُقال : " هل ظننتَ خالداً مُسافراً ؟ ، فتقولُ : " ظننتُ " ، أي : " ظننتُهُ مسافراً " ، قال تعالى : ﴿ **أين شُركائيَ الذين كنتم تزعمون** ؟ ﴾ (١) ، أي: " كنتم تزعمونهم شركائي " ، وقال الشاعر الكميت الأسدي:

بأيِّ كِتابٍ ، أم بأيَّةِ سُنَّةٍ ... تَرى حُبَّهُمْ عاراً عليَّ ، وتَحْسَبُ ؟

أي : " وتحسبُهُ عاراً " .

---

(١) سورة القصص : الآية ٦٢ ، ٧٤ .

وسقوط أحدهما لدليل ، كأن يقال : " هل تظن أحدا مسافرا ؟ " ، فتقول : " أظن خالدا " ، أي : " أظن خالدا مسافرا ؟ " ، ومنه قول عنترة :

ولقد نزلت لا تظنى غيره : منى بمنزلة المحب المكرم

أي : " نزلت منى منزلة المحبوب المكرم ، فلا تظني غيره واقعا " .

ومما جاء فيه حذف المفعولين لدليل قولهم : " من يسمع يخل " ، أي : يخل ما يسمعه حقا ، فإن لم يدل على الحذف دلل لم يجز لا فيهما ولا في أحدهما.

وهذا هو الصحيح من مذاهب النحويين وأفعال القلوب نوعان : نوع يفيد اليقين " وهو الاعتقاد الجازم " ، ونوع يفيد الظن " وهو رجحان وقوع الأمر " .

أفعال اليقين التي تنصب مفعولين: وهي الأفعال الدالة على الاعتقاد الجازم ، وهي ستة :

الأول: " رأى " ، بمعنى " علم واعتقد " كقول الشاعر :

رأيت الله أكبر كل شيء : محاولة ، وأكثرهم جنودا

ولا فرق أن يكون اليقين بحسب الواقع ، أو بحسب الاعتقاد الجازم ، وإن خالف الواقع؛لأنه يقين بالنسبة إلى المعتقد ،وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى :﴿إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا﴾ (1) ، أي : إنهم يعتقدون أن البعث ممتنع ، ونعلمه واقعا ، وإنما فسر البعد بالإمتناع؛لأن العرب تستعمل البعد في الإنتفاء، والقرب في الحصول.

ومثل : " رأى " اليقينية " [أي : التي تفيد اليقين] ، " رأى " الحلمية التي مصدرها " الرؤيا" المنامية، فهي تنصب مفعولين؛لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس الباطن ، قال تعالى: ﴿إني أراني أعصر خمرا﴾ (2)،فالمفعول الأول ياء المتكلم ،والمفعول الثاني جملة " أعصر خمرا " .

---

(1) سورة المعارج : الآية ٦ .

(2) سورة يوسف : الآية ٣٦ .

فإن كانت " رأى " بصرية " أي بمعنى " أبصر ورأى بعينه " ، فهي متعدية إلى مفعول واحد ، وإن كانت بمعنى " إصابة الرئة " ، مثل : " ضربه فرآه " ، أي : أصاب رئته ، تعدت إلى مفعول واحد أيضا .

والثاني: " علم " ، بمعنى " اعتقد " كقوله تعالى : ﴿ فإن علمتموهن مؤمنات ﴾ [1] ، وقول الشاعر :

علمتك منانا ، فلست بآمل

والغرثان : الجوعان .

وقول الآخر :

علمتك الباذل المعروف فانبعثت

إليك بي واجفات الشوق والأمل

وانبعثت : انطلقت ، و " واجفات الشوق " : دواعيه وأسبابه . ويصح في " المعروف " النصب على أنه مفعول للباذل ، والجر على أنه مضاف إليه .

فإن كانت بمعنى " عرف " كانت متعدية إلى واحد ، مثل : " علمت الأمر " ، أي : عرفته ، ومنه قوله تعالى: ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ﴾ [2] ، وإن كانت بمعنى " شعر وأحاط وأدرك " ، تعدت إلى مفعول واحد بنفسها، أو بالباء مثل " علمت الشيء وبالشيء " .

والثالث: " درى " بمعنى " علم علم اعتقاد " كقول الشاعر :

دريت الوفى العهد يا عمرو ، فاغتبط

فإن اغتباطا بالوفاء حميد

([1]) سورة الممتحنة : الآية ١٠ .

([2]) سورة النحل : الآية ٧٨ .

" العهد " النصب على أنه معول للوفى ، والجر على الإضافة ، والتاء في " دريت " هي المفعول الأوّل نائبا عن الفاعل ، والوفي المفعول الثاني .

والكثير المستعمل فيها أن تتعدى إلى واحد بالباء ، مثل : " دريت بـــه " ، فإن كانت بمعنى " ختل " ، أي خدع ، كانت متعدية إلى واحد بنفسها، مثل: "دريت الصيد" ، أي : ختلته وخدعته . وإن كانت بمعنى " حك " ، مثل : " درى رأســـه بالمدرى "أي حكه به ، فهي كذلك "والمدرى بُكسر الميم :المشط" ،ومثله المـدراة ، والجمع المدارى بكسر الراء ، والمدارى بفتحها " .

والرابع: " تعلم " بمعنى : اعلم واعتقد ، كقول الشاعر :

تعلم شفاء النفس قهر عدوها

فبالغ بلطف في التحيل والمكر

والكثير المشهور استعمالها في " أن " وصلتها ، كقول الشاعر :

تعلم أن خير الناس ميت

على جفر الهباءة لا يريم

" الجفر " : البئر الواسعة التي لم تطو ، و " جفر الهباءة " : مستنقع ببـــلاد غطفان ، و " لا يريم " : لا يبرح .

وقال الآخر :

فقلت : تعلم أن للصيد غرة

وإلا تضيعها فإنك قاتله

وفي حديث الدجال : " تعلموا أن ربكم ليس بأعور " .

وتكون " أن " وصلتهما حينئذ قد سدتا مسد المفعولين ، فإن كانت أمرا مـــن " تعلم يتعلم " ، فهي متعدية إلى مفعول واحد ، مثل : " تعلموا العربية وعلموهـــا الناس".

والخامس: " وجد " ، بمعنى " علم واعتقد " ، ومصدرها " الوجود والوجدان " [1] مثل : " وجدت الصدق زينة العقلاء " .

قال تعالى : ﴿ **وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين** ﴾ [2] ، اللام هذه ، هي لام التأكيد التي يسمونها لام الابتداء ، و " فاسقين " هو المفعول الثاني، و" إن "هنا ليست شرطية ، بل هي مخففة من الثقيلة ، والأصل وإنا وجدنا .

إن لم تكن بمعنى العلم الاعتقادى ، لم تكن من هذا الباب ، وذلك مثل :"وجدت الكتاب وجودا ووجدانا " بكسر الواو في الوجدان – أي : أصبته وظفرت به بعد ضياعه ، ومثل : " وجد عليه موجدة " – بفتح الميم وسكون الواو وكسر الجيم – أي : حقد عليه وغضب ، وفي حديث : الإيمان" إنى سائلك فلا تجد على " ، أي : لا تغضب من سؤال ، ومثل : " وجد به وجْداً " – بفتح الواو وسكون الجيم – أي : حزن به ، و " وجد به وجدا أيضا " ، أي أحبه ، يقال : " له بأصحابه وجد " ، أي : محبة ، ومثل :"وجد جدة" بكسر الجيم وفتح الدال – أي استغنى غنى يامن بعده الفقر.

والسادس: " ألفى " ، بمعنى " علم واعتقد " ، مثل : " ألفيت قولك صوابا " .

فإن كانت بمعنى " أصاب الشيء وظفر به " ، كانت متعدية إلى واحد ، "ألفيت الكتاب " ، قال تعالى : ﴿ **وألفيا سيدها لدى الباب** ﴾ [3] .

أفعال الظن:

وهي ما تفيد رجحان وقوع الشيء ، وهي نوعان :

نوع يكون للظن واليقين، والغالب كونه للظن ، ونوع يكون للظن فحسب.

([1]) انظر السيوطي : همع الهوامع ، ١٤٩/١ .

([2]) سورة الأعراف : الآية ١٠٢ .

([3]) سورة يوسف : الآية ٢٥ .

فالنوع الأول ثلاثة أفعال :

الأول: " ظن " ، وهو لرجحان وقوع الشيء ، كقول الشاعر :

ظننتك ، إن شبت لظى الحرب ، صاليا

فعردت فيمن كان فيها معردا

شبت النار :اتقدت ، وشببتها أنا : أوقدتها فهي مشبوبة ، فالفعل لازم متعد ، و "اللظى" النار ، و "صاليا" : من صلى النار وبها إذا قاسى حرها وبها . وعردت: هربت وفررت وانحرفت.وقد تكون لليقين،كقوله تعالى:﴿**ويظنون أنهم ملاقو ربهم**﴾[1] ، وقوله : ﴿ **وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه** ﴾ [2] ، أي : علموا واعتقدوا .

فإن كانت بمعنى " اتهم" فهي متعدية إلى واحد ، مثل : "ظن القاضي فلانا " ، أي : اتهمه والظنين والمظنون : المتهم .

والثاني: خال ، وهي بمعنى " ظن " التي للرجحان ، كقول الشاعر :

إخالك ، إن لم تغمض الطرف ، ذا هوى

يسومك ما لا يستطاع من الوجد

وقد تكون لليقين والاعتقاد ، كقول الآخر :

دعاني الغواني عمهن وخلتني

لي اسم ، فلا أدعى به وهو أول

أي : دعونني عمهن ، وقد علمت أن لي اسما أفلا أدعى به ، وهو أول اسم لي ؟ وياء المتكلم مفعول خال الأول ، وجملة " اسم " في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني .

([1]) سورة البقرة : الآية ٤٦ ، ٢٤٩ .
([2]) سورة التوبة : الآية ١١٨ .

والثالث: " حسب " ، وهي للرجحان ، بمعنى " ظن " ، كقوله تعالى :﴿ **يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف** ﴾ [1] ، وقوله :﴿ **وتحسبهم أيقاظا وهم رقود** ﴾[2] ، وقد تكون لليقين ، كقول الشاعر :

حسبت التقى والجود خير تجارة

رباحا ، إذا ما المرء أصبح ثاقلا

" ثاقلا " : أثقله المرض فأشرف منه على الموت .

والنوع الثاني " وهو ما يفيد الظن فحسب " خمسة أفعال :

الأول: " جعل " بمعنى " ظن " كقوله تعالى :﴿ **وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا** ﴾ [3] ، فإن كانت بمعنى " أوجد " أو بمعنى " أوجب " تعدت إلى واحد ، كقوله تعالى : ﴿ **وجعل الظلمات والنور** ﴾ [4] ، أي : خلق وأوجد ، وتقول : " اجعل لنشر العلم نصيبا من مالك " ، أي : اوجب .

وإن كانت بمعنى " صير " فهي من أفعال التحويل . وإن كانت بمعنى " أنشأ " فهي من الأفعال الناقصة التي تفيد الشروع في العمل ، مثل : "جعلت الأمة تمشي في طريق المجد " ، أي : " أخذت وأنشأت " .

والثاني: حجا " ، بمعنى " ظن " كقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمر أخاثقة

حتى ألمت بنا يوما ملمات

فإن كانت بمعنى " غلبه في المحاجة " ، أو بمعنى " رد ومنع "، أو بمعنى "كتم وحفظ " ، أو بمعنى " ساق " فهي متعدية إلى واحد ، تقول : " حاجيته

---

(1) سورة البقرة : الآية ٢٧٣ .

(2) سورة الكهف : الآية ١٨ .

(3) سورة الزخرف : الآية ١٩ .

(4) سورة الأنعام : الآية ١ .

فحجوته " ، أي : فاطلقه فغلبته ؛ و " حجوت فلانا " ، أي : منعته وردته ، و " حجوت السر " ، أي : كتمته وحفظته ، و " حجت الريح سفينة " ، أي : ساقتها ، وإن كانت بمعنى " وقف أو أقام " ، مثل : " حجا بالمكان " أو بمعنى "بخل" ، مثل : حجا بالشيء " ، أي : ضن به ، فهي لازمة .

والثالث : " عد " ، ظن " كقول الشاعر :

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى

ولكنما المولى شريكك في العدم

فإن كانت بمعنى "أحصى" تعدت إلى واحد مثل : "عددت الدراهم" ، أي : حسبتها وأحصيتها .

والرابع : " زعم " بمعنى " ظن ظنا راجحا " ، كقول الشاعر :

زعمتني شيخا ، ولست بشيخ

إنما الشيخ من يدب دبيبا

والغالب في " زعم " أن تستعمل للظن الفاسد ، وهو حكاية يقول يكون مظنة للكذب ، فيقال فيما يشك فيه ، أو فيما يعتقد كذبه ، ولذلك يقولون : " زعموا مطية الكذب " ، أي : إن هذه الكلمة مركب للكذب .

ومن عادة العرب أن من قال كلاما ، وكان عندهم كاذبا ، قالوا : " زعم فلان" ، ولهذا جاء في القرآن الكريم في كل موضع ذم القائلون به .

وقد يرد الزعم بمعنى القول ، مجردا عن معنى الظن الراجح ، أو الفاسد ، أو المشكوك فيه .

فإن كانت " زعم " بمعنى " تأمر ورأس " ، أو بمعنى " كفل به " تعدت إلى واحد بحرف الجر ، تقول : " زعم على القوم فهو زعيم " ، أي : تأمر عليهم ورأسهم ، و " زعم بفلان وبالمال " ، أي : كفل به وضمنه ، وتقول : "زعم اللبن " ، أي : أخذ يطيب ، فهو لازم " .

والخامس: " هب " ، بلفظ الأمر ، بمعنى " ظن " ، كقول الشاعر :

فقلت : أجرني أبا خالد

وإلا فهبني امرءا هالكا

فإن كانت أمرا من الهبة ، مثل : " هبُ الفقراء مالا " ، لم تكن من أفعال القلوب ، بل هي من " وهب " التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر ، على الفصيح فيها أن تتعدى إلى الأول باللام ، نحو : " هب للفقراء مالا " ، وإن كانت أمرا من الهيبة تعدت إلى مفعول واحد ، مثل " هب ربك " ، أي : خفه " .

[٢] أفعال التحويل :

أفعال التحويل : ما تكون بمعنى " صير " ، وهي سبعة : " صير ، و رد و ترك ، و تخذ ، و اتخذ ، وجعل ، و وهب " .

وهي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر :

فالأول، مثل : " صيرت العدو صديقا " .

والثاني :كقوله تعالى: ﴿ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا ﴾[1] ، وقول الشاعر :

رمى الحدثان نسوة آل حرب

بمقدار سمدن له سمودا

فرد شعورهن السود بيضا

ورد وجوههن البيض سودا

الحدثان بكسر الحار وسكون الدال ، وبفتح الحاء والدال : نوائب الدهر ومصائبه . و " سمدن " : ذهلن وتحيرن ، و " السمود " أن يقوم المرء رافعا

---

(1) سورة : الآية .

رأسه ناصبا صدره ، وذلك من ذهول أو نازلة فرح ، فهو يكون للحزن وللسرور ، وهو هنا للحزن والمصيبة .

والثالث: كقوله عز وجل : ﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾ (١) ، ويقول الشاعر :

وربيته ، حتى إذا ما تركته

أخا القوم ، واستغنى عن المسح شاربه

والرابع: " تخذتك صديقا " .

والخامس: كقوله تعالى : ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلا ﴾ (٢) .

والسادس: كقوله سبحانه:﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل ، فجعلناه هباء منثورا ﴾(٣) .

والسابع: مثل : " وهبني الله فداء المخلصين " .

وهذه الأفعال لا تنصب المفعولين إلا إذا كانت بمعنى " صير " الدالة على التحويل ، وإن كانت " رد " بمعنى " رجع " كرددته ، أي : رجعته ، ورجع يكون بمعنى " عاد " فيكون لازما . ويكون بمعنى " أعاد " فيكون متعديا ، كقوله تعالى : ﴿فإن رجعك الله إلى طائفة ﴾ (٤) ، ﴿فرجعناك إلى أمك ﴾ (٥) ،﴿ فارجع البصر ﴾ (٦) ، وقد يقال : أرجعه ، وهي لغة هذيل .

و"ترك" بمعنى " خلى " ، كـ " تركت الجهل " ، أي : خليته ، و "جعل" بمعنى " خلق " ، كانت متعدية إلى مفعول واحد ، وإن كانت " هب " بمعنى "

(١) سورة الكهف : الآية ٩٩ .
(٢) سورة النساء : الآية ١٢٥ .
(٣) سورة الفرقان : الآية ٢٣ .
(٤) سورة التوبة : الآية ٨٣ .
(٥) سورة طه : الآية ٤٠ .
(٦) سورة الملك : الآية ٣ .

أعطى " لم تكن من هذا الباب ، وإن نصبت المعولين ، مثل : " وهبتك فرسا " ، والفصيح أن يقال : " وهبت لك فرسا " .

وتنقسم الأفعال المتعدية لمفعولين على الأساس الصرفي إلى أفعال أصلية ، وأفعال منقولة عن الأفعال في التركيب [فعل + فاعل + مفعول به] بالهمزة أو التضعيف ، فأما أصالة الصيغة فنحو : ظن ، وحسب ، وزعم ، وخال ، ورأى ، ووجد ، وزعم ، وعلم ، وجعل ، واتخذ ، وكفى .

وأما المنقول بالهمزة فكل ما أمكن نقله بالهمزة من أفعال التركيب [فعل + فاعل + مفعول به] من هذا الباب يقول ابن السراج : " والأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد كلها إذا نقلتها من "فعل" إلى "أفعل " كان من هذا الباب ، تقول أضربت زيدا عمرا ، أي : جعلت زيدا يضرب عمرا " [1] .

ومن هذه الأفعال المنقولة بالهمزة : أعطى ، وأنال ، وآتى . يقول السهيلي : "وأما " أعطيته " منقول من " عطا يعطو " إذا أشار لد اول ، وليس معناه الأخذ ... فقالوا : " أعطيت زيدا درهما " أي جعلته عاطيا ، وأما أنلت فمنقول من نال المتعدية ، وهي بمنزلة " عطا يعطو ... " وأما آتيت المال زيدا فمنقول من أتى" [2]

ومما ورد منها :

📖 **﴿ولقد آتينا إبراهيم رشده﴾** [3]، **﴿وآتينا عيسى بن مريم البينات﴾** [4] **﴿وآتاه الله الملك﴾** [5] .

---

(1) انظر ابن السراج : الأصول في النحو ، ١/١٧٧ ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت ، ١٩٨٥م ، وابن يعيش : شرح المفصل ، ٧/٦٥ ، والرضي : شرح الكافية ، ٢/٧٤٤ .

(2) انظر السهيلي : نتائج الفكر في النحو ، ص ٣٢٨ ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، القاهرة ، ١٩٨٤م .

(3) سورة الأنبياء : الآية ٥١ .

(4) سورة البقرة : الآية ٨٧ ، ٢٥٣ .

(5) سورة البقرة : الآية ٢٥١ .

﴿ لقد أبلغتكم رسالة ربي ﴾ [1] .

﴿ فأتبعنا بعضهم بعضاً ﴾ [2] .

﴿ أذاقها الله لباس الجوع والخوف ﴾ [3] .

﴿ وأحلوا قومهم دار البوار ﴾ [4] .

﴿ حتى أنسوكم ذكري ﴾ [5] .

﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾ [6] .

﴿ وألزمهم كلمة التقوى ﴾ [7] .

﴿ يغشي الليل النهار ﴾ [8] .

وأما المنقول بالتضعيف فكل ما يمكن نقله بالتضعيف من الأفعال الثلاثية في التركيب [فعل + فاعل + مفعول به] داخل في هذا الباب .

يقول الرضي : " وإذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل فإن كان لازماً صار متعدياً إلى مفعول واحد ، وإن كان متعدياً إلى واحد تعدى إلى اثنين " [9] ، وقال ابن الربيع : " ومذهب سيبويه في المتعدي أن نقله بالهمزة والتضعيف على غير قياس ، لا يقاس منه إلا ما قالته العرب . قال رحمه الله : " وليس كل فعل كأولني ، لا تقول : آخذني درهماً ، والأصح من المذهب أن النقل بالتضعيف

(1) سورة الأعراف : الآية ٧٩ .
(2) سورة المؤمنون : الآية ٤٤ .
(3) سورة النحل : الآية ١١٢ .
(4) سورة إبراهيم : الآية ٢٨ .
(5) سورة المؤمنون : الآية ١١٠ .
(6) سورة الكوثر : الآية ١ .
(7) سورة الفتح : الآية ٢٦ .
(8) سورة الأعراف : الآية ٥٤ .
(9) انظر الرضي : شرح الكافية ، ٢٧٤/٢ ، وابن يعيش : شرح المفصل ، ٦٥/٧ .

سماع في المتعدي وغير المتعدي ، وأما النقل بالهمزة فسماع في المتعدي وقياس في غير المتعدي ، وهذا المذهب هو ظاهر كلام سيبويه ، وأبي علي ، وأكثر النحويين " [1] .

على أن من اللازم أن ننبه إلى أن النقل لا يكون إلا من فعل ثلاثي مناسب لمعنى ما نقل إليه ، فليس من المنقول مثلا : ألهم ، وألفى ، وليس منه بدل ، بل الصيغة فيهما فيما نرى أصلية غير منقولة .

وقد نص بعض النحاة على أن من هذه الأفعال فعلين غير متصرفين هما : " هب ، و تعلم " وسائرها متصرف [2] .

<u>*المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل*</u> :

المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، هو " أرى ، وأعلم ، وأنبأ ، ونبأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدث " ، ومضارعها : " يرى ، ويعلم ، وينبئ ، وينبئ ، ويخبر ، ويجبر ، ويحدث " ، تقول : " أريت سعيدا الأمر واضحا ، وأعلمته إياه صحيحا ، وأنبأت خليلا الخبر واقعا ، ونبأته إياه ، أو أخبرته إياه ، أو خبرته إياه ، أو حدثته إياه حقا ".

والغالب في "أنبأ " وما بعدها أن تبنى للمجهول ، فيكون نائب الفاعل معمولها الأول ، مثل : " أنبئت سليما مجتهدا " ، قال الشاعر :

نبئت زرعة ، والسفاهة كاسمها

يهدى إلى غرائب الأشعار

وقال الآخر النابغة :

نبئت أن أبا قابوس أوعدني

ولا قرار على زأر من الأسد

([1]) انظر ابن أبي الربيع : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ٤٢١/١ ، تحقيق د. عياد بن عيد البثيتي ، بيروت ١٩٨٦م .

([2]) انظر ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ٢٤٤/٢ .

اللازم:

هو ما لا يُتعدى أثرُهُ فاعلَهُ ، ولا يتجاوزه إلى المفعول به ، بل يبقى في نفس فاعله ، مثل : " ذهب سعيدٌ ، وسافر خالدٌ ، اخضرَّ الزرعُ ، ذهب التاجر إلى السوق ، وقعد في دكانه " .

وهو يحتاج إلى الفاعل ، ولا يحتاج إلى المفعول به ؛ لأنه لا يخرج من نفس فاعله فيحتاج إلى مفعول به يقع عليه .

ويسمى أيضاً : " العل القاصر " ، - لقصوره عن المفعول به ، واقتصاره على الفاعل – و " العل غير الواقع – لأنه لا يقع على المفعول به – و " الفعل غير المجاوز " ؛ لأنه لا يجاوز فاعله .

والفعل اللازم في التركيب [فعل + فاعل] يقع مسندا ، واسم يقع فاعلا أو مسندا إليه ، وبين الفعل والفاعل علاقة أفقية لازمة لا تنعقد الجملة إلا بها هي علاقة الإسناد .

والفعل في هذا التركيب لا يطلب مفعولا به البتة ، فهو لا يتعدى إليه بنفسه ولا بحرف الجر . على أن أحدا من النحاة القدماء لم يجعل هذا النوع من الأفعال نوعا قائما بنفسه ، بل جعلوه وما يتعدى بحرف الجر قسما واحدا أسموه " الفعل اللازم " ، حتى جاء " ابن عصفور " ففصله عن سائر الأفعال ، وضم ما يتعدى بحرف الجر إلى سائر أنواع المتعدي ، لكنه لم يفصل القول فيه ، بحيث تتضح معالمه ، ويظهر ما يتميز به عن غيره ، ولم يورد له مثالا ، بل اكتفى بإشارة إليه فقال عنه : " فعل لا يتعدى التعدي الاصطلاحي " ، ثم مضى يذكر أقسام الفعل في التعدي [1] .

ثم جاء " ابن هشام " فأفاد من تقسيم " ابن عصفور " الأفعال بحسب التعدي وعدم التعدي إفادة محققة ، وكان له فضل جلاء الغموض عن هذا النوع من

---

(1) انظر السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ، ٢/٩١ ، بيروت ، ١٩٨٦م .

الأفعال الذي " لا يتعدى التعدي الاصطلاحي " بعبارة واضحة محددة حين أطلق عليه : " ما لا يطلب مفعولاً به البتة " (1) .

علاماته:

[1]ألا تتصل به " هاء " تعود على غير المصدر ، نحو : الذهابُ ذهبه محمدٌ ، والخروجُ خرَجَهُ عليّ ، والجلوس جلسه خالدٌ ، فالأفعال "ذهب" ، و " خرج " ، و " جلس " اتصلت بها " هاء " الغائب ، إلا أنها في الجميع تعود على المصدر وهو " الذهاب " و " الخروج و " الجلوس " .

[2]ألاّ يصاغ منه اسم مفعول تام – واسم المفعول التام هو الذي لم يقترن بحرف جر – ، حيث تقول : مذهوبٌ به ، مخروجٌ إليه أو منه ، مجلوسٌ عليه .

ويكون الفعل لازماً إذا كان من أفعال السجايا والغرائز ، أي الطبائع وهي ما دلّت على معنى قائم بالفاعل لازم له – وذلك ، مثل : شجُعَ ، وجبُنَ ، وحسُنَ ، وقبُحَ ، أو دلّ على هيئة ، مثل : " طال ، وقصر " ، وما أشبه ذلك .

أو على دنس : كـ " وسِخ الجسمُ ، ودنسَ وقذِرَ " أو على عرضٍ غير لازم ولا هو حركة كـ " مرض ، وكسل ، ونشط ، وفرح ، وحزن ، وشبع ، وعطش " .

وإن كان حركة فمنه ما يكون لازما ، كـ " عشى " ومنه ما يكون متعديا كـ " مد ، و زحزح " . أو على لون : كـ " احمر ، واخضر ، وأدم [كان أسمر اللون] أو على عيب كـ " عمش ، وعور " .

أو على حلية [والحلية ما كان زينا من الصفات المعنوية أو الحسية فهي ضد العيب] كـ " نجل [ونجلت العين : اتسعت] فالعين نجلاء ، ونجل الرجل :

---

(1) انظر د. محمود أحمد نحلة: صور تأليف الكلام عند ابن هشام، ص ٦٤،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٤م .

اتسعت عينه ، فهو أنجل ، وامرأة نجلاء ، ودعج [دعجت العين : صارت شديدة السواد مع سعتها ، وصاحبها أدعج ، وهي دعجاء ، وكحل .

أو كان مُطاوعاً لفعلٍ مُتعدٍّ إلى واحد كـ " مددت الحبل امتدَّ " [فأن كـان مطاوعاً لمتعد إلى اثنين كان هو متعدياً إلى واحد ، مثل : " علمته النحو فتعلمـه ، وفهمته المسألة فهمها " .

والمطاوعة : قبول فاعل فعل أثر فعل الفاعل الذي قبلـه ، مـع اشـتراك الفعلين في الاشتقاق من مادة واحدة ، فالحبل الذي هو فاعل الامتداد في المعنى – سلط عليه المد فامتد – ، فالامتداد الذي قبله الحبل هو أثر المد الذي قمت به ، فإن لم يكن مع قبول الأثر اشتراك الفعلين في الاشتقاق فلا يكون الفعل مطاوعاً مثـل : "ضربته تألم".

أو كان على وزن " فَعُل " – المضموم العين – كـ " حسُـن ، وشـرُف ، وجمُل ، وكرُم . أو على وزن " انفعل " : كـ " انكسر ، وانحطم ، وانطلـق . أو على وزن " افعلَّ " : كـ " اغبرَّ ، وازورَّ . أو على وزن " افعالَّ : كـ " اهـامَّ ، وازوارَّ . أو على وزن " افعَلَّ " : كـــ " اقشـعرَّ ، واطمـأنَّ . أو علـى وزن "افعنلل": كـ " احرنجم [أي اجتمع ، وكذا احرنجم القوم] ، واقعنسس [اقعنسـس الرجل : تأخر ورجع إلى خل : واقعنسس البعر : امتنع عن الانقياد] (١) .

ومن العلامات التقريبية التي أضافها ابن هشام والتي لا يقصد بها الاستيفاء:

[١]الأفعال الدالة على الألوان ، مثل : احمرّ ، اخضرّ ، واصفرّ ، وابيضّ ، واسودّ .

[٢]الأفعال الدالة على العيوب الخلقية ، مثل : عور ، عمى ، صلع ، عـرج ، عمش ، تغافل ، وتعامى ، تعاشى ، تعارج .

---

(١)انظر جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني: ٣٤/١ ومـا يليـها ، بيـروت ، ط٢٣ ، ١٩٩١م.

[٣] الأفعال الدالة على التكل ، نحو : تصبر ، تحلم ، تشجع ، تحامق ، تباله ، استنسر .

[٤]الأفعال الدالة على حال الضوء أو النار ، مثل : برق ، لمع ، سطع ، تلألأ ، تألق ، أشرق ، اضطرم ، تأجج ، اتقد ، توهج ، التهب ، انطفأ ، خمد .

[٥]الأفعال الدالة على حلية ، نحو : دعج ، كحل ، شنب .

[٦]الأفعال الدالة على ظواهر جوية ، نحو : بترجت السماء ، وأثلجت ، وأمطرت ، وبرقت ، وأرعد السحاب ، وهطل المطر ، وطلعت الشمس وغربت ، وبزغ القمر .

[٧]الأفعال الدالة على الأصوات إنسانية وغير إنسانية ، نحو : صرخ ، صخب،ضج ،قهقه، صهل ، ثغا ، ماء ، هدر ، زمجر ، خار ، غرد ، نهق.

[٨]الأفعال الدالة على تعاقب الحركة ، مثل : ارتعد ، ارتعش ، ارتجف ، تذبذب ، ارتج .

[٩] الأفعال الدالة على الدخول في مكان أو زمان ، نحو : أشأم وأعرق ، وأصبح وأمسى .

[١٠] الأفعال الدالة على الجفاف والاضمحلال والهناء ، مثل : جف ، ذوى ، يبس ، ذبل ، ذاب ، غاض ، مات ، فنى ، هلك ، نفق ، اضمحل ... إلخ[١].

([١]) انظر ابن هشام : شذور الذهب ، ص ٣٥٤ – ٣٥٥ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، [د.ت] .

تحويل الأفعال من اللزوم إلى التعدي والعكس:

قد يكون الفعل – في أصل وضعه – لازماً ، ثم يطرأ عليه من الأمور ما ينقله من اللزوم إلى التعدي ، فيتصرف تصرف المتعدي ، كما قد يكون – في أصل وضعه – متعدياً ، ثم يطرأ عليه من الأمور ما ينقله إلى اللزوم ، فيتصوف تصرف اللازم .

وسائل التعدية:

هذا ، ويمكن جعل اللازم متعدياً ، ويسمى ذلك بالتعدية ، ويحدث ذلك بنقل الفعل إلى أحد الأوزان الآتية : أفعل – فعل – فاعل – استفعل ، مثل :

دخل زيد ←———— أدخل زيد عمرا .

فرح زيد ←———— فرح زيد عمرا .

جلس زيد ←———— جالس زيد عمرا .

قدم زيد ←———— استقدم زيد عمرا .

فإذا كان الفعل قبل التعدية متعديا إلى مفعول به واحد ، صار بالتعدية متعديا إلى اثنين ، مثل : فهم زيد المسألة ←— فهم زيد عمرا المسألة ، وإن كان قبلها متعديا إلى اثنين ، صار بها متعديا إلى ثلاثة ، مثل :

علم زيد عمرا مسافرا ←— أعلم زيد عمرا خالدا مسافرا .

ويتعدى الفعل اللازم بثمانية أمور :

[١]دخول " الهمزة " في أوله ، نحو : أكرم زيد عمرا ، أخرج المعلم زيدا ، وأهنت الكسول ، وأنزلت المجتهدين منازلهم .

ومنه قول الله : ﴿ **أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا** ﴾ (١) .

وقوله : ﴿ **وقالوا الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن** ﴾ (٢) .

---

(١) سورة الأحقاف : الآية ٢٠ .

(٢) سورة فاطر : الآية ٣٤ .

[٢] التضعيف : نحو : فرَّحتُ زيداً ، قَعَّدْتُ عمراً ، جلَّستُ خـــالداً ، عظَّمــت العلماء، كرَّم المدرس المجدين ، ووقرَّت الأستاذ ، وقال زهير بن أبي سلمى:

وَمَنْ لا يُكَرِّمْ نَفْسَه لا يُكَرَّمِ

[٣] زيادة ألف المفاعلة ، نحو : جالس زيد عمراً ، قاعد محمداً عليـــاً ، ماشــيت العالم ، جارى محمدٌ عليّاً .

[٤] زيادة حرف الجر ، نحو : ذهبت بعَليٍّ ، مررت بخالد ، نظرت في الكتــاب ، نَزَلْتُ بوَادٍ لا أنيسَ به ، وصَعَدْتُ على السَّطحِ ، أعْرِض عــن الرذيلــة ، وتمسَّكْ بالفضيلة .

[٥] حذف حرف الجر توسعاً ، نحو قول جرير :

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا

كلامكم عَلَيَّ إذَنْ حَرَامُ

والأصل : تمرون بالديار .

ويطَّرد حذف حرف الجر مع " أنَّ " نحو قول الله تعالى : ﴿ **شَهِدَ اللهُ أنّـه لا إله إلا هو** ﴾ [١]،وأصلها شهد بأن ، و " أنْ "نحوَ قول الله تعالى:﴿**أوعجبتـم أنْ جاءكم ذكر من ربِّكم** ﴾ [٢] ، وأصلها أعجبتم بأن .

وحذف الجار وانتصاب الاسم بعد حذفه سماعى غير مطرد [ويشذ حــذف الجار وإبقاء الاسم مجروراً كقول الفرزدق :

إذا قل : أى الناس شر قبيلة ؟ أشارت كليب بالأكف الأصابع

ومثله قول جرير السابق .

(١) سورة آل عمران : الآية ١٨ .

(٢) سورة الأعراف : الآية ٦٣ .

ولا يطرد حذف الجار إلا قبل " أنَّ " و " أنْ " و " كي " المصدرية ، إذا تعين المراد كما في الآيتين السابقتين ، فإن لم يتعين المراد لم يجز الحذف نحو " رغبت أن تجتهد " فإنَّ السامع لا يعلم أراغب أنت في الاجتهاد أم راغب عنه .

[٦] زيادة " الهمزة " ، و " السين " ، و " التاء " ، نحو : استخرج العامل البترول ، استحسنتُ زيداً ، واستغفر المذنب ربَّه .

وزيادة الهمزة والسين والتاء في أوله : للدلالة على الطلب ولو مجازاً ، أو المصادفة،نحو:استخرجتُ الذهبَ،واستنبطت الماء" ، ونحو : استجَدْتُهُ،واستَعْظَمتُهُ".

[٧] التضمين النحوي ، وهو أن يُشْرَبَ فعل لازم معنى فعل متعدٍ ، ليتعدى تعديته ، نحو قول الله تعالى : ﴿ **ولا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ حتَّى يَبْلُغَ الكِتَابُ أَجَلَهُ** ﴾ [1] ، حيث ضُمِّن الفعل " تَعْزِمُوا " معنى الفعل " تَنْوُوا " فعُدِّيَ تعديته .

ونحو : "رحبتكم الطاعة "، فلقد ضمن الفعل " رحب " معنى الفعل " وسع " أي : وسعتكم الطاعة .

وَطَلَّعَ بِشْرٌ اليَمَنَ ، لقد ضمن " طلع " معنى " بَلَغَ " ، ولولا ذلك لم يتعدَّ ؛ لأن " فَعُلَ " بضم العين لا يجيء إلا لازماً .

وقد سُمِّي هذا التضمين تضميناً نحوياً ؛ لأن هناك نوعين من التضمين آخرين أحدهما يسمى التضمن العروضي ، وهو أن تتضمن قافية بيت في تركيب البيت الذي يليه أي : تستطيل الجملة النحوية ، ولكن في بيتين بسبب حدود الوزن العروضي ، كما في قول كثير عزة :

فإني وتهيامي بعزة بعدما *تخلت من حبل الهوى وتخلت*

لكالمرتجي ظل الغمامة كلما *تبوأ منها بالمقيل اضمحلت*

فخبر إن " فإني " جاء في البيت الثاني " لكالمرتجي " وأكملت الجملة .

---

[1] سورة البقرة : الآية ٢٣٥ .

أما التضمين البلاغي فمعناه أن يتضمن بيت شعر جزءاً من بيت شعر آخر سبقه ، أو آية قرآنية ، أو حديث نبوي شريف ، أو قول مأثور ، أو حكمة من حكم العرب ...... إلخ .

ومثله قول المتلمس :

وكنا إذا الجبار صعر خده   أقمنا له من مله فتقوّما

قال الفرزدق بعده :

وكنا إذا الجبار صعر خده   ضربناه حتى تستقيم الأخادعَ

وقال بشار بعدهما :

وكنا إذا الجبار صعر خده   مشونا إليه بالسيوف نعاتبه

والتضمين هو إشراب لفظ معنى آخر ، وإعطاؤه حُكمه في التعدي واللزوم ، لتؤدي الكلمة مؤدى كلمتين .

قال " ابن جني " ت ٣٩٢ هـ : " واعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف آخر ، فإن العرب قد تتسع ، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ، إيذاناً بأن هذا الفعل فيه معنى ذلك الآخر ، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه [١] ، وذلك كقول الله عز اسمه :

﴿ أحِلَّ لكم ليلة الصِّيام الرَّفث إلى نسائكم ﴾ [٢] ، وأنت لا تقول : " رفثت إلى المرأة " ، وإنما تقول : " رفثت بها أو معها " ، ولكن لما كان "الرفث" هنا معنى الإفضاء ، وكنت تعدى " أفضيت " بـ " إلى " كقولك " أفضيت إلى المرأة " جئت بـ "إلى" مع " الرفث " إيذاناً وإشعاراً بأنه بمعناه ".

---

(١) انظر ابن جني : الخصائص ، ٣٠٨/٢ ، ط دار الكتب المصرية ، تحقيق محمد علي النجار ، ١٩٥٥م .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٨٧ .

وينقذ " ابن يعيش " [1] ، تعريف " ابن جنى" للتضمين : بأنــه قـد قصـر التضمين على الأفعال ، فهو غير شامل للمشتق : كاسم الفاعل وغيره ، وكذلــك غير شامل للذي كان يتعدى بحرف جر خاص فتعدى بنفســه ، أو كــان لازمــاً فضمن معنى فعل متعد بنفسه .

وهذا النقد تفاداه " ابن هشام " ت ٧٦١ هـ ، فــي تعريفــه قــال : " قـد يُشربون لفظاً معنى آخر فيعطونه حكمه ويسمون ذلك تضمينــاً " [2] ، فلفظــة " الإشراب " هنا دلت على المعنى المطلوب ، إذ يجرى في الدلالة الأصلية معنــى الدلالة المتضمنة وأنه أشرب إياه ، إلا أن هذا التعريف أيضاً يفضى إلى مشكلتين:

أولاهما : الجمع بن الحقيقة والمجاز في كلمة ، وهذا لم يقل به علماء العربية ، وإن قال به بعض علماء الأصول [3] .

ثانيهما : أنه يخالف قول البيانين ؛ لأنهم يَرَوْن أن الفعل الأول باقٍ على حقيقتــه ، والمعنى غير المضمن مستفاد من محذوف يــدل عليــه صلتــه بالجــار والمجرور ، أو معمولاه أو أية قرينة ، ولو لم تكن لفظية [4] .

ونقف في لغة التنزيل على الفعل " يُريد " وهو بمعنى " يُوشك " أو "يكــاد " كما في قوله تعالى : ﴿ **فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقضَّ** ﴾ [5] ، والفعل " يُريــد " في هذه الآية لا يعني الإرادة ، بل يعنى القرب .

ومثل هذا الفعل " هَمَّ " في قوله تعــالى:﴿ **إذ هَمَّت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليُّهما** ﴾[6] .

---

(1) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ، ١٥/٨ .

(2) انظر ابن هشام : مغنى اللبيب ، ٦٨٥/٣ ، القاهرة ، مطبعة المدني ، [د.ت] .

(3) انظر سعد الدين التفتازاني : شرح التلويح على التوضيح في متن التنقيح ، ص ١١٤ وما بعدها ، القاهرة ، مطبعة مصطفى علي صبيح [د.ت] .

(4)انظر د. نادية رمضان النجار : العلاقة بن الفعل وحرف الجر ، دراسة لغوية ، ص١٤٣.

(5) سورة الكهف : الآية ٧٧ .

(6) سورة آل عمران : الآية ١٢٢ .

وهذا الفعل " همَّ " في هذه الآية غيره في قوله تعـــالى : ﴿ **وهمَّت كلُّ أمّةٍ برسولهم ليأخذوه** ﴾ (1) ،وكذلك في آيات أخرى ،فقوله تعـــالى:﴿**إذ همَّت طائفتان منكم أن تفشلا**﴾ تقرب من معنى أفعال المقاربة والفعل فيها مثل "كـــاد " معنـــىً وعملاً ، وهي تبتعد عن " همّ " في آيات أخرى تفيدي معنى " الهمّ " (2) .

[8] تحويل الفعل اللازم إلى باب " نَصَرَ " " يَنصُرُ " ، لقصـــد المغالبـــة نحـــو : قَاعَدْتُهُ فَقَعَدْتُهُ ، فأنا أَقْعُدُهُ ، ونحو : " فَاخَرْتُه فَفَخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ " .

وقد يكون الفعل متعدياً إلى واحدٍ فيتعدى بأحد هذه الأسباب إلى مفعولٍ ثـانٍ ، نحو : فهم محمد درسَهُ ، وأفهمته الدرسَ " .

كما قد يكون متعدياً إلى اثنين فيتعدى بأحد هذه الأسباب إلى ثـــالث نحـــو " عَلِم محمد الصِّدْقَ مفيداً ، وأعلمته الصدقَ مفيداً " .

والحق أن تعدية الفعل سماعية ، فما سُمِعَتْ تعديتـــه بحـــرف ، لا يجـــوز تعديته بغيره ، وما لم تسمع تعديته ، لا يجوز أن يعدى بهذه الأسباب ، وبعضـــهم جعل زيادة " الهمزة " في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياساً مطرداً .

وقد اختلفوا في التعدية بها : أقياسية هي ، فيصح أن تعدى كلَّ فعـــلٍ لازمٍ بما شئت من الهمز والتضعيف وحرف الجر ، مثلاً أم سماعية فتقتصر فـــي كـــل فعل على ما ورد فيه ؟

والحقُّ أن الأمر موقوف على السماع موكول إليه في نفس سبب التعديـــة، وإذا كان السبب هو حرف الجر فالمرجع إليه في تعيين الحرف أيضـــاً. وذهـــب جماعة من النحاة إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، وعلـــى هـــذا لا توقف استعمال حرف منها في تعدية الفعل على السماع (3) .

---

(1) سورة غافر : الآية ٥ .

(2)انظر من سعة العربية د. ابراهيم السّـــامرائي،ص ١٠٢ ،دار الجيـــل ، بـــيروت ، ط١ ، ١٩٩٤م.

(3) انظر محمد محي الدين عبد الحميد : دروس التصريف ، ص ٢٠٣ ، المكتبة العصريـــة ، صيدا ، بيروت ، ١٩٩٥م .

وسائل تحويل المتعدي إلى اللازم:

[١] التضمين : وهو أن يُشْرَبَ فعل متعدٍ معنى فعل لازم ليصير مثله في لزومه وعدم تعديه نحو قول الله تعالى:﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾[١] ، حيث ضُمِّن الفعل المتعدي " يخالف " معنى الفعل اللازم " يخرج " فصار لازماً مثله .

ومثل قوله جل شأنه : ﴿ ولا تَعْدُ عيناك عنهم ﴾ [٢] ، تضمن "تَعْدُ " معنى "تنب" ، وقوله تعالى كلمته ﴿أذاعوا به ﴾ [٣]،تضمن " أذاعوا " معنى " تحدثوا " وقوله سبحانه : ﴿ وأصلح لي في ذريتي ﴾ [٤] ، تضمن " أصلح " معنى بارك " .

وقال الشاعر :

ضمنت برزق عيالنا أرماحنا

ضمن " ضمن " معنى " تكفل " فعداه بحرف الجر ، وأصله يتعدى بنفسه .

[٢] تحويل الفعل المتعدي إلى " فعل " بضم العين ، لقصد التعجب والمبالغة ، نحو : ضرب زيد ، أي : ما أضربه ، كتب عمرو ، أي : ما أكتبه ، فهم زيد ، أي : ما أفهمه !!

وأن تحوله إلى مثال " كرم يكرم " للدلالة على التعجب أو المبالغة ، نحو ضرب محمد ، وفهم خالد " أي : ما أضربه ، وما أفهمه !

[٣] صيرورة الفعل مطاوعا ، نحو : كسرته فانكسر،طلقته فانطلق ، عصرته فانعصر ، جمعته فاجتمع ، وقدته فانقاد .

---

(١) سورة النور : الآية ٦٣ .

(٢) سورة الكهف : الآية ٢٨ .

(٣) سورة النساء : الآية ٨٣ .

(٤) سورة الأحقاف : الآية ١٥ .

[٤] ضعف العامل بتأخيره ، نحو قول الله تعالى: ﴿إن كُنْتُمْ للرؤيا تعبرون﴾[١] ، حيث تأخر العامل وهو الفعل " تعبرون " عن المفعول به " الرؤيا " فدخل عليه حرف الجر " اللام " ، وأصبح العامل تعبرون لازماً ، وهو في الأصل متعدٍّ .

[٥] الضرورة ، نحو قول الشاعر :

بَتَلَتْ فُؤَادَكَ فِي المَنَامِ خَرِيدَةٌ

تسقى الضجيع ببارد بسام

" بتلت " : أي أصابت ، أو أسقمت ، بمعنى : أصابته ليسقم ، وينطق الفعل بالهمزة أيضا فيقال : ابتلت ، حيث اضطر الشاعر إلى إدخال حرف الجر " الباء " على لفظة " بارد " لاستقامة وزن البيت فصار العامل – وهو الفعل " تسقى " – لازما بعد أن كان متعديا أصلا ، والمعنى : تسقيه ريقا باردا بساما .

وكذا يمكن جعل المتعدي لازما ، ويسمى ذلك بالمطاوعة ، ويكون بنقل الفعل إلى أحد أوزان المطاوعة ، وهي : " انفعل – افتعل – تفعل – تفاعل " ، مثل :

كسر زيد الباب ← انكسر الباب .

جمع زيد الناس ← اجتمع الناس .

جمع زيد الناس ← تجمع الناس .

قاتل زيد عمرا ← تقاتل زيد وعمرو " .

فإذا كان الفعل قبل المطاوعة متعديا لاثنين، فقد بالمطاوعة مفعولا به واحدا ،مثل:

علم زيد عمرا المسألة ، *تعلم زيد المسألة* "[٢] .

---

(١) سورة يوسف : الآية ٤٣ .

(٢) محمد الأنطاكي : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، ١٦٨/١، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧١م .

وبالرغم من الخلاف الذي دار بن نحاة البصرة والكوفة حول أيهما أصل والآخر فرع إلا أن المصادر تم تقسيمها وفقا لخصائص الأفعال أو بالأحرى وفقا للتقسيمات التي وضعها الصرفيون والنحاة ، فكما قسمت الأفعال إلى ثلاثة وغير ثلاثية قسمت المصادر أيضا إلى هذا التقسيم نفسه ، وإذا كان من الأفعال المَجرد والمزيد فإن هناك مصادر لأفعال مجردة ومصادر للمزيدة بحرف وحرفين وثلاثة ؛ إذ أن أوزان المصادر تختلف عن أوزان الأفعال ؛ لأن المصادر من الأسماء والأفعال قسم خاص بذاته من أقسام الكلام العربي .

وإذا كان من الأفعال المتعدي واللازم والصحيح والمعتل ، فإن لكل منهما مصادر ثلاثة خاصة به ، كما أن حركة عين الفعل المجرد الثلاثي تؤثر على صوغ المصدر من الفعل ، أضف ذلك إلى عنصر المعنى الذي تدل عليه مادة الفعل ، فإن لهذا المعنى أثر على صوغ المصدر بحيث يصاغ صياغة تجعل وزنه مختلفا عن مصادر الأفعال وفقا لتقسيماتها السابقة .

ولكي تتحقق الفائدة من خصائص الأفعال المختلفة والمتعددة التي عرضنا لها عرضا مفصلا فما سبق نمثل بنماذج تطبيقية لمصادر الثلاثي التي تخضع لهذه الخصائص إلى أن نعرض للمصادر عرضا مفصلا فيما يلي من مباحث وفصول.

قد تقدم أن للماضي الثلاثي ثلاثة أوزان : [فعل بفتح العين] ويكون متعديا كـ " ضربه " ، ولازما كـ " قعد " ، و [فعل بكسر العين] ، ويكون متعديا أيضا كـ " فهم الدرس " ، ولازما كـ " رضي "، و[فعل بضم العين] ، ولا يكون إلا لازما .

فأما [فعل بالفتح ، وفعل بالكسر المتعديان] فقياس مصدرهما : فعل بفتح فسكون ، كـ " ضرب ضربا ، ورد ردا ، وفهم فهما ، وأمن أمنا ، إلا أن دل الأول على حرفة ، فقاسه فعالة بكسر أوله ، كالخياطة والحياكة .

وأما [فعل بكسر العين القاصر] فمصدره القياسي " فعل " بفتحتين ، كـ " فرح فرحا ، و " جوى جوى " ، وشل شللا " بفك المصدر ، ويجوز إدغامه ، ويقال : شلت يده وأشلت مجهولين " إلا إن دل على حرفة أو ولاية ، فقياسه :

فعاله بكسر الفاء ، كـ " ولى عليهم ولاية " ، أو دل على لون ، فقياسه : فعلة بضم فسكون كـ " حوى حوة ، و حمر حمرة ، أو كان علاجا ووصفه على فاعل ، فقياسه : الفعول بضم الفاء كـ " أزف الوقت أزوفا ، وقدم من السفر قدوما ، وصعد في السلم والدرج صعودا .

وأما] فعل بالفتح اللازم] فقياس مصدره : فعول بضم الفاء كـ " قعد قعودا ، وجلس جلوسا ، ونهض نهوضا ، ما لم تعتل عينه ، وإلا فيكون على " فعل " بفتح فسكون كـ " سير " أو فعال " كـ " قيام " ، أو " فعالة " كـ " نياحة".

وما لم يدل على امتناع ، وإلا فقياس مصدره " فعال " بالكسر ، كـ "أبى إباء " ، ونفر نفارا " ، و " جمع جماعا " ، " وأبق إباقا " . أو على تقلب فقياس مصدره " فعلان " بفتحات كـ " جال جولانا " ، و " غلى غليانا " . أو على داء فقياسه : " فعيل " ، كـ " رحل رحيلا ، و " نمل نميلا " . أو على صوت فقياسه : " الفعال " بالضم والفعيل كـ " صرخ صراخا " ، و " عوى الكلب عواء " ، و " صهل الفرس صهلا " ، و " نهق الحمار نهيقا " ، و "زأر الأسد زئيرا " . أو على حرفة أو ولاية فقياس مصدره " فعاله " بالكسر ، كـ " تجر تجارة " ، وعرف على القوم عرافة : إذا تكلم عليهم ، وسفر بنهم سفارة إذا أصلح .

وأما " فعل " بضم العين فقاس مصدره : فعولة ، كـ " صعب الشيء صعوبة " ، وعذب الماء عذوبة ، و " فعالة " بالفتح كـ " بلغ بلاغة ، وفصح فصاحة ، وصرح صراحة .

وما جاء مخالفا لما تقدم فليس بقياسي ، وإنما هو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه من مصادر اللازم إذا كان مصدر المتعدي الثلاثي قد جاء على وزن متحد سواء أكان مفتوح العين أم مكسورها ، فإن اللازم يختلف باختلاف فتح عينه أو كسرها .

اللازم المكسور العين:

[١] اللازم المكسور العين الذي لا يدل على لون أو معالجة أو على معنى ثابت ، فمصدره الغالب يكون على وزن " فَعَل " نحو : فرح فَرَحاً ، جزع جَزَعاً ، وأسف أسفاً ، ﴿ الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن ﴾ " من حَزَن ".

[٢] ما دل على لون ، فالمصدر منه " الفَعَلَةُ " ، نحو : خَضِر الزرع خُضْرةً ، وزَرِقت السماء زُرْقَه .

[٣] وإن دل على معالجة " وهو بذل الجهد والعمل والمحاولة الحسية للوصول إلى غاية واتخاذ الوسيلة للتغلب على صعوبتها" ، فالمصدر يكون على وزن " فعول " بضم الفاء والعين :

ولاحظ أن الوصف من هذه المعالجة يكون على " فاعل " ، نحو : أزف الوقت أزُوفاً ، ولصق به لُصوقاً ، وقدم عليهم قدوماً حسناً ، وصعد في الجبل صعوداً [١] .

[٤] ما دل على حرفة أو ولاية يكون على " فعالة " ، نحو : ولى عليهم ولاية ، ونقب عليهم نقابة .

[٥] ما دل على معنى ثابت فمصدره الغالب على " فعوله " بضم أوله ، تقول : يبس يبوسة ، رطب الشيء رطوبة ، وقد يأتي على " فعالة " ، نحو : برع العامل المصري براعة ، وبرع الجندي براعة في العبور ، وبراعة العلماء المسلمين قديما في الطب والعلوم لا تنكر ، وفطن الطالب فطانة ، وسعد سعادة ، وغبى غباوة .

ويستغنى بـ " فعالة " عن " فعل " في مصدر " فعل " في المعاني اللازمة ، نحو : زهد زهادة ، ورشق رشاقة ، وشرس شراسة ، وشرق شراقة إذا حسنت حمرته[٢].

---

(١) انظر الصبان : ٢٢٦/١ ، طبع المطبعة المصرية بالأزهر .

(٢) قاله ابن مالك : شرح العمدة ، ص ٧١٧ .

أما إذا جاء على غير ذلك فيحفظ في مادته لا تتعداها إلى غيرها ، فمبناه على السماع وما ورد من ذلك مثل : رغب رغبة ، ورهب رهبة ، وعهد عهداً ، وأمن أمناً ، وحنث في يمينه حِنْثاً ، وربح ربحاً ، وأثم إثماً ، ولبث لبثاً بضم أوله ، وجهد جهداً بالضم ، وسهد سُهداً بالضم ، ونحو : " أثر على أصحابه أثرة " بفتحتن ، ولجب لجبة ، كذلك وعجل عجلة ، وحزن حزناً بالضم ، ونحل نحلاً ، وسمن سِمنًا بكسر ففتح ، وكبر كبراً كـ " عنب وضحك ضحكاً بفتح فكسر ، كـ " كتف " ، وخرب خراباً ، وسعد سعادة ، ونشط نشاطاً ، وقنع قناعة .

مصادر الثلاثي اللازم المفتوح العين:

الفعل الثلاثي اللازم إذا كان مفتوح العين ، فقد جاءت له صيغ متعددة باعتبارات مختلفة ، فهو يطرد في هذه الأوزان الآتية :

[١]فإذا كان صحيح العين ، فالغالب أن يكون على " فعُول " بضمتين ، نحو : سجد سجُوداً ، وركع رُكوعاً ، وجلس جلوساً ، وسكن سكوناً.

[٢]وإن كان معتل العين يأتي المصدر منه على صيغ مختلفة ، فقد يكون على " فَعْل " ، نحو : مات موتاً ، وخاف خوفاً ، وقد يكون على " **فِعال** " بكسر أوله ، نحو " قام قياماً ، صام صياماً ، وقد يكون على " **فعالة** " نحو " ناح نياحة .

[٣]أن يدل الفعل على معنى الامتناع أي الأفعال المفيدة للنفي ضمناً ، فالمصدر منه على " فعال " بكسر الفاء ، نحو : أبى إباء ، ونفر نفاراً ، وأبق إباقاً ، وشرد شراداً ، وفر فراراً .

[٤]أن يدل الفعل على تقلب واضطراب وتحرك مخصوص ، **لا مطلق** التحرك ، فالمصدر منه على " فعلان " بفتحتين ، نحو : طار طيراناً ، طاف طوفاناً ، وغَلَى القِدْر غَلَياناً ، وخفق القلب خَفَقاناً ، ونزا نزواناً ...إلخ ، ونفياناً مصدر نفى ،وصميان مصدر صمى بالفتح[1].

([1]) انظر سيبويه : الكتاب ، ٢/٢١٨ ، والخصائص لابن جني ، ٢/١٥٢ .

[٥] أن يدل الفعل على داء ومرض ، فمصدره " فعال " بضم الفاء ، نحو : زكم زكاما ، سعل سعالا ، ورعف رعافا " سال منه الدم " ومشى بطنه مشاء ، وعطس عطاسا ، وصدع صداعا ، وطرد أيضا فيما تفرقت أجزاؤه كالدقاق والحطام ،فإن اتصلت به تاء التأنيث اطرد في الفضلات كالنخالة والفضالة والنخامة ، وقد وردت في المعاجم اللغوية كلمات كثرة على وزن "فعالة" بضم الفاء وفتح العين للدلالة على نفايات الأشياء وبقاياها ومتناثراتها ومنها [١] :

البرادة : وهو ما يسقط من الذهب والفضة عند بردهما .

الحكاكة : ما يسقط من الشيء عند حكه .

الخراطة : ما يتساقط من خراطة الحديد .

والقلامة : ما يسقط من الأظفار عند تقليمها .

القمامة : الكناسة ووسخ البت .

المصاصة : فضلة الشراب بعد امتصاصه وهو كثر .

[٦] أن يدل الفعل على صوت ، فمصدره " الفعال " أيضا بضم الفاء ، نحو: صرخ صراخا ، وناح نواحا ، وخاز العجل خوارا، قال تعالى: ﴿ **فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار** ﴾ [٢] ، وجأر جؤارا ، وحدا بالإبل حداء ن وثغت الشاة ثغاء ، ورغا البعير رغاء،وبغمت الظبة بغاما ، ونبح الكلب نباحا ، ومكا مكاء . قال تعالى: ﴿ **وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية** ﴾ [٣] ، وعوى الذئب عواء ، وبكى الطفل بكاء ، وقد أتي مصدره على صيغة أخرى هي " فعيل " ، نحو " زأر زئيرا ، وأزر القدر أزيرا ، وصهل الفرس صهيلا ، ووجب القلب وجيبا [والوجب

(١) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ، ٢٢٣/١ .

(٢) سورة طه : الآية ٨٨ .

(٣) سورة الأنفال : الآية ٣٥ .

خفقان القلب] ، وهدر هدير [والهدر صوت الحمام] ، ولا يمنع أن يجيء للفعل صيغتان للمصدر ، نحو : السزؤار " بالضم " والزئير ، والنعاب والنعيب والنعاق والنعيق ، والنهاق والنهيق .

[٧] ما دل على سير فإن مصدره يكون على " فعيل " ، نحو : رحل رحلاً ، ودب النمل دبيباً ، ودلف الشيخ دلفاً ، وذمل البعير ذميلا ، خب خبيباً .

[٨]أن يدل الفعل على حرفة أو ولاية ، فإن المصدر منه يكون على "فِعالة " ، نحو : تجر تجارة ، أمّر عليهم إمارة [١] .

مصادر الثلاثي المضموم العين:

الفعل الثلاثي المضموم العين لا يكون إلا لازماً ، قال ابن يعيش : " وأما ما كان مما لا يتعدى مختصاً ببناء لا يشركه فيه المتعدي ، فهو فعل بضم العين ، وذلك لما يكون خصلة في الشيء غير عمل ولا علاج ، ولمصدره أبنية ثلاثة يكثر فيها ، وهي " فَعَال " لما دل على طبع وخصلة ، نحو : الجمال والكمال والبهاء والسناء والجلال والعلاء ، و " فَعالة " بفتح الفاء ، و " فُعل " بضم الفاء ، فالأول : جمل جمالاً ، وبهو بهاء ، والثاني : قبح قباحة ، وشنع شناعة ، ووسم وسامة ، والشجاعة والحلاوة ، والأصالة ، والرجاحة ، والسفاهة ، والوضاعة ، والخماقة . والثالث : حسن حسناً ، ونبل نبلاً [٢] ، ويجئ على غيرها كالصغر والصغر والكرم والشرف والكثرة والجرأة والحلم والرفق والكبر والظرف والقصر كلها مصادر من هذا الباب .

وقال ابن مالك : يأت أيضاً على وزن " فُعولة " مثل : ملوحة ، وعذب عذوبة ، وسهل سهولة ، والبرودة ، والجعودة ، الخشونة .

قال ابن مالك في لامية الأفعال :

وقس "فَعَالة " أو "فُعُولة " لفَعُلت كالشجاعة والجاري على سهلا

(١) انظر التصريح على التوضيح : الشيخ خالد الأزهري ، ٧٤/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٤٦/٦ .

وقال في الألفية : فُعُولة فعالة لفَعُلا ، ويؤخذ من كلام الشراح أن الفعالة مقيسة فيما كان الوصف منه على " فعيل " كنَظف نظافة ، فهو نظيف ، وكذلك النجابة والقشابة ، أي : الجديد والصلابة والصراحة والفصاحة والملاحة والحصافة والسخافة والكثافة واللطافة ، والصداقة والنباهة ، وكذلك ما كان الوصف منه على " فَعْل " مثل الجزالة والضخامة والمساحة والجلادة والشهامة ، وهذا غالب ، وجاء المصدر من مضموم العين على " فُعْل " بضم الفاء وسكون العين ، مثل : الرُحْب والقُرب والخبث والقبح ، والبعد ، والعسر واليسر ، والفجر بالجيم ، والبغض ، والسخف ، والحمق ، الثقل ، العنف ، النبل ، الشؤم ، اللؤم ، الجبن ، الحسن ، اليمن ، البؤس ، الفحش . وجاء على " فِعَل " كعنب كالقصر والغِلظ والكبر والعظم ، وعلى " فَعَل " بفتحتين كالأدب والخطر والشرف والكرم والسفه ، وعلى غير ذلك كالخفض والنقر والبهجة والنجدة والكثرة والرفاهية والحلم .

بناء الفعل للمجهول:

ينقسم الفعل – بحسب الإسناد إلى مرفوعه – إلى قسمين :

[أ] مبني للفاعل، ويسمى معلوماً ، وهو ما ذكر معه فاعله ، نحو: كَتَبَ محمدٌ الدرسَ.

[ب] مبني للمفعول ، ويسمى مجهولاً ، وهو ما حُذِف فاعله وأُنيبَ عنه غيره ، نحو : كُتِبَ الدرسُ ، وفي هذه الحالة يجب تغيير صورة الفعل عن أصلها لتناسب ما ينوب عن الفاعل .

ينقسم العنوان إلى مصطلحين المبني وهو يخص الفعل والمجهول ويخص الفاعل ، فالموضوع صرفي نحوي ، فالمبني اسم مفعول أي : الفعل الذي بني وهذا الموضوع يمثل الارتباط بين الصرف والنحو وربط بناء الفعل للمجهول بمسألة النيابة عن الفاعل أمر طبيعي في الفكر النحوي القديم ، ذلك أن الجملة الفعلية لابد لها من فاعل .

لقد أطال النحاة قولهم في الفاعل ، وأنه ركن الجملة الفعلية الرئيس ، ولم ينظروا طويلا في العلاقة الإسنادية بين الفعل وما يليه من مرفوع وغيره ، لقد استوقفهم الرفع فأطالوا فيه الوقوف ، وجعلوا ما كان مثله نظيرا له .

ومن هنا نظروا إلى أن بناء " فعل " ، و " يفعل " بناء خاص أسموه " المجهول ؛ لأن " الفاعل " يجهل فيه ، ومن هنا كان المرفوع الذي يليه نائبا عن الفاعل [مصطلح " النائب عن الفاعل " عرف لدى النحاة المتأخرين ، وظهر في تصانيفهم،في حين استعمل المتقدمون مصطلح " ما لم يسم فاعله " ، وهو أفضل].

وليست "النيابة " هنا تتصل بشيء من الدلالة ، بل إنها نيابة تقتضي رفع الاسم بعد " البناء للمجهول " .

قال النحاة : يحذف الفاعل إما للجهل به ، أو لغرض لفظي أو معنوي ، فالأول كقولك : سرق المتاع ، و "روى عن رسول الله ﷺ : " إذا لم يعلم السارق والراوي.

والثاني : كقولهم : " من طابت سريرته حمدت سيرته " ، فحذف الفاعل في " حمدت سيرته " للحفاظ على السجعة ، وهذا غرض لفظي ؛ إذ لو قال : حمد الناس سيرته ، لاختل النظام .

والثالث : كقوله تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشروا** ﴾ [1] .

وكذلك قول الشاعر :

وإن مدت الأيد إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل [2]

والحقيقة أن التعديل في نظام الحركات يتم ، بل يقع على الفعل ذاته سواء أكان ماضيا أم مضارعا صحيحا أم معتلا بأنواعها ،وربما كانت هناك وظائف

---

(1) سورة المجادلة : الآية ١١ .

(2) والبيت للشنفري في لامية العرب .

لعملية البناء للمجهول أو التعديل في نظام حركات الفعل ، ولكن هذه الدلالات لا تخص الفعل ذاته ، بل تستفاد من التركيب بأكمله ، والتعديل في نظام حركات الفعل يعطي دلالة على المحذوف في التركيب وهو الفاعل ولا يخص حذفا في الفعل الذي أجرت عليه عملية التعديل ، أي في بنائه ، ومن هنا يتحقق ارتباط الدرس الصرفي بالدرس النحوي .

والحقيقة أن الفعل الذي طرأ عليه التعديل إنما يدل على عنصرين هما الحدث والزمن ، ومسألة التعديل لا تمس الحدث أو الزمن ، وهذا دليل على أن عملية البناء للمجهول لا تخص الفعل ذاته بدليل أن الأفعال الناقصة وهي كان وأخواتها وأصبح وأمسى ، وكذا الأفعال الدالة على الزمن لا تبني للمجهول دليل على أن عملية البناء للمجهول لا تخص الفعل من ناحية ، ولا تخص زمنه من ناحية ثانية .

ودليل آخر أن التركيب الذي يحتوي على فعلين أحدهما دال على الزمن والآخر دال على الحدث ، هذان الفعلان لا يبنيان للمجهول كقوله تعالى:﴿**تكاد السموات يتفطرن** ﴾[1] ، فلا تقول كيدا وكين محولة عن كاد أو كان أو خذ على "يلعب " .

لا حول أيضا أحد الفعلين إلى البناء للمجهول ، فلا نقول أخذ أو " يلعب " ، والأفعال على اختلاف أبنيتها وتعدد صيغها تبنى للمجهول ، وليس للأبنية أو زوائدها دلالة في ذلك ، فإذا قلت نادى أو بارك ، فالفعلان على وزن " فاعل " وليس الألف فيهما علة في الزيادة ، أو معنى يستفاد من الزيادة ، فحين تبنيهما تقول " نودى و بورك " في الماضي و " ينادى و يبارك " في المضارع بالرغم من أن الألف في " نادى " تدل على المفاعلة ، أي : المشاركة .

فالنداء يتم بين منادى بكسر الدال ومنادى بفتح الدال ، فالأول يطلب والثاني يجيب ، لكن الفعل " بارك " ليست له مثل هذه الدلالة ، بالرغم من اتحاد

([1]) سورة مريم : الآية ٩٠ .

الوزن " فاعل " ؛ إذ ليس للصيغة أو البناء أو الوزن دلالة محددة في الاستعمالات العربية ، فمادة اللغة أو مادة الفعل وسياقه هي التي تحدد دلالته ، وقد تكون هناك معان مجازية ، فإذا قلنا " بارك الأستاذ مستوى الطالب أو أثنى عليه ، فالبركة والمباركة من شأن المولى عز وجل وحده،لقولنا بارك الله المسلمين في حالة التعدي كقوله تعالى : ﴿**فتبارك الله أحسن الخالقين** ﴾[1] ، في حالة اللزوم ، وإذا قارنا ذلك بفعل آخر على وزن " فاعل " يختلف الأمر حتى في بناء الجملة ، ففي حالة التعدي نقول : قاتل سعيد عليا ، وفي حالة اللزوم : تقاتل سعيد وعلى ، بينما في حالة الفعل " تبارك " لا تستطيع أن تسنده إلا إلى لفظ الجلالة .

والفعل ينقسم إلى قسمين : مبني للمعلوم ومبني للمجهول .

أولا : الفعل المبني للمعلوم :

هو ما ذكر معه فاعله ، سواء أكان الفاعل اسما ظاهرا ، أم ضميرا ، أم غير ذلك ، نحو : **قول النبي ﷺ** : " إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمنى ، وإذا نزع فليبدأ بالشمال " [2] .

فالفعل " **انتعل** " **مبني للمعلوم** ، وفاعله اسم ظاهر ، وهو " أحد " وأيضا الفعل " فليبدأ " **مبني للمعلوم** ، وفاعله ضمر مستتر تقديره " هو " ، وهذا الضمير عائد إلى أحدكم .

فالمعلوم ما ذكر فاعله في الكلام ، مثل : " جاء زيد ، هبطت الطائرة ، الكريم يحب الخير ، أنتم تتجاهلون ، أصبح الجهل مؤذيا ، أنتما ستكونان من الناجحين " ، ويقال : حق عليك الأمر ، بالبناء للفاعل ، أي وجب عليك .

ولا تخرج أوزان الماضي منه في الغالب عن ثلاثة ، تنشأ من تحريك عينه بالفتح مثل : كتب ، أو بالكسر نحو : علم ، أو بالضم مثل : ظرف ، أما فاؤه

---

(1) سورة المؤمنون : الآية ١٤ .

(2) انظر : شرح صحيح مسلم للإمام النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

فتفتح في كل الحالات ، والأوزان التي تفتح فيها فاء الفعل ماضيا كان أو مضارعا هي ما يكون فيها مبنيا للمعلوم .

ثانيا : المبني للمجهول :

هو ما حذف فاعله ، وأنيب عنه غيره ، سواء أكان اسما ظاهرا ، أم ضميرا ، أم غير ذلك ، نحو قول النبي ﷺ : " حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لنسائهم " .

فالفعل " حرم " مبني للمجهول ، وقد حذف فاعله ، وحل نائب الفاعل مكانه ، وقد كان مفعولا به فصار نائبا للفاعل وهو " لباس " .

وأيضا الفعل " أحل " مُبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره : هو عائد إلى " لباس " ، والفعل المبني للمجهول ما حذف فاعله ، وأنيب عنه غيره ، نحو : أعدم المجرم ، يحتضر الأب ، كسر الباب ، يحسن إلينا ، صيم رمضان ، سير سير طويل ، جلس في الدار . ويقال " حق لك الأمر " بالبناء للمفعول ، أي : وجب لك .

والمبني للمجهول هو ما ضم أوله ، وفتح ما قبل آخره في المجرد ، أو المزيدة ، كـ " يضرب " ، غالبا من " فعل " بفتح العين في الماضي ، وكسرها وضمها ، وفتحها في المضارع ، أما الماضي فيكسر ما قبل آخره .

وذكر الجرجاني نفسه في كتابه " المقتصد " أن كل فعل بني للمفعول به ضم الصدر منه ، إذا كان حرفا يثبت في الوصل والابتداء ... فإن كان في أول الفعل همزة وصل كان الضم في أول المتحركات منه ، ... وذلك لأجل أن الهمزة لا تثبت في الإدراج ، وإنما تكون في الابتداء فقط ، فلما كان كذلك جعل الضمة في أقرب المتحركات إلى الصدر ، ... وأما ضمة الهمزة – في انطلق واستخرج

فللإتباع ، والمقصود ضم التاء ... وقولنا " بني الفعل للمفعول به " دلالة على هذا التغيير ، وإخبار بأن الفعل لما أريد إسناده إلى المفعول بني بناء مخصوصا [١] .

لابن جني حديث مهم عن الجملة الفعلة من حيث تقديم المفعول به على الفاعل ، وربط هذا التقديم بالبناء للمجهول والتحويل في بناء الفعل ، قال : "أن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقديم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه ، وإن كان تقديم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا نحو قول الله عز وجل :﴿**إنما يخشى الله من عباده العلماء**﴾ [٢] ، و﴿ **ألهاكم التكاثر** ﴾ [٣] ، وفي كثير من شعر الشعراء ، والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر ، كان الموضع له ، حتى أنه إذا أخره فموضعه التقديم " . ويعلل ابن جني لرأيه هذا بقوله : " ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ، ولا يخف عليك ، فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تستبشعه " ، ثم يربط هذا بقواعد ترتيب الكلام في الجملة الفعلية ، فيرى أن تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل ، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل [٤] .

ولذلك يقول سيبويه عن الفاعل والمفعول من حيث التقديم والتأخير : "وإن كانا جميعا يهمانهم ويعينانهم " [٥] ؛ لأن هناك تعليلا للتقديم في " الجملة العربية " يتصل بما اصطلحوا على تسميته بـ " معقد الفائدة " [٦] ، لذلك ربما تكون هناك

---

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني ، ٣٤٥/١ ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر بغداد ، ١٩٨٢م .

(٢) سورة فاطر : الآية ٢٨ .

(٣) سورة التكاثر : الآية ١ .

(٤) انظر ابن جني : الخصائص ، ٢٩٧/١ .

(٥) انظر سيبويه : الكتاب ، ١٥/١ [ط بولاق] .

(٦) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ، ٩٢/١ .

فائدة في تقديم المفعول على الفاعل ؛ لأنه يعقد تلك الفائدة ، ويربط أبو علي الفارسي هذا التقديم بظاهرة البناء للمجهول ، فيرى في تغيير الفعل من أجل إسناده إلى المفعول دليلاً على تمكين المفعول عندهم ، وتمكين حاله في أنفسهم ؛ إذ أفردوه بأن صاغوا الفعل له صياغة مخالفة لصيغته للفاعل " [1] .

وهذا البناء يتبعه تغيير في شكل الفعل من حيث الضبط كما يلي :

فعل ←——— فعل [ماض مبني للمجهول] .

يفعل ←——— يفعل [مضارع مبني للمجهول] .

وتوقف ابن جني أمام بعض القراءات القرآنية موجهاً إياها ، اعتماداً على ما في القراءة من البناء للمجهول ، فقد قرأ ابن عامر ﴿ **وحملت الأرض** ﴾[2].

ويقول ابن مجاهد : وما أدرى ما هذا ؟ قال أبو الفتح : " هذا الذي تبشع على ابن مجاهد حتى أنكر من هذا القراءة صحيح واضح ، وذلك أنه أسند الفعل إلى المفعول الثاني حتى كأنه في الأصل : وحُملنا قدرتنا ، أو ملكاً من ملائكتنا الأرض ، ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني ، فبني له فقيل : فحملت الأرض ، وهذا كقولك : ألبست زيداً الجبة ، فيجوز مع استيفاء المفعول الأول أن يبنى الفعل للمفعول الثاني فتقول : ألبست الحبة زيداً ، على طريق القلب للاتساع ، وارتفاع الشك ، فيجوز على هذا أن تقول : حملت الأرض الملك ، فتقيم الأرض مقام الفاعل مع ذكر المفعول الأول ، فما ظنك بجواز ذلك وحسنه ، بل بوجوبه إذا حذف المفعول الأول ؟ وكذلك : أطعمت زيداً الخبز ، وأطعم زيد الخبز وتتسع فتقول : أطعم الخبز زيداً ، ثم تحذف زيداً ، فلا تجد بداً من إقامة الخبز مقام الفاعل فتقول : أطعم الخبز ، ومثله : أركب الفرس ، وأبث الحدث ، وكسبت الجبة ، وأطعم الطعام ، وسقى الشراب ، ولقى الخير ، ووقى الشر ". وبعد هذا التوضيح لقراءة ابن عامر ، وربط المبنى للمجهول بالاتساع والحذف في الجملة

---

(1) انظر ابن جني : الخصائص : ٢/٢١٨ .

(2) سورة الحاقة : الآية ١٤ .

والقلب وارتفاع الشك وغير ذلك من الجوانب النحوية والدلالية ، أنهى ابن جني حديثه بعبارة تدل على عادته في إنزال الأوائل منزلتهم قائلا : " ورحم الله ابن مجاهد فلقد كان كبيرا في موضعه ، مسلما فما لم يمهر به"(١).

فالفعل المبنى للمجهول موجود في لغتنا وفي اللغات الأخرى ، ولكن صيغة المبنى للمجهول تختلف كثيرا بين اللغات ؛ لأن اللغة العربية تدل على المبنى للمجهول بصيغة خاصة في أوزان الفعل الثلاثي والفعل الرباعي أو الخماسي أو الفعل المزيد ، ولكن اللغات الأخرى تدل على المبنى للمجهول بعبارة لا اختلاف فيها لتركيب الفعل على كلتا الحالتين .

نحن نقول فتح الرجل الباب ، ونقول : " فتح الباب " بصيغة المجهول ، ولكن العبارة الأوربية التي تدل على ذلك تقابل قولنا " إن الباب يكون مفتوحا ، أو إن الباب صار مفتوحا " ، وهو تعبير يخلو من دقة الصيغة العربية ؛ لأنه أقرب إلى وصف منه إلى الإخبار،ولاسيما التعبير الغالب عندهم وهو ما يقابل قولنا " إن الباب مفتوح".

وتزيد اللغة العربية بصيغة لا وجود لها عندهم ، وهي صيغة الفعل المطاوع ، فيقول القائل " انفتح الباب " ويعبر بذلك عن معنى لا تدل عليه دلالته الدقيقة كل من صيغة المبنى للمعلوم وصيغة المبنى للمجهول .

ويظهر الفارق في الدلالة على المعانى المختلفة في استعمال الفعل في الجمل المفيدة على حسب دلالتها ، فإذا قلنا " فتح محمد الباب " فهذا لمن يهمه أن يعر من الذي فتح الباب ، فإذا قلنا " فتح الباب " فقد يكون الخبر موجها – أيضا – إلى سامع يهمه أن يعلم شيئا عن الفاعل ، ولكن المتكلم يخبره بأنه لا يعرفه أو يخبره بأنه يعرفه ولا يريد أن يذكره .

---

(١) انظر ابن جنى : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها : ٣٢٨/٢ وما بعدها ، تحقيق على النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبى ، القاهرة ١٣٨٦ هـ – ١٣٨٩ هـ .

ولكن هناك حالة غير هذه وتلك ، وهي حالة إنسان ينتظر فتح الباب ولا يعنيه من الذي فتحه كما لا يعنيه أن يقول له المتكلم إنه يجهله أو يسكت عنه . في هذه الحالة يقول العربي : " انفتح الباب " فيؤدي المعنى المطلوب بغير خلط بينه وبين الحالات التي ينتظر السامعون خبراً عن فاعل الفتح ، معلوماً كان أو مجهولاً أو مسكوتاً عنه مع علم السامع به تعمداً لإخفائه أو لإهماله .

واللغة الدقيقة التي استوفت وجوه الدلالة هي اللغة التي تلاحظ مقتضى الحال في كل عبارة من العبارات الثلاث ، ولا تستعمل عبارة واحدة لموضعين ملتبسين ، بل تستعمل كل عبارة لموضعها الذي لا لبس فيه . وهذه هي صفة اللغة العربية في وفائها بالمعاني المقصودة على حسب إرادة المتكلم والسامع ، أو على حسب ضرورة التفاهم بين الاثنين .

على أن درجة الفاعلية في الاسم تثبت في اللغة العربية باستعمال صيغ أخرى تتمم هذه الصيغة من صيغ البناء للمعلوم أو البناء للمجهول أو فعل المطاوعة ، فهناك صيغة المبالغة من مادة الفعل نفسه بغير حاجة إلى مادة مستعارة من غيرها .

ففي اللغة العربية صيغ للمبالغة تعطينا من مادة الفتح كلمة " فتاح " بمعنى الكثير الفتح والمقتدر على الفتح على السواء ، ولا مقابل لهذه الصيغة في اللغات الهندية الجرمانية إلا باستعمال جملة أو عبارة مركبة من عدة كلمات .

وفي اللغة العربية صيغة من صيغ المبالغة تحكي الصفة المشبهة باسم الفاعل ؛ لأنها تدل على حالة ملازمة بغير اعتبار للحدث والزمان ، ومنها في فتح كلمة " فتوح " بمعنى المطر في أول موسمه ، فإن لها دلالة غير دلالة كلمة " فاتح " وغير مجرد المبالغة ؛ لأن الفاتح لا يلزم منه التكرار كما يلزم من الفتوح .

ونحن بصدد الكلام على المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول لا يفوتنا أن نعرض للأفعال التي ترد على الدوام مبنية للمجهول وتدل في الأغلب الأعم على الإصابة بالعلل والطوارئ التي لا عمل فيها لإرادة المصاب ، أو التي يكون

المصاب فيها أبدا بمقام نائب الفاعل ولا يكون فاعلا مريدا لفعله . من هذا القبيل كلمات " زكم ،وصرع ، وهزل ، وفلج " وما جرى مجراها .

ومن اللغويين من يقول إن هذه الأفعال بنيت على المجهول اجتنابا لنسبة المرض إلى فاعله في هذا المقام ، وهو الله ، ولكنه سبب غير صحيح ؛ لأن العربي قبل الإسلام يقول في الدعاء " قاتله الله ، وأهلكه الله ، وأبعده الله " ، ولا يتجنب نسبة الفعل إلى الله، مع أن القتل والهلاك والإبعاد أشد ولا شك من الزكام ، وأولى بالتحرز من ذكر الفاعل – إن كان هو السبب – أن يقع التحرز فيما هو أشد من تلك العلل جمعاء ، وهو الموت .

ولقد نزل القرآن الكريم وفيه آيات النكال والنقمة مقصودة بنسبة هذه الأفعال إلى الله جل وعلا ؛ لأن نسبتها إليه هي محل العبرة والتذكير . فليس بناء تلك الأفعال على المجهول تجنبا لذكر الفاعل من عهد الجاهلية ، ولكنها ترد بهذا البناء على قدر عمل المصاب بها ، وليس عمل المصاب بها إلا كعمل نائب الفاعل أو عمل المفعول الواقع عليه فعل الإصابة .

وإننا لنزداد علما بالدقة في تكوين هذه اللغة إذا لاحظنا أن كلمة " مات " تأتى على غير البناء للمجهول؛لأنها فعل لازم لا مفعول له غير المصاب به،ولأن الإصابة بالموت سواء في كل من مات ولا اختلاف فيه بين المرات والدرجات .

ولمثل هذا السبب ترد الصفة المشبهة من اللازم في غير الثلاثي ، كالمطمئن والمستقيم وما في معناهما؛لأن اللازم أقرب من المتعدي إلى صفة اللزوم ، وأبعد منه عن الحدث المتكرر [1] .

ويرى جمهور البصريين أن الفعل المبنى للمفعول مغير من الفعل المبني للفاعل ، فهو فرع عنه ، أما الكوفيون والمبرد وابن الطراوة فيذهبون إلى أنه

(1) انظر عباس محمود العقاد : أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، ص ٦٢ – ٦٥ ، ٦٧ – ٦٩ ، ط٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، [د.ت] .

أصل برأسه ويستدلون لذلك بورود أفعال مبنية للمفعول لم يُسمَع ورودها مبنية للفاعل البتة ، نحو : زُهِيَ ، عُنِيَ [١] .

وقد نسب الرضى الاستراباذى في شرحه للكافية هذا الرأى إلى سيبويه[٢] ، حيث أورد سيبويه في كتابه باباً بعنوان " ما جاء فُعِلَ منه على غير فَعَلْتُهُ "، وفيه رأى أن أمثال " جُنَّ " ، و " سُلَّ " ، و " زُكِمَ " ، و " وُرِدَ " قد جاءت على " جَنَنْتُهُ " ، و " سَلَلْتُه " ، وإن لم تستعمل في الكلام ، كما أن "يَدَعُ" جاءت على " وَدَعْتُ" ، و "يَذَرُ " جاءت على " وَذَرْتُ " وإن لم يستعملا ، واستغنى عنهما بـ " تَرَكْتُ " ، فإذا قالوا : " جُنَّ " ، و" سُلَّ " فإنما يقولون : جعلت فيه الجنون والسل ، وإذا قالوا : "جُنِنْت " فكأنهم قالوا : جُعِلَ فيك الجنونُ [٣] .

ومن هذا يتضح أن سيبويه جعل لهذه الأفعال أصلاً ، وإن لم يكن مستعملاً ، وبذلك يكون المبنى للمجهول فرعاً من المبنى للمعلوم عنده [٤] .

نخرج من هذه النصوص ، بأن هناك عدة عبارات تدل على الفعل المبني للمجهول ، بالإضافة إلى صلاحيتها للدلالة على ما ورد من التراكيب النحوية مبنياً للمجهول ، وهي على النحو التالي :

[١]ما لم يُذْكَر فاعله .

[٢]ما لم يُسمَّ فاعله .

[٣]المفعول الذى لا يذكر فاعله .

[٤] المفعول الذى لم يُسمَّ فاعله .

[٥]فعل ما لم يُسمَّ فاعله .

([١]) انظر السيوطي : همع الهوامع ، ١٦٤/٢ .

([٢]) انظر الرضى : شرح الكافية ، ٢٩٨/٢ .

([٣]) انظر سيبويه : الكتاب ، ٢٢٨/٢ .

([٤]) انظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثى ، ص ٤٣٠ ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٦٥م .

[١] فعل المفعول الذى لم يُسمَّ فاعله .

[٢] فعل بنى للمفعول .

وهناك بعض العبارات التي أطلقها النحاة على نائب الفاعل من العبـــارات السبع السابقة ، ومن بينها " المفعول الذى لم يسم فاعله " عنـد ابـن النحـاس [1] [٣٣٨ هـ] .

أما مصطلح " المبنى للمجهول " فقد أتى بآخره " حتى إن ابن مـالك [٦٧٢ هـ] يعبر عن الفعل المبنى للمجهول بفعل الغائب [2] ، ولما أخذت المصطلحـات النحوية شكلها المستقر ، نظر النحاة إلى أقسام الفعل ، فإذا فيها المعلوم المعـروف ، وهو ما ذكر فعله وبنى له ، فسموه مسمى فاعله ، وفيها ما لم يذكر فاعله فبنـي للمجهول ، فسموه غير مسمى فاعله ، وهدوا بعد ذلك إلى الاختصار والثبات على اصطلاح المجهول " [3] .

التغير الذي يلحق بالأبنية :

يجب الأخذ في الاعتبار أن عنصر المعنى أمر جوهرى في التحليل الصرفى إلـى جانب ما يعترى الأبنية من تغيير ، فالبناء وحده أو تغييره قد يكون غير دال فـي كثير من الأحيان ، فمثلاً الفعل اللازم " قام " عند إسناده يصبح " قام زيد " فـإذا أردنا بناء الفعل للمجهول بالتعديل في نظام حركاته فيستفاد الفعل للتغيير ويصبح " قِيَم " ، ولكن هذا التغيير لا يصح ؛ لأنه إذا بُنى الفعل للمجهول أي : أصبح القـائم به غير معلوم ، وكيف يبنى الفعل للمجهول وهو لازم أي : ليس هناك بديل عـن الفاعل ؛ لأن عناصر الجملة محدودة للغاية .

---

(1) انظر ابن النحاس:التفاحة في النحو ، ص ٢١ ، تحقيق كوركيس عـواد ، بغـداد ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م .

(2) انظر ابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص ٧٧ ، تحقيق محمد كـامل بركـات ، دار الكتاب العربى ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

(3) انظر عوض أحمد القوزى : المصطلح النحوى ، ص ١٤٤ .

وقد أوضح بعض النحاة معنى التعدى لغة واصطلاحاً ، فقال صاحب البسيط : " والتعدى عند العرب المجاوزة مطلقاً ، وفي الاصطلاح مجاوزة الفعل فاعله إلى مفعول به " [١] ، ونص بعضهم على أن التعدى بحسب الأصل ، فإذا ورد الفعل المتعدى في جملة دون مفعوله ، أو بنى للمفعول فصار النائب عن فاعله ، فلا يحكم عليه بأنه لازم ، بل هو متعدٍ بحسب الأصل [٢] ، ذلك بأن تحديد الأفعال اللازمة أو المتعدية لابد أن يتم دون نظر إلى تنوعات الاستعمال [٣] .

والبناء للمجهول تغيير يحدث في بنية الفعل ، ولكن للفعل تقسيمات عديدة منها الماضى والمضارع والصحيح والمعتل ، وللصحيح أقسامه كالسالم والمضعف والمهموز وللمعتل أقسامه كالمثال والأجوف والناقص واللفيف بنوعيه ، كما أن لبنية الفعل أنواعاً أخرى كالمجرد والمزيد ، وللمزيد صيغ متنوعة وللدارس أن يقسم أنواع الأفعال التي تبنى للمجهول وفقاً للأقسام السابقة ، ولكن الهدف التربوى أو تقريب الموضوع من ذهن الدارس يقتضى تقليل التقاسيم، بحيث تندرج باقى التقاسيم الفرعية داخل أطر رئيسة التي يمكن أن تشترك فيها الأفعال جميعاً بأنواعها وتقاسيمها ، وإن اضطر الدارس إلى تقسيم فرعى واحد يمكن أيضاً أن يجمع فئات الأفعال ، ولذلك سنعمد إلى إطارين رئيسين هما :

الماضي والمضارع وإطارين فرعين يُضم كل منهما كلٌ من الماضى والمضارع ، فيصبح لدينا الماضى الصحيح والماضى المعتل ، والمضارع الصحيح والمضارع المعتل، وإن تضمن كل ذلك المجرد والمزيد وصغهما وما يمكن أن يحدث من تغيير عند بنائهما للمجهول ومتى حذف الفاعل من الكلام وجب أن تتغير صورة الفعل المعلوم :

[١] فإن كان ماضياً كسر ما قبل آخره ، وضم كل متحرك قبله .

---

(١) انظر ابن أبى الربيع : البسيط في شرح جمل الزجاجى ، ٤١١/١ ، تحقيق د. عباد بن عيد البثيتى ، بيروت ، ١٩٨٦م ، وابن يعيش : المفصل ، ٦٢/٧ .

(٢) انظر الصبان : حاشية الصبان ، ٨٧/٢ .

(٣) انظر د. محمود أحمد نحلة : صور تأليف الكلام عند ابن هشام ، ص ٩٩ .

مثل : " كسر ← كُسِرَ " ، استغفر ← أُسْتُغْفِرَ " ؛ لأن الحركة لا تبنى على حركة لذلك رسمت الهمزة ، وإن كانت ألف وصل .

[٢] وإن كان مضارعاً ضم أوله ، وفتح ما قبل آخره ، مثل :

يكسِرُ ← يُكسَر ، يَستَغْفِر ← يُستَغْفَرُ " .

[٣] وإن كان قبل آخر الماضى ألف ، ولم يكن سداسياً ولا رباعياً ، قلبت ألفه ياءً ، ثم كسر كل متحرك قبلها ، مثل : " باع ← بِيع،ابتاع ← ابتِيع ".

[٤] وإن كان قبل آخر الماضى ألف ، وكان رباعياً أو سداسياً ، قلبت ألفه ياءً ، ثم كسر ما قبلها ، ثم ضم كل متحرك قبله ، مثل : " أعاد ← أُعِيد ، استعاد ← أُستُعِيد " .

[٥] وإن كان قبل آخر المضارع حرف مد ، قلب حرف المد ألفاً ، وضم أول الفعل ، مثل : " قول ← يُقال ، يَبيع ← يُباع ، يُعيد ← يُعاد، يَبتاع ← يُبتاع ، يَستعيد ← يُستعاد " .

[٦]إن كان الفعل المعلوم ثلاثياً أجوف متصلاً بضمائر الرفع المتحركة،وكانت فاؤه مكسورة ، ضمت في المجهول ، مثل "بِعتُ الفرسَ ← بُعتُ الفرس [أى باعنى الفرس غيرى " ، وإن كانت مضمومة ، كسرت في المجهول ، مثل : " رُمْتُ زيداً بخير " ← رِمْتُ بخير [أى رامنى بخير غيرى] .

هذا ، وفعل الأمر لا يكون مجهولاً أبداً (١) .

قد انقسم الفعل باعتبار فاعله إلى معلوم ومجهول ، فالفعل المعلوم : ما ذُكِر فاعِلُه في الكلام ، نحو : " مصَّرَ المنصورُ بغداد " ، وإذا اتصل بالماضى الثلاثى المجرّد المعلوم – الذى قبل آخره ألفٌ – ضمير رفع متحرك ، فإن كان من باب " فَعَلَ يَفْعُل " [بفتح العين في الماضى وضمها في المضارع] ، نحو : سامَ يَسومُ ، ورام رومُ ، وقاد يقُودُ " ضم أوله ، نحو : " سُمْتُه الأمر ، ورُمْتُ الخير ، وقُدتُ

(١) انظر محمد الأنطاكى : المحيط ، ١٦٩/١ .

الجيش " . وإن كان من باب " فعل يفعِلُ " [بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع] ، نحو : " باع يبيعُ ، وجاء يجئ ، وضامَ يضيمُ " . أو من باب " فعِل يَفعلُ " [بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع] ، نحو : " نال ينالُ ، وخاف يخافُ " ،كُسِرَ أولُه ، نحو : "بِعتُهُ ، وجِئتُهُ ، وضِيمت الخائنَ ،ونِلْتُ الخير ،وخِفتُ الله".

وللصحيح عند بنائه للمجهول سلوك يختلف عما يسلكه المعتل عند بنائه للمجهول ، فالفعل حين بنائه للمجهول ، تحدث فيه عدة تغييرات ، وهي تدرس من خلال منظور الصوت ، حيث أشار النحاة إلى ما يتصل به ، ومن ذلك حديثهم عن " الإشمام " و " الرَّوْم " .

ويمكن بيان ما يتصل بالتغييرات كما يلي :

أولاً : إن الفعل الماضي يضم أوله ، ويكسر ما قبل آخره :

ضَرَبَ يصبح ضُرِبَ

ثانياً : إن الفعل المضارع يضم أوله ، ويفتح ما قبل آخره :

يَضرِبُ يصبح يُضرَبُ

ثالثاً : إن كان الفعل المبنى للمجهول مفتتحاً بـ " تاء المطاوعة " ضم أوله وثانيه :

تدحرج يصبح تدحرج

تكسر يصبح تكسر

رابعا : وإن كان مفتتحا بـ " همزة وصل " ضم أوله وثالثه :

استخرج يصبح استخرج

اقتدر يصبح اقتدر

انطلق يصبح انطلق

خامساً : والفعل المضاعف يجوز فه ثلاثة أوجه :

١ – إخلاص الضم حُبَّ .

٢ – إخلاص الكسر حِبَّ .

٣ – الإشمام .

سادساً :وإن كان الفعل المبنى للمجهول ثلاثياً ،معتل العين ، سمع في فائــه ثلاثــة أوجه:

١– إخلاص الكسر وذلك كما في : قِيلَ ، بِيعَ .

وقال الراجز :

حِيكَتْ على نيرين إذ تحاك تختبطُ الشوك ولا تشاك

أما " قال " فالواو تصير ياء في أعلى اللغات ، فتقول :

قِيلَ القولُ / صِيْغَ الخاتمُ

وكان الأصل " قُوِلَ " على قياس الصحيح ، فأرادوا إعلاله حملاً على مــا سمى فاعله ، فنقلوا كسرة الواو إلى القاف بعد إسكانها ، ثم قلبوا الواو لســكونها وانكسار ما قبلها ياء ، فصار اللفظ بها " قِيلَ " بكسرة خالصة ، ويــاء خالصــة ، فاستوى فيه ذوات الواو وذوات الياء .

وأما "بِيعَ" فالأصل فيه "بُيِعَ" فنقلت الكسرة من الياء إلى الباء من غير قلب[1] .

٢ – إخلاص الضم : ومن ذلك : قُولَ بُوعَ .

أما " قُولَ " فإنك تبقى ضمة القاف حرصاً على بناء الكلمة ، وأما "بُــوعَ" فكأنك أبقيت ضمة الباء إشعاراً بالأصل ، ومحافظة على البناء ، وحــذت كســرة الياء ، فصار اللفظ " بوع " .

قال رؤبة :

ليتَ ، وهلْ ينفعُ شيئاً ليتُ ليتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ

---

(١) انظر شرح المفصل : ٦٩/٧ .

وهذه لهجة بني دبير وبني فقعس ، وهما من فصحاء بني أسد .

[٣] الإشمام : ونشير إلى أن الإشمام هو ضم شفتيك عن غير صوت ، وهو إنما يكون في المرفوع خاصة ، فأما المنصوب الذى لا يصحبه التنوين نحو " فاطر " ، و " عالم " المضافين ، و" إياك " [١] ، فيجوز فيه الروم ، غير أن عادة القراء أن يروموا فيه ، وأن يقفوا بالسكون للجميع " [٢] .

والإشمام عبارة عن الإتيان بالفاء بحركة بن الضم والكسر ، ويظهر ذلك في اللفظ ، ولا يظهر في الخط ، وقد ورد في " القراءات القرآنية " ، قال تعالى: ﴿ **وَقِيلَ يا أرضُ ابلعي ماءكِ ويا سماء أقلعي وغِيضَ الماء** ﴾ [٣] بالإشمام في " قيل " ، و " غيض " وهو أن تنحو في هذين الكسرة نحو الضمة ، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً ؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها ، فيستعمله القراء والنحاة في نحو " قِيلَ " ، و " بِيعَ " [٤] .

أولاً : بناء الماضي:

الماضي يضم أوله ويكسر ما قبل آخره لفظاً أو تقديراً ، إن لم يكن في أوله تاء زائدة ، أو همزة وصل ، نحو : رُفِضَ رأيُك ، جُوزِيَ المذنبُ ، ظُرِفَ في دارنا ، شُدَّ الحبلُ ، بِيعَ الكتابُ . وإن كان في أوله تاء زائدة ضم الحر الثاني أيضا ، نحو : تجزع الدواء ، تنوسى العهد ، تعوون على البر ، وإن كان في أوله همزة وصل ضم الثالث مع الأول ، نحو : احتقر الظالم ، استعمر الضعيف ، استهين بالكسول [٥].

([١]) سورة الزمر : الآية ٤٦ ، الفاتحة : الآية ٥ .

([٢]) انظر ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع، ٢٥٥/١ ، ط٢ ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٧٣م .

([٣]) سورة هود : الآية ٤٤ .

([٤]) انظر التهانوى : كشاف اصطلاحات الفنون ، ٧٨٧/١ ، كلكتا ، ١٨٦٢م .

([٥]) انظر تصريف الأسماء والأفعال : د. فخر الدين قباوة ، ص ٢٥١ ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٨م .

[أ] الصحيح :

[١] السالم :

متى حذف الفاعل من الكلام وجب أن تتغير صورة الفعل المعلوم ، فإن كان ماضيا يكسر ما قبل آخره ، ويضم كل متحرك قبله ، فتقول : كسر ، وأكرم ، وتعلم ، واستغفر : " كسر ، وأكرم ، وتعلم ، واستغفر " . إذا كان الفعل صحيحا سالما في صيغة الماضي مبنيا للمعلوم وأردنا أن نحوله البناء للمجهول نضم أوله ونكسر ما قبل آخره .

مثال ذلك : فهم الطالب الدرس ، تحول إلى فهم الدرس ، وبذلك نحذف الفاعل ونضع المفعول مكانه ويصبح نائبا للفاعل مرفوعا ونقيس على ذلك حفظت الأمانة وسرقت الأموال ، ودحرجت الكرة ، وشد الحبل ، بعثر الحب ، وجمع تصبح جمع ، ومنه قول الشاعر :

إذا جمع الأشراف من كل بلدة   أفضلهم من كان للخير صانعا

ومنه قوله عز وجل:﴿ **أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور * وحصل ما في الصدور**﴾(١) ،وقال جل ثناؤه :﴿**بل زين للذين كفروا مكرهم وصدوا عن السبيل** ﴾(٢).

[١] وإن كان مبدوءا بـ " تاء " زائدة ، ضم ثانيه أيضا ، نحو: تعلم الصرف ، تقدم إلى المعركة ، تفهمت المسألة ، تصدق بدينار ، تقدم الميعاد تأخرت الساعة ، تفضل الطعام .

[٢] وإن كان مبدوءا بهمزة وصل ، ضم ثالثه مع أوله ، نحو : أستخرج الذهب ، انطلق بالمتاع ، انتصر في الميدان ، استكشف البترول ، اجتمع ف الحجرة ، ونحو : أنتقل ، أنتصر ، أستغفر ، أعتمد .

---

(١) سورة العاديات : الآيتان ٩ ، ١٠ .
(٢) سورة الرعد : الآية ٣٣ .

[٣] والماضي المزيد بألف المفاعلة ، مثل : قاتل ، شاور ، بقلب ألفه "واوا" عند البناء للمجهول ، فيقال : قوتل ، شوور في الأمر ، جوذب الحبل ، وضورب البلد ، ونحو : صالح – خاصم ، طارد ، عند بنائه للمجهول تصير ألفه واوا مع ضم ما قبلها ، تقول : صولح – خوصم – طورد – قوتل العدو ، حوربت الآفات ، عوون الأخ .

وكما قلنا إن للمعنى دورا مهما ف التصريف والتحليل الصرفي ، فالفعل " غافل " تقول فيه " غافل محمد عليا " في حالة التعدي ، ففي حالة اللزوم تقول " تغافل سعيد " أي : ادعى سعيد الغفلة .

ولا تستطيع عند البناء للمجهول في الحالتين البناء للمعلوم والمجهول أن تقبل المعنى في التركيب ، فلا تقول عند التعدي " غوفل على " ولا تقول عند اللزوم " تغوفل سعيد " ؛ لأنه في الحالة الثانية لم غفل أحد سعيدا ، بل سعيد هو الذي أحدث التغافل .

وكذلك ما زيدت فيه الألف لغير علة ، مثل : نادة ، بارك ، قال تعالى: ﴿فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها﴾ [1] ، وبورك الرزق ، تجوذب الحبل ، تغوفل عن السفيه [2] .

ونلاحظ هنا أننا استعنا بحر الجر " عن " ليستقيم تركيب الجملة ومعناها ؛ إذ ليست المسألة في تصريف الأبنية وحسب ، كما أن البناء الواحد لا يتأخذ التغيير يه صورة واحدة في التركيب ، بل كل فعل وإن وافق غيره في البناء يتخذ شكلا خاصا في التركيب ، ومن ثم في الدلالة أنت تقول : بارك الله الرزق " بورك الرزق " ، أو " بورك في الرزق " ، وتقول في : جاذب محمد عليا الحبل : " جوذب الحبل " ، وتقول في : تجاذب محمد وعلى الحبل : " تجوذب الحبل " ، ونقول في " تغافل الحليم عن السفينة : "تغوفل عن السفينة" .

---

(1) سورة النمل : الآية ٨ .

(2) سيبويه : الكتاب ، ٢/١، ٢/٣٣٠ .

ونقول في شاور : " شاور محمد عليا في الأمر " شوور علي في الأمر " ، ونقول في : تشاور محمد وعلى في الأمر " تشوور في الأمر " .

[٤] والماضي المزيد بالتاء وألف المفاعلة ، مثل : تقاتل ، تشاور ، تقلب ألفه " واوا " عند البناء للمجهول ، فيقال : تقوتل ، تشوور في الأمر ، تجوذب الحبل ، وتضورب البلد ، ونحو : تصالح – تخاصم – تطارد ، فعند بنائه للمجهول تصير ألفه واوا مع ضم ما قبلها ، تقول : تصولح – تخوصم – تطورد – تقوتل العدو – تحوربت الآفات – تعوون الأخ .

[٢] *المضعف* :

وإن كان الفعل المبنى للمجهول مضعفاً ، فالمسموع الآتي :

- أكثر العرب تضم فاؤه ، فيقال مد الحبل ، وشد الوثاق ، وردت التحية.
- من العرب من يكسر الفاء ، فيقولون : " مد ، وشد ، وردت التحية " .

وقرئ قوله تعالى:﴿ **ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه** ﴾ [١] ، وقوله تعالى: ﴿ **هذه بضاعتنا ردت إلينا** ﴾ [٢] بكسر الدال في الآيتين الكريمتين .

فالفعل المضعف ، قد أوجب الجمهور ضم فائه نحو : شد الحبل ، رد الهارب ، ومد السماط ، حيث يقول سيبويه : " واعلم أن " رد " هو الأجود الأكثر ، لا يغير الإدغام المتحرك [٣] .

كما ورد الضم بالعل " زج " في قول النبى ﷺ : " إن هذا القرآن شافع مشفع ، من اتبعه قاده إلى الجنة ، ومن تركه أو أعرض عنه زج في قفاه إلى النار " .

---

(١) سورة الأنعام : الآية ٢٨ .

(٢) سورة يوسف : الآية ٦٥ .

(٣) الكتاب : سيبويه : ٢/٤٠٠ .

وقد أجاز الكوفيون فيه الكسر – وهي لغة بن ضبة – وقرئ بـــه قـــول الله تعالى : ﴿ هذه بضاعتنا ردت إلينا ﴾ [١] ، وقوله تعالى أيضـــا : ﴿ ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه ﴾ بالكسر فيهما ، وذلك بنقل حركة " العين " إلى "الفاء" بعد تهم سلب حركتها ، وابن مالك يجوز فيه الإشمام ، حيث يقول :

وما لباع قد يرى لنحوحب

فالفعل الماضي الثلاثي الذي يراد بناؤه للمجهول " مضعفا " مدغما مثـــل : صد ، في العبارة : صد الجيش الأعداء ، فإن " فاءه " يجوز فيها : الضم الخالص " وهو الأكثر " صد الأعداء ، فالإشمام ، الكسر الخـــالص ، وروى الكســـر فـــي قراءات في الفعل " رد " من الآية الكريمة ﴿ ولو رِدُّوا لعَادوا لِما نـَهُوا عنه ﴾ [٢] ، والآية ﴿ هذه بضاعتنا ردَّتْ إلينا ﴾ [٣] ، فإن ظهر لبس ي وجه مما سبق وجـــب تركه إلى غيره ، ففي المثال السابق : صد الأعداء ، يمكن حدوث لبـــس بيـــن أن يكون الفعل " ماضياً " أو " أمراً " ، ولذا يعدل عن " الضم " إلى الكسر والإشمام ؛ لأنهما لا يدخلان أول فعل الأمر .

وإن كان الماضى " المضعف " خماسياً مبدوءاً بهمزة وصـــل علـــى وزن "افتعل" ، مثل : احتل ، اجتث ، وأريد بناؤه للمجهول ، ضم أولـــه وثالثـــه ، ولا يكسر يه شيء ، فيقال : احتلت الأرض ، اجتث الفساد ، أمـــا الفعـــل السداســـي المضعف " استفعل " ، مثل : استرد ، استبد ، فإنه يضم أوله وثالثـــه ، ويكســـر رابعه ، فيقال : أُستُرِد ،أُستُبِد ، ومثله الفعلُ الرباعي ، نحو : أُمدّ ، بوزن " أفعل " والخماسي الذي لم يبدأ بهمزة وصل ، مثل : تودد ، تمـــدد ، بـــوزن " تفعـــل " المبدوء بتاء المطاوعة ، فإنه يضم أوله وثانيه ، ويكسر ما قبل آخـــره ، فيقـــال : تود إليه وتمدد .

---

(١) سورة يوسف : الآية ٦٥ .

(٢) سورة يوسف : الآية ٦٥ .

(٣) سورة يوسف : الآية ٦٥ .

أغفلت كتب الصرف التي تعرضت للبناء للمجهول تقسيم الماضي المهموز ويمكن بناؤه للمجهول كما يلي : أكل مهموز الفاء " أكل " ، وسأل مهموز العين " سئل " ، وملأ مهموز اللام " ملئ " .

[ب] *المعتل*:

[١] *الأجوف*:

أما إذا كان الفعل أجوف ، مثل " قال ، وباع " ، فقد سمع عن العرب اللغات الآتية على الترتيب :

[١] إخلاص الكسر ، تقول : " قيل ، وبيع ، وصيم " .

[٢] الإشمام ، ولا يكون هذا إلا في النطق .

[٣] إخلاص الضم ، فيقال " قول ، وبوع " .

إخلاص الكسر: وذلك بقلب " الألف " ياء وكسر أول الفعل ، حتى ولو كان أصلها " واوا " – وهذه أشهر اللغات – نحو " صيم رمضان ، قيل الحق ، كيل الحب، ليم المسيء"، ومنه قوله تعالى:﴿ **وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا** ﴾[1] .

إخلاص الضم: وذلك بقلب " الألف " واوا ، وضم أول الفعل ، نحو : قول الحق ، كول الحب ، وهذه اللغة خاصة ببنى فقعس ، و دبير ومنها قول الشاعر :

ليت ، وهل ينفع شيئا ليت

ليت شبابا بوع اشتريت

وقول الآخر :

حوكت على نيرين إذ تحاك

تختبط الشوك ولا تشاك

([1]) سورة الزمر : الآية ٧٣ .

فقد روى الفعل " بوع " في البيت الأول ، والفعل " حوكت " فـــي البيــت الثاني بإخلاص الكسر ، كما روا بإخلاص الضم ، ورويا أيضا بإشمام الضم مــع الكسر .

إشمام الكسر ضمة : وذلك بقلب " الألف " ياء ، مع إشمام أول الفعل ضمة ، حــيث الأصل أنه مكسور لمناسبة قلب الألف ياء ، ويكون الإشمام بضم الشــفتين مع الإتيان بحركة بين الضمة والكسرةُ ، وبالإشمام قرئ قول الله تعــالى : ﴿ **وقيل يا أرض ابلعى ماءك ويا سماء أقلعى وغيض الماء** ﴾ بإشـــمام الفعــل " غيض " .

وكل ما تقدم جائز إذا أمن اللبس ، فإن لم يؤمن كسر أول الأجوف الواو إن كان مضارعه على " يفعل " بضم العن نحو قول العبــد : ســمت العــذاب ، أ : سامنى المشترى العذاب ، ومضارعه " يسوم " ؛ لأنه لو ضم أوله لأوهم ذلــك أن العبد هو فاعل السوم ، مع أن فاعله غيره ، وضم أول الأجوف اليائي ، والــواوي إن كان مضارعه على " يفعل " بفتح العين ، نحو : بعت ، أي : باعنى ســيدى ، خفت ، أي : أخافنى فلان ، ومضارعهما "يبيعُ" ، و "يخاف " ؛ لأنه لو كسر أولــه ، لأوهم ذلك أن العبد فاعل البيع ، وأنك فاعل الخوف ، مع أن فاعل الأول غــير العبد ، وفاعل الثاني غيرك . فنحو " ساد " من العبارة : ساد الرجل قومه ، عنــد إسناده إلى ضمير المخاطب " مبنيا للمعلوم " يقال فيه : سدت قومك ، وعند إسناده إلى ضمير المخاطب أيضا " مبنيا للمجهول " يقال : يــا متخلــف ســدت " أي : صرت مسودا لا سيدا ، ولهذا اللبس كان استعمال الكسر أو الإشمام " دون الضم " في نحو الفعل " ساد " .

كذلك يعدل عن " كسر فاء " الثلاثي إن كانت عينه ألفا أصلها ياء ، عنــد خوف اللبس في مثل " زاد " ؛ لأن صورته في حالتى البناء للمعلوم أو المجــهول واحدة ، مع اختلاف الإسناد والمعنى ، فيقال : زدت الصديــق ودا ، زدت ودا ، ولذا يكتفى عند البناء للمجهول بالضم أو الإشمام " دون الكسر " ، وبعض العلمــاء لا يبالى بما يكون من لبس ، لوجوده في أمثلة أخرى يكتفى فيها بالفرق التقديــري

، فالفعل " تضار " يحتمل البناء للفاعل والمفعول ، ومع ذلك أدغمت الراء ، واكتفى بالفرق التقديري ، فعلى تقدير البناء " للفاعل " تكون الراء الأولى مكسورة ، وعلى تقدير البناء " للمفعول " تكون مفتوحا .

وإن كان أجوف : فإن كان مما يجب فيه التصحيح فحكمه كحكم السالم ، وإن كان مما يجب فيه الإعلال فأكثر العرب يجعل عينه ياء خالصة مكسورا ما قبلها ، سواء أكان أصلها الياء أم لم يكن ، فتقول في " قال ، و صام ، و باع ، وراش ، و خاف ، و كاد ، و هاب " : قيل ، وصيم ، وبيع ، وريش ، وخيف ، وكيد ، وهيب ".

وأصل " قيل " مثلا : " قُوِل " نقلت حركة الواو إلى القاف بعد سلب حركتها ، فصار " قول " ثم قلبت الواو ياء ؛ لكونها إثر كسرة ، فصار " قيل" ففي هذا المثال ونحوه إعلال بالنقل وإعلال بالقلب .

وأصل " ريش " مثلا " ريش " فنقلت حركة الياء إلى الراء بعد سلب حركتها ، فصار " ريش " ففيَ هذا المثال ونحوه إعلال بالنقل ليس غير . وقس على هذا سائر أخواتهما .

ومن العرب من يعكس الأمر ، فجعل عينه واوا مضموما ما قبلها ،سواء أكان أصلها الواو أمن لم يكن ، فيقول : " قول ، وصوم ، وبوع ، وروش ، وخوف ، وكود ، وهوب " ، وأصل " قول " مثلا عند هؤلاء " قول " استثقلت الكسرة على الواو فحذفت فصار " قول " .

وأصل " بوع " مثلا عندهم " بيع " استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم انقلبت الياء واوا لوقوعها ساكنة إثر ضمة ، فصار " بوع " . وقس على ذلك سائر أخواتها .

ومن العرب " هم فقعس ودبير " من يجعل العين ياء ليست خالصة ، ويشم ما قبلها ، فيجعله متحركا بحركة بين الكسرة والضمة [1] .

---

(1) انظر محمد محيي الدين عبد الحميد : دروس التصريف ، ص ٢١١ .

إن كان الماضي المعتل العين " الأجوف " على وزن " انفعل " مثل : انقاد ، انهال ، انهار ، انجاب ، أو " افتعل " مثل : اختار ، اجتاز ، اقتاد ، اعتاد ، فعند بنائه للمجهول يجوز في الحرف الثالث " الأصلي " الأوجه الثلاثة السابقة ، وتتبع همزة الوصل الحرف الثالث في حركته " الضمة أو الكسرة " ، وتؤدي ضمة الحرف الثالث إلى قلب الألف التي بعده " واواً " ، كما تؤدي كسرته إلى قلبها " ياء " ، فيقال في : انقاد : انقود ، انقيد ، أو يُنطق بالإشمام ، ويقال في اختار : اختور ، اختير ، أو ينطق بالإشمام ، وكذلك باق الأفعال .

ويجوز الأوجه الثلاثة أيضاً في " انفعل " ، و " افتعل " إذا كانا صحيحين " مضعفي اللام " ، مثل : انصب ، انسد ، انجر ، ومثل : امتد ، اشتد ، ابتل ، يقال عن البناء للمجهول " انصُب " بضم الأول والثالث ، وانصب بكسرهما ، وينطق بالإشمام ، وكذلك الباقي . فإن كان " الأجوف " مثل : أقام ، أحاط ، ضم أوله ، وكسرت فاؤه ، وقلبت الألف ياء ، لكسر ما قبلها ، فيقال : أقم ، أحيط ، قال الله تعالى : ﴿ **وظنوا أنهم أحيط بهم** ﴾ [1] ، وإن كان على وزن " استفعل " مثل : استقام ، استعان ضم أوله وثالثه ؛ لأنهُ بدئ بهمزة وصل ، وكسر رابعه ، وقلبت الألف " ياء " لكسر ما قبلها ، فيقال : استقيم ، استعن به .

[٢] المثال :

والفعل المثال اليائي الفاء أو الواوي الفاء لا ستثنى من البناء للمجهول بالرغم من أن كثير من كتب الصرف لا تفرده بتقسيم كالذي صنعته مع أنواع الصحيح وأنواع المعتل ، فالفعل " وجد " يصبح " وُجِد " ، وَسَمَ " وُسِمَ " ، ولَد " وُلِدَ ، وَعَدَ " وُعِدَ ، وَصَفَ " وُصِفَ " ، يَسَرَ " يُسِرَ " والفعل يَسَرَ " يُسِّرَ " ، وَجَدَ " وُجِدَ ، وَحَلَ " وُحِلَ " ، وَجَلَ " وُجِّلَ " ، وَقَفَ " وُقِفَ " ، يأسَ " يُئِس " ، وَقَظَ " وُقِظَ " ،وَجَعَ "وُجِعَ" .

[٣] الناقص :

أغفل كثير من كتب الصرف تقسيم الفعل الناقص كالصنيع الذي صنعته مع الماضي المثال ، وركزت أغلبها على الأجوف فمن الناقص : قضى ،

---

[1] سورة يونس : الآية ٢٢ .

ويصبح " قضي " ، ومنه ﴿ قضي الأمر ﴾ [1] ، فالفعل الناقص تقلب لامه " ياء " سواء أكان أصلها الواو أو الياء ، نحو : غزى في سبيل الله ، شقى بكثرة المال ، رمى تصبح " رمى " ، حمى تصبح " حمى " ، وغزى تصبح " غزى " ، عصى تصبح " عصى " ، وخشى تصبح " خشى " .

بناء الفعل عند الإسناد والاتصال بالضمائر :

فإذا أردت إسناد الأجوف المبنى للمجهول إلى الضمير المتحرك حذفت عينه ثم تنظر ، فإذا كان مما تضم فاؤه عند البناء للمعلوم كسرتها ، هنا فرقا بين الصيغتين ، وإن كان مما تكسر فاؤه عند البناء للفاعل ضممتها هنا كذلك ، فنحو " ضام – سام – خاف " تقول فيهن عند البناء للمعلوم " ضمت ، سمت ، خفت " وتقول فيهن عند البناء للمجهول : ضمت ، سمت ، خفت " .

ويجرى في المزيد من الأجوف مثل ما يجري في المجرد منه ، سوى أنه عند الإسناد إلى الضمير المتحرك تحذف عينه إذا كانت تقلب ألفا في الماضي المعلوم ، وكسر ما قبلها ، تقول في " انقاد ، واقتاد " عند من يقول "قول ، وبوع " : " انقود ، واقتود " ، وعند من يقول : " قل ، وبيع " : " انقيد ، واقتيد " ، وتقول في إسنادهما للضمر : " اقتدت ، وانقدت " [2] .

ومن المفيد التوقف أمام إسناد الفعل الثلاثي المعتل العين المبني للمجهول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب :

[١] إذا كان الفعل واويا ، له حالتان :

الأول : كسر الفاء .

الثانية : الإشمام ، فيقال : سمت .

ولا يجوز الضم ، فلا تقول: سمت حتى لا ظن أن التاء فاعل كما في:

سمت العبد

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢١٠ ، وسورة هود : الآية ٤٤ .

(٢) انظر محمد محيي الدين عبد الحميد : دروس التصريف ، ص ٢١٣ .

[٢] وإذا كان الفعل يائياً ، له حالتان :

الأولى : الضم .

الثانية : الإشمام ، فيقال : بُعْتَ يا عبد ولا تقول : بِعْتَ ،

لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالكسر فقط ، نحو : بِعْتُ الثوبَ .

ثانياً : بناء المضارع:

[١] الصحيح السالم:

وإن كان مضارعاً يُضَمّ أولّهُ ، ويُفتح ما قبلَ آخره ، فتقول في : يَكسِرُ ، وَكرِمُ ، ويتَعلمُ ، ويستغفِرُ : يُكسَرُ ، ويُكرَمُ ، ويُتَعلَّمُ ، ويُستغفَرُ " .

ولا تتغير حروف المضارعة في مثل قولنا : يسامح خالد هشاماً ، وذلك عند بناء الفعل " يسامح " للمجهول ؛ لأننا نقول عندئذ : يسامح هشام "بياء المضارعة أيضاً مضمومة " ، وكذلك الحال إذا بدئ المضارع " بالتاء " في مثل قولنا : تسامح زينب عائشة ، فإنه يقال عند البناء للمجهول " تسامح عائشة " بالتاء المضمومة أيضاً " ، ولكننا إذا قلنا : يسامح خالد زينب ، أو العكس : تسامح زينب خالداً ، فإننا نغير حرف المضاعة في كل من الفعلين عند البناء للمجهول ، فتصير العبارة الأولى : تسامح زينب " بالتاء " والثانية: يسامح خالد " بالياء " ، وإنما تغير حرف المضارعة في كل من العبارتين ، ليناسب " نائب الفاعل " المؤنث أو المذكر ، هذا فيما كان " المفعول به " اسماً ظاهراً ، فإن كان ضمير نصب متصلاً ، مثل " ياء المتكلم " في نحو : يسامحنى خالد ، وتسامحنى زينب ، وجب تغيير حرف فالمضارعة عند البناء للمجهول ، فتبدأ العبارتان بالهمزة ، ويقال فيهما : أسامح " بهمزة المضارعة" بدل كل من الياء والتاء ، ونائب الفاعل فيهما : ضمير مستتر تقديره " أنا " .

وكذلك يجب تغيير حرف المضارعة إذا كان المفعول به " نا " الدالة على المفعولين ف مثل : يسامحنا خالد ، أو تسامحنا زينب ؛ إذ يقال فيهما : نسامح " بنون المضارعة " ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره " نحن " ، وهكذا يتغير حرف المضارعة تبعاً لتغير مرفوع الفعل ، " وهو المسند إليه " في الجملة الفعلية

، فيقال في مثل:نسامح خالداً ، وأسامح خالداً : يسامح خالد " بياء المضارعة المضمومة وفتح ما قبل الآخر " .

والمضارع يُضمّ أوله ويفتح ما قبل آخره لفظاً أو تقديراً ، نحو : يُهزَمُ الجبانُ ، يُمسكُ القلمُ ، يُنتفَعُ بالمال ، يُزلزَلُ الجبلُ ، أخوك يُطمأنُ إليه ، يُدَقُّ القمحُ ، يُشادُ القصرُ ، يُرامُ الخيرُ ، يُرتادُ الفضاءُ [١] ، ونحو : كُتِبَ الدرسُ ، يُرَدُّ المبيعُ ، أُخْرِجَ من الفصل .

[أ] الصحيح :

[١] السالم :

وإن كان الفعل الذي تريد بناءه للمجهول مضارعاً سالماً ضممت أوله وفتحت ما قبل آخره ، تقول : "يُنْصَرُ ، ويُكْرَمُ ، ويُتَعَلَّمُ ، ويُستَغْفَرُ ، يُقْطَعُ الغُصْنُ ، يُستَحْسَنُ العَمَلُ ، نحو : يَذْكُرُ ، يَنْكُرُ ، يَشْكُرُ ، يَكْفُرُ ، فعند بنائه للمجهول ، تقول : يُذْكَرُ ، يُنْكَرُ ، يُشْكَرُ ، يُكْفَرُ .

ومنه قول النبي ﷺ : " لا تُقْبَلُ صَلاةُ أَحدِكُمْ إذا أَحْدَثَ حَتَّى يَتوضَّأَ " [٢].

فالفعل " تُقْبَلُ " مضارع مبني للمجهول ، ونحو " يَنظُر ، يُدحرِج ، يُبعثِر ، يُحصِل " عند بنائها للمجهول تصبح يُنظَر ، يُدحرَج ، يُبعثَر ، يُحصَل ، وفي القرآن الكريم ﴿ **أيحسب الإنسان أن يُتْرَكَ سدى** ﴾ [٣] ، وقال سبحانه وتعالى:﴿ **إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم * إذ تدعون إلى الإيمان تكفرون** ﴾[٤].

([١]) انظر د. فخر الدين قباوة : تصريف الأسماء والأفعال ، ص ٢٥١ .

([٢]) انظر ابن حجر العسقلاني : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تحقيق محب الدين الخطيب ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة السلفية بالقاهرة .

([٣]) سورة القيامة : الآية ٣٦ .

([٤]) سورة غافر : الآية ١٠ .

[٢] المضعف :

وإن كان المضارع مضعفا ، ضم أوله ويفتح ما قبل الحرف المضعف ، مثل يشتد ،يسترد ،قال الله تعالى: ﴿ إنما النسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا ﴾[١].

[٣] المهموز :

يضم أوله ويفتح ما قبل آخر ، كما في " يأخذ " تصبح " يؤخذ " ، فالهمزة تحولت إلى واو نتيجة ضم أوله ، كما في قول الشاعر :

ومـــا نيل المطالب بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

وما استعصى على قوم منال إذا الإقدام كان لهم ركابا

ويتغير الحرف الذي يحمل الهمزة حسب موضعه من الفعل وقربه أو بعده عن التغيير الذي يطرأ على الفعل ، وفي " يسأل " التي تصبح عند البناء للمجهول "يسأل".

[ب] المعتل :

[١] المثال :

إن كان المضارع مثالا " معتل الفاء " فعند بنائه للمجهول ترد الفاء ، فالفعل " ولد " مضارعه المبني للمعلوم " يلد " ، ومضارعه المبني للمجهول "يولد" ، وقد ورد الفعلان في الآية الكريمة : ﴿ لم يلد ولم يولد ﴾ [٢] ، وإنما ردت الفاء في المبني للمجهول بسبب ضم حرف المضارعة ولزوال السبب الموجب للحذف ، نحو : يوزن الذهب ، يوعد المجد .

([١]) سورة التوبة : الآية ٣٧ .

([٢]) سورة الإخلاص : الآية ٣ .

[٢] الأجـــوف:

وإن كان أجوف معتلاً ، قلبت " عينه " ألفاً ، نحو : يُقَـــالُ الحـــقُ ، يُبَـــاعُ الثوبُ ، يُستَقَامُ على الجادة ، حيث نُقِلَتْ حركة " الواو " و " الياء " إلى ما قبلهما ، ثم قلبتا " ألفاً " لتحركهما وانفتاح ما قبلهما بعد نقل حركتها إلى ما قبلها .

والأصل في " يُقَالُ " مثلاً : " يُقْوَلُ " نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلـــها ، فصار " يُقَوْلُ ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن ، فقلبت ألفاً فصار " يُقَالُ " ففيه الإعلال بالنقل ، ثم الإعلالُ بالقلب ، وذلـــك جـــدُ ظاهر [١] ، وما يقال في "يُقال " يُقال في " يُصَام ، ويُبَاع ، ويُستَطَاع ، ويُستَتَاب".

وقد يقدر الفتح قبل الآخر لسبب صرفي منع ظهوره ، ومن أمثلة ذلـــك : يقوم " الواوي " حين يبنى للمجهول نقول : يقام ، وأصله : يقوم " وفيه إعـــلالان بالنقل والقلب : نقلت فتحة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم قلبت الـــواو ألفـــاً لتحركها بحسب الأصل ، وفتح ما قبلها بحسب الآن ، ووزنه "يفعَل" [بضم حرف المضارعة وفتح العين] ، ويقال ذلك في الفعل " يُستَعاد " [مبنيـــاً للمجـــهول] ، وأصله يستعود " مما عينه واو " ووزنه يستفعل ، وفي التـنزيل : ﴿لتأتنني به إلا أن يحاط بكم﴾ [٢] ، وما كانت عينه "ياء " ، مثل : " يبيع " حين يبنى للمجهول ، يقال فيه " يباع ، وأصله : يبيع ، نقلت فتحة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثـــم قلبت الياء ألفا لتحركها بحسب الأصل ، وفتح ما قبلها بحســـب الآن ، ووزنـــه " يفعل " ، ويقال ذلك في : يستمال "مبنيا للمجهول " ، وأصله : يستميل " مما عينه ياء " ، ووزنه : يستفعل " بضم حرف المضارعة وفتح العين " ، وفي التـــنزيل : ﴿ ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس ﴾ [٣] .

([١]) انظر محمد محيي الدين عبد الحميد : دروس التصريف ، ص ٢١٤ .

([٢]) سورة يوسف : الآية ٦٦ .

([٣]) سورة يوسف : الآية ٤٩ .

[٣] *اللفيف المفروق :*

إن كان المضارع من اللفيف المفروق " معتل الفاء واللام " ، فعنـد بنائـه للمجهول ترد الفاء ، كما في قولـه تعـالى : ﴿ **ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون** ﴾ [١] ، فقد بنى " يوق " للمجهول ، فردت " فاؤه " ، ثم حذفت "لامـه" ؛ لأنه مجزوم بعد أداة الشرط " من " ووزنه المبني للمجهول " يفع " على حين نـزن المبني للمعلوم ،وهو : من " يق " : يع [محذوف الفاء واللام] .

وقد أغفلت كتب الصرف من الفعل المضارع تقسيم الناقص ، والحقيقـة أن الناقص له تناول وأمثلة في كتب الصرف ، ولكن في تصرف الزمـن المـاضي ،ويمكن أن يحدث ذلك في المضارع ، ولكن يرتبط ذلك بحالة كل فعـل ومادتـه اللغوية وتركيبه ، فالفاعل يجري يصبح " يجرى " به ويقضى يصبح " يقضى عليه " ، ويرمى يصبح " يرمى به " .

ثالثا : بناء الأمر للمجهول :

أما فعل الأمر فإنه لا يبنى للمجهول ، وإنما امتنع مجيء الأمر من المبنـى للمجهول لسببين :

الأول : أن الأمر لا يكون إلا للمخاطب ، والمبنى للمجهول غائب .

الثانـي: أنك على أية صورة فرضت مجيئه ، فلابد من الإلباس بحالة أخرى.

فإذا أردت أن تأمر من " فعل " مبني للمجهول لم يكن لك بد من أن تجـيء بالمضارع المبنى للمجهول مسبوقا بلام الأمر ، تقول : ليحفظ الدرس ، وليلتفـت إلى الواجب ، وليعرف الحق ، وليقال الصدق ، وليحفظ العهد .

وفعل الأمر ، والفعل الجامد لا يصح بناؤهما للمجهول مطلقا ، وصح البناء للمجهول في الفعل الناقص ، مثل :

---

(١) سورة الحشر : الآية ٩ .

كان وكاد وأخواتهما [رأي بعض العلماء أنه يحسن عدن بنائهما للمجهول ،مسايرة للأساليب العليا وأحكام البلاغة التي ترى فيها ثقلا وصعوبة] .

وتجرى على هذه الأفعال أحكام المبنى للمجهول بشرط الإفادة وعدم اللبس ، إلا ما كان من هذه الأفعال جامدا ، مثل : ليس ، عسى .

بناء المبني للمجهول صيغة أصيلة لبعض أفعال العربية :

سمع عن العرب أفعال ماضية ملازمة للبناء للمجهول في صورتها "اللفظية " لا في حقيقتها " المعنوية " ، ولذا يعرب مرفوعها " فاعلا لا نائب فاعل " [هذا في الرأي الشائع ، إلا إذا كان المبنى للمجهول لزوما غير واقع لاسم بعده ، مثل : سقط في يد المتسرع ، بمعنى : ندم ، فشبه الجملة نائب فاعل ، وليس بفاعل] ، ومن أشهر هذه الأفعال :

حم ، نحو : حم الطل ، أي : استحر بدنه من الحمى .

جن ، نحو : جن عقل من يحرق أمواله بالتدخين ، أي : استتر .

فلج ، نحو : فلج زيد ، أي : أصيب بشقه ، وهو الفالج .

سل ، نحو : سل سعيد ، أي : أصابه السل .

زكم ، نحو : زكم الولد ،أي : أصابه الزكام .

ونحو ثلج فؤاده وأغمى عليه وغشى عله .

غم الهلال ، أي : احتجب .

وشده ، نحو : شده الوزير ، حينما سرق ، أي : دهش وتحير .

وامتقع ، نحو امتقع لون الطالب عند الامتحان ، أي : تغير لونه .

نتجت الناقة أو الشاة ، هرع وأهرع [أعجل على الإسراع] .

ومنه وثئت رجل فلان ، وصدعت يده ، وزهى فلان فهو مزهو ، أي : معجب بنفسه ، ونخى فهو منخو ، وعنى بالشيء ، وأولع به ، وأرعدت فرائص ،

وبهت وأسقط في يده ، وأغمى عليه ، وأرتج عليه ، ودر به ، واحتضـــر ، أي : دخل في النزع ، واستشهد ، أي : قتل في سبيل الله ، وهزل الرجـــل : نحـــف ، وخف لحمه.

ومن شروط " أفعل " التفضيل ألا تصاغ من فعل مبنـــى للمجـــهول ولـــو صورة ، لئلا يلتبس بالآتي من المبنى للفاعل، وسمع شذوذا .

أزهى من ديك ، وأشغل من ذات النحيين ، وكلام أخضر من غيره .

من " زهى " بمعنى تكبر ، و " شغل " ، و" اختصر " بالبناء للمجهول فيهن[1].

وقد وردت أفعال مبنية للمجهول بأصل الوضع ، والوارد من ذلـــك علـــى نوعين ". ولمحمد بن علان الصديقى المتوفى في سنة ١٠٥٧ من الهجرة رســـالة ذكر فيها ما وقع له من هذين النوعين] .

أحدهما : ما لم يرد عن العرب له فعل مبنى للمعلوم ، وذلك نحو "زهى ، وعنى ، وزكم ، وحم ، وجن ، وسل ، وشده ، وامتقع لونه ، فلج ، وأغمى عليـــه ، وجن ، وسل ، وامتقع لونه ، وحم الرجل ، وعنى ، وثلـــج فـــؤاده ، غـــم الهلال ، شده " تحير " .

ثانيهما: ما ورد له فعل مبنى للفاعل ، ولكن استعمال المبنى للمعلـــوم أكـــثر مـــن استعمال المبنى للمعلوم ، وذلك نحو " هزل ، ونتج ، وطل دمـــه ، أي : " أهدر " ، زكم ، ﴿ فبهت الذي كفر ﴾ [2] ، أي دهش وتحير ، وأولع باللهو ، وشنت يده ، ووعك ، ونكب وشلت يده ، ونفست المرأة ، دهش ، شـــغف بكذا ، أغرى به وأغرم " أولع " " أهتز به " " أولع " ، عنى ، زهى " تكـــبر ...... وأمثالها ، فقد جاءت مبنية للفاعل والمفعول ، وليست ملازمة للبنـــاء للمجهول وإن كان استعمالها فيه أكثر .

---

(1) انظر د. محمود سليمان ياقوت : ظاهرة التحويل في الصيـــغ الصرفيـــة ، ص ٧٢ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥م .

(2) سورة البقرة : الآية ٢٥٨ .

والذي يذكر بعد الأفعال المتقدمة يعرب نائب فاعل ، كما تقتضي ذلك الصناعة النحوية . و " الأصل " ، و " الفرع " من المصطلحات الأصلية في الدرس النحوي ، فهما من مصطلحات سيبويه التي دارت في كتابه ، ثم انتقلت إلى الجيل التالي من النحاة حاملة المفهوم نفسه ، والمفهوم الذي نعنيه أن سيبويه توقف أمام بعض القضايا التي تعني شيئا مخالفا لما تعنيه بعض القضايا الأخرى ، ورأى أن تلك القضايا هي الأصل ، وسواها فرع عنها .

ومن هنا فقد رأى أن النكرة أصل والمعرفة فرع ، والتنكر – كما هو معروف – عكس التعريف ، وذلك من حيث الدلالة ، ورأى أن التذكير أصل والتأنيث فرع ؛ لأن الأول لا يحتاج إلى علامة والثاني يحتاج إلى علامة ، وما لا يحتاج إلى علامة أصل قائم بذاته ، والتذكير أيضا عكس التأنيث ، من حيث الدلالة والجنس النحوي .

وهكذا ، نجد عند سيبويه قضايا دقيقة من حث المعالجة النحوية تندرج تحت مصطلحي الأصل والفرع ، وقد توقف الجيل التالي من النحويين أمام بعض القضايا الأخرى المتصلة بالمصطلحين ، ومن بين تلك القضايا ما يندرج تحت باب المبنى للمجهول وهو ما نبدأ في العرض له .

توقف النحاة أمام المبنى للمجهول ، من حيث اعتباره أصلا قائما بذاته دون أن يكون معدولا عن غيره ، فقال قوم " إنه مغير عن صيغة المبنى للفاعل وفرع عليه ، بدليل أن الفاعل لما كان لازما للفعل ، والمفعول غير لازم كان أصلا للمفعول وأولا له ، ويلزم منه أن يكون فعله أصلا ؛ لأنه كالجزء منه .

وقال آخرون : " إنه غير مغير ، بل هو أصل مستقل لازم الأفعال ، ما لم يبين للفاعل أصلا [1] .

---

(1) انظر شرح ألفة ابن معطي : عبد العزيز بن جمعة الموصلي ، ٦١٧/١ ، تحقق علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

والذين قالوا إن المبنى للمجهول أصل استدلوا على ذلك بالأفعال التي وردت عن العرب مبنية للمجهول. قال ابن السيد البطلوسى : " إنا نجد أفعالا مصوغة للمفعول مخصوصة به ، لاحظ للفاعل فيها كقولهم : بهت الرجل ، ونفست المرأة ولدا ، كما نجد أفعالا مصوغة للفاعل ، لاحظ فيها للمفعول كقولهم : جلس زيد ، وظرف عمرو ، فدل هذا على أن باب المفعول الذي لم يسم فاعله أصل قائم بنفسه " [1] .

وقد توقف ابن سيده أمام تلك الأفعال فيما كتبه تحت عنوان : " ما جاء من الأفعال على صيغة ما لم يسم فاعله " ، إن تلك الأفعال على ضربين ، فمنها ما لا يستعمل إلا على تلك الصيغة كـ " عنيت بحاجتك " و " نفست المرأة " ومنها ما تكون عليه هذه الصيغة أغلب ، وقد يستعمل بصيغة ما سمى فاعله كـ : " زهيت علينا " ، فإن ابن السكيت حكى " زهوت " [2] ، وإنما أردت لما لم يسم فاعله أفعال ما على صيغة ما ؛ لأن ما لم سم فاعله نائب مناب الفاعل ، فأفردت بمثال لا يكون لغيره ،كما أن للفاعل أفعالا على صيغة خص بها نحو " فعل " و "انفعل"

ويأتي ابن سيدة بمجموعة من الأفعال التي وردت مبنية للمجهول عن العرب خلال بعض التراكيب وهي : عنيت بحاجتك و " وعك الرجل " ، و" حم الرجل " ، وقحطت الأرض ، و " أولعت بالشيء ، و " بهت الرجل ، و "شغلت عنك ، و " شهر في الناس " ، و " طل دمهُ " ، و " هدر دمه " ، و " وقص الرجل " ، و "وضع الرجل في التجارة " ، و " وكس الرجل " ، و "غبن في البيع " ، و " غبن رأيه " [3] .

ويمكن تعليل استعمال تلك الأفعال مبنية للمجهول في ضوء الأسباب التي تؤدي إلى حذف الفاعل ، وإقامة غيره مقامه ، وفي ضوء " الاستغناء " ، كذلك

---

(1) انظر ابن السيد البطليوسى : كتاب الحلل ي إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، تحقق سعيد عبد الكريم سعودى ، ٢١١ ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م .

(2) انظر ابن السكيت : كتاب الألفاظ ، ص ٣٤٢ ، تحقيق لوس شيخو ، بيروت ، ١٨٩٥م .

(3) انظر ابن سيده : المخصص ، ١٥/٧٢ ، ٧٣ .

استعمال تلك الأفعال ، وهو " حدوث الشيء " ، فإذا قالوا : "جن وسل ، فإنما يقولون : جعل فيه الجنون والسل ، كما قالوا : حزن وفسل ورذل ، وإذا قالوا : جننت فكأنهم قالوا : جعل فيك جنون ، كما أنه إذا قال : أقبرته ، فإنما يقول : وهبت لك قبرا ، وجعلت له قبرا " [1] .

وتعلل تلك الأفعال كذلك في ضوء العناية بالمفعول به ، قال ابن جني : " ومن شدة قوة العناية بالمفعول أن جاءوا بأفعال مسندة إلى المفعول ، ولم يذكروا الفاعل معها أصلا ، وهي نحو قولهم : امتقع لون الرجل ، وانقطع به ، وجن زد ، ولم يقولوا : امتقعه ولا انقطعه ولا جنه ، ولهذا نظائر ، فهذا كإسنادهم الفعل إلى الفاعل البتة فيما لا يتعدى نحو:قام زيد، وقعد جعفر "[2].

وتدل تلك الأفعال في " الأغلب الأعم على الإصابة بالعلل والطوارئ التي لا عمل لإرادة المصاب أو التي كون المصاب فيها أبدا بمقام نائب الفاعل ، ولا يكون فاعلا مريدا لفعله ...... ومن اللغويين من يقول إن هذه الأفعال بنيت على المجهول اجتنابا لنسبة المرض إلى فاعله في هذا المقام ، وهو الله ، ولكنه سبب غير صحيح ؛ لأن العرب قبل الإسلام تقول في الدعاء : " قاتله الله ، وأهلكه الله ، وأبعده الله " ، ولا تجنب نسبة الفعل إلى الله ، مع أن القتل والهلاك ، والإبعاد أشد – ولا شك – من الزكام ، وأولى بالتحرز من ذكر الفاعل ، إن كان هو السبب ، أن يقع التحرز فيما هو أشد من تلك العلل جمعاء ، وهو الموت ، ولقد نزل القرآن الكريم وفيه آيات النكال والنقمة مقصودة بنسبة هذه الأفعال إلى الله جل وعلا ؛ لأن نسبتها إليه هي محل العبرة والتذكير .

فليس بناء تلك الأفعال على المجهول تجنبا لذكر الفاعل من عهد الجاهلية ، ولكنها ترد بهذا البناء على قدر عمل المصاب بها ، وليس عمل المصاب بها إلا كعمل نائب الفاعل ، أو عمل المفعول الواقع عليه فعل الإصابة " [3] .

---

(1) انظر سيبويه : الكتاب ، ٤/٦٧ .

(2) انظر ابن جني : المحتسب ، ٢/٢٨٤ .

(3) انظر عباس العقاد : أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ، ص ٦٧ ، ٦٨ ، دار المعارف بمصر ، ط٤ ، ١٩٧٦م .

ويرى سيبويه أن استعمال تلك الأفعال مبنية للمجهول ورد على "غير القياس " ، قال : " وقد قال بعضهم : حَبَبْتُ ، فجاء به على القياس ، أي أن المبنى للمعلوم هو القياس ، ومن شواهده قول غيلان بن شجاع النهشلي :

فأقسم لولا تَمْرُه ما حَبِبْتُه ولا كان أدنى من عبيد ومشرقِ (١)

وكثيرٌ ما يُهْمِل العربُ أصلَ الشيء ، ويستعملون فرعه ، وليس بعيداً عليك أن نذكر أشباه ذلك ، فقد أميتت بعض الأفعال الماضية واستعمل مضارعها وأمرها ، نحو " يَذَرُ ، و يَدَعُ " ، وأنت لا تشك في أن المضارع والأمر فرع عن الماضي ، وكذلك قد أهملت بعض المفردات واستعملت جموعُها ، نحو " مَلامِح ، ومَحَاسِن ، وأبَاطِيل ، وأعَارِيض " ، كما استعملوا بعض المصغرات من غير أن يستعملوا لها مكبراً ، نحو " رُوَيْد ، و كُمَيْت " ، ولا شك أن الجمع فرع عن المفرد ، والمصغر فرع عن المكبر ، فحيث جاز ذلك في هذه الأشياء ولم يَقْدَحْ في أصالة المفرد والمكبر ، فإنه يجوز هنا من غير أن يَقْدَحَ فيما اخترناه (٢) .

العلاقة المعنوية: بين بناء المبنى للمجهول وصيغة المضارعة :

وصيغة المبنى للمجهول من الأفعال وهو كما يقول النحاة : ما استغنى عن فاعله (٣) ، نحو " ضُرِبَ زيدٌ " ، فإن " زيد " هو المضروب ، ولكنه في هذه الجملة متحدث عنه كما نقول في " قام زيد " ، فالمتحدث عنه هو زيد .

ومعنى هذا أن بناء " فُعِل " يقتضى إسناده إلى مرفوعه ، والمرفوع مسند إليه كما يسند " قام " إلى " زيد " وزيد مسند إليه .

وإذا أمضينا في بحث البناء للمجهول من حيث علاقته بمرفوعه وهى علاقة إسناد في كثير من الأفعال ، كنا قد ساوينا بين نائب الفاعل والفاعل ، وعلى هذا فإن "ضُرِب زيد" مثل " قام زيد " ، ومن حيث أن " زيداً " في كلتا الجملتين مسند إليه.

---

(١) انظر سيبويه : الكتاب ، ٦٧/٤ .

(٢) انظر محمد محيى عبد الحميد : دروس التصريف ، ص ٢١٥ .

(٣) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ، ٦٩/٧ .

وقد لمح النحاة الأقدمون شيئا من هذا فقد جاء في شرح الكافية : " إن ما يسمى بالنائب عن الفاعل عند الإمام عبد القاهر الجرجاني والزمخشري فاعل اصطلاحا " [١] .

على أن الكثير من النحويين لم يذهبوا هذا المذهب ، فقد أشاروا إلى أن الفاعل ونائبه سواء من حيث أن كليهما مرفوع ، وأن كلا منهما أسند إليه فعل ، ولكنهم لم غفلوا كون النائب عن الفاعل مفعولا به في الأصل .

جاء في " الكتاب " : " هذا باب الفاعل الذي لم تعد فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر ، فالفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل " [٢] .

إن بناء " فعل " أي ما سمى بالمجهول بناء كسائر أبنية الفعل يصار إليه في حالات عدة ، وذلك إذا وقع الفعل على الفاعل واتصف به وهو بذلك كأنه صادر منه وهذا يحدث في أبنية كثيرة فيها المُجرد وفيها المزيد ، فإذا قلت " سقط الجدار ، ومات زيد " لم يكن الجدار فاعلا للسقوط بالمعنى الحقيقي ، وكذلك " مات زيد " فإن " زد " ليس فاعلا حقيقية ، ولكنه فاعل في الاصطلاح النحوى ، ومثل هذا " انكسر الزجاج " ، فالزجاج ليس فاعلا حقيقة ، ولكنه فاعل في الاصطلاح النحوى .

ومن هنا يبدو أن " كسر الزجاج " جملة فيها الفعل مبنيا على " فعل " وهذا البناء من حيث علاقته بالاسم المرفوع لا يختلف في شيء عن الأفعال المذكورة ، فكما أن الفاعل في " سقط " و " مات " و " انكسر " لم يقم بالفعل وهو ليس فاعلا حقيقة فكذلك هنا .

---

(١) انظر الرضى الاستراباذى : شرح الكافية ، ٧١/١ .

(٢) انظر سيبويه : الكتاب ، ١٤/١ .

وكأن النحويين أرادوا أن يفرقوا في اعتبارهم " الجدار " ، و " زيد " ، و " الزجاج " فاعلين بين فاعل يصدر منه العمل نحو " كتب زيد " وفاعل يتصف به العمل ويقع عليه فيسند إليه الفعل ، كما في هذه الأفعال المتقدمة ، وعلى هذا فإن في " سقط الجدار " و " مات محمد " إسناد الفعل للمرفوع إسناداً لا يختلف عما في : " قام عمرو وجلس بكر " .

وعلى هذا نستطيع القول : إنه إذا كانت الأفعال : سقط ، ومات ، وانكسر ، تفيد أن مرفوعها ليس فاعلاً حقيقة ، ولكنه اتصف بالحدث اتصافاً لازماً فهو مثل " كُسِرَ " الذي اتصف به مرفوعه الاتصاف نفسه ، ولم يكن فاعلاً في الحقيقة.

ولم يفرق النحاة بين المتعدى المبنى على " فُعِل " نحو " كُسِر الزجاج " واللازم على البناء نفسه ، نحو " سير يوم كامل " ، و" ذهب به " و " احتفل احتفال عظيم " ، وذلك لأن في قولهم " كُسِرَ الزجاجُ " إسناد الفعل لمرفوعه ، وفي قولهم " سير يوم كامل " و " ذهب به " ، و " احتُفِلَ احتفال عظيم " جملاً لم يقصد بها الإسناد وإن كانت جملاً فعلية ، والمراد منها تقرير الحدث ليس غير . أما النحاة فسبيلهم في هذه الأفعال أنها لم تبن على " فُعِل " إلا إذا كان نائب الفاعل ظرفاً متصرفاً مختصاً أو جاراً ومجروراً أو مصدراً متصرفاً مختصاً .

ولابد أن نفيد مما قال به النحاة ، فقد جاء في شرح المفصل : " وأما قوله " معدولاً عن صيغة ففَعَلَ إلى فُعِل " إشارة إلى أن هذه الصيغة منشأة ومركبة من باب الفاعل ، وعليه بالأكثر من النحويين ، ومنهم من يقول أن هذا الباب أصل قائم بنفسه وليس معدولاً عن غيره ، واحتج بأن ثم أفعالاً لم ينطق بفاعليها مثل " جُنّ زيدٌ ، وحُمّ بكر " [1] .

وقد ورثت العربية في هذا الباب استعمالات خاصة حيَّرت النحويين فلجأوا إلى التأويل والتعليل ليجدوا مخرجاً ، ومن ذلك قوله تعالى في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع : ﴿ ويُخرَج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً ﴾ فقالوا في ذلك : " إنه ليس على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكتاب على أنه مفعول

---

(1) انظر ابن يعيش : شرح المفصل : ٧/٧١ .

به ، وإنما الذي أقيم مقام الفاعل مفعول به مضمر في الفعل يعود على " الطائر " في قوله:﴿ **وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه** ﴾[1] ، و " كتاب منصوب على الحال والتقدير : ويخرج له يوم القيامة طائره أي عمله كتابا أي مكتوبا .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **ليجزى قوما بما كانوا يكسبون** ﴾ [2] ، فقالوا في ذلك : " ففيه إشكال وذلك أنه أقام المصدر مقام الفاعل لدلالة الفعل عليه وتقديره [ليجزى الجزاء قوما بما كانوا يكسبون] وهو شاذ قليل " .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وكذلك نجى المؤمنين** ﴾ [3] ، فقالوا فيه:"فقال قوم إنه كالآية المتقدمة والتقدير " نجى النجاء المؤمنين " والصواب أن يكون نجى فعلا مضارعا والأصل " ننجى " بنونين فأخفيت النون الثانية عند الجيم فظنها قوم إدغاما وليس به ويؤيد ذلك إسكان الياء وأما قول الشاعر:

فلو ولدت قفيرة جرو كلب ***لسب بذلك الجرو الكلابا***

فقد حمله بعضهم على الشذوذ من إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو الكلاب ، وقد تأوله بعضهم بأن جعل الكلاب منصوبا بـ "ولدت " ، ونصب "جرو كلب" على النداء ، وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل ويكون التقدير " فلو ولدت قفيرة الكلاب ا جرو كلب لسب السب بذلك " [4] .

وبطبيعة الحال هناك جانب من المخالفة بين تركيب جملة الفعل المضارع وتركب جملة الفعل المبنى للمجهول ، من حيث صيغة الفعل وبناؤه ووحدات التركب ووظائفها النحوية ، لكن هناك تشابها من حيث معنى التركب أو من حيث عدم قيام الفاعل بإحداث حدث الفعل .

---

(1) سورة الإسراء : الآية ١٣ .

(2) سورة الجاثية : الآية ١٤ .

(3) سورة الأنبياء : الآية ٨٨ .

(4) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ، ٧/٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ .

أليس لنا أن نلحق ما سمى " المبنى للمجهول " نحو " سرق " سرق ، ويسرق بأبنية الفعل الأخرى ، وقد دل الاستقراء على أن : هزم مثل انهزم ، وكسر ، مثل : انكسر ، وتكسر ، وقلب وانقلب ، وشهر واشتهر ، وزجر وازدجر ، وشغل واشتغل ، وهدم وانهدم وتهدم ، وحسر وانحسر ، وحسم وانحسم ، وبلي وابتلى ... [1] .

ولنقف على جملة من الأفعال وردت في سورة " الانفطار " :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إذا السماء انفطرت * وإذا الكواكب انتثرت * وإذا البحار فجرت * وإذا القبور بعثرت * علمت نفس ما قدمت وأخرت ...... ﴾ [2] .

وفي هذه الآيات أريد إثبات الأحداث من الانفطار والانتثار والتفجير والبعثرة والتقديم والتأخير . ولا يخرج بناء " فعل " في هذه الآيات عما أريد من إثبات الأحداث في هذه الآيات ، فهو نظير بناء " افتعل " ، و " انفعل " .

ومثل هذا جرى سياق الأفعال في سورة " التكوير " :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إذا الشمس كورت وإذا النجوم انكدرت وإذا الجبال سيرت وإذا العشار عطلت ...... ﴾ [3] . فما دعى " مجهولا " بناء من أبنية الفعل يؤدى ما يؤديه بناء " افتعل " وبناء " انفعل " ..

وقد يأتي في هذا السياق " فعل " و " تفعل " ولنعرض لطائفة من الآيات ورد فيها بناء المجهول وهي : قال تعالى : **﴿ نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب ﴾** [4] ، إن الذي آتاهم الكتاب معروف ، وهو الله سبحانه وتعالى ، وقد بنى الفعل "

---

(1) انظر د. إبراهيم السامرائى : من سعة العربية ، ص ٨١ ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م .

(2) سورة الانفطار : الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ .

(3) سورة التكوير : الآيات ١ - ٤ .

(4) سورة البقرة : الآية ١٠١ .

آتى " على " فعل " لبان " الإيتاء " ليس غير ، وهذا نظير قولـــه تعـــالى : ﴿ **وما أوتي النبيون من ربهم** ﴾ [1] ، والفاعل معروف ، ولم يكن من حاجة إلى ذكــره ؛ لأنه معروف مشهور ، وإنما الغرض بيان الإيتاء ، والإعراب عن الحدث ، ومثل هذا قوله تعالى : ﴿ **وأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرأوا كتابيه** ﴾ [2] .

وقوله تعالى : ﴿ **قال قد أوتيت سؤلك يا موسى** ﴾ [3] ، ﴿ **ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا** ﴾ [4] ، وهذه الآيات تشير إلى أن بناء " فعل " أريد لذاتـــه في إثبات الحدث ، وليس شيء يقتضي ذكر الفاعل .

ومثل هذا قوله تعالى : ﴿ **قال إن هذا إلا سحر يؤثر** ﴾ [5] ، والمراد هنا إثـبات ما يؤثر ، وفي قوله تعالى :﴿ **ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب** ﴾ [6] ، وقوله تعالى : ﴿ فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي ... ﴾ [7] . وفي هذه الآية إثبات أنهم هاجروا وعطف عليهم أنهم أخرجوا وأوذوا ، وجمـــع هذا هو المراد إثباته في الآية .

وكذلـــك قولـــه تعـــالى :﴿ **والسلام علي يوم ولدت ويوم أموت ويوم أبعث حيا** ﴾ [8] ، ونذكر آيات أخرى وهي :

﴿ **وإذا البحار سجرت * وإذا النفوس زوجت * وإذا الموءودة سئلت * بأي ذنب قتلت * وإذا الصحف نشرت * وإذا السماء كشطت * وإذا الجحيم سعرت وإذا الجنة أزلفت** ﴾ [9] إلى آخر السورة .

---

(1) سورة البقرة : الآية ١٣٦ .

(2) سورة الحاقة : الآية ١٩ .

(3) سورة طه : الآية ٣٦ .

(4) سورة البقرة : الآية ٢٦٩ .

(5) سورة المدثر : الآية ٢٤ .

(6) سورة سبأ : الآية ٥١ .

(7) سورة آل عمران : الآية ١٩٥ .

(8) سورة مريم : الآية ٣٣ .

(9) سورة التكوير : الآيات من ٦ – ١٣ .

ونجد الأفعال في هذه الآيات المحكمات على التوالى مبنية للمفعول إلا الآية الثانية ، فقد جاء الفعل " انكدر " على " انفعل " والانكدار الإسراع والانقضاض ومجيء هذه الأفعال ملها على " فعل " لفائدة اتصاف فاعليها بها وتلبس الفاعلية بالحدث ، ولو لم تقتض الحكمة الإتيان بالفعل " انكدر " على "انفعل " لأتى فعل آخر على " فعل " مبنيا للمفعول ليتم التساوق بين هذه الأفعال ، غير أن الفعل " انكدر " لا يمكن أن يبنى على " فعل " وذلك للزومه ، واللازم لا يبنى للمفعول كما هو معروف [١] .

إذن يعد البناء للمعلوم والبناء للمجهول من أهم حالات " خصائص " الأفعال المتعدية ، ولكن يمكن أن يجمع بينهما ، أي أن يكون الشخص أو الشيء عنصرا مبنيا للمعلوم ومبنيا للمجهول في ذاته أو عنصرا أوليا وعنصرا ثانيا ، مثال ذلك : افتقر خالد ، انكسر الزجاج .

والفعل في هذه الحالة قد استعمل في حالة الانعكاسية ؛ لأن الحركة لم يقم به خالد وحده فحسب ، بل وقعت عليه أيضا . وتتمثل هذه الحالة في الغالب أفعال المطاوعة في العربية ، وهي الحالة الثانية عند النحاة العرب ، فالفاعل عندهم ما قام بالفعل أو اتصف به .

ويمكن أن توجد حركتان متوازيتان ومتقابلتان ، حيث يقوم كل عنصر من العنصرين بدور إيجابى في حركة ، وبدور سلبى في حركة أخرى ، كأن تقول : افتقر خالد وزيد ، فالفعل قد استعمل هنا في حالة تبادلية ؛ لأن الحركة تتجه تبادليا في اتجاهين في الوقت ذاته [٢] .

---

(١) انظر د. إبراهيم السامرائى : الفعل زمانه وأبنيته ، ص ١٠٢ ، مؤسسة الرسالة ، ط ع ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .

(٢) انظر د. سعيد حسن بحيرى : نظرية التبعية في التحليل النحوى ، ص ١٩٣ ، الأنجلو المصرية ، ط١ ، ١٩٨٨م .

العلاقة المعنوية بين بناء المبني المجهول وصيغة المطاوعة :

وقد عدل عن المبنى للمجهول بصيغة المطاوعة ، فيقال " انهزم " ولا يقال " هزم " ، ويقال " انكسر " بدلا من " كسر " ، ويعرض " الرضى " في شرح الكافية لمسألة المطاوعة فيقول :

" المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل ، سواء كان التأثر متعديا نحو : علمته الفقه فتعلمه ، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك لأثر ، وهو متعد كما ترى ، أو كان لازما نحو : كسرته فانكسر أي : تأثر بالكسر ، فلا يقال في " تنازع زيد وعمرو الحديث " أنه مطاوع " نازع زد عمرا الحديث " ولا في " تضارب زيد وعمرو " أنه مطاوع " ضارب زيد عمرا " ؛ لأنهما بمعنى واحد ، وليس أحدهما تأثرا والآخر تأثرا ، وإنما يكون تفاعل مطاوع " فاعل " إذا كان " فاعل " لجعل الشيء ذا أصله نحو : باعدته أي : بعدته تباعد أي بعد ، وإنما قل لمثله مطاوع ؛ لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه ، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به لذي صر فاعلا نحو " باعدت زيدا فتباعد " المطاوع هو زيد ، لكنهم سموا فعله المسند إليه مطاوعا مجازا " [1] .

خلص الرضى في آخر قوله إلى أن " المطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلا " هذا يؤكد أنه لمح أنه " زيد " ليس فاعلا في الحقيقة ، ولكنه تحول إلى الفاعل الذي اتصف به اتصافا يكاد يكون قسرا ، وفي هذا يقترب الرضى من إثبات قرابة وشبه هذه الأفعال التي أطلق عليها المطاوع وبين بناء " فعل " [2] .

ونجد النحويون يربطون التعبير بالمبنى للمجهول بالمعنى ، وأشار الخليل إلى ذلك في قوله : " إنما قالوا : مرضى وهلكى وجرحى وأشباه ذلك ؛ لأن ذلك أمر يبتلون به ، وأدخلوا فيه وهم له كارهون ، وأصيبوا به ، لما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى " [3] ؛ لأن جمع ذلك يكون على " فعلى "

([1]) انظر الرضى : شرح الشافية ، ١٠٣/١ .

([2]) انظر د. إبراهيم السامرائي : الفعل زمانه وأبنيته ، ص ٩٧ .

([3]) انظر سيبويه : الكتاب ، ٢١٣/٢ .

نحو : جرح وجرحى ، وصريع وصرعى ، وكذلك جميع هذا الباب ، فلم كـــان " هالك " إنما هو بلاء أصابه ، كان في مثل هذا المعنى ، فجمع على " فعلى " ؛ لأن معناه معنى " فعيل " الذي هو " مفعول " ، وعلى هذا قالوا : مريض ومرضـــى ؛ لأنه شيء " أصابه ، وأنت لا تقول : مرض ولا ممروض " [١] .

وربط البلاغيون بعض الآيات الكريمة بـــ " الالتفات " وهـــو " انصـــراف المتكلم من المخاطبة إلى الإخبار ، وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلـــك ، ومن الالتفات الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنـــى آخـــر " [٢] ، أو " هـــو العدول من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للأول " [٣] ، ومن أمثلته من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿**وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون**﴾ [٤] .

ودرس البلاغيون التركيب " ليبك يزيد ضارع " في قول الشاعر :

ليبك يزيد ضارع لخصومة ، ومختبط مما تطيح الطوائح

وقد حقق هذا التركب ما يلي :

[١]أنه يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين ، إجمالا ثم تفصيلا .

[٢] أن نحو " يزيد " فيه ركن الجملة لا فضلة .

[٣]أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل ، فيكون عن ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة ، من حيث لا يحتسب ، وخلافه خلاف ذلك [٥] .

---

(١) انظر المبرد : المقتضب ، ٢/٢١٧ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلـــى للشئون الإسلامية بالقاهرة ، ١٣٨٥ هـــ - ١٣٨٨ هـــ .

(٢) انظر ابن المعتز : كتاب البديع ، ص ٥٨ ، تحقيق محمد عبد المنعم خفـــاجى ، الحلبـــى ، ١٣٦٤ هـــ - ١٩٤٥ م .

(٣) انظر يحيى العلوى : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجـــاز ، ٢/١٣٢ ، طبعة المختلف بإشراف سيد المرصفى ، ١٣٢٢ هـــ - ١٩١٤ م .

(٤) سورة يس الآية ٢ ، وانظر الإيضاح في علوم البلاغة للخطيـــب القزوينـــي ، ص ١٥٨ ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتاب اللبناني ، ط٣ ، ١٣٩١ هـــ - ١٩٧١م .

(٥) انظر الخطيب القزويني : الإيضاح ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

وتوقف الإمام عبد القاهر الجرجاني أمام قوله تعالى : ﴿ **وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين** ﴾ [1] ، إن " قيل " و " غيض " وردا على صيغة " فعل " الدالة على أنه لم يغض إلا بأمر آمر ، وقدرة قادر ، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى : ﴿ **وقضي الأمر** ﴾ ... ومقابلة " قيل " في الخاتمة بـ "قيل " في الفاتحة " [2].

علاقة المبني للمجهول بنائب الفاعل [مبحث الصرف بالنحو] :

ومن الأسماء التي جاءت اختصارا " نائب الفاعل " ، والسبب كما يقول السيوطي: " أنه دال على الفاعل بإعطائه حكمه ، وعلى المفعول بوضعه " [3] ، فإذ قلنا : ضرب الطالب ، فإن نائب الفاعل قد أغنى عن الفاعل برفعه بدلا منه وأغنى عن ذكر المفعول بوضعه ؛ لأنه كان في الأصل مفعولا ثم عدل عنه ، فصبح في حكم المفعول معنى وفي حكم لفاعل لفظا ، وفي هذا اختصار وتقصير لعنصر لغوى مع أداء دلالته [4] .

والقول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوى الحديث ، فلا طق هذا المنهج اصطلاحات مثل " نائب الفاعل " ؛ لأن في ذلك تلميحا إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعدما بنى للمجهول ، وليس ذلك كذلك.

يقول الصبان : " النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية " ، هذا كالصريح في أن المبنى للمفعول فرع المبنى للفاعل وهو مذهب الجمهور ، وقيل : كل أصل " [5] .

---

(1) سورة هود : الآية ٤٤ .

(2) انظر عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٨٩ وما بعدها ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، القاهرة ، ١٩٧م .

(3) انظر السيوطى : الأشباه والنظائر ، ٢٨/١ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ط٢ ، ١٣٥٩هـ .

(4) انظر د. أحمد عفيفي : ظاهرة التخفيف في النحو العربى ، ص ٣٥٦ ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٥م .

(5) انظر الصبان : حاشية الصبان على الأشمونى ، ٤٣/٢ .

فحتى بعض النحاة الأقدمين ، كما نرى كان يستهجن أن يجعل صيغة أصلا لصيغة أخرى . ولابد لك – والحالة هذه – من تغيير صورة الفعل ، ليظهر الفرق بين المنسوب إلى فاعله الحقيقي ، والمنصوب إلى غيره ، وهنا نفرق بن نوعين من الأفعال .

أولهما : أن كل فعل من الأفعال متعديا كان ، أو لازما ، يسوغ لك أن تنسبه إلى فاعله الحقيقي .

وثانيهما : أن الفعل اللازم إذا بنيته للمجهول لم جز إلا مع الظرف ، أو الجار والمجرور ، أو المصدر .

وينوب عن الفاعل بعد حذفه المفعول به ، صرحا ، مثل : " يكرم المجتهد " ، أو غر صريح ، مثل : " أحسن فيحسن إليك " ، أو الظرف ، مثل : " سكنت الدار ، وسهرت الليلة " ، أو المصدر ، مثل : " سير سير طول " ، ولنيابة الظرف والمصدر عن الفاعل شروط .

ولا يبنى المجهول إلا من الفعل المتعدى بنفسه ، مثل : يكرم المجتهد ، أو بغيره ، مثل " يرفق بالضعف " . وقد يبنى من اللازم ، إن كان نائب الفاعل مصدرا ، نحو : " سهر سهر طويل " ، أو ظرفا ، مثل : " صيم رمضان " .

وما يحدث من تغييرات في جملة " المبنى للمجهول " ، منها ما يحدث من تغيير في شكل الجملة ، فيحذف الفاعل ويقوم مقامه " نائب له " ، ويكون واحدا من أربعة : المفعول به مثل " الصلاة " في قوله تعالى:﴿ **فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض** ﴾ (١) ، أو الجار والمجرور ، مثل " جلس في الحديقة ، أو الظرف ، مثل " قضى يوم سعد ، أو المصدر ، مثل " نفخة " ، في قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ **فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة** ﴾ (٢) ، وتفصيل القول ف ذلك وشروط كل نوع مما تختص به مباحث النحو .

---

(١) سورة الجمعة : الآية ١٠ .

(٢) سورة الحاقة : الآية ١٣ .

والفعل في هذا التركيب وهو [فعل وفاعل + جار ومجرور أو ظرف] يختل عن الفعل التركب [فعل + فاعل فقط] ، في أنه يجوز أن يبنى للمفعول إذا اقتضى جارا ومجرورا مذكورا في الكلام ، أو ظرفا ، فيقال مثلا : سير بزيد [١] .

واختلف النحاة في النائب عن الفاعل فقال بعضهم بنيابة الجار والمجرور عنه ، وقال آخرون بنيابة ضمير المصدر [٢] ، ويرى النحاة أنه جوز إنابة الظرف المتصرف المختص نحو : " جلس أمام الأمير " [٣] .

فإذا لم يكن الجار والمجرور أو الظرف المتصرف المختص مذكورا عومل الفعل هنا معاملة الفعل في تركيب [الفعل + الفاعل فقط] فلا يبنى للمفعول . ولعل هذا هو الذي جعل ابن السراج يطلق الحكم قائلا : " وعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى فيها فعل للمفعول ، ذلك محل نحو : قام وجلس ، لا يجوز أن لا يبنى فيها فعل للمفعول ؛ لأن ذلك محال نحو : قام وجلس ، لا يجوز أن تقول : قيم زيد ولا جلس عمرو ، إذ كنت إنما تبنى الفعل والمفعول،فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له"[٤].

وقد تردد صدى ما قاله ابن السراج عند أبى على الفارسي ، فقال : "فالأفعال التي لا تتعدى لا تبنى للمفعول " [٥] . ولقد ذهب بعض النحاة إلى أن نيابة الجر والمجرور عن الفاعل لا يجوز في كل جار ومجرور ، بل فيما يقتضيه الفعل منه .

([١]) انظر المالقى : رصف المبانى في شرح حروف المعاني ، ص ٨٢ ، تحقيق أحمد الخراط ، دمشق ، ١٩٧٥م .

([٢])انظر ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ٣٧٣/١ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، ١٩٨٠م .

([٣]) انظر السابق نفسه : ٣٧٤/١ .

([٤])انظر ابن السراج:الأصول في النحو،٧٧/١ ،تحقيق د. عبد الحسين الفتلى،بيروت،١٩٨٥م.

([٥]) انظر الفارسي : الإيضاح العضى ، ٦٩/١ ، تحقيق د. حسن شاذلى فرهود ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

نقل السيوطى عن ابن الخباز في شرح الجزولية قوله : "حروف الجر يجوز بناء الفعل لها إلا ما استثنيته لك ، ولم يتعرض أحد لهذا ، فمن ذلك لام التعليل ، لا يقل : أكرم لزيد ، وذلك الباء ومن إذا أفادتا ذلك ، ورب لأن له صدر الكلام ، ومذ ومنذ ؛ لأنهما ضعيفتا التصرف ، وزاد بن إياز الباء الحالية نحو : خرج زيد بثيابه ، فإنها لا تقوم مقام الفاعل ، وكذا خلا ، وعدا ، وحاشا ، إذا جررن " [١] .

ولم يذكر النحاة للفعل في هذا التركيب علامات تميزه عن غيره ، بل ذكروا علامات يعرف بها اللازم عموما بلغت العشرين علامة عند ابن هشام في بعض كتبه [٢] ، لكن ابن هشام لم يفرق بين ما يتصل منها بالفعل الذي لا يطلب مفعولا البتة ، وبين الفعل الذي يتعدى إلى واحد دائما بالجار مع أنه هو الذي لفت إلى الفرق بين النوعين ، على أن ابن هشام قد ذكر من بين هذه العلامات علامة تنطبق على الفعل في هذا التركيب ، وتميزه عن المتعدى بنفسه هي أنه لا يبنى منه اسم مفعول تام ، فلا يقال في خرج مثلا : مخروج ، كما قال في ضرب : مضروب ، بل يقال : مخروج به أو إله [٣] ، لكن هذه العلامة قليلة الغناء عند من لا عرف متى يكون اسم المفعول تاما ومتى كون غير تام ؛ إذ المفعول التام يقتضى معرفة بأن فعله متعد بنفسه ، واسم المفعول الناقص يقتضى معرفة بأن فعله يتعدى بحرف الجر ، فكأننا لن نصل إلى اسم المفعول المراد إلا إذ عرفنا فعله ، ولن نصل إلى الفعل المراد إلا إذا عرفنا فعله ، ولن نصل إلى الفعل المراد إلا إذا عرفنا مفعوله ، فلزم الأمر إلا أن كون ذلك من صاحب السليقة العربية ، أو ابن اللغة ، فعرف ذلك بقبوله أو رفضه .

([١]) انظر السيوطي : الأشباه والنظائر ، ٨٧/٢ .

([٢]) انظر ابن هشام : مغنى اللبيب في كتب الأعاريب ، ٥١٩/٢ وما بعدها ، تحقيق محمد محيي الدين عبد لحميد ، بيروت ، ١٩٨٧م .

([٣]) انظر ابن هشام : أوضح المسالك ، ١٥/٢ ، وانظر الرضى : شرح الكافية ، ٢٧٢/٢ .

وليس من شك في أن وضع علامات تعين على الوصول إلى هذا النوع من الأفعال أمر بالغ الصعوبة والعسر ، ولا مفر في ذلك من مراجعة المعجمات اللغوية والاستعمالات في نصوصها الصحيحة [1] .

أغراض البناء للمجهول ودلالاته :

إذا كنت تعلم الذي أحدث الفعل أو قام به ، ولم يتعلق غرضك بأن تحذفه لسبب من الأسباب ، فإنك تذكر هذا الفعل وتنسبه إلى مَنْ أوجَدَه أو اتَّصفَ به على الحقيقة ، وتُحَدِّثُ بذلك الحدث عن صاحبه ، دون أن تغير في صورته التي ورد عله في العربية ، ويسمى الفعل – حينئذ – مبنيا للمعلوم ، أو مبني للفاعل ، نحو " فهم على درسه ، وخرج محمود من الدار " .

وإذا كنت لا تعرف الذي أحدث الفعل ، أو كنت تعرفه ، ولكنك لا تريد أن تذكره لغرض من الأغراض – كأن تخاف منه ، أو تخاف عليه ، أو كونه شريفا فتصون اسمه أن يبتذله لسانك ، أو يكون شريفا فتصون اسمه أن يبتذله لسانك ، أو يكون حقيرا فتصون لسانك أن يبتذل بذكره ، أو تقصد إلى الإيجاز في العبارة ، أو ترغب إبهام الأمر على السامع ، أو نحو هذا مما يذكر علم المعانى – فإنه يجوز ذلك – حينئذ – أن تنسب الفعل إلى المفعول به ، أو الظرف ، أو الجار والمجرور ، أو المصدر ويشترط في إسناده للمصدر أن يكون للمصدر مختصا : بوصف أو نحوه ، ويشترط في إسناده للظرف أن يكون الظرف متصرفا مختصا [2] .

والحقيقة أن اللغويين المعاصرين قد اهتموا بمعنى المبنى للمجهول meaning of passive واستعمالاته ، ومن ذلك أنه يستعمل عندما يكون "العامل"

---

(1) انظر د. محمود أحمد نحلة : صور تأليف الكلام عند ابن هشام ، ص ٧٧ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م .

(2) انظر محمد محيى الدين عبد الحميد : دروس في التصريف ، ص ٢١٠ ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط ١٩٩٥م .

مجهولاً أو " غير محدود " كما في : He was Killed ولذلك فمن الأمور المألوفة ... في الكتابة العلمية ، وخاصة في البحث العلمى الذي يعتمد على الوصف الشخصي ... استعماله دون الإشارة إلى " فاعلُ الفعل " .

ويرى أبو على الفارسى تغيير الفعل ، من أجل إسناده إلى المفعـول ، وأن هذا التغيير دليلٌ على تمكن المفعول عندهم ، وتمكن حاله في أنفسهم ؛ إذ أفـردوه بأن صاغوا الفعل له صياغة مخالفة لصيغته للفاعل [1] .

إن تعليل استعمال المبنى للمجهول في الجملة العربية ليس وقفا على النحـاة ، وإنما يشترك فيه المفسرون وعلماء القراءات والبلاغيون وسواهم ، حيث إنـهم قد قدموا أسبابا كثيرة تعلل هذا الاستعمال .

وتدور تلك الأسباب في إطار الأصوات والتركيب والدلالة ، وقـد أشـار القدماء إلى شيء قريب من هذا حين قسموا الأسباب إلى " لفظية " ، و " معنويـة " ، وهى تترابط فيما بينها .

وتصل بالجانب الصوتى التوافق ف فواصل الآتى : قال تعالى :﴿ **وما لأحد عنده من نعمة تجزى** ﴾ [2] ، فالفعل " تجزى " مبنى للمجهول ، ويؤدى هـذا إلـى تحول " لام الكلمة " إلى ألف للفتحة قبله ، وإلى التوافق في الألفـات فـي سـائر السورة قبلها وبعدها [3] .

والفعل المبنى للمجهول : ما لم يذكر فاعله في الكلام ، بل كـان محذوفـا لغرض من الأغراض ، إما للإيجاز ، اعتمادا على ذكاء السامع ، وإما للعلم بـه ، وإما للجهل به ، وإما للخوف عليه ، وإما للخوف منه ، وإمـا لتحقـره ، فتكـرم

---

(1) انظر ابن جني : الخصائص ، ٢١٨/٢ ، تحقيق محمد على النجـار ، دار الكتـب المصريـة ، ١٩٥٢م – ١٩٥٦م .

(2) سورة الليل : الآية ١٩ .

(3) انظر د. محمود سليمان ياقوت ، المبنى للمجهول في الدرس النحوى والتطبيق في القرآن الكريـم ، ص ١٦ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩م .

لسانك عنه ، وإما لتعظيمه تشريفاً له فتكرمه أن يُذكر ، إن فعل ما لا ينبغي لمثله أن يفعله ، وإما لإبهامه على السامع .

وهناك ما يسمى بـ " الإيجاز في العبارة " ولا يكون إلا من حيث يعلم الفاعل،وأشار النحويون إلى عدة آيات كريمة،تتصل بهذا الإيجاز منها:﴿ **فعاقِبُوا بمثل ما عُوقِبْتُم به** ﴾ [1] ، و ﴿ **ومن عَاقَبَ بمثل ما عُوقِبَ به ثم بُغِيَ عليه** ﴾ [2] ، ﴿ **فاصدَع بِمَا تُؤمَرَ** ﴾ [3] .

ومن أسباب حذف الفاعل : المعلوم ، والمجهول ، والإبهام ، والخوف ، والتعظيم ، والتحقير ، والدناءة . ومن الفاعل " المعلوم " للمخاطب قوله تعالى : ﴿ **خُلِقَ الإنسانُ من عجل** ﴾ [4] ، وقوله تعالى : ﴿ **كُتِبَ عليكم القتال** ﴾ [5] ، فالفاعل هو الله العلي القدير . والفاعل المعلوم ينصرف في الأغلب الأعم إلى لمعتقدات الدينية ، إننا حين نقول : " أُنزِلَ المَطَرُ " يدرك السامع من فوره أن الأصل المقدر هو : " أنْزَلَ اللهُ المطرَ " .

والسبب الثاني لحذف الفاعل عكس السابق عليه تماماً ؛ لأنه " مجهول" أي غير معلوم . ويعلل حذف الفاعل في ضوء " الإبهام " ؛ لأن مراد المتكلم لا يتعلق بتعيينه ،وأشار النحاة إلى بعض الآيات الكريمة المتصلة بهذا الإبهام. قال تعالى : ﴿ **فإن أُحْصِرتُمْ** ﴾ [6] ، و ﴿ **وإذا حُيِّيتُمْ** ﴾ [7]، و﴿ **وإذا قيلَ لكم تَفَسَّحُوا** ﴾[8].

([1]) سورة النحل : الآية ١٢٦ .

([2]) سورة الحج : الآية ٦٠ .

([3]) سورة الحجر : الآية ٩٤ .

([4]) سورة الأنبياء : الآية ٣٧ .

([5]) سورة البقرة : الآية ٢١٦ .

([6]) سورة البقرة : الآية ١٦٦ .

([7]) سورة النساء : الآية ٨٦ .

([8]) سورة المجادلة : الآية ١١ .

والشاهد في الآيات الثلاث أن الجمل فها مبنية للمجهول ؛ لأن الفاعل ليس بذى أهمية ، وإنما المهم هو الحدث ذاته ، فالمفهم هو بيان الحكم في حالة الإحصار والتحية وطلب التفسح في المجالس " [١] .

ولعله مما يتصل بالإبهام قولهم : " تصدق بألف دينار " . والإبهام هنا يكون على السامع من حيث عدم ذكر اسم الشخص الذي تصدق بهذا المبلغ من المال . ويتصل هذا الإبهام بمقام الصدقات التي يخرجها الإنسان ، حيث إننا نجد من خرج الصدقة يبهم في أمرين ، أولهما خاص بمن يمنح الصدقة ، والآخر خاص بالمبلغ الذى خرج لها .

ويمكن أن يضاف إليهما كذلك أن الشخص الذى أخرج الصدقة لا ذكر اسم من أعطاه إياها حين يتكلم مع شخص آخر ، فيقول – مثلا – " أعطى مبلغا " وهذا كل ه له صلته بتعاليم الدين الإسلامى الحنيف .

ومن أمثلة " الخوف " على الفاعل " قتل زيد " ولم تذكر لفاعل " خوفا من أن يؤخذ قولك شهادة عليك " [٢] . أما " التعظيم " فيأتي من عدم ذكر الفاعل مع المفعول ، وذلك نحو : " قطع اللص " و " قتل القاتل " ، وقال تعالى : ﴿ **قتل الخراصون** ﴾ [٣] ، وهم " القوم الذين يتخرصون على رسول الله ﷺ ، قالت طائفة : إنما هو ساحر ، والذي جاء به سحر ، وقالت طائفة: إنما هو شاعر ، والذى جاء به شعر ، وقالت طائفة : إنما هو كاهن والذى جاء به كهانة ، وقالت طائفة : أساطير الأولين اكتتبها،فهى تملى عليه بكرة وأصيلا يتخرصون على رسول الله" [٤] .

---

(١) انظر د. عبده الراجحى ، دروس في شرح الألفية ، ص ٣٧ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠م .

(٢) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ، ٦٩/٧ .

(٣) سورة الذاريات : الآية ١٠ .

(٤) انظر الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ٢٦ / ١١٩ ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩م .

والآية الكريمة عند ابن قتيبة [1] من " باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه ، ومن ذلك الدعاء على جهة الذم ، لا يراد به الوقوع " ، ولكن ابن فارس يخالفه في تفسيره ويرى أن لا يجوز لأحد أن يطلق فيما ذكره الله أنه دعاء لا راد به الوقوع ، بل هو دعاء عليهم ، أراد الله وقوعه بهم ، فكان كما أراد ؛ لأنهم قتلوا وأهلكوا وقوتلوا ولعنوا ، وما كان الله ليدعو على أحد ، فتحد الدعوة عنه " [2] .

ومن " التحقير " قولهم : " أوذى فلان " ، وقد ربط النحويون ذلك بالبلاغة ، ومن أمثلتهم : طعن عمر ، وقتل الحسن ، والسامع يكره سماع لفظ الفاعل . قال ابن هشام : " وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان ، وأراد بالبيان ما يشمل علم المعانى ؛ لأن ما ذكر من تعلقات علم المعاني"[3]. و " الدناءة " كقولهم :" غُسِلَ الكنيف " " كنس السوق " وهى تتصل بطبيعة العمل الذى يقوم به الفاعل نفسه ، وهو هنا خاص بالكنيف والسوق وكلاهما كان في الأصل مفعولا به .

وربما كون " غرض المتكلم " – أحيانا – الإخبار عن المفعول لا غير " ترك الفاعل إيجازا للاستغناء عنه " [4] ، ومن ذلك قول كعب بن زهير :

أنبئت أن رسول الله أوعدنى

والعفو عند رسول الله مأمول

فقد ترك ذكر الفاعل لأمرين : أحدهما : أنه لا تعلق بتعينه غرض ، والثانى أن مقام الاستعطاف يناسبه أن لا يحقق الخبر بالوعيد ، بل أن يؤتى به ممرضا كما قال : روى كذا [5] .

---

(1) انظر ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ، ١٩٥ . تحقيق السيد أحمد صقر ، الحلبى ، ١٩٥٤م.

(2) انظر ابن فارس : الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلام ، ص ١٦٩ ، تحقيق مصطفى الشويمى ، بيروت ، ١٩٦٣م .

(3) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، ٦١/٢ ، التجارة [د.ت] .

(4) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ، ٧٠/٧ .

(5) انظر ابن هشام : شرح قصيدة كعب بن زهير ، ص ٢٤٨ ، تحقيق محمود حسن أبو ناجى ، مؤسسة علوم القرآن ، ط٣ ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .

وتوقف العلماء أمام بعض الأفعال المبنية للمجهول في القـــرآن الكريـــم ، وقدموا الدلالة الخاصة بها ، ومن ذلك الفعل " كُتِبَ " ، ومعناه في كـــل القـــرآن **﴿فُرِضَ عليكم ﴾** [1] ، و **﴿فرضنا﴾** [2]،وذلك كما في قوله تعـــالى: **﴿ كُتِبَ عليكم الصيام ﴾** [3] ، و **﴿كُتِبَ عليكم إذا حضر أحدكم الموت﴾** [4]، وفسر بعضهم الأفعـــال المبنية للمجهول في بعض الآيات الكريمة ، قال تعالى **﴿ زُيِّـن للنـاس حبُّ الشهواتِ من النساء والبنين ﴾** [5] ،قيل في " زين " قولان قال بعضهم : الله زينها محنـــة ، كما قال : **﴿إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملاً ﴾** [6].

وقال بعضهم : الشيطان زينها ؛ لأن الله قد زهد فيها ، وأعلم أنـــها متـــاع الغرور ، ولكن الدلالة الأولى أجود ؛ لأن جعلها زينة محبوبة موجود ، والله قـــد زهد فيها بأن أعلم وأرى زوالها [7] .

وأشاروا إلى استعمال المبنى للمجهول في القرآن الكريم للتعبير عن بعـض أنواع العذاب الذى ينزله الله تعالى بالكافرين ، ومن ذلك الآية الكريمـــة : **﴿ يوم يدعون إلى نار جهنم دعا ﴾** [8] ، قال المفسرون وهو قول أهل اللغة : " يدعـــون " يدفعون إلى نار جهنم دفعا عنيفا ، والدع الدفع ، وكذلك الآية : **﴿ فذلك الذى يدع اليتيم ﴾** [9] ، أي يعنف به دفعا وانتهارا " [10] .

---

(1)انظر معانى القرآن : ١/١١٠ .

(2)انظر الراغب الأصفهانى : المفردات ، ص ٤٢٣ .

(3)سورة البقرة : الآية ١٨٣ .

(4)سورة البقرة : الآية ١٨٠ .

(5) سورة آل عمران : الآية ١٤ .

(6) سورة الكهف : الآية ٧ .

(7)انظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج : ١/٣٨٤ ، تحقيق عبد الجليـــل عبـــده شـــلبى ، منشـــورات المكتبة العصرة ، صيدا ، بيروت ، ١٩٧٣م .

(8) سورة الطور : الآية ١٣ .

(9) سورة الماعون : الآية ٢ .

(10) انظر الأزهرى : تهذيب اللغة ، ١/٩٢ [د . ع] ، تحقيق عبد السلام هارون ، ومراجعة محمـــد على النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٣٨٤ هـــ - ١٩٦٤م .

وربط الفراء المبنى للمجهول في القرآن الكريم بـ " سنن العرب في كلامها " ، وذلك حين توقف أمام الآية الكريمة : ﴿ فإن أحصِرْتُمْ ﴾[1] ، قال : " العرب تقول للذى منعه من الوصول إلى إتمام حجه أو عمرته خوف أو مرض وكل ما لم يكن مقهوراً كالحبس والقهمر : قد حُصِرَ ، فهذا فرق بينهما ، ولو نويت في قهر السلطان أنها علة مانعة ، ولم تذهب إلى فعل الفاعل ، جاز لك أن تقول : قد أحصر الرجل ، ولو قلت ف مرض وشبهة : إن المرض قد حصره أو الخوف ، جاز أن تقول :حُصِرتُنْ ، وقوله:﴿وسيداً وحصوراً ﴾ [2] ، يقال:إنه المحتصر عن النساء ؛ لأنها علة وليس بمحبوس"[3].

وربط العلماء بعض الأفعال المبنية للمجهول بـ " أسباب النزول " قال تعالى : ﴿ كتب عليكم القصاص في القتلى ﴾[4] ، فإنه نزل في حيين من العرب ، كان لأحدهما طول على الآخر في الكثرة والشرف ، فكانوا يتزوجون نساءهم بغير مهور ، فقتل الأوضع من الحيين من الشريف قتلى ، فأقسم الشريف ليقتلن الذكر بالأنثى والحر بالعبد ، وأن يضاعفوا الجراحات ، فأنزل الله تبارك وتعالى هذا على نبيه ،ثم نسخه بقوله:﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾ [5] ، إلى آخر الآية ، فالأولى منسوخة لا يحكم بها [6] .

ومما يتصل بأسباب النزول توقف العلماء أمام بعض الآيات وقدموا لها تفسيرات كثيرة ، معتمدين في ذلك على ما ورد في أسباب نزولها ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ﴾ [7] ، فقد قيل عدة أقوال:

---

(1) سورة البقرة : الآية ١٩٦ .

(2) سورة آل عمران : الآية ٣٩ .

(3) انظر الفراء : معانى القرآن ، ١١٧/١ ، ١١٨ ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ، وعبد الفتاح شلبى ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٥م .

(4) سورة البقرة : الآية ١٧٨ .

(5) سورة المائدة : الآية ٤٥ .

(6) انظر معانى القرآن للفراء ١٠٨/١ .

(7) سورة الأعراف : الآية ٢٠٤ .

✍ نزلت في رفع الأصوات ، وهم خلق رسول الله ﷺ في الصلاة .

✍ كانوا يتكلمون في صلاتهم في أول ما فرضت كان الرجـــي يجــيء ، فيقول لصاحبه : كم صليتم ؟ فيقول : كذا وكذا ، فأنزل الله تعـــالى هـــذه الآية .

✍ نزلت في فتى من الأنصار ، كان رسول الله ﷺ كلما قرأ شيئاً ، قرأ في الصلاة المكتوبة ، وقرأ أصحابه وراءه رافعين أصواتهم فخلطـــوا عليـــه فنزلت هذه الآية .

✍ نزلت في الإنصات للإمام في الخطبة يوم الجمعة [8] .

ومعرفة أسباب النزول يؤدي إلى التعرف على الدلالة الخاصة ببعض الأفعال ، بل بالمعنى الخاص بالآية الكريمة كلها [9] .

([8]) انظر النيسابوري : أسباب النزول ، ص ١٥٤ ، طبعة الحلبي ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م .

([9]) انظر د. محمود سليمان ياقوت : المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريـــم ص ١٢٨ .

الفصل الأول

خصائص الأسماء

الباب الثاني: المصادر من الأسماء

بناءً وصيغاً وأوزاناً

العلاقة بين الفعل والاسم:

قسم النحاة الأقدمون الجملة العربية قسمين : اسمية وفعلية . وقد جرى على مثل هذا التقسيم الكثير من النحويين في اللغات المختلفة ، فقد صنفت الجمل في اللغات اللاتينية هذا التصنيف . ولا يهمنا في هذه المسألة أن يكون أساس التقسيم إغريقياً ،فالمعروف أن الإغريق الأقدمين أطالوا البحث في مسألة الجملة وتقسيمها ومسألة الإسناد فيها .

وقد يكون مسلماً أن العرب توصلوا إلى تقسيمهم هذا دون أن يكونوا متأثرين بنحو أجنبي ، أو قل : إنهم جروا على طريقة أجنبية كائنة ما كانت .

والجملة الإسمية عند النحويين العرب ما صدرت باسم ، وعلى هذا فإن الجملة الفعلية هي المصدر بالفعل ، كما ذهب إلى ذلك ابن هشام في كتاب " مغني اللبيب " [1] . واتفق في قولهم : [قائم الزيدان] فهي اسمية عند البصريين جرياً على الحد الذي رسموه للاسمية ، وفعلية عند الكوفيين ؛ لأن " قائم " فعل عندهم .

فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية . والإسناد اللغوي علاقة وارتباط من طرفين موضوع ومحمول أو مسند أو مسند إليه وهي المصطلحات التي أخذها العرب متأثرين بالقضية المنطقية عند الإغريق .

والفعل والفاعل ، في الجملة الفعلية العربية ، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية لا يخرج عن طرفي الإسناد .

وإذا كنا ندعو إلى فهم النحو فهماً جديداً ينبني على وصف الجملة وعلاقة كل جزء من أجزائها ببعضها ، فمن اللازم أن نظل في هذا المنهج فننبذ التعليلات والتفسيرات والتخريجات التي تبعدنا عن المنهج العلمي الصحيح ، فنظل في متاهات بعيدة كل البعد عن العلم اللغوي .

---

(1) انظر ابن هشام : مغني اللبيب ٢/٤٠ ، المطبعة الأزهرية ، القاهرة ١٣١٧هـ .

وإذا درج الباحث على تفسير الجملة الفعلية باختراع أسباب ومسوغات أدت إلى تقديم الفعل فهو منتهٍ لا محالة إلى نحو يشبه النحو القديم ولم يكن من اختلاف بينهما إلا في كون التفسير الحديث غير تفسير القدامى .

وقد بدأ بدراسة الجملة العربية النحويون ، ثم عقب على هؤلاء البلاغيون ، ولم يبتعد النحويون في هذه المسألة عن العلم اللغوي كثيراً على نحو ما جرى للبلاغيين الذين فسروا هذه المسائل اللغوية ، فلم يكتفوا بذكر العلاقة بين أجزاء الجملة ، بل جروا على تفسير هذه المسألة تفسيراً يقرب من توجيهاتهم البلاغية .

ومن هؤلاء عبد القاهر الجرجاني ، فقد ذكر في دلائل الإعجاز ما نصه : " إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : زيد طويل ، وعمرو قصير ، فكما لا يقصد ههنا إلى أن نجعل الطول والقصر يتجدد ، ويحدث ، بل توجبهما وتقضي بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : زيد هو ذا ينطلق فقد زعمت أن الإنطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً ، وجعلته يزاوله ويزجّيه ، وإن شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلطف وتأمل هذا البيت :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل : لكن يمر عليها وهو ينطلق لم يحسن [1] وعلى هذا فالجملة الاسمية ما دل فيها المسند على الدوام والثبوت . ومقالة الجرجاني هذه في التمييز بين الفعل والاسم ينبني عليها التمييز بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية .

ومن هذه المقالة اتخذ الدكتور المخزومي [2] مادةً ميّز فيها الجملة الفعلية عن الجملة الاسمية ، فتوصل إلى أن الجملة الفعلية ما أفاد فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً . وعنده أن التجدد حاصل من الفعل .

---

(1) انظر دلائل الإعجاز للجرجاني : ص ١٣٣ .

(2) انظر المخزومي : في النحوالعربي ص ٤١ ، بيروت ١٩٦٤م .

والجملة الاسمية هي التي أفاد فيها المسند الدوام والثبوت ، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثانياً غير متجدد ، ومن هنا فالخلاف بين الاسمية والفعلية عند الإسناد كما في رأي المخزومي خلاف بين فعل متجدد واسم ثابت دائم . وهذه التفاتة الجرجاني إلى الموضوع (1) .

كثر الخلاف والجدل في كثير من المسائل اللغوية والنحوية بين البصريين والكوفيين ، وكتب الخلاف بين الفريقين حافلة بهذه المسائل واحتجاج كل من الفريقين لما يرى .

ومن مسائل الخلاف التي اختلف فيها البصريون والكوفيون مسألة الأصل الاشتقاقي القديم في العربي . يرى البصريون أن الاسم هو الأصل ، والفعل فرع عليه ، والكوفيون يخالفونهم فيما ذهبوا إليه وعندهم أن الأصل القديم هو الفعل والاسم فرع منه .

والذي نعرفه مما ذكره أبو البركات ابن الأنباري في [الإنصاف] (2) ، أن الاسم لدى كل من الفريقين هو المصدر ، فالبصريون يرون أن المصدر سابق للفعل ، والكوفيون قد خالفوهم في هذا واعتمدوا الفعل أصلاً أخذ المصدر منه .

قال البصريون " إن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل " ، على أن الزجاجي يقول في " الإيضاح في هذه المسألة :"المصدر الحدث ؛ لأن الحدث الذي أحدثه زيد ، ثم حدث عنه ، والفعل حديث عنه ، والحدث سابق للحديث عنه " (3) .

أما الكوفيون فقد قالوا : إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنهم يقولون : قام قياماً فيعتل لاعتلاله ، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

---

(1) انظر د. إبراهيم السامرائي : الفعل ، زمانه وأبنيته ، ص ٢١٠ ، مؤسسة الرسالة ، ط٤ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .

(2)انظر ابن الأنباري:الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثامنة والعشرون ، القاهرة ١٣٦٤ هـ.

(3) انظر الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، ص ٥٧ ، تحقيق مازن المبارك ، القاهرة .

ويتبين من هنا أن سبيل الاحتجاج لدى البصريين والكوفيين لا يمكن أن يؤدي إلى النتيجة التي أصبحت رأى كل من الفريقين في مسألة تأريخية كان ينبغي أن تبحث على غير هذا النحو من الصيغة القائمة على المنطلق .

والذي يبدو أن هذه المسألة لدى البصريين والكوفيين لا يمكن أن تكون مسألة خلاف ، وذلك لأن المصدر والفعل مادة واحدة ، هي المادة الفعلية التي لابد أن تبحث بالقياس إلى الاسم المنقطع للاسمية .

والمصدر يقتضي درجة في مادة الفعل ، وذلك لتوفر الأصول الأولى فيهما ، فكلاهما حدث وكلاهما مقترن بزمان ما . أما الاسم الذي نقصده والذي يجب أن يكون مادة البحث في هذا الموضوع فهو غير الحدث ويندرج في هذا أسماء الأعيان وما هو مرتبط بالطبيعة الحسية .

والاستقراء يدلنا على أن هذه الأماء قد أمدت العربية بالمواد الاشتقاقية مثل الأفعال . فإذا عرضنا لأعضاء جسم الإنسان بصورة عامة عرفنا أنها كانت مادة أصلية لكثير من الألفاظ . ومن هنا ننتقل من الحسي إلى المعنوي كما ننتقل من الحقيقة إلى المجاز .

والنظر في المعجم العربي في أي من هذه المواد نحو[رأس] و [سن] و [أنف] و [عظم] و [ضم] و [أذن] و [عين] و [صدر] و [ظهر] و [ضلع] و [عضد] و [ساعد] و [بطن] و [يد] و [رجل] ، ونحو ذلك معين للباحث المستقري على أن يتتبع انتقال هذه الألفاظ إلى أشياء أخرى تؤلف في مجموعها مواد اشتقاقية من ضمنها الأفعال .

ومن المسلم به أن المصدر وهو من أسماء المعاني داخل في ضمن هذه المواد التي أخذت من هذه الأصول الحسية .كما نستطيع أن نمضي في هذا السبيل فنطمئن إلى أن عالم الحيوان قد أمد العربية بالكثير من هذه المواد الاشتقاقية .

ومن الطريف المفيد أن نؤكد أن " الجمال] وما يتصل بها من الألفاظ والمعاني مأخوذ كمن [الجمل] الحيوان المعروف الذي أحبه العرب في باديتهم

القديمة ، فرأوا فيه الحيوان المتصف بالحُسن . ومن ذلك الأناقــة والتنــوق ومــا يتصل بها من ألفاظ ، فهذه في مجموعها ذات صلة بالناقة الحيوان المعروف .

ثم إنك لابد أن تعقد الصلة بين [السنام] والفعل [تسنم] ، كما تعقدها بيـن [الركب] والفعل [ركب] . وهكذا أنت واجد في كثير من أفراد هذا العالم الحيوانـي مادة أفادت منها العربية ثروة كبيرة انتقلت بها من الحسي إلى المعنــوي ، ومــن المحسوس إلى المعقول ، ومن الاسم إلى الفعل .

والذي يقال في عالم الحيوان يقال مثله في عالم النبات ، كما أن سائر مـــا اشتملت عليه الطبيعة الجغرافية من مظاهر ذو أثر في عربيتنا في هذا الخصـوص

ومن هنا نعرف أن البصريين والكوفيين قد اختلفوا في هذه المسألة التي لـم تؤلف مادة للخلاف باقتصارها على الفعل والمُصدر (١) .

لا نقصد من هذا العنوان ذلك الخلاف الدائر بين البصريين والكوفيين حول أيهما أصل للآخر [الفعل أم المصدر] وإن كان رأي الكوفيين في أصلية الفعــل مطابق للواقع العملي ولاعتماد الصرفيين على خصائص الأفعــال فــي تصنيـف المصادر ، بل وعلى أبواب الفعل الثلاثي وحركاتها في تصنيف المصادر ودراسة خصائصها .

يقرر النحاة والصرفيون أصالة " الفعل " في باب الإعلال وتبعية المصــدر له ، وذلك لثقل الفعل وفرعيته ، فإذا أُعلَّ الفعل أُعل مصدره (٢) ، مثل : قام قياماً ، وإذا سَلِمَ الفعل سَلم مصدره ، مثل : قاوم قواماً ، وينتج عن ذلك سقوط التنوين من الفعل لثقله ، وبقاؤه مع الاسم لخفته ، فهو عَلَمٌ على الخفة (٣) .

---

(١) انظر د. إبراهيم السامرائي : الفعل وزمانه وأبنيته ص ٥١ .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٨٨/٣ ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، مطبعة حجازي بالقــاهرة ، الطبعة من ١٣٥٦ هـ - ١٣٥٨ هـ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٤/١ .

(٣) انظر الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي : ص ١٣٢ ، دراسة وتحقيق د. محمد إبراهيم البنــا ، دار الاعتصام ، ط١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

وينتج أيضا أن الاسم لخفته كان " أحملَ للزّيادة في آخره من الفعل ، وذلك لقوة الاسم وخفته ، فاحتمل سحب الزيادة من آخره ، والفعل لضعفه وثقله لا يتحامل بما يتحامل به الاسم من ذلك لقوته .

ويدل على ثل الزيادة في آخر الكلمة أنك لا تجد في ذوات الخمسة مَا زيد فيه من آخره ، إلا الألف لخفتها ، وذلك مثل " قبعثرى " [1] .

ومن النتائج أيضا أن الأفعال لثقها لحقها الجزم والسكون [2] ، وكما عرفنا أن الجزم حذف حركة أو حرف ، فهو تخفيف ، وإذا كانت الأسماء أحمل للخفض لخفتها ، فالأفعال أحمل للجزم لثقلها ، فيعتدل الكلام بتخفيف الثقيل ، وإلزام بعض الثقيل للخفيف [3] .

ويبدو أن العرب قد استقوا من فكرة ذكورة المخلوقات وأنوثتها فكرة تذكير المسميات وتأنيثها ، فإذا كانت الكلمة المنطوق بها في اللغة العربية تنقسم من حيث مدلولها إلى ثلاثة أقسام [4] :

- *اسم* : هو ما يدل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران بزمن ما.
- *فعل* : هو ما يدل على معنى في نفسه دلالة مقرونة بزمن ما .
- *حرف* : هو ما وضع لمعنى في غيره ، وليس باسم ولا بفعل .

فإن الحرف لا يندرج تحت فكرة التذكير والتأنيث ؛ لأن معناه في غيره ، وليس في نفسه ، وما لا يدل على معنى في نفسه لا يقع تحت إمكان التذكير والتأنيث .

---

(1) انظر ابن جني : الخصائص ١/٢٣٦ .

(2) انظر الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ص ١٠٦ .

(3) انظر الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، ص ١٠٦ .

(4) انظر سيبويه : الكتاب ١-١٢ ، وانظر المبرد : المقتضب ، ١/١٤١ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ، وابن مالك : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ٣ تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٩٦٧م .

وقد جاء من الحروف ثلاثة أحرف على التشبيه بالفعل ، إذ كانت عاملة ، وهي : لا ، ورب ، وثم، وإذا سمي بالحرف اكتسب التذكير والتأنيث مما أطلق عليه ، ويخرج حينئذٍ من معنى الحرفية إلى معنى الاسمية .

وأما الفعلُ فإنه يدل على نسبة الحدث إلى فاعله أو مفعوله ، فدلالتها على الحدث ليست من جهة اللفظ ، وإنما هي التزام ، فلما لم تكن في الحقيقة بإزاء مسميات لم يدخلها التأنيث ، وأمر آخر أن مدلولها الحدث ، وهي مشتقة منه ، والحدث جنس ، والجنس مذكر " [١] ، وهذا ينطبق مع ما يذكره سيبويه من انصراف " نعم وبئس " ، إذا سمى بهما امرأة ؛ لأن الأفعال على التذكير لأنها تضارع فاعلاً [٢] .

فأما أن تلحق علامة تأنيث ما بالفعل كالتاء إذا ألحقت بالفعل الماضي في نحو : جاءت فاطمة ، فإن العلامة للدلالة على تأنيث الفاعل أو نائبه وليس في ذلك دلالة على تأنيث الفاعل أو نائبه وليس في ذلك دلالة على تأنيث في الفعل .

لكنه يمكن القول بأن الأفعال إذا لم تدلِ في حقيقة معناها على تأنيث أو تذكير ، فهذا يرجع إلى كون مدلولها لا يعطي معنى واحداً فقط ، وإنما يجمع بين معنيين : معنى الحدث ، والزمن الذي حدث فيه .

فالفعل بمثابة المعنى المركب ، ألا ترى أن الفعل يتضمن فاعله في أغلب أحايينه ، في حال ما إذا لم يكن الفاعل فيه التباس بين الغيبة وغيرها أو التثنية والجمع وغيرهما من الإفراد ، فيذكر الفاعل ؛ لأنه غائب ، ولو كان ضميراً دل على ما سبقه من اسم ذهني أو لفظي ، ويذكر الفاعل ؛ لأنه يخرج عن معنى الإفراد ، وفي أغلب هذه الحالات يكون معتمداً في اللفظ على الفعل كأن يكون ضميراً .

---

(١) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ٨٨/٥ .

(٢) انظر سيبويه : الكتاب ٢٢٦/٣ .

والفعل معنى مركب ، يشبه في هذا الجملة ، والجملة لا يمكن تذكيرها بجملتها أو تأنيثها ، " فالفاعل كجزء من الفعل "[1] .

كما نلحظ أن الفعل بجمعه بين معنيي الإحداث والزمن لا يمكن تأنيثه وتذكيره ، فالفعل كلمة واحدة من حيث اللفظ ، ولكنه من حيث المعنى معنيان ، وإذا جاز لنا أن نؤنث لفظياً فقط ، أو معنوياً فقط ، والأمثل أن نجمع بين التأنيث اللفظي والمعنوي ، فإنه لا يجوز لنا أن نؤنث لفظاً يجمع بين معنيين ، لهذا فإننا نلمس أن الفعل ربما يدل على معنى حدث ينتمي إلى التأنيث كالكتابة مثلاً ، لكن علامة التأنيث تلحق به بالنظر إلى ما أسند إليه من فاعل مؤنث ، نحو : كتبت الطالبة ، ولا تلحق به إذا أسند إلى مذكر ، نحو : كتب الطالب ، ويسرى ذلك على الفعل الذي يتضمن حدثاً ينتمي إلى المذكرات ، من نحو : الشرب .

وسيبويه ومن تلاه من النحاة يجعلون الفعلَ مذكراً دائماً [2] ، أما الاسم فهو يطلق على مسميات ، أي أشياء لها زمانٌ ومكانٌ ، أي : ذوات وهيئات أو معانٍ ، لهذا فإنها يمكن أن تدخلَ في دائرة التأنيث والتذكير .

وإذا كان نحاة يرون أن التأنيث مقصور على الأسماء المتمكنة [3] ، فإن هذا فيه قصور ؛ لأن التأنيث يدخل في الأسماء غير المتمكنة ، فإن كنّا نفرق بين المذكر والمؤنث بقولنا : أي وأم ، وأخ وأختُ ، فإننا نقول كذلك : هذا وهذه ، والذي والتي .

لهذا فإن قضية التأنيث تشمل الأسماء ، بما فيها الأسماء غير المتمكنة ، وقد شملت قضية التأنيث والتذكير في اللغة العربية الأسماء كلها ، بما في ذلك ما يخرج به من الفعلية أو الحرفية إلى الاسمية ، كأن يسمى بأحدهما شخص أو غير ذلك من المسميات [4] .

---

(1) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ٥/٨٨ .

(2) انظر سيبويه : الكتاب ، ٣/٢٢٦ ، المبرد : المقتضب ٤/٤٢ .

(3) انظر ابن مالك : التسهيل ٢٥٣ .

(4) انظر د. إبراهيم إبراهيم بركات : التأنيث في اللغة العربية ص ٣٥ ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .

والحقيقة أن الفعل تلحق به علامات تأنيث بعضها في آخره مثل تاء التأنيث ، فنقول : قامت هند ، والتأنيث هنا ليس للفعل وإنما للفاعل ، وقد لحقت التاء بآخر الفعل للدلالة على زمن الفعل الماضي .

أما في المضارع فتتصل التاء بأوله ، فيقال : تقوم هند وهي لتأنيث الفاعل أيضاً ، أما موضعها في البداية فدلالته على الزمن أي المضارع والمصادر من الأسماء ، لكنها تنفرد بعدد من الصفات دون باقي الأسماء ذلك الذي جعلها تنفرد بمصطلح خاص بها ، وهذا الأمر هو الذي بنى عليه المحدثون أقسامهم الجديدة للكلام العربي وصلت إلى عشرة على يد الدكتور الساقي وسبعة على يد الدكتور تمام حسان ، على أن فروع الاسم قد ينتقل معنى بعضها إلى معنى البعض الآخر من قبيل تعدد المعنى الوظيفي ضمن فروع المبنى الواحد كما في الحالات الآتية :

[أ] يقوم اسم العدد مقام المصدر ، فيؤدي معناه ، وذلك حين يكون تمييز العدد مصدراً ، تقول : " ضربت العدو عشرين ضربة " .

[ب] يقوم اسم الآلة مقام المصدر ، فيؤدي معناه ، تقول : ضربته سوطاً ، أي : ضربته ضربَ سوط ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه وأدّى معناه (1) .

وكما ينقل الاسم إلى الوصفية ينقل إلى الظرفية ، فيسمى ظرفاً متصرفاً وبخاصة ما كان من الأسماء دالاً باشتقاقه على زمان أو مكان كأسماء الزمان والمكان أو دالاً من المبهمات بمعناه المفرد على وقت أو جهة كساعة إلى ذلك كـ " عند ، ولدى ، وحيال ، وإزاء ، وأمام ، ووراء ، وجانب ، وكقبل وبعد ونحوهما " حين يضافان إلى الأسماء المبهمة .

وينقل الاسم العلم إلى الوصفية أحياناً كقولنا لمن نمدحه بالفصاحة " أنت سبحان القرن الحاضر " (2) .

---

(1) انظر شرح ابن عقيل على الألفية : ٩٦/٢ ، تحقيق طه محمد الزيني ، مطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة ، ١٩٦٥م .

(2) انظر د. تمام حسان : البيان في روائع القرآن ، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ص ٤٣ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .

خصائص عامة:

الاسم قسمان : موصوف ، وصفة .

[أ] *فالموصوف* : ما دل على شيء يمكن أن يوصف ، مثل : رجل ، بال .

ويقسم إلى قسمين:

[١] اسم ذات : ويسمى اسم عين أيضا ، وهو ما دل على ذات محسوسة مثل : أرض .

[٢] اسم معنى:وهو ما دل على معنى قائم في الذهن ، مثل:شجاعة ، رجوع.

ويدخل في قسم الموصوف المصدر وأسماء الزمان والمكان والآلة .

[ب] *والصفة* : ما دل على صفة قائمة بالذات أو بالمعنى ، مثل: طويل ، عريض .

ويدخل في هذا القسم اسم الفاعل : " جاء الرجل العالم " ، واسم المفعول : " جاء الرجل المعروف " ، والصفة المشبهة : " جاء الرجل الكريم " ، واسم التفضيل : " جاء الأكرم " ، والمصدر الموصوف فيه : " جاء رجل عدل " ، والاسم الجامد المتضمن معنى الصفة المشتقة : " جاء الرجل الأسد " ، أي : الشجاع ، والاسم المنسوب " جاء الرجل الدمشقي " [1] .

إذا دل الاسم على شيء قائم بنفسه فهو اسم عين مثل " رجل وأسد وماء وذهب وفضة " ، ونحو ذلك فكل هذه الأسماء قائم بنفسه وليس غيره سببا في حصوله .

وإذا دل الاسم على شيء قائم بغيره فهو اسم معنى نحو " ذكاء واجتهاد وفضل وشجاعة " وكل ما كان من هذا النمط ، فالذكاء لم يحصل بغير الذكي والاجتهاد لم يحصل بغير المجتهد ، والفضل لم يكن لولا الفاضل والشجاعة لم تكن لولا الشجاعة .

---

(1) انظر محمد الأنطاكي : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ١/١٨٩ ، ط٣ ، دار الشرق العربي ، بيروت ١٩٧١م .

- والمعرفة اسم يدل على معين كخالد ومصر .
- والنكرة اسم يدل على غير معين كقرية ومدينة .
- أنواع المعارف سبعة : الضمير والعلم واسم الإشارة واسم الموصول والمعرف بأل والمضاف إلى معرفة والمنادة .
- أل التريف : أل حرف تعريف وليس اللام وحدها وهي أنواع :

[أ] *أل العهدية* : إما أن تكون للعهد الذكرى وهي ما سبق لمضمونها ذكر في كلام سابق مثل " أتانى تلميذٌ فعلّمت التلميذَ " وإما أن تكون للعهد الحضورى إذا كان مصحوبها حاضراً ، مثل " جئتُ اليوم " أي هذا اليوم . وإما للعهد الذهني إذا كان مصحوبها حاضراً في الذهن ، مثل " جاء الرجلُ " أي الرجل المعهود ذهناً .

[ب] *أل الجنسية* : وتكون لاستغراق جميع أفراد الجنس مثل قوله تعالى : ﴿ **وكان الإنسان عجولا** ﴾ [1] أي كل فرد فيه أو لاستغراق جميع خصائص مثل " أنت المعلم " أي الذي اجتمعت فيك صفات المعلمين .

والاسم المعرف بأل العهدية معرف لفظاً ومعنى ، أما المعرف بأل الجنسية فهو معرف بها لفظاً ، ولكنه ما يزال في حكم النكرة ، وإذا جاء بعد أل الجنسية جملة فضلة تتضمن معنى الوصف جاز جعلها نعتاً للاسم قبلها باعتبارها نكرة وجاز جعلها حالاً منه باعتبار الاسم قبلها معرفاً بأل لفظاً .

[ج] *أل الزائدة* : قد تزداد أل فلا تفيد التريف وزيادتها إما لازمة لا تفارق اسمها كزيادتها في بعض الأعلام " كالات والعزى والسموءل " وكزيادتها في بعض الأسماء الموصوله ، وإما أن تكون زيادتها غير لازمة كزيادتها في بعض الأعلام المنقولة عن أصل الملاحظة المعنى الأصلي مثل " الفضل والحارث والرشيد " ويجوز حذف أل منها وزيادتها سماعية لا يقاس عليها .

---

[1] سورة الإسراء : الآية ٧ .

[د] *أل الموصولية* : وقد تكون أل اسم موصول بلفظ واحد للمفرد والمثنى وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول ومع أن أل اسم موصول وتعد كلمة مستقلة فإن الإعراب لا يظهر عليها وإنما يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها ؛ لأنهما تكونان كلمة واحدة مثل "أكرم المكرم أباه".

النكرة : هي اسم يدل على غير معين مثل " رجل " ومن علاماتها دخول التنوين عليه . والتنوين نون ساكنة زائدة تلحق أواخر الأسماء لفظا فقط وهو ثلاثة أنواع .

[أ] *تنوين التمكين* : هو اللاحق للأسماء المعربة المتصرفة مثل "رجل وكتاب " .

[ب] *تنوين التنكير*: هو ما يلحق بعض الأسماء المبنية كاسم الفعل والعلم المختوم بويه فرقا بين المعرفة والنكرة فما نون كان نكرة وما لم ينون كان معرفة مثل " صه صه "و " مه مه " و " سيبويه وسيبويه" أي رجل آخر مسمى بهذا الاسم .

[ج] *تنوين العوض* : ما كان عوضا عن مفرد وهو ما يلحق كلا وبعضا وأيا عوضا مما تضاف إليه مثل ﴿ **وكلا وعد الله الحسنى** ﴾[1]، ومثل ﴿ **أياما تدعو فله الأسماء الحسنى** ﴾ [2] ، والمحذوف بعدها هو المضاف إليه أي كل إنسان ، ولذا يمتنع دخول أل التعريف عليها حتى لا تجتمع الإضافة والتعريف ، فلا يقال الكل والبعض . والإضافة ملحوظة بالتنوين وإن كانت محذوفة .وإما أن يكون التنوين عوضا عن جملة وهو ما يلحق إذ عوضا عن جملة تكون بعدها مثل﴿ **فلولا إذ بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون** ﴾[3] ، أي : حين إذ بلغت الروح الحلقوم .

---

(1) سورة الحديد : الآية ١٠ .

(2) سورة الإسراء : الآية ١١٠ .

(3) سورة الواقعة : الآية ٨٣ .

الاسم قسمان : اسم جنس واسم علم :

[أ] ***اسم الجنس*** : هو الذي لا يختص بواحد دون آخر من أفراد جنسه ، مثل : رجل ، دار ، كتاب ، حمار ، ... إلخ .

[ب] ***اسم العلم*** : هو الذي يدل على فرد معين ، وليس مشتركا بين أفراد عديدين ، وإن اتحدا في الصفات ، وذلك مثل : زيد ، فاطمة ... إلخ ، فإن وجد أكثر من فرد يسمى زيدا ، فليس ذلك إلا من طريق المصادفة ، لا من طريق أصل الوضع . ومن قسم العلم أسماء البلاد والأشخاص والدول والقبائل والأنهار والبحار والجبال والسفن وغير ذلك .

وينقسم العلم إلى الأقسام الآتية :

١-العلم المفرد : وهو ما لم يكن مركبا ، مثل : " زيد " .

٢-***العلم المركب*** : وهو ما كان مركبا تركيبا إضافيا ، مثل : " عبد الله " ، أو تركيبا مزجيا ، مثل : "بعلبك " ، أو تركيبا إسناديا ، مثل : " تأبط شرا " .

٣-***العلم الاسم*** : هو أول ما يوضع للمسمى ، أيا يكن شكل هذا الاسم، مثل : صالح ، زيد ، أبو المعالى ، تركى ، شوقى ... إلخ.

٤-***العلم الكنية*** : هو ما وضع ثانيا بعد الاسم ، وصدر بأب أو أم ، مثل : أبو الفضل ، أم كلثوم ...

٥-***العلم اللقب*** : هو ما وضع ثالثا بعد الاسم والكنية ، وأشعر بمدح ، أو ذم ، أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة ، مثل : زين العابدين ، الأعشى ، الهاشمي ، الدمشقي ...

٦-***العلم المرتجل*** : هو ما لم يستعمل إلا في العلمية ، مثل : سعاد ، زينب ، عمر ...

٧-***العلم المنقول*** : هو ما استعمل في غير العلمية أولا ، ثم نقل إليها ، وأكثر الأعلام من هذا النوع ، وهو إما منقول عن مصدر ، مثل "

فضل " ، وإما عن اسم جنس ، مثل " صخر " ، وإما عن صفة ، مثل " محمد " ، وإما عن فعل ، مثل " شمَّر ، تَغْلِب ، يزيد ، يَشْكُر ، أَبَانَ " ، وأما عن جملة مثل " تأبط شراً ، جاد ، الحقُّ ، شاب قرناها " .

٨-*علم الجنس* : قد يطلق العلم على أفراد الجنس كله ، ويسمىَ ذلك بالعلم الجنسي ، مثل " أسامة " علماً على الأسد ، و " أم عامر" علماً على الضبع ، و " فرعون " علماً على كل من ملك القبط . ومن ذلك الأعلام التي توضع للمعاني ، مثل " أم قشعم " علماً على الموت ، و " كيسان " علماً على الغدر ...

٩-*العلم بالغلبة* : قد يكثر استعمال الاسم أو الصفة لشخص أو لشيء ، حتى يصير الاسم أو الصفة علماً عليه ، ويسمى ذلك بالعلم بالغلبة ، ومنه " المدينة " ليثرب ، و"ابن عباس " لعبد الله بن عباس ، و " الألفية " لمنظومة ابن مالك في النحو ، و"الكتاب" للقرآن ... [1] .

اسم الجنس:هو الذي لا يختص بواحد دون آخر من أفراد جنسه : كرجل وامرأة ، ودار وكتاب وحصان .

ومنه الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، فهي أسماء جناس ؛ لأنها لا تختص بفرد دون آخر .

ويقابله العَلَمُ ، فهو يختص بواحد دون غيره من أفراد جنسه .

" وليس المراد باسم الجنس ما يقابل المعرفة ، بل ما يجوز إطلاقه على كل فرد من الجنس . فالضمائر ، مثلاً ، معارف ، غير أنها لا تختص بواحد دون آخر ، فإنَّ " أنت ": ضمير للواحد المخاطب ، ويصح أن تخاطب به كل من يصلح للخطاب . و "هو" : ضمير للغائب . ويصح أن يكنى به عن كل مذكر غائب . و " أنا " : ضمير للمتكلم الواحد ، ويصح أن يكنى به عن نفسه كل متكلم ، فأنت ترى أن معناها يتناول كل فرد ، ولا يختص بواحد دون آخر ، وقس على ذلك أسماء الإشارة والأسماء الموصولة .

(1) انظر محمد الأنطاكي : المحيط ١/١٩٧ .

فاسم الجنس :إنما يقابل العلم : فذاك موضوع ليتناول كل فـــرد ، وهـذا مختص بفرد واحد لا يتناوب غيره وضعا .

اسم العلم:

العلم : اسم يدل على معين ، بحسب وضعه ، بلا قرينة : كخالد ، وفاطمـة ، ودمشق ، والنيل . ومنه أسماء البلاد والأشخاص والـدول والقبـائل والأنـهار والبحار والجبال . وإنما قلنا : " بحسب وضعه " ؛ لأن الاشتراك بحسب الاتفاق لا يضر ، كخليل المسمى به أشخاص كثيرون ، فاشتراكهم في التسمية إنمـا كـان بحسب الاتفاق والتصادف ، لا بحسب الوضع ؛ لأن كل واحد من الوضعين إنمـا وضع هذا الاسم لواحد بعينه .

أما النكرة كرجل ، فليس لها اختصاص بحسب الوضع بـذات واحـدة ، فالواضع قد وضعها شائعة بين كل فرد من أفراد جنسها ، وكذا المعرفة من أسماء الأجناس : كالضمائر وأسماء الإشارة .

والعلم يعين مسماه بلا قرينة : أما بقية المعارف ، فالضمير يعين مسـماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة . واسم الإشارة يعينه بواسطة إشارة حسـية أو معنوية . واسم الموصول يعينه بواسطة الجملة التي تذكر بعده . والمعرف بـأل يعينه بواسطتها . والنكرة المقصودة بالنداء تعينه بواسطة قصدها بـه . والنكـرة المضافة إلى معرفة تعينه بواسطة إضافتها إليها .

وينقسم العلم إلى علم مفرد كأحمد وسليم ، والمراد بالمفرد في باب العلـم : ما ليس مركبا ، فالمثنى والجمع المسمى بهما : كعابدين مفرد في هـذا البـاب ، ومركب إضافي كعبد الله وعبد الرحمن ، ومركب مزجي : كبعلبـك وسـيبويه ، ومركب إسنادى : كجاد الحق ، وتأبط شرا " علمين لرجلين " وشاب قرناها " علما لامرأة " .

وينقسم أيضا إلى اسم وكنية ولقب ، وإلى مرتجل ومنقول ، وإلـى علـم شخص وعلم جنس ، ومن أنواعه العلم بالغلبة .

الاسم والكنية واللقب:

العلم الاسم : ما وضع لتعيين المسمى أولا ، سواء أدل على مدح أم ذم ، كسعيد ، وحنظلة ، أم كان لا يدل ، كزيد ، وعمرو . وسواء أصدر بـأب أو أم ، أم لم يصدر بها فالعبرة باسمية العلم إنما هو الوضع الأولى .

والعلم الكنية : ما وضع ثانيا " أي بعد الاسم " وصدر بأب أو أم : كـأبى الفضل ، وأم كلثوم . والعلم اللقب : ما وضع ثالثا " أي بعد الكنية " وأشعر بمدح : كالرشيد ، وزين العابدين ، أو ذم : كالأعشى ، والشنفرى ، أو نسبة إلى عشيرة أو قبيلة أو بلدة أو قطر : كأن يعرف الشخص بالهاشمي أو التميمي أو البغدادي أو المصري .

ومن كان له علم مصدر بأب أو أم ، ولم يشعر بمدح أو ذم ، ولم يوضع له غيره كان هذا العلم اسمة وكنيته . ومن كان له علم يدل على مدح أو ذم ، ولم يكن مصدرا بأب أو أم ، ولم يكن له غيره ، كان اسمه ولقبه . فإن صدر – مع إشعاره بمدح أو ذم – بأب أو أم ، كان اسمه وكنيته ولقبه .

فالمشاركة بين الاسم والكنية واللقب قد تكون ، إن وضع ما يصلح للمشاركة وضعا أوليا .

أحكام الاسم والكنية واللقب:

إذا اجتمع الاسم واللقب يدم الاسم ويؤخر اللقب : كـهارون الرشيد ، والفاروق عمر ، ولا ترتيب بين الكنية وغيرها تقول : " أبو حفص عمر أو عمر أبو حفص " .

وإذا اجتمع علمان لمسمى واحد ، فإن كانا مفردين أضفت الأول إلى الثاني ، مثل : " هذا خالد تميم " . ولك أن تتبع الآخر الأول في إعرابه على انه بدل منه أو عطف بيان له ، فتقول : " هذا خالد تميم " ، إلا إن كان الأول مسبوقا بـأل ، أو كان الثاني في الأصل وصفا مقترنا بأل ، فيجب الاتباع ، مثل : " هذا الحارث زيد " ، ورحم الله هارون الرشيد ، وكان حاتم الطائي مشهورا بالكرم " .

وإن كانا مركبين ، أو كان أحدهما مفردا والآخر مركبا ، أتبعت الثاني الأول في إعرابه وجوبا ، تقول : " هذا أبو عبد الله محمد ، ورأيت أبا عبد الله محمدا ، ومررت بأبي عبد الله محمد " ، وتقول : " هذا علي زين العابدين ، ورأيت عليا زين العابدين ، ومررت بعلي زين العابدين " ، وتقول : " هذا عبد الله علم الدين ، ورأيت عبد الله علم الدين ، ومررت بعبد الله علم الدين".

العلم المرتجل والعلم المنقول :

العلم المرتجل : ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، بل استعمل من أول الأمر علما : كسعاد وعمر .

والعلم المنقول " وهو الغالب في الأعلام " : ما نقل عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية .

وهو إما منقول عن مصدر كفضل ، وإما عن اسم جنس كأسد ، وإما عن صفة كحارث ومسعود وسعيد ، وإما عن فعل : كشمر وأبان ويشكر ويحيى واجذم وقم ، وإما عن جملة : كجاد الحق ، وتأبط شرا .

علم الشخص وعلم الجنس :

العلم الشخصي : ما خصص في أصل الوضع بفرد واحد ، فلا يتناول غيره من أفراد جنسه : كخالد وسعيد وسعاد . ولا يضره مشاركة غيره إياه في التسمية ؛ لأن المشاركة إنما وقعت بحسب الاتفاق ، لا بحسب الوضع .

والعلم الجنسي ما تناول الجنس كله غير مختص بواحد بعينه : كأسامة " علما على الأسد " ، وأبي جعدة " على الذئب " ، وكسرى " على من ملك الفرس " ، وقيصر " على من ملك الروم " ، وخاقان " على من ملك الترك " ، وتبع " على من ملك اليمن " ، والنجاشي " على من ملك الحبشة " ، وفرعون " على من ملك القبط " ، والعزيز " على من ملك مصر " .

وهو يكون اسما : كثعالة ، " للثعلب " ، وذؤاله " للذئب " ، ويكون كنية " كأم عريط " للعقرب " وأم عامر " للضبع " ، وأبي الحارث " للأسد " ، وأبي الحصين " للثعلب " ويكون لقبا: كالأخطل "للهر" ، وذى الناب " للكلب".

وقد يكون علما على المعاني : كبرة " علما على البر " ، وفجار "على " الفجرة " ، وكيسان " على الغدر " ، وأم قشعم " على الموت " ، وأم صبور " على الأمر الشديد " ، وحماد للمحمدة ، ويسار " للميسرة " .

وعلم الجنس نكرة في المعنى ؛ لأنه غير مختص بواحد من أفراد جنسه ، كما يختص علم الشخص ، وتعريفه إنما هو من جهة اللفظ ، فهو يعامل معاملة علم الشخص في أحكامه اللفظية والفرق بينهما هو من جهة المعنى ؛ لأن العلم الشخصي موضوع لواحد بعينه ، والموضوع الجنسي موضوع للجنس كله . أما من جهة اللفظ فهو كعلم الشخص من حيث أحكامه اللفظية تماما ، فيصح الابتداء به مثل " ثعالة مراوغ " ، ومجيء الحال منه ، مثل " هذا أسامة مقبلا " . ويمتنع من الصرف إذا وجد مع العلمية على أخرى ، مثل " ابتعد من ثعالة [الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . ولا يسبقه حرف التعريف ، فلا يقال : " الأسامة " ، كما يقال : " الأسد " ، ولا يضاف ، فلا يقال : " أسامة الغابة " ، كما تقول : " أسد الغابة " ، وكل ذلك من خصائص المعرفة ، فهو بهذا الاعتبار معرفة .

والفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة ، أن اسم الجنس نكرة لفظا ومعنى . أما معنى فلعدم اختصاصه بواحد معين ، وأما لفظا ؛ فلأنه تسبقه " أل " فيعرف بها ، ولأنه لا يبتدأ به ولا تجيء منه الحال . وأما علم الجنس فهو نكرة من حيث معناه ، لعدم اختصاصه معرفة من حيث لفظه ، فله أحكام العلم اللفظية . ولا فرق بينه وبين المعرف بأل الجنسية من حيث الدلالة على الجنس برمته ، ومن حيث التعريف اللفظي ، تقول : " أسامة شجاع ، كما تقول : " الأسد شجاع " ، فهما نكرتان من جهة المعنى ، معرفتان من جهة اللفظ ، فعلم الجنس عند التحقيق كالمعرف بأل الجنسية من حيث المعنى والاستعمال اللفظي .

العلم بالغلبة :

وقد يغلب المضاف إلى معرفة والمقترنة بأل العهدية على ما يشاركهما في الدلالة ، فيصيران علمين بالغلبة ، مختصين من بين سائر الشركاء بواحد ، فلا ينصرفان إلى غيره ، وذلك : كابن عباس وابن عمر وابن مالك والعقبة والمدنية والألفية، فهي أعلام بغلبة الاستعمال، وليست أعلاما بحسب الوضع .

فابن عباس : هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، وابن عمر : هو عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وابن مالك : هو محمد بن مالك : صاحب الأرجوزة الألفية المشهورة في النحو ، والعقبة : ميناء على ساحل البحر الأحمر ، والمدينة : مدينة رسول الله ﷺ وكان اسمها يثرب ، والألفية : هي الأرجوزة النحوية التي نظمها ابن مالك .

وكل هذه الأعلام يصح إطلاقها في الأصل على كل من ابن العباس وعمر ومالك ، وعلى كل عقبة ومدينة وألفية [1] .

مميزاته وعلاماته :

ويراد بالفصائل النحوية عند اللغويين المحدثين الأقسام النحوية التي يمكن إدراكها بواسطة ما يسمى بالمورفيمات أو دوال النسبة[2]، وللمورفيمات أقسام ثلاثة رئيسة ، فقد تكون عناصر صوتية ، والعنصر الصوتي قد يكون صوتا واحدا أو مقطعاأو عدة مقاطع ، وقد تتكون المورفيمات من طبيعة العناصر الصوتية المعبرة عن " المعنى " أو " التصور " أو من ترتيبها ، وقد يتمثل المورفيم في الموضع الذي يحتله في الجملة كل عنصر من العناصر الدالة على المعنى [3] .

([1]) انظر مصطفى غلاييني : جامع الدروس العربية ١٠٨/١ وما يليها ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط٢٣ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م .

([2]) انظر فندريس : اللغة ص ١٢٥ ، ترجمة الدواخلي والقصاص ، د. محمود السعران : علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ص ٢٣٤ ، دار المعارف ١٩٦٢م .

([3]) انظر د. محمود السعران : علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ص ٢٣٥ .

هذه المورفيمات أو دوال النسبة تعبر عن " معانٍ " أو تحدد أقساما نحوية كالجنس "المذكر والمؤنث" والعدد " المفرد والمثنى والجمع " والشخص " المتكلم والمخاطب والغائب .. إلخ " والزمن " الماضي والحاضر والمستقبل " ، والملكية " الإضافة والتبعية " ... إلخ .

والمعول في تحديد الفضائل على ما يؤديه الكلام من وظيفة ، وعلى الشكل الذي تتخذه الكلمات فيما بينها ، وبالرغم من أن الفضائل النحوية تختلف عددا ونوعا ، بعبارة أخرى هي نسبية تبعا للغات ، بالرغم من ذلك فإن المورفولوجيا العامة ترى من واجبها أن تصنف هذه الفضائل ، وأن تصل إلى " ماهيتها " فذلك أساس معين في تكوين النظرية العامة في اللغة وتطورها .

ولا يعني وسم الفضائل بالنحوية أنها لا تؤدي وظائف صرفية ، بل هي تجمع بين الوظيفتين ؛ لأن الصرف يدخل في إطار النحو تحت مصطلح Grammer.

فالعلاقات النحوية هي الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية وتحت كل فروعه ، فأما من جهة الإسناد فإن الاسم بكل أنواعه يقع موقع المسند إليه ، ولكن المصادر " اسم الحدث " منه تقع أحيانا في موقع المسند بواسطة إضافة معنى الزمن إليها ، فإذا أضيف هذا المعنى إلى ما يدل عليه المصدر من الحدث جاء " اقتران الحدث والزمن " الذي هو المدلول الأساسي للفعل ، ومن هنا يقع المصدر مسندا كما يقع الفعل تماما ، وأما من جهة التخصيص فإن الأسماء تقع معبرة عن هذه العلاقة فتكون منصوبة على معنى التعدية أو السببية أو المعية أو الظرفية أو التوكيد أو بيان النوع أو العدد أو الحالية أو التمييز أو الإخراج أو الخلاف والأفعال لا تقع هذا الموقع ، ولكن الصفات والضمائر والظروف تقعه ، وأما من حيث النسبية فإن الأسماء تجر على هذا المعنى إما باقترانها بالحروف الجارة أو بالإضافة وتشاركها أيضا الصفات والضمائر والظروف .

وأما التبعية فإن الأسماء لا تقع نعوتا إلا على التوسع ولا تقع توكيدا معنويا منها إلا النفس والعين وكل ، ولكنها تقع توكيدا لفظيا وهي جميعها تقع معطوفة

ومعطوفا عليها كسائر الأقسام وتقع بيانا وبدلا ، وهذا المعنى الأخير مما تمتاز به الأسماء ولاسيما البيان [1] .

والاسم يمتاز عن جميع الأقسام الأخرى بأنه يدل على مسمى ، فالاسم المعين مسماه هو المعين واسم الحدث مسماه هو الحدث ، واسم الجنس مسماه الجنس ، والميمات مسماها زمان الحدث أو مكانه أو آلته ، والاسم المبهم يدل على مسمى غير معين .

والصفة لا تدل على " مسمى " وإنما تدل على " موصوف " بالحدث ، والفعل لا يدل على " مسمى " وإنما يدل على " اقتران حدث وزمن " والضمير لا يدل على " مسمى " وإنما يدل على مطلق " حضور أو غيبة " والخالفة تدل على الإفصاح " والظرف يدل على " الظرفية " والإفصاح والظرفية من المعاني العامة لا من قبيل المسمى ، وأما الأدوات فإنها تدل على علاقات لا على مسميات . فبهذا يمتاز الاسم عن بقية أقسام الكلم فلا يشابه واحدا فيها من حيث المعنى .

حين توقف النحويون أمام علامات الاسم أشاروا إلى عدة أنواع منها تميزه عن الفعل والحرف ، قال ابن الخشاب " وأما علامته [الاسم] فتنقسم قسمين : لفظية ومعنوية ، فاللفظية إما أن تلحقه من أوله أو في حشوه أو في آخره . فالتي تلحق من أوله كالألف واللام اللتين للتعريف كقولك : رجل والرجل،وغلام والغلام ، وكحروف الجر وهي نحو:من وإلى وعن وعلى ... وأما العلامة التي تلحقه في حشوه فنحو ياء التصغير كقولك : رجل ورجيل ، ودرهم ودريهم ... وأما ما يلحقه آخرا فنحو التنوين في قولك : رجل وفرس ... ومن خواص الاسم اللفظية اللاحقة آخره ألف التثنية وواو الجمع في مثل : الزيدين والزيدين .

ومن خواصه الإضافة ، وهو أن يضاف أو يضاف إليه كقولك : غلام زيد ... ومن خواصه أن يوصف كقولك : الرجل الظريف ، أو يضمر كقولك : زيد مررت به ... فهذه أغلب علاماته اللفظية . وأما علاماته المعنوية فنحو أن يكون

([1]) انظر د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٩٥ - ٩٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م .

فاعلاً أو مفعولاً كقولك : ضرب زيد عمراً ... وأن يخبر عنه تارة ويخبر به أخرى كقولك : الرجل القائم ، فالرجل مخبر عنه ، والقائم الرجل ، فالرجل هاهنا خبر ، وعلى هذا علاماته المعنوية " [1] . وندرس بعض العلامات بالتفصيل .

[١] *قبول الألف واللام* : وقد اختص الاسم بذلك ؛ لأنه يعين ما يدخل عليه ، فيصح الحكم عليه ، والفعل والحرف لا يحكم عليهما ، فلم يحتاجا إلى التعريف وهناك من النحاة من يستعمل مصطلح " التعريف " بدلاً من الألف واللام أو اللام " ليعم اللام والميم كما في لغة طيء ، ولأنهم يبدلون من اللام ميماً ، ولأن المعرف عند سيبويه اللام فقط ، والهمزة أتى بها توصلاً إلى النطق بالساكن ، وعند الخليل كلاهما ، لذلك قال ابن معط في ألفيته " عرفه " ليعم المذهبين " [2] .

ودخول " ال " على الفعل الشاذ ، ويخرج على أنها اسم موصول ، ومن الشواهد المتداولة في كتب الدرس النحوي قول الفرزدق :

ما أنتَ بالحكم التُرْضَى حكومته

ولا الأصيل ولا ذي الرأى والجدل

و " الترضى " تركيب نحوي عناصره " ال " بمعنى " الذى " والفعل "ترضى " والعلامة هنا – أي " ال " – سابقة تلحق الكلمة للدلالة على اسميتها نحو:

طالب ←—— الطالب

كتاب ←—— الكتاب

وهكذا ، وتصلح هذه العلامة للتجريب على بعض الكلمات للدلالة على أنها ليست أسماء مثل :

---

(1) انظر المرتجل لابن الخشاب : ١٨ ، ٢٣ ، تحقيق على حيدر ، دمشق ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢م .

(2) انظر شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعة : ٢٠٢/١ ، تحقيق علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م .

كتب ← الكُتَبَ

في ← الفي

هَلْ ← الهل

[٢] *ومن علامات الاسم* " الإسناد إليه " ، وقد استثمر النحويون تلك العلامة التركيبية للتعرف على اسمية بعض الكلمات ، فقد توقف ابن هشام أمام " ما " في قوله تعالى : ﴿ **قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة** ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ **ما عندكم ينفد وما عند الله باق** ﴾ [2] ، قائلاً : " وهذه العلامة " الإسناد إليه " هي أنفه علامات الاسم ، وبها تعرف اسمية "ما" ألا ترى أنها قد أسند إليها الأخيرية في الآية الأولى ، والنفاد في الآية الثانية ، والبقاء في الآية الثالثة ، فلهذا حكم بأنها فيهن اسم موصول بمعنى الذي " [3] .

ويعترض بعض النحويين على عبارة " الإسناد إليه " ، ويرى أن من الأوفق استعمال عبارة " الإخبار عنه " ؛ لأن الإسناد أعم من الإخبار مطلقاً ، لدخول الأمر والنهي والاستفهام والتعجب والتمني فيه دون الإخبار ، فكل مخبر عنه مسند إليه ولا ينعكس " [4] .

[٣] *التنوين* : وقد قسمه النحويون أربعة أقسام ، كلها خاصة بالاسم كما يلي :

أ - *تنوين التمكين* ، وهو يلحق الأسماء المعربة المنصرفة إعلاما ببقائها على أصلها ، وأن الاسم لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع الصرف ، ويسمى تنوين " الأمكنية " أيضا وتنوين " الصرف " ، وذلك نحو : زيد

---

(١) سوة الجمعة : الآية ١١ .

(٢) سورة النحل : الآية ٩٦ .

(٣) انظر ابن هشام : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ص١٩ ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، السعادة ، ١٩٥٣م .

(٤) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٢٠٣/١ .

ورجل ، ولكن هذا التنوين لا صلة لخ بجمع المؤنث السالم ، وما كان من نحو : جوارٍ وغواشٍ .

ب – *تنوين التنكير* ، وهو يلحق الأسماء المبنية للتفريق بين معرفتها ونكرتها ، فإن قلنا : مررت بسيبويهِ ، فهو معرفة ، أما قولنا : مررت بسيبويهٍ بالتنوين فهو علامة على التنكير .

ج - *تنوين المقابلة* ، وهو خاص بجمع المؤنث السالم الذي أخرجناه من تنوين التمكين ، وقد سمى بالمقابلة ؛ لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ، وليس بتنوين صرف بدليل ثبوته فيما لا ينصرف في قوله تعالى **﴿فإذا أفضتم من عرفاتٍ﴾** [1]؛ لأن فيها التعريف والتأنيث"[2].

د– *تنوين العوض* ، وينقسم ثلاثة أقسام حين يلحق الاسم :

[١] *عوض عن جملة* ، ويتصل بالتقدير النحوي في الجملة العربية ، وما وضعه النحويون من قواعد خاصة ببعض الكلمات التي لابد أن تضاف إلى الجمل وإن حذفت الجملة أتى التنوين عوضاً عن ذلك ، وهو دليل على أمرين ، أولهما : العوض عن الجملة المحذوفة ، والآخر : علامة على هذا الحذف ونجد هذا التنوين مع " إذ " عوضاً عن جملة تكون بعدها ، قال تعالى : **﴿ وأنتم حينئذٍ تنظرون ﴾** [3] ، أي : حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، والجملة محذوفة ، وتنوين " إذ " في الآية الكريمة علامة على ذلك .

[٢] *عوض عن اسم* ، وهو اللاحق لـ " كل وأى بعض " عوضاً عما تضاف إليه: فقولنا : " كلٌ قائم " أصله " كل إنسان قائم " ، وقال تعالى :**﴿ قُلْ كُلٌّ يَعملُ على شَاكِلَتِه ﴾** [4] ، وقال تعالى : **﴿ كُلٌّ لهُ قانِتُونَ ﴾** [5] ، وقال تعالى :

---

(1) سورة البقرة : الآية ١٩٨ .

(2) انظر عبد العزيز بن جمعة : شرح ألفية ابن معطي ٢٠٤/١ .

(3) سورة الواقعة : الآية ٨٤ .

(4) سورة الإسراء : الآية ٨٤ .

(5) سورة البقرة : الآية ١١٦ .

﴿ كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك ﴾ [1] ، ومن شواهد " بعض " قول رؤبة بن العجاج :

داينت أروى والديون تقضى فمطلت بعضا وأدت بعضا

[٣] عوض عن حرف ، وهو اللاحق لـ " جوار وغواش " ، ونحوهما رفعا وجرا ، نحو : هؤلاء جوار ، ومررت بجوار ، فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضا عنها .

[٤] الجر ، وإنما اختص بالاسم ؛ لأن عامله إما حرف الجر مطلقا أو المضاف ، وكلاهما لا يصحان في الفعل " [2] ، ويضاف كذلك الجر بالتبعية ، ومن أمثلتهم :

مررت بغلام زيد الفاضل

ففي هذه الجملة ثلاثة أسماء مجرورة هي :

غلام : مجرور بالباء .

زيد : مجرور بالإضافة .

الفاضل : مجرور بالتبعية .

وقد شهد الجر بعض الشواذ في الشعر ؛ لأن بعض الشعراء أدخلوا حرف الجر على الفعل ، لذلك لجأ النحويون إلى التقدير الذي يساعدهم على التقنين في تلك الحال ، قال الشاعر :

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه [3]

وقد توقف ابن جني أمام " بنام " ودرسها خلال العلاقة ، فقيل : إن "نام صاحبه " على اسم لرجل ، وإذا كان كذلك جرى مجرى قوله :

([1]) سورة الإسراء : الآية ٢٠ .

([2]) انظر ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٧/١ ، ١٨ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، السعادة ، مصر ، ١٩٦٤م .

([3]) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/٣ ، ط المنيرية ، [د.ت] .

كذبتم وبيتِ اللهِ لا تنكحونها بني شابَ قرناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ

فإن " بني شاب قرناها " علم ، وربما يقال : إن قول الشاعر " ولا مخالط الليان جانبه " ليس علماً وإنما هو صفة ، وهو معطوف على " نام صاحبه " فيجب أن يكون قوله " نام صاحبه " صفة أيضاً . قيل : قد يكون في الجمل إذا سمي بها معاني الأفعال فيها ، ألا ترى أن " شاب قرناها تصر وتحلب " هو اسم علم ، وفيه مع ذلك معنى الذم ، وإذا كان كذلك جاز أن يكون قوله " ولا مخالط الليان جانبه " معطوفاً على ما في قوله " ما زيد بنام صاحبه " من معنى الفعل [1] .

وهناك تقدير يتصل بالحذف على أن حرف الجر إنما دخل على موصوف محذوف أي " بليلٍ نام صاحبه " [2] ، فالجملة الفعلية " نام صاحبه " في محل جر صفة لكلمة " ليل " المحذوفة .

وتوقف النحويون أمام إضافة الظرف إلى الجملة ، قال تعالى : ﴿ **هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقهم** ﴾ [3] .

(هذا) رفع بالابتداء ، و (يوم) خبره ، أي : هذا اليوم يوم منفعة الصادقين ، فإن سأل سائل فقال : لمَ أضفت (اليوم) إلى الفعل ، والفعل لا يدخله الجر ، وعلامة الإضافة سقوط التنوين من (يوم) ؟ فالجواب عنه أن إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال في المعنى ، ومعناه : أنك تضيف إلى المصادر . التقدير : هذا يوم نَفْعُ الصادقين ، وكذلك قوله : ﴿ **يوم تبيض وجوه** ﴾ [4] ، أي يوم ابيضاض الوجوه ويوم اسوداد الوجوه ، وإنما أضفنا إلى المصادر " [5] .

---

(1) انظر ابن جني : الخصائص ، ٣٦٦/٢ ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٢ – ١٩٥٦م .

(2) انظر شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعة : ٢٠٧/١ .

(3) سورة المائدة : الآية ١١٩ .

(4) سورة آل عمران : الآية ١٠٦ .

(5) انظر ابن زنجلة : حجة القراءات ، ص ٢٤٢ ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط٤ ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .

[٥] النداء : " وإنما اختص بالاسم ؛ لأن المنادى مفعول في المعنى ، والمفعول ما كان معمولا للفعل ، فلو كان الفعل مفعولا للزم كون الشيء معمولا لنفسه وهو محال ؛ لأن المفعول مخبر عنه ، ولا يخبر إلا عن الاسم " [١] .

ومن هنا فإن معنى قولنا : " يا زيد " هو " أدعو زيدا " . وإذا دخلت " يا " على الفعل ظاهرا ، فلابد من تقدير منادى محذوف ، ومن الشواهد الخاصة بذلك قول ذي الرمة :

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى

ولا زال منهلا بجرعائك القطر [٢] .

فالمنادى محذوف والتقدير " يا هذه اسلمي " ، وقال الأخطل :

ألا يا اسلمي يا هند هند بني بكر

ولا زال حيانا عدى آخر الدهر

أراد " ألا يا هند اسلمي " ، وقال الشاعر :

ألا يا اسلمي ذات الدماليج والعقد

وذات الثنايا الغرو الفاحم الجعد

أراد " ألا يا ذات الدماليج اسلمي " وقال الشماخ :

يقولون لي يا احلف ولست بحالف

أخادعهم عنها لكيما أنالها

فقد أراد " يا هذا احلف " ، وقال الفرزدق :

يا أرغم الله أنفا أنت حامله

يا ذا الخنى ومقال الزور والخطل

أراد : " يا هذا أرغم الله أنفا " .

([١]) انظر شرح ألفية ابن معطي : ٢٠٨/١ .

([٢]) انظر ابن هشام : مغني اللبيب ص ٣٢٠ ، وابن عقيل : ٢٦٦/١ .

وقال تعالى : ﴿ ألا يا اسجدوا ﴾ ، فقد قرأها الكسائي " ألا " خفيفة ، وقرأها الباقون بالتشديد ، فمن خفف جعلها تنبيها و " يا " نداء والتقدير " ألا يا هؤلاء اسجدوا " ، ويجوز أن يكون " يا " تنبيها ولا منادى هناك ، وجمع بين تنبيهين تأكيدا ؛ لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر ... وأما قراءة الجماعة فعلى أن " أن " الناصبة للفعل دخلت عليها " لا " النافية والفعل المضارع بعدها منصوب ، وحذف النون علامة النصب [1] .

[٦] *التصغير* : وإنما كان من خواص الاسم ؛ لأنه يفيد التخصيص ؛ إذ هو وصف في المعنى ، فكلمة " رجيل " تساوي قولنا : " رجل صغير " ، و " ضارب " تصغيرها ضويرب ، فإذا صغرته لم يكن بد من ضم أوله لعلامة التصغير ،فإذا ضممت انقلبت الألف واوا بسبب الضمة "[2] ، وقد ورد شذوذا تصغير " أفعل " ، قال الشاعر :

يا ما أمليح غزلانا شدن لنا

من هؤليا ئكن الضال والسمر

والشاهد في قوله " أمليح " فإنه تصغير " أملح " لذلك يرى الكوفيون أن " أفعل " في التعجب اسم بدليل مجيئها مصغرة في هذا البيت ، وأنكر ذلك البصريون ، وقالوا إن هذا التصغير شاذ " [3] .

[٧] *الوصف* : وتلك العلامة تركيبية دلالية تؤدي إلى التخصيص على نحو ما حدث مع التصغير ، فإن قلنا : زيد طالب مجتهد ، فإن كلمة " مجتهد " تؤدي إلى تخصيصه ، وهي علامة عليه تتصل به دون غيره .

---

(١) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ٢/٢٤ ، ٢٥ .

(٢) انظر عبد المنعم فائز : السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، ص ٥٨٣ ، دار الفكر ، ط١ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري : ص ٨١ ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٥٣م .

[٨] التثنية : " وإنما اختصت بالاسم ؛ لأنها ضم مفرد إلى مثله ، ولا يصح إلا في ثابت متعدد ، والفعل عرض لا يمكن بقاءه فلا يضم ؛ لأن المقصود من التثنية التكثير ، ومدلول الفعل جنس يقع على القليل والكثير ، فلو ثني لقصد التكثير ولكان تحصيلا لحاصل " [1] .

[٩] الجمع : مطلقا ، وعلة اختصاصه ما ذكر في التثنية .

[١٠] التأنيث : وإنما كان علم التأنيث مطلقا من خواص الاسم ؛ لأن مدلول اللفظ ، إن كان مؤنثا حقيقيا وهو ما كان بإزائه ذكر من الحيوان ، فلا يكون إلا في الأشخاص ، وهي أسماء ، وإن كان غير حقيقي فهو محمول على الحقيقي ، ولأن مدلول الفعل جنس وهو مذكر . وأما التاء اللاحقة بالفعل نحو : قامت هند ، فتأنيث الفاعل لا الفعل [2] .

وشبه الفعل من الأسماء المراد به الأسماء التي تشبه الأفعال في الدلالة على الحدث ، ولذا تسمى " الأسماء المشبهة بالأفعال " و " الأسماء المتصلة بالأفعال " أيضا .

وهي تسعة أنواع : المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وصيغ المبالغة ، واسم التفضيل ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة [3] .

ومن السمات التي تشترط فيها الأسماء والأفعال في مبناها همزتا الوصل والقطع ، فمن مواضع همزة القطع في أول الأسماء كلها نحو : أحمد ، أيمن ، إمام ، إبراهيم ، ألفت ، ويستثنى من ذلك عدة أسماء ، حيث جعلت العرب همزتها همزة وصل وهي : ابن ، ابنة ، امرؤ ، امرأة ، اثنان ، اثنتان ، ايم الله ، ايمن الله ، اسم ، است " محل العورة " .

---

(1) انظر شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز جمعه : ١/٢٠٤ .

(2) انظر د.محمود سليمان ياقوت : العلامة في النحو العربي ، ص ٢٠ وما يليها ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ط١ ، ١٩٨٩م .

(3) انظر مصطفى غلاييني : جامع الدروس العربية ١/١٦٠ .

وهذه الأسماء عشرة معروفة هي : ابن ، وابنة ، وامرء ، وامرأة ، واثنان ، واثنتان ، واسم ، واست ، وابنم بمعنى " ابن " ، وايمن في القسم وقالوا فيه " ايم الله " وهمزته مفتوحة ، وقد كسرها بعضهم فقال : " ايم الله ".

قال نصيب :

فقال فريق القوم لما نشدتهم

نعم وفريق لايمن الله ما ندرى

وقال المتلمس :

وهل لى أم غيرها تعرفونها

أبى الله إلا أن أكون لها ابنما

أي : ابنا [1] .

وقد زيدت همزت الوصل في حرف واحد ، وهو لام التعريف ، جيء بها لسكون اللام ، فقيل : الغلام ، القائد ، المهذبة .

وقد جاءت مفتوحة معه ، كما كانت مفتوحة في " ايمن " القسم وهو اسم ، من قبل أن هذا اسم غير متمكن ، ولا يستعمل إلا في القسم وحده ، فلما شابه الحرف في قلة تمكنه ، فتح تشبيها بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف ، ويؤكد مشابهة اسم القسم هذا للحرف ، أنهم قد تلاعبوا فيه وأضعفوه ، فقالوا مرة : ايمن الله ، ومرة ايم الله ، ومرة م الله ، ومرة م الله ، وقالوا من ربى ، ومن ربى ، فلما حذفوا هذا الحذف المفرط ، وأصاروه من كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف ، قوى شبه الحرف عليه ، ففتحوا همزته تشبيها بهمزة لام التعريف [2] .

والأسماء على ضربين : مصادر وغير مصادر . فالمصادر هي مصادر الأفعال أي مصادر كل فعل ماض بعد ألفه أربعة أحرف فأكثر ، وبعبارة أوضح

([1]) انظر ابن جني : سر صناعة الإعراب ١/١٠٣ ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٥٤م .

([2]) انظر السابق نفسه ١٣٢/١ .

هي : مصادر الفعل الخماسي والسداسي المبدوءين بهمزة وصل وذلك نحو انطلاق ، استخراج ، اجتهاد ، اثاقلا ؛لأنه لما وجدت الهمزة في الأفعال وجدت في المصادر إلحاقا للمصادر بأفعالها ؛ لأن المصادر - وإن كانت أصلا في الاشتقاق - فرع على الأفعال في الإعلال ، وجارية عليها تصح إذا صحت ، وتعل إذا أعلت نحو قام قياما ولاوذ لواذا [1] .

وأما غير المصادر فعشر أسماء معدودة محفوظة عن العرب ، ولعل العرب حملوها على الأفعال؛ لأنها شبهتها بحذف لامها تخفيفا لكثرة استعمالها فسكنت فاؤها ولحقتها همزة الوصل عوضا عن المحذوف .

ففي بعض هذه الأسماء مثل ابنم وامرئ وأيمن ليست بمحذوفة اللام ولحقتها همزة الوصل ، وقد قيل في تعليل ذلك إن النون في ابنم والراء في امرئ تبعت حركتهما حركة ما بعدهما فيجرى عليهما حركات الإعراب كما يجرى على ما بعدهما فصارتا كحرف إعراب وكأن اللام حذفت وعلى كل فهو التماس علة لما وقع . وبعضهم يقول : إن اللام فيهما حذفت وأتى بهمزة الوصل ثم رجعت اللام وبقيت الهمزة دون حذف وهو تكلف على أنه قد اختار بعضهم أن اللام محذوفة في ايتم والميم زائدة ، وهذه الأسماء هي :

ابن ، ابنة ، ابنم ، اثنان ، اثنتان ، امرُؤ ، امرأة ، اسم ، است ، أيمن الله ، ويقال فيها أيم الله .

فأما ابن : فأصله بنو بفتح الباء والنون بدليل قولهم في الجمع أبناء ، ويدل على أنه أوله مفتوح قولهم في الجمع بنون ، وفي النسب بنوى ، فحذفت لامه ، وسكن أوله ، وأتى بهمزة الوصل ، وإنما قلنا إن لامه واو ؛ لأن الغالب في اللام المحذوفة أن تكون واوا ، ولأنهم أبدلوا منها تاء فقالوا : بنت ، وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء .

---

(1) انظر ابن جني : المنصف ٦٥/١ ، تحقيق إبراهيم مصطفى عبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ، إدارة إحياء التراث القديم ، ط١ ، ١٩٦٠م .

ونقل ابن الشجري أن بعضهم ذهب إلى أن لام ابن ياء مأخوذ من بني الرجل بامرأته يبنى ، وأجاز الزجاج الوجهين [1] .

وأما ابنة فأصلها بَنَوة ؛ لأنها مؤنث ابن والتاء للتأنيث [2] .

وأما ابنم فأصله ابن زيدت عليه الميم للمبالغة والتوكيد ، كما زيدتْ في "زرقم" بمعنى الأزرق ، وليست الميم بدلاً من لام الكلمة ؛ لأنها لو كانت بدلاً من لام الكلمة لكانت في حكم اللام فلا يحتاج إلى همزة وصل ؛ لأن همزة الوصل تاقب اللام ولا تدخل من الأسماء إلا على المحذوفات ما خلا امرءاً .

وذهب بعضهم إلى أن الميم بدل من لام ابن وهي الواو ، ولكن لما صارت حركة النون تتبع حركة الإعراب كانت في حكم حرف الإعراب وكأن الميم غير موجودة فاحتيج إلى همزة الوصل [3] .

وأما " امرؤ " فهو كلمة تامة لم يحذف منها شيء ، ولكن كثر استعمال العرب لها وحذفوا الهمزة منها أحياناً للتخفيف بعد إلقاء حركتها على الراء فصارت الراء حرف إعراب فيقولون : جاء المرُ ، ورأيت المرَ ، ومررت بالمرِ ، واتبع ذلك مع وجود الهمزة ، فصارت الراء تتبع حركتها حركة إعراب الهمزة ، فكأنها حرف إعراب وكأن الهمزة محذوفة ، فعاملوها معاملة محذوف اللام ، فأسكنوا أولها ، وأتوا بهمزة وصل [4] ، و " امرأة " مؤنث امرؤ .

اثنان : أصله ثَنَيان من ثنيت كفتيان لقولهم في النسب ثَنَوى ، وكذا اثنتان ، والتاء فيها للتأنيث ، وأما ثنتان فالتاء بدل من اللام كتبت ، وليست للتأنيث لسكون ما قبلها .

اسم : وأما اسم فأصله عند سيبويه : سِمْو ، أو سُمْو بكسر الفاء أو ضمها مع سكون العين ، فحذفت الواو تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وسكنت الفاء ، وأتى

---

(1) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ١٣٢/٩ .

(2) انظر السابق نفسه : ٢٣١/٩ .

(3) انظر المنصف لابن جني : ٥٨/١ .

(4) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ١٣٤/٩ .

بهمزة الوصل عوضاً عن المحذوف ، وهو مشتق من المسو ؛ لأنه يسمو بمسماه ويشهره .

است : أصله ستَه على وزن جَبَل ، ولامه هاء بدليل قولهم في الجمع أستاه ، وفي التصغير ستَيْهَة ، فحذفت الهاء لشبهها بحروف العلة ، وسكنت السين ، وأتى بهمزة الوصل ، وهناك لغتان أخريان : الأولى - وهي قليلة - سَه بحذف العين .

ومن ذلك الحديث : " العينان وكاء السَّه " ، والثانية : سَت بحذف اللام دون تعويض .

أيمن الله : همزته همزة وصل ؛ لأن نونه تحذف كثيراً ، نحو : أيْمُ الله ، والقسم موضع التخفيف ، فصار النون الثابت كالمحذوف ، فالتزم تعويض همزة الوصل .

وأيمن مفرد مشتق من اليمن وهو البركة ، أي بركة الله يميني ، والأغلب فتح الهمزة لكثرة الاستعمال ويجوز الكسر ،وربما حذفوا النون فقالوا : أيم الله بفتح الهمزة وكسرها [1] .

والكوفيون يرون أن أيْمُنُ جمع يمين [2] ، وهمزتها همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال .

هذا وقد تدخل اللام على أيْمن فتحذفت الهمزة فيقال : لأيْمُن الله وهي مبتدأ خبره محذوف وجوباً [3] .

([1]) انظر ابن جني : المنصف ٦١/١ .

([2]) انظر السابق نفسه ٦١/١ .

([3]) انظر د. أحمد حسن كحيل : التبيان في تصريف الأسماء ص ٢٨٩ ، ط٤ ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٠م .

صفاتـــه :

ينقسم الاسم من حيث رسوخ قدمه في الاسمية وعدم ذلك إلى متمكن وغير متمكن ، وينقسم المتمكن إلى أمكن وغير أمكن .

الأمكن: هو اسم كامل الاسمية : يقبل الحركات الإعرابية الثلاث ، جـــاء زيـدٌ ، رأيت زيداً ، مررت بزيدٍ . ويقبل علامات الاسم كلها ، فيعرف بـــ " ال " : الرجل ، وينون : زيدٌ ، زيداً ، زيدٍ . ولهذه الأسباب عُدَّ أرسخ الأســماء في الاسمية ، وسمي بالمتمكن الأمكن .

غير المتمكن :هو اسم أشبه الحرف ففقد شيئاً من شخصيته الاسمية ، فـــهو لا يقبـل الحركات كما تقبلها الأسماء المتمكنة ، فلا يقال : جـــاء مـنُ فــاز ، ولا مررت بمنِ فاز . ولا يقبل " ال " فلا يقال : جاء المنُ فاز ، ولا التنويـن ، فلا يقال : منٌ ، مناً ، منٍ .

والأسماء غير المتمكنة: هي الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الكنايات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الأفعال ، وأســماء الأصوات ، وهي مبنية جميعاً بسبب عدم تمكنها من الاسمية [1] .

فالتنوين في العربية يجيء على نوعين : مختص بالأسماء فقط ، فلا يلحـق غيرها من الأفعال والحروف وغير مختص يدخل جميع أجزاء الكلام مـــن اسـم وفعل وحرف .

لم يك الاسم في جميع أحواله لينوّن ، بل تراه ينون في بعضها ، ويحـــذف منه التنوين في بعضها ، لهذا لا يلحق التنوين اســماً مـــن الأســماء العربيــة إلا بالشروط التالية :

✍ أن يكون مجرداً من " ال " مثل : هذا غلامٌ أم رجلٌ ... إلخ ، فإذا دخلـت " أل " على الاسم حذف منه التنوين كأن نقول : جاء الغلام ، وإنما حذف التنوين من الغلام للأسباب التالية :

---

(1) انظر محمد الأنطاكي : المحيط ٢١٣/١ .

الأول: أن الألف واللام تدل على استثمار مدخولهما وانفصالهما بعده ، والتنوين كذلك ، فلما تواردا على شيء واحد تعاقبا ، بمعنى أنه إذا وجدت " ال " في الاسم حذف التنوين والعكس بالعكس .

الثاني: أن اجتماع " ال " والتنوين في الاسم يزيده ثقلاً ويسلخه من خفته التي بنى عليها ، الأمر الذي يتنافى مع الذوق العربي ويسر العربية ؛ لأن العرب يميلون إلى خفة ألفاظهم وسهولتها .

الثالث: أن " أل " تدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير ، وهما ضدان ، وباجتماعهما يلزم منه توارد معنيين مختلفين على شيء واحد[1] .

الرابع: أن " ال " علامة للاسم في أوله ، والتنوين علامة له في آخره ، وقد تحقق المراد بإحداهما ، وفي اجتماعهما معاً يقتضي أن تكون إحداهما لغواً أو تحصيل حاصل .

✍ أن يكون مفرداً مثل " رجل " فلو ثنى أو جمع حذف تنوين المفرد وعوض منه النون في المثنى والجمع وهذان رجلان ، وهؤلاء مسلمون ، وأولئك رجال أو نساء ، أما في المثنى وجمع المذكر السالم ، فالنون فيهما عوض من التنوين في الاسم المفرد ، وأما في جمع التكسير وجمع المؤنث ، فقد استغنى بتنوين الجمع عن تنوين المفرد ، وإنما حذف التنوين من المفرد حال تثنيته أو جمعه ؛ لأن التنوين حرف من حروف المعاني يلحق آخر الاسم للدلالة على معنى فيه ، فهو كواو العطف ، وباء الجر ، فلا يفصل به بين ما جعل كلمة واحدة كالمثنى والجمع ، أو كالكلمة الواحدة كما في الإضافة [2] .

---

(1) حاشية عبادة على الشذور : ١١٢/١ .

(2) انظر حاشية يس على التصريح٢/٢٤ للشيخ خالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

✍ أن يكون الاسم معرباً مثل " هذا ولد " ، فإذا كان مبنياً فلا ينون كأسماء الشرط الاستفهام وأسماء الإشارة والموصولة والضمائر ، وكذلك إذا كان الاسم معرباً في الأصل ثم عرض له البناء كأن يكون منادى مثل " يا ولدُ لمعين " أو اسماً للا النافية للجنس مثل " لا رجلَ في الدار " أو ركب تركيب مزج من الأعداد نحو : في الفصل تسعة عشر طالباً ، أو من الظروف الزمانية مثل " لقيته صباح مساء ، أو من الأحوال نحو " هو جاري بيت بيت ، فكل اسم من الأسماء السابقة معرب منصرف فلما عرض له البناء حذف تنوينه [1] .

✍ أن يكون غير مضاف مثل : هذا قلمٌ ، فإن أضيف حذف التنوين مثل :هذا قلم محمد،وإنما حذف التنوين لأمرين : *الأول*: أن المضاف إليه منزل منزلة التنوين ، فإذا جمع بينهما كان ذلك كالجمع بين العوض والمعوض منه .*والثاني*: أن التنوين يدل على انفصال الاسم عما بعده ، والإضافة تدل اتصاله به ، وباجتماعهما يلزم منه اجتماع الضدين : " الانفصال والاتصال " وهذا ممتنع [2] .

وقد علل الكوفيون منع الجمع بين التنوين والإضافة بأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، فاستغنى بأحدهما عن الآخر ، وعلله البصريون بأن الإضافة تدل على التعريف أو التخصيص ، والتنوين يدل على التنكير ، فلو جاز الجمع بينهما لأدى ذلك إلى الجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة [3] .

✍ أن لا يكون علماً موصوفاً بابن ، وذلك الابن مضاف إلى علم آخر ، مثل : هذا محمدٌ ، فإن وصف محمد بابن ثم أضيف ذلك الوصف إلى علم آخر حذف منه التنوين نحو : جاء محمد بن على ، فمحمد كان منوناً قبل الوصف بابن ، فلما وصف به حذف خلافاً لابن عصفور ، وكذا بنت كما حكى عن قوم من العرب .

---

(1) انظر شذور الذهب لابن هشام : ٧٢ - ٧٧ ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد .

(2) انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٩٧ ، تحقيق مازن المبارك .

(3) انظر الإنصاف لابن الأنباري : ٢/٢٨٨ - ٤٩٣ .

وفي المغنى أن هذا الحذف واجب ؛ لكثرة الاستعمال ، وألحق بعضهم بالعلم ما كنى به عنه كفلان وفلانه ، والمراد بالعلم ما شمل الاسم والكنية واللقب ، وشرط بعضهم أن يكون العلم الثاني أباً للأول حقيقة ، فإن كان جداً فلا حذف ، بل يحرك التنوين بالكسر لالتقائه ساكناً مع باء ابن ، فإن لم يقع لفظ " ابن " بين علمين نحو : جاءني كريم ابن كريم ، أو زيد ابن أخينا ، لم يحذف منه التنوين لقلة الاستعمال [1] . وخلاصة القول أن التنوين إذا التقى مع ساكن فلا يحذف قياساً إلا من موصوف بابن أو ابنة إذا كانا نعتين لعلم ، وكانا مضافين لعلم آخر ، وعلة ذلك كثرة الاستعمال ، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه ، فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه ، اختاروا حذفه طلباً للخفة .

ومن هنا يظهر لنا من مذاهب النحاة ، أن كلمة " ابن " إذا وقعت بين علمين ثانيهما أب للأول وكانت وصفاً لأولهما وجب أمران :

أحدهما : حذف ألف " ابن " خطاً ، ثانيهما : حذف تنوين العلم الأول إن كان منوناً ، وحكى التبريزي في شرح الحماسة في هذا الشأن لغتين : حذف التنوين كالمشهور عن النحاة ، وجواز التنوين ، قال في تعليقه على قول قرواش بن حوط الضبي :

نبئت أن عقالاً بن خويلد	*بنعاف ذي عُرُم وأن الأعلما*
ينهى وعيدُهما إلى وبيننا	*شم فوارع من هضاب برمرما*

" الأجود في العلم وقد وصف بالابن أو الابنة مضافين إلى علم أو ما يجري مجراه ترك التنوين فيه ، وقد نون الشاعر " عقالاً " وإذ قد نعل ذلك ، فالأجود في "ابن جويلد" أن يجعل بدلاً ، ويجوز أن يجعل صفة على اللغة الثانية".

وعلى لغة التنوين والبدل يحمل قول الراجز :

جاريةٌ مَن قَيْسٍ بن ثعلبة [2]

([1]) انظر شرح الكافية للرضي : ١/٤٠٢ .

([2]) انظر شرح الشافية للرضي : ٢/٢٣٢ - ٢٣٤ .

وعليه فالتنوين في قيس لغة وليس ضرورة كما ذكر النحاة .

أن لا يكون الاسم موقوفاً عليه نحو : جاء محمد وأحمد ، فإن وقف عليه سواء أكان موقوفاً بأن لم يركب مع غيره في جملة أو غيرها نحو : زيد ، على ... إلخ ، أو كان مركباً نحو : غلام زيد ، أو حضر زيد ، ، ووقف عليه فإنه والحال هذى يحذف منه التنوين .

ويفهم مما تقدم أن الأسماء المعربة المصروفة لا تنون إلا حال وصلها ، فإن كانت غير مركبة ، أو مركبة ووقف عليها فلا تنون ، بل يحذف منها التنوين إذا كانت مرفوعة أو مجرورة،فإن كانت منصوبة أبدل التنوين ألفاً[١].

أن لا يشبه الاسم الفعل مثل : هذا محمد وذلك زيد ، فإن أشبهه لوجود علتين كالأعلام والصافت الممنوعة من الصرف مثل : فاطمة ، وعثمان ، وعمر ، وجوعان ... إلخ ، أو كانت فيه علة تقوم مقام العلتين كأن يكون الاسم على صيغة منتهى الجموع مثل : منابر ومصابيح ، أو كان مختوماً بألفى التأنيث المقصورة كـ" دنيا " أو الممدودة كـ " علياء " ، فإنه حينئذٍ لا ينون .

وبعد ، فالأسماء العربية ثلاثة أنواع : ما يشبه الحرف ويقال ذلك على جميع المبنيات فلا تنون وما يشبه الفعل وهو الممنوع من الصرف فلا ينون كذلك ، وما خلصت اسميته ، وقد تمكن فيها وهو المصروف ، وهذا الأخير هو - وحده - يلحقه التنوين ما لم يعرض له البناء [٢] .

المتمكن غير الأمكن:

وهو الاسم الذي منع من التنوين فقط من بين علامات الاسم ، ويسمى الاسم الممنوع من التنوين ، أو الممنوع من الصرف ، أو الممنوع من الإجراء ، والأسماء الممنوعة من الصرف هي :

---

(١) انظر المقتضب للمبرد : ٣٥٦/٢ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة .

(٢) انظر د. عبد الرحمن محمد إسماعيل : بدائع من العربية ، دراسة تحليلية لقضايا متنوعة في النحو والصرف والعروض ، ص ١٠٤ وما يليها ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .

[١] كل علم لأنثى : مثل " سعاد، فاطمة ، زينب " ، إلا الأعلام العربية الثلاثية الساكنة الوسط ، مثل " هنْد ، دعْد " ، فيجوز صرفها ومنعها. أما الأعجمية فتمنع رغم ذلك ، مثل " جوْر ، حمْص " .

ويدخل في هذا القسم أسماء البلاد والقبائل ، إلا أن أسماء القبائل تصرف إذا عنيت منها اسم جد القبيلة ، تقول : جاء بنُو تميمٍ بالتنوين .

[٢] كل علم لذكر منقول عن علم او اسم موضوع في الأصل للإناث : مثل " سعاد ، عقرب ، عنكبوت " . إلا أن يكون على ثلاثة أحرف فيصرف ، نحو " دعد ، عنُق " .

[٣] كل علم لذكر مؤنث اللفظ : مثل " طلحة ، حنظلة " .

[٤] كل علم أعجمي زاد على ثلاثة أحرف : مثل " إبراهيم ، إسحق " .

[٥] كل علم مزيد بألف ونون : مثل " عثمان ، رضوان " .

[٦] كل علم مركب تركيباً مزجياً : مثل " معدْ يكرب ، حضرموت " .

[٧] كل علم وازن الفعل : بشرط أن يكون الوزن مما هو خاص بالأفعال ، مثل " ضورب ، يشكر ، تغلب " ، أو كان شائع الاستعمال في الأفعال أكثر من الأسماء ، مثل : " أحمد ، أسعد " ؛ لأن وزن " أفعل " أشيع في الأفعال منه في الأسماء .

أما إن كان الوزن على درجة واحدة من الشيوع في الأسماء والأفعال فلا منع من الصرف ، مثل : " رَجَب ، حَسَن ... " .

[٨] كل علم على وزن فُعَل : وهي خمسة عشر : " عُمر ، زُفر ، زُحَل ، ثُعَل ، جُشَم ، جُمَح ، قُزَح ، دُلَف ، عُصَم ، جُحَا ، بُلَع ، مُضَر ، هُبَل ، هُذَل ، قُثَم " . ويلحث بهذه الأعلام الأسماء التي يؤكد بها الجمع المؤنث ، وهي : " جُمَع ، كُتَع ، بُصَع ، بُتَع " .

كما يلحق بها أيضاً كلمة " أُخَر " .

[٩] كل علم زيدت فيه ألف للإلحاق : مثل " أرطى ، ذفرى " .
[١٠] كل صفة على وزن " أفعل " الذي مؤنثه " فعلاء " : مثل " أحمر " .
[١١] كل صفة على وزن " فعلان " الذي مؤنثه " فعلى " : مثل " عطشان " .
[١٢] كل ألفاظ العدد التي على وزني " مَفْعَل وفُعَال " : مثل " مَوْحَد وأُحَاد ، ومَثْنَى وثُنَاء ، ومَثْلَث ، وثُلاث ... إلخ " .
[١٣] كل اسم ختم بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة : مثل " صحراء ، عذراء ، حبلى ، ذكرى ، دعوى ، جرحى ، قتلى ... إلخ " ، ويلحق بهذا القسم كلمة " أشياء " .
[١٤] كل اسم كان على وزن أقصى الجموع : سواءٌ أدلَّ على جمع ، مثل " منازل وعصافير " أم دل على مفرد ، مثل " سراويل وطباشير " .
[١٥] كلمة " سحر " : مراداً بها سحر يوم بعينه ، كما في قولك : " جئت يوم الجمعة سحر "،فإن لم ترد سحراً معيناً صرفت فقلت : "جئت سحراً"[١].

إن التنوين هو المميز على أنك تريد شيئاً غير معين بذاته ، أو مختلطاً بين نظائره المماثلة له ، وأن الكلمة المنونة نكرة ؛ لأن معناها منكر أي شائع غير معين وغير محدد .

والتنوين نون تلفظ ، وتحدث رنيناً خاصاً وتنغيماً عند النطق ، ولكنها لا تكتب ، بل يقوم مقامها رمزٌ مختصر يغني عنها " العلم نورٌ = نورُن ، كان العلم نوراً = نورَن ، التزم بنورٍ = بنورِن ، وعلى هذا الشكل ، يكتب علماء العروض وعلماء الصوت التنوين في حالاته " الثلاث " .

والتنوين والنون صنوان متلازمان ، وقد استعملت اللغة وسيلة من المجال نفسه ، في التعامل مع جدول الصرف ، ونقول " العلمان نوران ، كان العلمان نورينْ .. " ولا يختفي التنوين مع الجمع المختوم بالألف والتاء الزائدتين ، في جمع المؤنث السالم وملحقاته ، بل يظهر ليكون مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم "مؤمنون" ويتم التعادي بين الاثنين بتنوين المقابلة "مؤمناتٌ : مؤمناتُن ... ".

([١]) انظر محمد الأنطاكي : المحيط ١/٢١٤ .

وقد تظهر نون مكتوبة من طبيعة نونَ الأسماء في الأفعال المضارعة المسماة بالأفعال الخمسة " يفعلان ، تفعلان ، يفعلون ، تفعلون ، تفعلين " ، ولـذا لن نتكلم فقط عن تنوين ونون جدول صرف الاسم ، بل عن تلك النون التي تصيب الأفعال أيضاً والتي تقيم الاشتراك بين جدولى الصرف والتصريف " جاء المشتكيان يلتمسان ، أخذ المجتهدون يطالعون ... " والتي نعدها مميزاً [1] .

ويمتاز الاسم والصفة بقبول التنوين إملائياً بالضمتين في حالة الرفع وبالألف والفتحتين في حالة النصب وبالكسرتين في حالة الجر ، فإذا وجدت هذه السمات في كلمة ، فأما أن تكون هذه الكلمة اسماً أو صفة ، ولا تكون غير ذلك إلا أذا أدت معنى بتنوينها غير معاني التنوين في الأسماء " التمكين " وفي الصفات (سلب معنى الصلة والنسبة) .

وذلك كالتنوين الذي في خالفة الإخالة " صهٍ " ، فلهذا التنوين معنى وظيفي هو التعميم وعدم التعيين فيشبه التنوين الذي يلحق النكرة غير المقصودة في النداء نحو : يا رجلاً أقبل ، والذي يلحق المصدر النائب عن فعل الأمر نحو " ضرباً زيداً " إذ المعنى يا رجلاً أياً كان وضرباً أي نوع من الضرب وعلى ذلك يكون معنى " صهٍ " أمسك عن أي نوع من أنواع الكلام تحاوله فإذا أردت كلاماً معيناً أسكنت الهاء في الوصل .

وهذه المعاني التي يساق التنوين من أجلها هنا ليست شبيهة بتنوين التمكين الذي للأسماء المصروفة [2] .

<u>صحته واعتلاله</u> : ينقسم الاسم باعتبار آخر حرف من حروفه إلى :

<u>صحيح الآخر</u> : وهو ما ليس آخره حرف علة ولا ألفاً ممدودة ، مثل : رجل ، كتاب ، قلم .

([1]) انظر ريمون طحان : فنون التقعيد وعلوم الألسنية ص ٢٣٦ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان .

([2]) انظر د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٩٣ .

شبه صحيح الآخر :وهو ما كان آخره حرف علة ساكناً ما قبله ، مثل : دلْو ، ظبْـي ، وسمي بذلك ؛ أن الحركات الثلاث تظهر على آخره كالصحيح ، فتقـول : دلوٌ ، دلواً ، دلوٍ .

المقصور :وهو الاسم المعرب الذي آخره ألف ثابتة ليس بعدها همزة ، مثل : عصا ، فتى ، فأما " متى " فليس مقصوراً ؛ لأنه مبني غير معرب ، وكذا " رأيـت أباك " ليس مقصوراً ؛ لأن ألفه للإعراب ، وهي زائلة غير ثابتة .

والألف المقصورة التي في آخر المقصور على أنواع :

- فقد تكون أصلية منقلبة عن واو ، مثل " عصا " والأصل " عَصَو " .
- وقد تكون أصلية منقلبة عن ياء ، مثل " هدى " ، والأصل " هَدَى " .
- وقد تكون مزيدة للتأنيث ، مثل " عطشى " ، والأصل " عطش " .
- وقد تكون مزيدة للإلحاق ، مثل " أرطى " .

وسميت هذه الألف مقصورة ؛ لأنها أقصر في اللفظ من أختـها الممـدودة التي تليها الهمزة ، وهي تكتب على صورة الألف إن كانت ثالثة أصلها الـواو ، مثل " العصا ، العُلا . وترسم على صورة الياء إن كانت ثالثة منقلبة عن يـاء ، أو كانت رابعة فصاعداً ، مثل " هدى ، حبلى ، مُصطفى ، مستشفى " .

المدود :

وهو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة ، مثل : بناء حمراء ، فأما " داء وماء " فليسا ممدودين ؛ لأن ألفهما ليست زائدة ، بل هي أصلية منقلبـة عن واو ، والأصل " دوء ، موه " .

وهمزة المدود على أنواع :

- فقد تكون أصلية ، مثل " قُرّاء " ؛ لأنه من " قرأ " ، وقد تكون أصليـة منقلبة عن واو ، مثل " سماء " ؛ لأنه من " سَمَو " .
- وقد تكون أصلية منقلبة عن ياء ، مثل : " بناء " ؛ لأنه من " بَنَى " .

✍ وقد تكون زائدة للتأنيث ، مثل : " حمراء " .

✍ وقد تكون زائدة للإلحاق ، مثل : " حرباء " [1] .

قصر الممدود ومد المقصور :

أجمع البصريون والكوفيون على جواز قصر الممدود للضرورة ؛ لأنه كما يرون رجوع إلى الأصل ، وقد ورد كثيراً ، مثل قول الشاعر :

لابُد من صنعا وإن طال السفر

وإن تَحَنَّى كل عود ودَبَر

ويَحَنَّى : من حنى ظهره إذا احدودب ، والعوذ : المسنّ من الإبل ، ودَبر البعير إذا عقر ظهره .

وقول الآخر :

فهمُ مَثَلُ الناس الذي يعرفونه

وأهل الوفا من حادث وقديم

ففي الشاهد الأول " صنعاء " جاءت مقصورة " صنعا " ، وفي الشاهد الثاني " الوفاء " جاءت مقصورة " الوفا " .

وأما مد المقصور فهو خروج على الأصل ؛ لذلك اختلف البصريون والكوفيون في جوازه ، فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون مستدلين بما ورد منه ، نحو :

سَيُغنِينِّي الذي أغناك عني فلا مفر يدوم ولا غناء

حيث مد الشاعر " غنى " فقال : غناء .

المنقوص:

وهو الاسم المعرب الذي في آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، نحو : القاضي ، الهادي ، الثاني . وسمى منقوصاً لأن الضمة والكسرة تقدران على آخره للثقل

(1) انظر محمد الأنطاكي : المحيط ١/١٩٤ .

، ولا يظهر على آخره إلا الفتحة " فنقص بذلك عن الصحيح " ، كما أن ياءه قد تحذف إذا كان مجرداً من " أل " والإضافة في حالتي الرفع والجر ، نحو :

هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ .

فإذا كان محلى بأل أو مضافاً ثبتت الياء ، نحو :

هذا القاضي ، ومررت بالقاضي ، وقاضي المدينة .

ولا تعد هذه الأسماء منقوصة :

يرمى ، يقضى ، يهدي .. ؛ " لأنها أفعال " .

الذي ، التي ، هذى ؛ " لأنها أسماء مبنية " .

ظَبْى ، جَرْى ، فَرْى ؛ " لأنها ما قبل الياء ساكن " .

أخى ، صديقي ، أبى ؛ " لأن الياء ياء المتكلم ، وهي طارئة " .

وياء المنقوص نوعان :

[١] أصلية في الكلمة ، نحو :

الهادى ، القاضي ، الحامي .

وهذه الأسماء من : هدى، قضى ، حمى .

[٢] منقلبة عن واو ، نحو :

الداعي ، المبدى ، المتعالي ...

والأصل فيها : الداعِو ، المبدِو ، والمتعالِوْ ، وقعت الواو متطرفة بعد كسر ، فقلبت ياءً [١] .

أبنيـه:

يمثل الجانب الأول من أنواع الأبنية ، أبنية الأسماء وأبنية الأفعال ، في موضوعات علم الصرف ، ونتناول - هنا - الجانب الآخر المتمثل في معرفة

[١] انظر د. عبد الحميد مصطفى السيد ، المغني في علم الصرف ، ص ٢٥٠ ، ط١ ، ١٩٩٨م ، دار صفاء ، عمان ، الأردن .

أحوال أبنية الكلم ، معرفة الأحوال والتغيرات الطارئة على الأبنية التي تؤدي إلى تحويل البناء المفترض أن تجيء عليه الكلمة إلى بناء آخر تتطلبه الأحوال العارضة ، فيعدل عن الأصل المجرد إلى بناء آخر ، من ذلك ، مثلاً ، ما نراه من تغير في أصل الاشتقاق " مادة الكلمة الأصلية " لكثير من الأفعال المعتلة ، فالفعل " قال " على سبيل المثال ، عينه في المضارع واو " يقول " ، وعينه في الماضي ألف ، وعينه في الأمر مفقودة " قُل " ، كما أن صيغة الماضي والمضارع والأمر ، فقد وضع الصرفيون ثلاثة أوزان للماضي ، و " قال " في ظاهره ليس على وزن منها ؛ إذ صورته الشكلية على " فال " وليس على " فَعَل " ، ومثله : يقول ، وقُل ، وقد عدّ الصرفيون هذا التغير انحرافاً عن الأصل وعدولاً عنه .

والمقصود بالأصل ، كما حدده علماء العربية [1] ، هو البناء الذي ينبغي للكلمة أن تأتي عليها طبقاً لقواعد اشتقاق الأبنية وصوغها في العربية ولموضع الأصول الزوائد فيها ، فإن خالفت الكلمة ذلك الأصل فإن لهذه المخالفة أسباباً .

وبيان ذلك أنك إذا قلت ، مثلاً ، استقام لم تستطع أن تتبين التغيير في هذه الكلمة إلا إذا رددتها إلى الأصل ، والأصل المفترض أن تجيء عليه هو " استفعل " أي : استَقْوَم ، وظاهر أن تغييراً حصل في الأصل حتى آلت الكلمة إلى استقام ، وهو قلب الواو ألفاً .

إن مقولة الأصل مبدأ مهم قامت عليه الدراسات الصرفية عند العرب ، وفائدتها تتمثل في أنها " معيار اقتصادي ترد إليه الكلمة وتقاس به إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزيادة ... " [2] .

كما أن القول بالأصل المجرد يكفل للصرفيين وضع قواعد كلية عامة لصوغ الأبنية في العربية ؛ إذ يعتمدون في صوغ تلك القواعد على الأصل المجرد

---

(1) انظر د. لطيفة النجار ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرية النحوية وتقعيدها ، ص ١٠٤ - ١٠٦ ، ط١ ، دار البشير ، عمان ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م .

(2) انظر د. لطيفة النجار ، دور البنية الصرفية ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

المشترك بين أمثلة كثيرة من الكلمات التي قد يتحقق في بعضها ، وقد لا يتحقق في بعضها الآخر ، فبدلاً من وضع قاعدة منفصلة لكل صنف منها نضع قاعدة واحدة تعتمد الأصل ، بغض النظر عن شوارد الأمثلة التي ترجع إليه .

وإن أهم أسباب التحول عن الأصل في بنية الكلمة العربية تكمن في العناصر المكونة لها ، وفي طبيعة العلاقات أو الروابط التي تربط بين الأصوات التي تتشكل منها بنية الكلمة ، فالأصوات حين تتجاور داخل الكلام يؤثر بعضها في بعض وفق قوانين صوتية ، فإذا حدث أن جاءت بعض الأصوات المتنافرة في صفاتها متتالية في كلمة ما فإن اللغة تميل إلى العدول عن هذا الأصل ، فراراً من الثقل الحادث بسبب تلك الأصوات في الكلمة ، فالعربي اعتاد أن يحول الواو ياء في ميزان ، مثلاً ؛ إذ الأصل : موْزان ، وسبب ذلك أنه لم يستخف نطق الواو الساكنة بعد كسرة ، لتنافرهما الصوتي ، فقلبت الواو حرفاً يجانس الكسرة ويشاكلها .

وكذلك نراهم يقلبون الألف واواً في تصغير ما كان على وزن "فاعل" من الأسماء ؛ لأنها لابد أن تسبق بضمة لازمة ؛ إذ تصغير " فاعل " على "فُعَيعِل " ، فإذا أخذنا كلمة كفاتح ، مثلاً ، وصغرناها سبقت الألف بفاء مضمومة ، وهذا وضع ممتنع في العربية ؛ لذلك يعدل عنه بقلب الألف واواً ، فيقال : فُويتح .

ونراهم أيضاً يبدلون التاء دالاً في صيغة " افتعل " من الصب : اصطبر ؛ إذ الأصل : اصتبر ، والتاء حرف مهموس تأثرت بالحرف المجهور قبلها ، وهو الصاد ، فأبدلت كاء بغرض المجانسة .

فقد ذكر القدماء أسباباً أخرى لا تتعلق بالأصوات التي تتشكل منها الكلمة ، ونستطيع أن نقسم أسبابا التحول عن الأصول المجردة التي وضعها القدماء للأبنية الصرفية في العربية إلى :

[١] أسباب تتعلق بطبيعة الأصوات المكونة لبنية الكلمة ، وهذه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

أ- التعذر . ب- الاستثقال . ج- المجانسة أو المشاكلة الصوتية

[٢] أسباب لا تتعلق بطبيعة الأصوات المكونة لبنية الكلمة ، بل تتصل بأمن اللبس في الظاهرة اللغوية [١] .

ولقد رصد الصرفيون مظاهر التحول عن الأصل وفصّلوا القول فيها ، وفسروا التغييرات التي تحدث في بنية الكلمة لتنقلها من الأصل المجرد إلى الأصل المستعمل [٢] .

والمجرد ما كانت جميع حروفه أصلية ، والمزيد إما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية ، وعلامة الحرف الأصلى ، أنه لا يسقط في تصاريف الكلمة إلا لعلة ، وعلامة الزائد ، أنه يسقط في التصاريف . والمجرد من الأسماء غايته خمسة أحرف ، والمزيد غايته سبعة .

والمجرد من الأفعال غايته أربعة ، والمزيد غايته ستة ، فالاسم ينقسم إلى مجرد ، ومزيد .

فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية ، ليس فيها شيء من أحرف الزيادة التي جمعت في قولهم " سألتمونيها " .

والمزيد: ما زيد فيه حرف أو أكثر ، على حروفه الأصلية ، والحرف الزائد ، هو الذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة ، كالألف في " فاهم " والميم والواو في " مفهوم " .

والحرف الأصلي: هو الذي يبقى في كل تصاريف الكلمة ، ولا يسقط إلا لعلة تصريفية ، مثل : الفاء والهاء والميم في " فهم " .

والاسم المجرد: إما ثلاثي ، مثل : قمر ، أو رباعي ، مثل : جعفر ، أو خماسي مثل : سفرجل ، ولا يزيد الاسم المجرد على خمسة أحرف .

---

(١) انظر في تفصيل هذه الأسباب ، د. لطيفة النجار ، دور البنية الصرفية ، ص ١٠٩- ١١٧ .

(٢) انظر د. عبد الحميد مصطفى السيد : المغني في علم الصرف ص ٨١ .

والاسم المزيد فيه: إما مزيد بحرف ، مثل : فاهم ، أو بحرفين ، مثـــل: مفـــهوم ، أو بثلاثة ، مثل:مستغفر ،أو بأربعة، مثل: استغفار، ولا يزيد الاسم المزيد فيــه على سبعة أحرف ، كاستغفار ، واحرنجام ، واشهيباب . واستغفار مزيـــد وهو ثلاثي الأصول ، فيسمى مزيد الثلاثي وقد زيد فيه أربعة ، احرنجـــام مزيد " يقال احرنجمت الإبل ، أي : اجتمعت " وهو ربـــاعي الأصـــول : فيسمى مزيـــد الربـــاعي . وقـــد زيـــد فيـــه ثلاثـــة ، الـــهمزة والنـــون والألف.واشهيباب : مصدر : اشهاب الفرس إذا صار أشـــهب . والشـــهبة بياض يغلب عليه السواد وهو ثلاثي الأصول ، زيد عليه : الهمزة واليـــاء والألف وأحد الياءين [1] .

والمجـــرد: ما كانت جميع حروفه أصلية ، وهو إما ثلاثي مثل : بيت ، أو ربـــاعي ، مثل : درهم ، أو خماسي ، مثل : سفرجل . وليست بعد ذلك شيء . أما ما وجد على حرفين ، مثل : أخ - أب - حم - فم - يد - دم ، فـــهي ثلاثيـــة حذفت لاماتها . وأصولها هي : أخو ، أبو ، حمو ، فوه ، يدو ، دمو .

والمزيد فيه هو: ما زيد فيه حرف أو أكبر ، فمن زيادة الحرف : " كاتب ، رحيـــم ، ملعب ... " ، ومن زيادة الحرفين : " مكتوب ، مصباح ، معطير " ، ومـــن زيادة الثلاثة : " انطلاق ، اجتماع " ، ومن زيادة الأربعة : " اســـتخراج ، اعشيشاب " .

وليس بعد ذلك شيء ؛ لأن غاية ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، هذا وزيادات الأسماء كثيرة جداً ، ولا ضابط لها كزيادات الأفعال ، اللهم إلا مـــا كان منها من نوع المشتقات .

أبنية الثلاثي المجرد :

للاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية هي :

[١] فَعْل : ويأتي منه الاسم ، شَمْس ، والصفة : صَعْب .

(1) انظر د.عبد العزيز محمد فاخر:توضيح الصرف، ٧٠/٣ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، [د.ت].

[٢] فَعَل : ويأتي منه الاسم : فَرَس ، والصفة : بَطَل .

[٣] فَعِل : ويأتي منه الاسم : كَبِد ، والصفة : حَذِر .

[٤] فَعُل : ويأتي منه الاسم : رَجُل ، والصفة : يَقُظ " حيث يقال : يقُظ ويقِظ ، بضم القاف وكسرها " .

[٥] فِعْل : ويأتي منه الاسم : عِدْل ، والصفة : نِكْس " الرجل الضعيف الدنئ " .

[٦] فِعَل : ويأتي منه الاسم : عِنَب ، والصفة : رِوَى " الماء الروى : الكثير الذي يروى " .

[٧] فِعِل: ويأتي منه الاسم : إبِل ، والصفة : إبِد " الأتام التي تلد كل عام ".

[٨] فُعْل : ويأتي منه الاسم : قُفْل ، والصفة : حُلْو .

[٩] فُعَل : ويأتى منه الاسم : صُرَد " طائر " ، والصفة : حُطَم "الراعب الظلوم ، ومن يقسو على دابته في السير " .

[١٠]فُعُل : ويأتي منه الاسم : عُنُق ، والصفة : جُنُب [1].

أبنية الرباعي المجرد :

للرباعي المجرد ستة أبنية أجمع علماء العربية على خمسة [2]منها،وهي:

[١] فَعْلَل ، بفتح الأول والثالث ، يكون اسماً كـ " جعفر " ، وصفة نحو : سلهب " الطويل " ، وشجعم " الجرئ " .

ومن ذلك بالتاء عجوز شهربة وشهبرة " مسنة " .

[٢] فِعْلِل بكسر أوله وثالثه ، يكون اسماً ، نحو : زِبْرِج " الزينة من وشى أو جوهر والذهب والسحاب الرقيق " ، وصفة ، نحو : دِرْدِح " المولع بالشيء والعجوز " .

---

(١) انظر محمد الأنطاكي : المحيط ٢٢٢/١ .

(٢) انظر شرح تصريف المازني : ٢٥/١ .

[٣] فُعْلُل بضم الأول والثالث ، يكون اسماً ، نحو : برثن " برثن للأسد كالإصبع للإنسان " ، وبلبل ، وصفة ، نحو : جُرْشُع " الجُرْشُعُ العظيمة من الإبل والخيل " .

[٤] فِعَلّ بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه ، يكون اسماً نحو : قِمَطْر ، وصفة نحو : سِبَطْر " طويل " .

[٥] فِعْلَل بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، يكون اسماً ، نحو : درهم ، وقلفع " ما يتفرق من الحديد إذا طبع " وصفة نحو : هجرع " الأحمق والطويل الممشوق " ، وهبلع " الأكول العظيم " .

وهذه هي الأبنية التي أجمع عليها علماء العربية . أما البناء السادس فهو : فُعْلَل بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ، وقد أثبته الكوفيون والأخفش ، وقالوا : يجيء اسماً نحو : جُخْدَب ، وصفة نحو : جرشع .

أما البصريون فأنكروا هذا البناء وقالوا : إن ما سمع من الأسماء على فعلل بالفتح ، فالأصل فيهما الضم ، والفتح عارض للتخفيف ، فـ " فعْلَل " بفتح اللام فرع من فُعْلُل بالضم . ألا ترى أن كل ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم ، نحو : جخدُب " الضخم الغليظ " وبرقع وطحلُب ، ولا عكس ، فقد سمع كثير من الألفاظ بالضم دون الفتح نحو : برثن وبرجد وعرفط " والبرجد : كساء غليظ ، والعرفط : شجر من العضاه " ، وهذا دليل على أصالة " فُعْلُل " وفرعية " فُعْلَل " ؛ إذ لو كان أصلاً لسمع بعض الألفاظ بالفتح دون الضم .

والصحيح مذهب الكوفيين والأخفش ، فقد نقل أئمة اللغة الفتح ، والقول بفرعيته على الضم تكلف ، ومما يؤكد صحة مذهبهم أن العرب ألحقوا بهذا البناء ألا ترى أن سؤدَداً ، وقعدداً ، وعنددًا ، ألفاظ ملحقة بفُعْلَل بالفتح بدليل فك الإدغام ، والملحق دليل على ثبوت الملحق به .

هذه هي أبنية الرباعي المجرد ، وما ورد من الأسماء الرباعية على غير هذه الأبنية فهو إما ألفاظ نادرة أو شاذة لا تصلح أن تتخذ قياساً يحتذى ، وذلك

نحو : زِئبُر ، وضِئبُل [1] بكسر الأول وسكون الثاني وضم الثالث . وإما ألفاظ مختصرة من الرباعي المزيد نحو : جَندِل ، وعُلَبِط ، وعَرَتُن ، فالأصل فيها جنادل ، وعُلابط ، وعرنتن ، بدليل أنه لا يوجد في كلامهم توالي أربع حركات في الكلمة .

أبنية الخماسي المجرد :

وللخماسي المجرد خمسة أبنية ، منها أربعة اتفق عليها علماء العربية ، والخامس لم يذكره سيبويه ، أما الأربعة المتفق عليها فهي :

[١] فَعَلَّل يكون اسماً نحو : سفرجل ، وفرزدق . وصفة نحو : شمردل " السريع من الإبل والطويل " .

[٢] فُعَلّل يكون اسماً نحو : خزعبل وخُزعبلة " الخزعبل : الباطل " ، وصفة نحو: خبعثن "والخبعثن والخبعثة: الرجل الضخم الشديد والأسد " .

[٣] فَعَلّلِل ولم يجيء إلا صفة ، نحو : جَحْمَرِش . وقال السيرافي : هي العجوز المسنة ، وعلى ذلك تكون اسماً .

[٤] فِعَلّلٌ يكون اسماً نحو : قِرْطَعْب " الشيء الحقير " ، وصفة نحو : جردَحْل " الضخم من الإبل " .

هذه الأبنية هي التي ذكرها سيبويه والمتقدمون من النحاة . أما البناء الخامس الذي لم يذكره سيبويه فهو :

فُعَلّلِل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر الثانية ، زاده أبو بكر بن السراج والزبيدي نحو : هُنْدَلِع ، ولم يحفظ غيره على هذا الوزن ، قيل : وهو اسم بقلة .

والأولى أن يحمل " هندلع " من الرباعي المزيد فيه ، فيكون وزنه فنعللا ، بزيادة النون ، وإن كان " فنعلل " قليلاً نادراً ؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة

---

[1] انظر ابن جني : الخصائص ٦٩/١ .

والزيادة ، وكان في كل يؤدي إلى وزن نادر ، فالأولى الحكم بالزيادة ؛ لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد ، فيدخل في أوسع البابين[1].

أوزانه :

أوزان المزيد من الأسماء كثيرة ذكر سيبويه أنها ثلثمائة وثمانية . واستدرك الزبيدي عليها أكثر من ثمانين وزنا .

أقل أوزان المزيد حروفا :

أقل ما تكون عليه أوزان المزيد من الأسماء وأبنيته أربعة أحرف في الوزن الواحد ؛ إذ المزيد فرع المجرد وأقل المجرد من الأسماء ثلاثة أحرف وأقل الزيادات حرف واحد ، فيكون أقل المزيد أربعة أحرف .

أكثر أوزان المزيد حروفا :

أكثر أوزان الاسم المزيد حروفا وزن يكون على سبعة أحرف ؛ إذ الاسم المجرد أكثر ما يكون عليه من الأحرف خمسة ولا يزاد عليه أكثر من حرفين . والمجرد الرباعي لا يزاد عليه أكثر من ثلاثة . والمجرد الثلاثي لا يزيد عليه أكثر من أربعة فلا يزيد الاسم المزيد عن سبعة أحرف ، هكذا ورد عند العرب .

والاسم المعرب من ناحية التجرد والزيادة قسمان : اسم مجرد واسم مزيد .

الاسم المجرد : هو الاسم الذي تكون جميع أجره أصلية .

الاسم المزيد : فهو الاسم الذي زاده العرب - على أحرفه الأصلية - حرفا أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة .

الاسم المجرد ثلاثة أقسام : مجرد ثلاثي ومجرد رباعي ومجرد خماسي .

المجرد الثلاثي هو الاسم الذي تكون أحرفه ثلاثة أصلية . والمجرد الرباعي هو الاسم الذي تكون جميع أحرفه أربعة أصلية . والمجرد الخماسي هو الاسم الذي تكون جميع أحرفه خمسة أصلية .

---

(1) إنظر السيوطي : المزهر ٢/٢٢ ، والشافية : ١/٤٩ .

أوزان المجرد الثلاثي العقلية اثنا عشر وزنا ، وأوزان المجرد الرباعي العقلية ثمانية وأربعون وزناً وأوزان المجرد الخماسي العقلية مائة واثنان وتسعون وزناً .

الأوزان العقلية للمجرد الثلاثي :تنقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم متفق على استعماله عند العرب وقسم متفق على إهماله عندهم وقسم مختلف في استعماله ، وكذلك الأوزان العقلية للمجرد الرباعي والمجرد الخماسي تنقسم إلى ثلاثة أقسام .

القسم المتفق على استعماله من أوزان المجرد الثلاثي يشمل عشرة أوزان : أربعة مفتوحة الأول وثلاثة مكسورة الأول وثلاثة مضمومة الأول .

القسم المتفق على إهماله من أوزان المجرد الثلاثي يشمل وزناً واحداً مكسور الأول مضموم الثاني .

قراءة " الحبك " من قول الله تعالى :﴿ **والسماء ذات الحبك** ﴾ (1) بكسر الحاء وضم الباء مردودة عند الصرفيين بواحد من أمور :

[١] لم تثبت .

[٢] كسر الحاء اتباع لكسر تاء " ذات " .

[٣] فيها تداخل لغتين . والردان الأخيران على فرض ثبوتها .

في " دئل " و " رئم " و " وعل " خلاف حول إثباتها لوزن مضموم الأول مكسور الثاني يضم لأوزان المجرد الثلاثي المستعملة .

الأوزان المتفق عليها استعمالا من أوزان المجرد الرباعي خمسة : واحد مفتوح الأول والثالث وواحد مضموم الأول والثالث وواحد مكسور الأول والثالث يضاف إلى هذه الثلاثة اثنان أحدهما مكسور الأول مفتوح الثالث والثاني مكسور الأول ساكن الثالث .

---

(1) سورة الذاريات : الآية ٧ .

اختلف الصرفيون في إثبات أربعة أوزان للمجرد الرباعي .

اتفق الصرفيون على أربعة أوزان للمجرد الخماسي واختلفوا في خامس .

للمزيد ثلاثة أقسام: مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي ومزيد الخماسي .

مزيد الثلاثي إما مزيد بحرف وإما مزيد بحرفين وإما مزيد بثلاثة أحرف وإما مزيد بأربعة أحرف .

مزيد الرباعي مزيد بحرف أو بحرفين أو ثلاثة أحرف .

مزيد الخماسي مزيد بحرف أو بحرفين والأخير نادر .

أقل ما يكون عليه المزيد من الأحرف أربعة وأكثر ما يكون عليه منها سبعة أحرف [1] .

ونقدم عرضاً لأبنية الاسم المزيد ، مع التمثيل لها ببعض الألفاظ التي توضحها .

الثلاثي المجرد :

تلحق الثلاثي المزيد زيادة واحدة ، قد تلحقه زيادتان ، وقد تلحقه ثلاث ، وقد تلحقه أربع فيصير على سبعة أحرف ، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد .

المزيد فيه حرف واحد : وهذه بعض أوزانه ، مع بعض المفردات التي توضح كل وزن منها :

[١] أفعل : أيدع [بمعنى الزعفران] ، وأبيض ، وأسود .

[٢] إفعل : إثمد [وهو حجر يكتمل به] ، وإصبع .

[٣] أفعل : أبلم [بمعنى خوص المقل] .

[٤] إفعل : إصبع .

[٥] أفعل : أصبع .

---

(1) انظر د. السيد محمد عبد المقصود : الأسماء العربية في التصريف ص ٦٠ ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م .



[٦] تُفْعُل : تتفل [بمعنى ولد الثعلب] .

[٧] تَفْعلة : تَتْفَلة [الأنثى الصغيرة من الثعالب] .

[٨] مِفْعِل : مِنْخِر .

[٩] مُفْعُل : مُنْخُل .

[١٠] مَفعِل : مَسْجِد .

[١١]مِفعَل : مِنْبَر ، مِرْفَق ، ومِطْعَن .

[١٢]مَفْعُل : مَزْرُعة ، ومشرقة ، ولابد أن تُأتيى معه التاء .

[١٣]مُفْعَل : مُصْحَف ، ومُكْرَم ، ومُنْخل .

[١٤] يَفْعَل : اليرمع [اسم للحجارة البيض] .

[١٥] تَفْعِل : نَرْجس .

[١٦] فاعِل : كاهِل ، وغارِب ، وقاتِل .

[١٧] فاعَل : خاتَم ، وطابَق .

[١٨] فَيْعَل : غَيْلَم [الضفدع] ، وزينب ، وصيرف .

[١٩] فَيْعِل : سَيِّد ، ولا يكون هذا الوزن إلا في المعتل .

[٢٠] فَوْعَل : عَوْسَج [شجر] ، وكوكب ، وحَوْمل [السيد الصافي] ، وهَوْزَب [البعير القوي] .

[٢١]فَأْعَل : شأمل [ريح الشمال] .

[٢٢] فَنْعَل : عنبس [من صافت الأسد وهو العبوس] ، وعنسل [وهي الناقة السريعة] .

[٢٣] فِيْعَل : صيهم [القصير] .

[٢٤] فُعَّل : سُلَّم ، وزُمَّل [الضعيف الرذل] .

[٢٥]فِعَّل : قِنَّب [نبات ليفى] ، ودِنَّم [القصير] .

[٢٦]فِعَّل : جلزة [البخيل والسيء الخلق] .

[٢٧]فُعُّل : تبُع [الظل] .

[٢٨] فَعال : قَذال [جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس فوق القفا] ، وغزال ، وجماد ، وجبان .

[٢٩] فِعَال : حمار ، وكناز [الضخمة المكتنزة اللحم] .

[٣٠] فعال : غلام ، وغراب ، وشجاع ، وطوال .

[٣١] فعيل : بعير ، وقضيب ، وسعيد ، وشهيد .

[٣٢] فعيل : عثير ، وطريم [الطويل من الناس] .

[٣٣] فعول : جرول [الحجارة] ، وجدول ، وجهود .

[٣٤] فعول : خروع .

[٣٥] فعول : عمود ، وصدوق .

[٣٦] فعأل : شمأل [ريح الشمال] .

[٣٧] فعنل : عرند [الصلب الشديد] .

[٣٨]فعل : قمد [الشديد الغليظ] ، وعتل .

[٣٩] فعل : فلز [النحاس الأبيض] .

[٤٠] فعل : مجن ، وخدب [الضخم الطويل] .

[٤١]فعلل : شربب [اسم واد] ، وقعدد [الجبان اللئيم] .

[٤٢]فعلى : علقمى [ضرب من الشجر] ، وإذا قيل : ناقة حلبة ركباة ، فهما صفتان على وزن " فعلى " ولكن لحقتهما تاء التأنيث .

[٤٣]فعلى : معزى ، ويقال : امرأة سعلاة [والسعلاة : أنثى الغيلان ، وفي التعبير استعارة] ، ورجل عززهاة [وهو العازف عن اللهو والنساء] ، فإن " سعلاة وعزهاة " صفتان على وزن " فِعلى " ولكن لحقتهما تاء التأنيث .

[٤٤] فعلّى : سلمى ، وعلقى [ضرب من الشجر] ، وسكرى وعطشى .

[٤٥]فُعلّى : بهمى [ضرب من النبات] ، وحبلى .

[٤٦]فعلى : جمزى [السريع من الحمير] ، وبشكى [السريعة] .

[٤٧]فعلّى : ذكرى .

[٤٨]فِعلّن : فرسن [مقدم خف البعير] .

[٤٩] فعْلان: رعْشن [المرتعش] ، وضيفن [الذي يجيء مع الضيف متطفلاً].

[٥٠]فِعلّنه : عِرضْنة [الاعتراض في السير من النشاط] ، وخِلفْنة [وهو الذي في خلقه خلاف] .

[٥١]فُعلّم : زُرقُم [الحية] ، وستهم [الكبير العجوز] .

[٥٢]فِعلِم : دِلْقِم [الناقة التي تكسرت أسنانها من الكبر] .

[٥٣]فَعلَم : شدقم [الواسع الشدق] .

[٥٤]فَعْلاً : ضهيأ [المرأة التي لا تحيض] .

[٥٥] فَعلته : سنْبَتَةْ [الدهر والحقبة] .

[٥٦] فَعلُوة : تَرقُوَة ، وعرقوة [الخشبة المعروفة على الدلو] .

الثلاثي المزيد فيه حرفان : وهذه بعض أوزانه ، مع بعض المفردات التي توضح كل وزن منها :

[١] أُفَاعِل : أباتر [رجل أباتر : الذي يقطع رحمه] .

[٢] أفَاعِل : أُجادِل [الصقور] .

[٣] أفْنْعَل : ألنجج [عود البخور] ، وألندد [الألدّ] .

[٤] يُفَعّل : يُرنّأ [الحناء] .

[٥] يفنْعَل : يلنجج [عود البخور] ، ويالندد [الألد] .

[٦] تفعلُل : تنوُط [اسم طائر] .

[٧] تُفُعّل : تُبُشّر [اسم طائر] .

[٨] تِفِعّل : تِهِبّط [اسم طائر] .

[٩] فَاعُول : ناموس ، وحاطوم ، وجاروف .

[١٠]فَيعُول : قيصوم [نبات] ، وخيشوم ، وعيثوم [الضخم الشديد] .

[١١] فُوعال : طُومار [الصحيفة] .

[١٢] فَيْعَال : شيطان ، وبيطار ، وغَيْداق [الكريم الجواد] .

[١٣] فِنْعَال : قِنْعاس [الناقة الطويلة العظيمة السنمة] .

[١٤] فَعَّال: كلاّء [مرفأ السفن] ، وقذّاف [المنجنيق] ، وشرّاب ، ولبّاس.

[١٥] فُعَّال : خُطاف ، وكُلاب ، وحُسّاء ، وعُوّار .

[١٦] فِعّال : حِنّاء ، وقِثّاء .

[١٧]فُعُّول : سُبّوح ، وقُدُّوس .

[١٨] فَعُّول : سَبُّوح ، وقَدُّوس .

[١٩] فِعَّول : سِنُّور [الهر] .

[٢٠] فِعِّيل : سكين ، وبطيخ ، وريب ، وفِسيق .

[٢١] فُعِّيل : دُرّيّ [كوكب دريّ : متوقد] .

[٢٢]فُعَّيل : عليق [نبات] ، وزميل [الرذل الضعيف الجبان] ، وسُكّيت .

[٢٣] فَعَنْلى : علندى [شجر] ، وحبنطى [القصير الغليظ] .

[٢٤]فُعَيْلَى : قُصيرى [نوع من الأفاعي] .

[٢٥] فُعَالَى : حُبارى [اسم طائر] ، وسُمانى [اسم طائر] .

[٢٦] فَعالَى : صَحارَى ، وحَبَالَى ، وسكارى .

[٢٧] فُعَالِيَة : الهبارية [ما طار من الريش] ، والصُراحية [الخمر الصالحة] ، والعفارية [الشديد] ، والقراسية [الضخم الشديد] ، وهذه الصيغة تلازمها تاء التأنيث .

[٢٨] فَعَالِيَة : كراهية ، ورفاهية ، وعباقية [الداهية المكار] ، وهذه الصيغة تلازمها تاء التأنيث .

[٢٩] فَعَنْلُوة : قَلَنْسُوة .

[٣٠] فُعَنْلِيَة : قُلَنْسِيَة .

[٣١] إفْعَال : إعْطَاء ، وإعْصَار ، وإسْكَاف .

[٣٢] أُفْعُول : أُسْلُوب ، وأُخدود ، وأسكوب [المسكوب] .

[٣٣] إفْعِيل : إخريط [نبات] ، وإطليل ، وإخليج [السريع من الجياد] .

[٣٤] إفْعَوْل : إسحوف [الناقة الكثيرة اللبن] .

[٣٥] مِفْعَال : مِنْقَار ، ومصباح ، ومفساد ، ومصلاح .

[٣٦] مِفْعِيل : منديل ، ومسكين ، ومحضير [السريع الركض] .

[٣٧] مَفْعُول : مضروب .

[٣٨] تَفْعِيل : تثبيت ، وتمتين .

[٣٩] تَفْعُول : تذنوب [البسر بدأ فيه الإرطاب من قبل ذنبه] ، وتعضوض [تمر أسود شديد الحلاوة] .

[٤٠] تِفْعَال : تمثال ، وتجفاف .

[٤١] تَفْعَال : الترداد .

[٤٢] يَفْعُول : يربوع ، ويعقوب ، ويحموم [الأسود] .

[٤٣] يَفْعِيل : يقطين [ما لا ساق له من النبات ويطلق على القرع] .

[٤٤] أُفْعُلّ : أترجّ [ثمر يشبه الليمون] .

[٤٥] إِفعَلّ : إِرْزَبّ [القصير] .

[٤٦] فُعَّلَى : سُمَّهى [الجرى إلى غير أمر معروف] .

[٤٧] أفْعَلَى :أجفلى [الدعوة العامة إلى الطعام] .

[٤٨] فَواعِل : حوائط ، وجوائز ، وحواسر ، وضوارب .

[٤٩] فُواعِل : دُواسر [الشديد الضخم] . .

[٥٠] فَياعِل : غيالم [الضفادع] ، وصياقل .

[٥١]فَناعِل : جنادب ، وخنافس ، وعنابس [صفة للأسد من العبوس] .

[٥٢]فَعَوعَل : عثوثل [الِذم المسترخى] ، وغدودن [الناعم] .

[٥٣] فَعَنْعَل : عقنقل [السيف] .

[٥٤] فَعَاعِل : سلالم ، وفرارج [جمع فَرّوج] .

[٥٥] فُعَلْعَل : ذرحرح [السم] وجلعلع [الضبّ] .

[٥٦] فَعَلْعَل : حبربر [فرخ الحبارى] ، ودُمكمك [الشديد القوى] .

[٥٧]فِعْيَال : جريال [صبغ أحمر] .

[٥٨] فِعْنَال : فرناس [الشديد الشجاع] .

[٥٩] فُعَانِ : فرانس [من أسماء الأسد] .

[٦٠] فَعَاوِل : جداول ، وقساور [الشجعان] .

[٦١] فعايل : عاثير [جمع عثير ، وهو التراب] .

[٦٢] فَعَائل : رسائل ، وطرائف .

[٦٣]فُعَائل : حطائط [الجارية الصغيرة] .

[٦٤] فَعَنْلَل : صفندد [الأحمق مع كثرة لحم وثقل] ، وعفنجج [الجافى الخلق].

[٦٥]فَعَالِل : قرداد [الوجوه] ، وقَعَادِد [جمع قعدد ، وهو الحامل القاعد عــن المكارم] .

[٦٦]فُعلال : قرطاط [البرذعة] ، وفسطاط [ومن معانيها : بيت من الشــعر ، ومدينة مصر العتيقة التي بناها عمرو بن العاص ، والجمــع مــن النــاس ، وتجمع على فساطيط] .

[٦٧] فِعْلاَل : جلباب ، وقرطاط [البرذعة] ، وشملال [السريع الخفيــف مــن الإبل] ، وطملال [الذئب الأطلس] .

[٦٨] فِعِّيل : خنذيذ [رأس الجبل] ، وصنديد .

[٦٩] فُعْلُول : بهلول [السيد الجامع لكل خير] ، وحلكوك [الشديد السواد].

[٧٠] فَعَلُول : بعكوك [شدة الحر] ، وحلكوك .

[٧١]فَعْلِيل : حمصيص [بقلة رملية] ، وصمكيك [الغليظ الجافي] .

[٧٢]فَعَيِّل : هبيخ [الأحمق المسترخي] .

[٧٣] فَعَوَّل : كروّس [الضخم من كل شيء] .

[٧٤]فَعْلاء : طرفاء [شجر] ، وحلفاء [نبت] ، وخضراء ، وسوداء .

[٧٥] فِعلاء : علباء [عصب عنق البعير] ، وخرشاء [سلخ جلد الحية] .

[٧٦] فُعَلاء : رخضاء [عَرَق الحمى] ، ونفساء .

[٧٧]فِعَلاء : سيراء [نبت] ، وخيلاء .

[٧٨] فَعْلان : سعدان [نبت] ، وضمران [نبــت] ، وريّــان ، وعطشــان ، وشبعان .

[٧٩] فُعْلان : دُكّان ، وعثمان ، وجربان [جمع جريب ، وهو مقدار معلوم مــن الأرض والطعام] ، وعريان ، وخمصان .

[٨٠] فِعْلان : ضبعان [ذكر الضباع] ، وسرحان ، وغلمان .

[٨١] فَعَلان: كروان، وورشان [طائر شبه الحمام] ، وزفيان [الناقة السريعة].

[٨٢] فَعِلان : ظربان [دابة] ، وقطران .

[٨٣] فِعَلْنَى : عرضنى [المشي فيه بغى من نشاطه] .

[٨٤] فَعَلُوت : رغبوت [الرغبة] ، ورهبوت [الرهبنة] .

[٨٥] فَعْلُوت : خلبوت [الخداع الكذاب] ، وحيُوت [ذكر الحيات] .

[٨٦] فِعْلِيت : عفريت .

[٨٧] فِعْلِين : غسلين [ماء يسيل من جلود أهل النار] .

[٨٨] فُعَلْنِية : بلهنية [الرخاء وسعة العيش] .

[٨٩] فَعَلُوَّة : جبروة [التجبر والتكبر] .

الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف : وهذه بعض أوزانه ، مع بضع المفـردات التي توضح كل وزنٍ منها :

[١] تفاعِيل :تماثيل ، وتجافيف [جمع تجفاف ، وهو آلة الحرب يُتقى بها].

[٢] يَفَاعيل : يرابيع ، ويعاقيب .

[٣] مفاعِيل : مفاتيح ، ومخاريق ، ومنكاسيب ، ومكاريم .

[٤] أفَاعِيل : أساليب .

[٥] فَاعَولّى : بادولى [اسم موضع] .

[٦] فُعَّالَى : شقَّارى [نبات] ، وحُوارى [لباب الدقيق] ، وخضّارى [نبات].

[٧] فُعَيْلَى : خليطي [الاختلاط] .

[٨] تِفِعَّال : تحمال .

[٩] فَعَاوِيل : جلاويخ [جمع جلواخ : وهو الوادي الواسع الضخـم الممتلـئ العميق] .

[١٠] فَعَاليل : فساطيط ، وبهاليل [جمع بهلول وهو السيد الجامع لكل خير].

[١١] فِعِنْلال : فرنداد [شجر] .

[١٢] فُعْلُوان : عنفوان ، وعنظوان [نبت من الحمص] .

[١٣] فُعْلُلان : تُرجمان [1] .

[١٤] فِعْلِيان : صلّيان [كلأ] ، وبليّان [البعد] ، وغنطيان [الفحاش الجافي] .

[١٥] فِعْلِياء : كبرياء ، وسيمياء ، وجربياء [الرجال الضعيف] .

[١٦] فَعَلُوتَى : رهبوتى [الرهبة] ، ورغبوتى [الرغبة] .

[١٧] إِفْعِلان: إسحمان [جبل] ، وإضحيانة [يقال : ليلة إضحيانة ، أي مقمرة].

[١٨] أُفْعُلان : أُفعوانٍ ، وأرجوان ، وأُلعبان [الكثير اللعب] .

[١٩] أَفْعَلاء : أربَعَاء .

[٢٠] أَفْعِلاء : أربِعاء .

[٢١] فُنْعُلاء : خُنْفُساء .

[٢٢] فُنْعَلاء : خنفَساء .

[٢٣] فَعلاء : ثلاثاء .

[٢٤] فَوْعَلاء : حوصلاء [حوصلة الطير] .

[٢٥] فُعَلاّن : جلبّان [الضخاب ذو الجلبة] .

[٢٦] فِعِلاّن : كِلِمّان [يقال : رجل كلمانى ، أي فصيح الكلام] .

[٢٧] فِعِلْعَال : سرطراط [السريع البلع] .

[٢٨] فَعَاعِيل : بلاليط [الأرض المستوية] ، وسلاليم ، وجبابير .

[٢٩] فَعْفَعِيل : مرمريس [الداهية الشديدة] .

---

(1) انظر ابن عصفور : الممتع في التصريف : ١٣١/١ .

[٣٠] فَعَالين : سراحين [الذئاب] ، وفرازين [جمع فرزان ، وهي الملكة في لعبة الشطرنج] .

[٣١] فَيْعُلان : كيذبان ، وهينمان [الكلام الخفي] .

[٣٢] فَيْعَلان : قيقبان [خشب تصنع منه السروج ، وسَيْسَبان "شجر" ، وهَيَّبان " الجبان الكثير الفرق "] .

[٣٣] مَفْعَلان : مَكْرَمان .

[٣٤] تَفْعَلُوت : ترنموت [الترنم] .

[٣٥] فَواعيل : خوواتيم [جمع خاتام ، وهو الخاتم] .

[٣٦] فيا بيل : دياميم [جمع ديموم ، وهي " الفلاة الواسعة " ، وصياريف ، وبياطير] .

[٣٧] فعاليت : عفاريت .

[٣٨] فعاليّ : نجاتيّ " الإبل الخراسانية " ، وقماريّ " جمع قمرى ، وهو ضرب من الحمام " ، ودراريّ " جمع درى وهو " الكوكب المضيء " .

[٣٩] فَنْعَليل : خنفقيق " السريعة الجريئة من النساء " .

الثلاثي المزيد فيه أربعة أحرف : وهذه بعض أوزانه ، مع بعض المفردات التي توضح كل وزن منها :

[١] افعيلال : اشهيباب ، واحميرار .

[٢] فاعُولاء : عاشوراء .

[٣] مَفْعُولاء : معيوراء .

[٤] أُفْعُلاوَى : أُرْبُعَاوَى " ضرب من الجلوس " .

الرباعي المزيد :

تلحق الرباعي المزيد زيادة ، وقد تلحقه زيادتان ، وقد تلحقه ثلاث فيصير على سبعة أحرف ، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد .

المزيد فيه حرف واحد : وهذه بعض أوزانه ، مع بعض المفردات التي توضح كل وزن منها :

[١] مُفْعلِل : مدحرج .

[٢] مُفَعْلَل : مدحرَج .

[٣] فَنَعْلَل : كنهبل " شجر عظام " .

[٤] فَوْعَلِل : دودمس " حية خبيثة " .

[٥] فُعَّلّ : شُمَّخْر " المتكبر " .

[٦] فِعَّلّ : لِكْد " الضخم " .

[٧] فُعَالِل : جُخادِب " ضرب من الجنادب " ، وعذافر " الشديد الصلب من الإبل " .

[٨] فَعَالِل : حبارِج " جمع حبرج ، وهو ذكر الحبارى " .

[٩] فَعَيْلَل : سميدع " السيد الموطأ الأكناف " .

[١٠] فَعَوْلَل : فدوكس " الأسد " ، وسرومك " الطويل " .

[١١] فَعَنْلُل : قرنفُل .

[١٢] فَعَنْلَل : جحنفَل " الضخم الشفة " ، وحزنبل " القصير الموثق الخلق " .

[١٣] فَعَلّل : عدبَّس " الشديد الخلق من الإبل " .

[١٤] فِعْلِيل : قنديل ، وشنظير " الفحاش " .

[١٥] فُعْلَيل : غرنيق " إسم طائر " .

[١٦] فُعْلُول : زنبور ، وشنحوط " الطويل " .

[١٧] فِعْلَول : فردوس ، وبرذون " غير العراب من الخيل " ، وعلطـــوس " المرأة الحسناء " .

[١٨] فَعْلُول : قربوس " حنو السَّرْج " ، وحلكوك " الشديد السواد " .

[١٩] فُعْلال : قرطاس " الصحيفة " .

[٢٠] فَعْلال : زلزال ، وصلصال " المصوت من الحمر " .

[٢١] فِعْلال : قنطار ، وسرداح " الناقة الكريمة " ، وزلزال .

[٢٢] فَعْلَل : سبهلل " الفارغ " .

[٢٣] فِعْلَلّ : عربَدّ " ذكر الأفاعي " ، وقرشب " المسن " .

[٢٤] فُعْلُلّ : طرطبّ " الثدى الضخم المُسترخى الطويل " .

[٢٥] حبركى : الغليظ الرقبة .

[٢٦]فِعلى : سِبَطْرَى " مشية التبختر " .

[٢٧] فَعْلَلَى : جحجبى " حى من الأنصار " .

[٢٨]فُعلِّية " سلْحِفيَة .

الرباعي المزيد فيه حرفان : وهذه بعض أوزانه ، مع بعض المفردات التي توضح كل وزن منها :

[١] فَعَوْلَلَى : حبوكرى " المعركة بعد انقضاء الحرب " .

[٢] فَيْعلُول : خيتعور " السراب " ، وعيطموس "الناقة الفتية العظيمة".

[٣] فَنْعَليل : منجنيق " آلة قديمة من آلات الحصاد ، كانت تُرمى بها حجارة ثقيلة على الأسوار فتهدمها ، وعنتريس " الناقة الصلبة " .

[٤] فَعَالِيل : قناديل ، وغرانيق " جمع غرنيق ، وهو الشاب الجميل " .

[٥] فِعِلَّال : جنبَّار " فرخ الحبارى " ، وطِرِمَّاح " المرتفع العالى " .

[٦] فَعَلَّى : قَبَعْثَرَى " الجمل الضخم " .

[٧] فَعْلَويل : قندويل " العظيم الهامة " ، وهندويل " الضخم " .

[٨] فَعْلَلُوت : عنكبوت .

[٩] فَعْلَلُول : منجنون " الدولاب التي يستقى عليها ، وحندقوق " اسم بقلة ".

[١٠]فَعْلَلان : زعفران ، وشعشعان " الطُويل الحسن الطول " .

[١١]فُعْلُلان:عقربان " دويبة تدخل الأذن " ، وعردمان " الغليظ الرقبة ".

[١٢] فِعْلَلاَء : برنساء " ابن آدم ، والناس " .

[١٣] فُعْلُلاَء : قُرفصاء " نوع من الجلوس " .

[١٤]فُعَلِيل : قشعريرة .

الرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف : وهذه بعض أوزانه ، مع بعض المفردات التي توضح كل وزان منها :

[١] فُعَيْلُلان : عريقصان " نبات " .

[٢] فَعَولُلان : عبوثران " نبات طيب الريح " .

[٣] فَعْلالاَء : برنساء " الناس " .

الخماسي المزيد :

ولا تلحقه إلا زيادة واحدة ، ومن أمثلته :

[١] فَعْلَليل : خندريس " الخمر " ، ودردبيس " الشيخ الهرم " .

[٢] فَعْلَلُول : يستعور " شجر " .

[٣] فِعْلَلُول : قِرطبوس " الناقة الشديدة " .

[٤] فُعَلِيل : خزعبيل " الباطل " (١) .

---

(١) انظر د. محمود سليمان ياقوت : الصرف التعليمي والتطبيق في القرآن الكريم ص ٦٣ وما يليها ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م .

معاني الزيادة في الأسماء :

تشمل الزيادة الحروف أو الحركات ، مثل : ظُلْم وظُلُم ، ونَهْر ونَهَر ، ونحو ذلك كثير ، فقد تغير المعنى بزيادة الحركات، ولم يقتصر على معناه الأول.

وبناء على ذلك لابد لزيادة المبنى من تغير في المعنى ، وإلاّ كانت تلك الزيادة عبثاً،ويشمل هذا الأسماء والأفعال المزيد فيها حروف أو حركات أو هما معاً .

وسنذكر فيما يأتي أهم المعاني التي تزاد من أجلها الحروف والحركات في الأسماء أو بكلمة أخرى أهم الأغراض ، ولا فرق بين أن تؤدي الزيادة معنى أو غرضاً معيناً في الكلمات المزيد فيها [1] .

[١] الإلحاق : وهو زيادة حرف أو أكثر في الكلمة لإلحاقها بكلمة أكثر منها حروفاً فتساويها بعد تلك الزيادة ، مثل " كَوثَر " وهو اسمٌ للشيء الكثير أُلحِق بوزن " جَعْفَر " الرباعي ، وحصل هذا الإلحاق بزيادة الواو ثانية في " كَوثَر " لتقابل العين في " جَعْفَر " ويشترط في الإلحاق تطابق الحركات والسكون في الملحق المزيد فيه والملحق به ، وتقابُلُها أيضاً.

[٢] الإمكان : ومعناه زيادة همزة الوصل - مثلاً - في بداية الأسماء الساكنة الأولى ، ليتوصَّل بها إلى النطق بهذا الساكن ؛ لأن العرب لا يبدأون بساكن ، فبواسطتها نتمكن من نطق الساكن ، مثل : "اسْم " و " ابْن " و " امْرأة " و " امرؤ " ونحو ذلك .

[٣] لبيان الحركة كما في قوله تعالى : ﴿ **هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ** ﴾ [2] زيدت الهاء في آخر " سلطانيه " لبيان حركة الياء وهي الفتحة ، ولولا وجودها وقفنا على الياء ، وبذلك تذهب الحركة للوقف .

---

(١) انظر المنصف شرح التصريف : ١/١٤ - ١٥ ، والممتع في التصريف ١/٢٠٤ - ٢٠٩ .
(٢) سورة الحاقة : الآية ٢٩ .

[٤] *المد* ، مثل الألف في " كتاب " والواو في " عجوز " ، والياء في " حميد "
ويشترط في زيادة الألف والواو والياء للمد أن تقع في حشو الكلمة ، وأن تسبقها حركة من جنسها ، فتسبق الألف بالفتحة والواو بالضمة ، والياء بالكسرة ، وفائدة المد إما إزالة قلق اللسان بالحركات المجتمعة ، وإما لإزالة اجتماع الأمثال ، مثل : شديد ، لدود ، وشباب .

[٥] *للعوض*، مثل : تاء التأنيث في " زنادقة " فإنها عوض من ياء " زناديق " ، ولا يجتمع العوض والمعوض فيه في طلمة واحدة إلا نادرا ، مثل قوله تعالى **﴿ولكل وجهة هو موليها ﴾** [1] ، ولا يمنع ذلك من استعمالها ، فقد اجتمع في " وجهة " التاء وهي للعوض والواو ، وهي المعوض منها .

أما ما لم يجتمع فيه المعوض والمعوض منه ، فإنه كثير في اللغة ، ومن أمثلته " سنة " أصلها " سنو " أو " سنة " بدليل جمعها على " سنوات أو سنهات " حذفت الواو أو الهاء وعوض عن ذلك بالتاء فقيل : " سنة " .

[٦] *تكثير أحرف الكلمة*، نحو ألف " قبعثرى " - وهو الجمل الضخم العظيم - ونون " كنهبل " - وهو الشجر العظام - ؛ لأنه لا يمكن فيهما الإلحاق ؛ إذ ليس لهما من الأصول نظير يلحقان به .

[٧] الزيادة لإفادة معنى جديد ، مثل : زيادة الميم في أوائل المشتقات ، مثل : " مكرم " زيدت فيه الميم لإفادة معنى اسم الفاعل و " مكرم " لاسم المفعول ، " مغرب " لمكان غروب الشمس وقولنا : مطلع القمر ليلا ، لزمان طلوع القمر ، و " مفتاح " لاسم الآلة .

[٨] *لإفادة جمع التكسير* في الأسماء المجموعة عليه ، مثل : زيادة الألف في : جَبَل وجبال ، وحَبْل وحبال .

[٩] *لإفادة معنى التصغير* ، مثل : زيادة الياء في : جَبَل وجُبَيْل ورَجُل ورُجَيْل .

---

[1] سورة البقرة : الآية ١٤٨ .

[١٠] إيجاد مفردات جديدة ، مثل " سَلَّك " ، تكررت اللام فيه فأوجدنا بذلك اسماً جديداً أضيف إلى مفردات العربية [١] .

جمودها واشتقاقها :

ينقسم الاسم باعتبار أخذه من غيره وعدم أخذه من غيره إلى جامد وإلى مشتق ، فالجامد ما لم يؤخذ من غيره ، والمشتق بخلافه .

والاسم الجامد : ما دل على ذات ومعنى ، والذات ما تقوم بنفسها " لأنها تكون علامة لشيء حسي يشغل حيزاً في الطبيعة " ، كأسماء الأجناس "واسم الجنس ما دل على واحد من أفراد كثيرين يشتركون معه في الصفات والسمات والخصائص الجوهرية " من إنسان وحيوان وجماد ، مثل : امرأة ، ورجل ، وحصان ، وحجر ، وغصن " .

والمعنى ما قام بغيره، كالمصادر ،مثل: العلم ، والضرب ، والشجاعة.

والمشتق ما دل على حدث وذات يرتبط بها الحدث على وجه مخصوص ، مثل : كاتب ومكتوب .. إلى آخر المشتقات [٢] .

ويعرف الاسم الجامد عند الصرفيين بتعريفين :

[١] الجامد : ما لم يؤخذ من غيره ، بل وضعه العرب اسماً جامداً لا أصل له حتى يؤخذ منه .

[٢] الجامد : ما دل على ذات فقط أو معنى فقط .

والمقصود بالذات : الشيء الذي يقوم بنفسه .

والمقصود بالمعنى: الشيء الذي يقوم بغيره .

ومثال الجامد : " رجل " ، و " نخلة " و " قلم " و " أسد " من الذوات و " فهم " و "نصر" [بفتح فسكون للاسمين] و " قيام " و " قعود " و "انطلاق" و " استخراج " و " نور " و " زمان " من المعاني .

([١]) انظر د. ناصر حسين على : قضايا نحوية وصرفية ص ٨٣ ، دمشق ١٩٨٩م .

([٢]) انظر د. عبد الحميد مصطفى السيد : المغني في علم الصرف ، ص ١٨٥ .

نوعا الجامد :

الجامد نوعان :

[١] اسم ذات . [٢] اسم معنى .

تعرف اسم الذات :

اسم الذات اسم يدل على شيء ملموس مثل : " كتاب " و " جمل " و "نخلة " و " كرسي " و " امرأة " .

تعرف اسم المعنى :

اسم المعنى : اسم يدل على شيء غير ملموس مثل : " أكل " بفتح فسكون للأول و " شرب " بضم فسكون للثاني و " فرح " بفتح ففتح و "انطلاق" و " نور " و " زمان " و " ظلام " و " قبل " و " بعد " .

نوعا اسم المعنى:

اسم المعنى نوعان :

[١] مصدر . [٢] غير مصدر .

وغير المصدر مثل : " نور " و " زمان " و " قبل " و " بعد " (١) .

والمراد بتصريف الأسماء : الأسماء المعربة ؛ إذ أن التصريف لا يَدخل إلا الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ، أما الأسماء المبنية، والأفعال الجامدة ، والحروف ، فلا يدخلها التصريف إلا نادراً أو شذوذاً وذلك كتصغير أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، ودخول الحذف في سوف وإن ، والإبدال والحذف في لعل ، فذلك كله شاذ ، يوقف عندما سمع مُنه (٢) .

والذي نريد أن نضع أيدينا على معرفته هو أسماء المعاني والأحداث التي تسمى المصادر ؛ لأن معظم المشتقات إنما هي من المصادر كما يقول البصريون.

---

(١) انظر د. السيد محمد عبد المقصود : الأسماء العربية في التصريف ص ٦٤ .

(٢) انظر أحمد حسن كحيل : التبيان في تصريف الأسماء ٣/١ ، ط٤ ، مطبعة السعادة بمصر ، ١٩٧٠م .

الخلاف في المشتق منه :

ذهب جمهور البصريين إلى أن المصدر أصل المشتقات من الأسماء والأفعال ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل المشتقات من الأسماء المشتقة ، أما الرأي الأول الذي يقول بأن المصدر أصل المشتقات فاحتج أصحابه وهم البصريون بأن قالوا :

[١] الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمن معين مقيد، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فالمصدر أصل للفعل.

[٢] والمصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويتسغنى عن الفعل ، أما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويتفقر إلى غيره .

[٣] المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه ، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل : مصدر فلما سمى مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه ، وغيرها من الأدلة المذكورة في الإنصاف لابن الأنباري [1] .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل ؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : قاوم قواما فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول : قام قيّاما فيعتل المصدر لاعتلال الفعل ، فلما كان ذلك كذلك دل على أنه فرع عن الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ، ألا ترى أنك تقول : ضربت ضربا فتنتصب ضربا بضربت ، فوجب أن يكون المصدر فرع الفعل إلخ ما قالوا .

وضعف البصريون أدلة الكوفيين بقولهم : إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلبا للتشاكل وذلك لا يدل على الأصالة والفرعية ، فكما قالوا :المضارع من وعد يعد بخلاف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة حملا على يعد ولا يدل ذلك على أنها

---

(١) انظر ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٤٤ .

مشتقة من يعد وإنما حمل المضارع المبدوء بالهمزة والنون والتاء على المضارع المبدوء بالياء قصدا للمشاكلة .

وينقض الدليل الثاني للكوفيين بقولهم : إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون أصلا وهذا أيضا منقوض ؛ لأن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء .

ومعنى قولهم : ضرب ضربا أي أوقع الضرب ، فالضرب معقول قبل إيقاعه مقصود إليه فيدل ذلك على أنه قبل الفعل .

فالحق ما قاله البصريون من أن المصدر أصل لكل المشتقات أفعالا وأسماء[1] . والمشتق بخلاف الجاكد وله عند كل من علماء الصرف والنحو واللغويين مفهوم خاص .

المشتق عند علماء الصرف : هو ما أخذ من غيره ليدل على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذات ، سواء أكان على جهة الوقوع منها أو عليها أو فيها أو بواسطتها ، فهو يشمل اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة ، نحو : فاهم ، ومأكول ، وبطل ، وأكرم منه ، ومختار ، ومنقاد ، ومبرد .. إلخ .

والمشتق عند النحويين : هو ما أخذ من المصدر ليدل على حدث وصاحبه ، وعلى هذا فالمشتقات عندهم أربعة : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، أما أسماء الزمان والمكان والآلة فهي من الجوامد .

وأما المشتق عند اللغويين فلهم في المشتق نظرة أوسع وأشمل في دائرة الكلمة العربية ، فهو عندهم كل ما أخذ من غيره سواء أدل على ذات وحدث ؟ معا ، أم لا . فيشمل كل ما ذكر من المشتقات ويشمل ما اشتق من أسماء الأعيان ، نحو : عقار " للخمر " ، وغراب ، وجرادة ، فهي مأخوذة من العقر ،

([1]) انظر د. مصطفى أحمد النماس : الضياء في تصريف الأسماء ، ص ٣٧ ، ط٤ ، ١٩٩٣م ، مطبعة السعادة بمصر .

والاغتراب ، والجرد ، فالنسبة بين هذه المفاهيم ترينا أنه عند اللغويين أعم منـــه عند الصرفيين والنحويين ، وعند علماء الصرف أوسع دائرة منه عند النحويين [1]

ذكرنا أن الاسم نوعان : جامد ومشتق ، والجامد ما لا يكون مأخوذا مـــن الفعل : كــ " حجر ، وسقف ، ودرهم " . ومنه مصادر الأفعال الثلاثية المُجـــردة ، غير الميمية : كــ " علم ، وقراءة " .

أما مصادر الثلاثي المزيد فيه ، والرباعي مجردا ومزيدا فيه ، فليست مـــن الجوامد ؛ لأنها مبنية على الفعل الماضي منها ، فهي مشتقة منه ، وكذلك المصدر الميمى فهو مشتق بزيادة ميم في أوله .

والاسم المشتق : ما كان مأخوذا من الفعل : كـــــ " عـــالم ، ومتعلـــم ، ومنشار ، ومجتمع ، ومستشفى ، وصعب ، وأدعج " .

والاسم ، إما متمكن وهو المعرب ، وإما غير متمكـــن ، وهـــو المبنـــي . والمشتق لا يكون إلا متمكنا ؛ لأنه لا يكون إلا معربا ، والجـــامد يكـــون متمكنـــا وغير متمكن ؛ لأن منه المعرب ومنه المبني .

فغير المتمكن " وهو المبنى من الأسماء " لا شأن للتصريف فيه ، وهو قـــد يكون على حرف واحد : كتاء الضمير ، وعلى حرفين ، مثل : " هو و مــــن " ، وعلى ثلاثة أحرف ، مثل : " كيف وإذا " وعلى أكثر مثل : " مـــــهما وأيـــان " . والمتمكن هو موضوع التصريف [2] .

والمصادر من الجوامد المعنوية ، فالمصدر الثلاثي هو اسم معنى جامد يدل على حدث مجرد عن الزمان والمكان ويتألف من ثلاثة حروف . وأوزان المصدر الثلاثي سماعية تعرف بالسماع والرجوع إلى كتب اللغة ، ولكن له ضوابط تقريبية أغلبية تفيد كثيرا .

([1]) انظر .د مصطفى أحمد النماس أ: الضياء في تعريف الأسماء ، ص ٣٢

([2]) انظر مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية ٢/٦ .

إذا كان الماضي ثلاثيا متعديا لا يدل على صناعة ، فمصدره القياسي " فعل " مثل " حمد حمدا " ، و " أخذ أخذا " ، فإن دل على صناعة فمصدره غالبا على " فعالة " مثل " صياغة وحياكة " .

إذا كان الماضي ثلاثيا لازما مكسور العين لا يدل على لون أو معالجة فمصدره " فعل " مثل " جزع جزعا ، أسف أسفا " ، فإن دل على لون فهو على وزن " فعلة " مثل " حضرة وسمرة " .

إذا كان الماضي ثلاثيا ***لازما مفتوح العين*** صحيحا لا يدل على امتناع أو اضطراب أو حركة فمصدره " فعول " مثل " قعد قعودا ، وسجد سجودا " ، فإن كان معتل العين ، فالغالب في مصدره أن يكون على وزن " فعل " مثل " نام نوما ، عاد عودا " . وإن دل على حركة واضطراب فمصدره على وزن " فعلان " مثل " طاف طوفان " ، وإن دل على مرض فمصدره على وزن " فعال " مثل " سعال وزكام " وإن دل على سير فمصدره على وزن " فعيل " مثل " رحيل وذميل " ، وإن دل على صوت فمصدره على وزن " فعيل " أو " فعال " ، مثل " صريخ أو صراخ " .

إذا كان الماضي ثلاثيا ***لازما مضموم العين*** ، فمصدره فعوله أو فعالة " ملوحة أو ملاحة ، سهولة وظرافة " .

الفصل الثاني

المصادر

المصدر:

إن ألفاظ العربية تتجمع في مجموعات تشترك مفردات كل مجموعة في حروفها الأصلية كما تشترك في معنى عام ، ثم تتفرد كل مفردة في المجموعة باكتسابها دلالة جديدة حسب قالبها الجديد .

فالمادة الأصلية هي أساس الاشتقاق في العربية والمفردات الجديدة المأخوذة منها هي المشتقات . وقد اختلف في المادة الأصلية أهي الماضي المجرد أم المصدر ، فرأى الكوفيون أن الفعل هو الأصل والمصدر يجيء بعده ، ورأى البصريون أن المصدر هو الأصل لأنه اسم وبسيط ودال على حدث دون زمان بخلاف الفعل الذي يدل على الحدث والزمان معا .

ويرجح علماء اللغة أصالة المصدر على الفعل ، ونحن كدارسين نستأنس بالمصدر والفعل لمعرفة الأصل في سائر المشتقات [1] . والمصدر موضع الصدور ، ومصدر كل شيء أصله الذي يخرج منه ، ولذا قال البصريون : إن المصدر أصل المشتقات ، وهو يدل على الحدث فقط ، كالنصر ، والفهم ، والضرب .

أما الفعل فيدل على الحدث والزمن الذي وقع فيه الحدث ، مثل : نصر ، وفهم ، وضرب . والاسم المشتق كاسم الفاعل يدل على الحدث وصاحبه ، مثل : ناصر ، وفاهم ، وضارب .

فالمصدر : هو الاسم المجرد والدال على الحدث مجردا مما سواه ، كـ "نصر" ، وفهم " . وهو اللفظ الدال على الحدث ، مجردا عن الزمان ، متضمنا أحرف فعله لفظا ، مثل : " علم علما ، أو تقديرا ، مثل : قاتل قتالا " أو معوضا مما حذف بغيره ، مثل : " وعد عدة ، وسلم تسليما " .

فالعلم مشتمل على أحرف " علم " لفظا ، والقتال مشتمل على ألف " قاتل " تقديرا ؛ لأن أصله " قيتال " ، بدليل ثبوت هذه الياء في بعض المواضع ، فنقول :

---

(1) انظر د. حسين قراقيش : الصرف والنظام اللغوي ص ٢٩ عمان ، ١٩٩٠م .

" قاتل قيتالاً ، وضارب ضيراباً ، وهذه الياء أصلها الألف في قاتل ، انقلبت يـــاءً لانكسار ما قبلها . والعِدَة أصلها " الِواعد " حذفت الواو وعُوِّضت منها تاء التأنيث ، والتسليم أصله " السلام " بكسر السين وتشديد اللام ، حذف أحد حرفي التضعيف ، وعوّض منه تاء التفعيل ، فجاء على " تسلام " كالتكرار ، ثم قلبوا الألف يـاء ، فصار إلى التسليم " ، فالتاء عوضٌ من إحدى اللامين ، فإن تضمن الاسم أحـرف الفعل ولم يدل على الحدث ، كالكحل ، والدهن ، والجرح [بضم الأول في الثلاثة] ، فليس بمصدر ، بل هو اسم للأثر الحاصل بالفعل ، أي الأثر الذي يحدثـه فـي الفعل .

وإن دلّ على الحدث ، ولم يتضمن كل أحرف الفعل ، بل نقص عنه لفظـاً وتقديراً من دون عوض ، فهو اسم مصدر ، كتوضأ وضوءاً ، وتكلـم كلامـاً ، وسلم سلاماً .

والمصدر أصل الفعل ، وعنه تصدر جميع المشـتقات ، وهـو قسـمان : مصدر للفعل الثلاثي المجرد : كـ " سَيْرٍ ، وهدايةٍ " ، ومصدر لما فوقه : كـ " إكرامٍ ، وامتناعٍ ، وتَدحرُجٍ " ، وهو أيضاً : إما أن يكون مصدراً غير ميمـي : " كالحياة والموت " ، وإما أن يكون مصدراً ميمياً : " كالمحيا والممات " [1] .

ومصادر الأفعال مختلفة ، فالفعل الثلاثي : مصدره يكون سماعياً ، وقياسياً ، وغير الثلاثي يكون مصدره قياسياً فقط .

والمصدر متى أطلق ينصرف إلى المصدر العام وقـد يقيـد بـالميمي أو الصناعي أو اسم المرة واسم الهيئة ، فهذه الأنواع مأخوذة من المصـدر العـام ؛ لأنها تدل على الحدث مع زيادة ، فالمصدر اسم دال على الحدث المجرد جارٍ على فعله ، أي : أنه يدل على أمر معنوي محض لا صلة له بزمـان ولا بمكـان ولا بذات ، ولا بعلمية ولا بتذكير أو تأنيث ، ولا بإفراد أو تثنية أو جمع إلا إذا كـان دالاً على مرة أو هيئة .

---

(1) انظر مصطفى غلاييني : جامع الدروس العربية ص ١٦٠ .

والمراد بالحدث المعنى القائك بالغير سواء صدر عنه أم لم يصدر كـ "طول وقِصَر وبياض" ، ومعنى جريانه على الفعل ألا تنقص حروفه عن حروف فعله في اللفظ أو التقدير دون تعويض وذلك بأن تريد عن حروف فعله نحو : الإحسان من أحسن أو تساويها لفظاً كـ " الفَهْم ، وفَهِم " أو تقديراً كـ " قتال من قاتل " فإن قتالاً وإن نقصت منه ألف قاتل إلا أنها موجودة في التقدير ؛ لأنها تظهر أحياناً مقلوبة ياء ، فيقال : قيتال ، أو تَنقص حروفه عن فعله لفظاً وتقديراً ، ولكن مع التعويض عما حذ نحو : عِدَة ، فالتاء عوض عن الفاء المحذوفة (١) .

والمصدر الأصلي اسم يدل على الحدث ، مجرداً من الزمن والتوكيد والعدد والنوع ، وهو ليس مبدوءاً بميم زائدة ، عدا المفاعلة ، ولا مختوماً بياء مشددة بعدها تاء زائدة ، نحو : طرَبٌ ، نداء ، مُجادلة ، انتصار ، اعتناء ، تجاوزٌ ، استبطاء ، إعادة ، طيّ ، ضرر ، استعانة ، اضمحلال ، تقلقلٌ (٢) .

والمصدر المؤكد ما يذكر بعد الفعل تأكيداً لمضمونه ، ويبقى بناؤه على ما هو عليه ، مثل : " علمتُ الأمر علماً ، وضربتُ اللصّ ضرباً ، وجلتُ جَوَلاناً ، وأكرمتُ المجتهد إكراماً " ، تريدُ من ذكر المصدر تأكيد حصول الفعل (٣) .

وهو مصدر يذكر لتوكيد فعله الملفوظ أو المقدر ، نحو : حَطّمتُ الخزانةَ تحطيماً ، قتلتُ العدوَّ قتلاً ، طارت السمكة طيراناً ، صبراً أيها المظلوم ، سُحقاً للظالمين ، عجباً لك ، أيضاً ، حقاص ، ويحاً ، سبحانَ الله .

وأبنية هذا المصدر هي أبنية المصدر الأصلي نفسها ، وهو يلزم الإفراد ، فلا يثنى ولا يجمع . إنه اسم معنوي يدل على القليل أو الكثير ، فلا حاجة إلى تثنيته أو جمعه إلاّ فيما سُمع ، نحو : لبيك ، حنانيكَ ، دَواليكَ (٤) .

---

(١) انظر د. مصطفى أحمد النماس : الضياء في تصريف الأسماء

(٢) انظر د. فخر الدين قباوة : تصريف الأسماء والأفعال ، ص ١٣٢ ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٨م .

(٣) انظر مصطفى غلاييني : جامع الدروس العربية ، ١/١٧١ .

(٤) انظر د. فخر الدين قباوة : تصريف الأسماء والأفعال ، ص ١٤٢ .

والمصدر نوعان : عام وخاص ، والعام : أربعة ، والخاص : أربعة .

تنوع المصدر العام أربعة أنواع وهي:

[١] مصدر الفعل الثلاثي .

[٢] مصدر الفعل الرباعي .

[٣] مصدر الفعل الخماسي .

[٤] مصدر الفعل السداسي .

والمصدر الخاص يشمل أربعة أنواع ، كما أن المصدر العام يشمل أربعة :

أنواع المصدر الخاص:

المصدر الخاص أربعة أنوع وهي :

[١] المصدر الميمي .

[٢] المصدر الذي يدل على المرة .

[٣] المصدر الذي يدل على الهيئة .

[٤] المصدر الصناعي [١] .

ومن أقسام الاسم ما يسمى " اسم الحدث " ، وهو يضم أنـــواع المصـــادر المختلفة ، فهذه المصادر تدل على الحدث أو عدده أو نوعه ، وقد لخص ابن مالك تعريف المصدر بقوله :

المصدر اسم ما سوى الزمان

من مدلول الفعل كأمن من أمن

والمعروف أن الفعل يدل على حدث وزمن والذي سوى الزمن من هذيـــن المدلولين هو الحدث ، ومن ثم يكون ابن مالك كأنه قد عرف المصدر بأنه " اسـم الحدث " ، ولكن دلالة المصدر على الحدث لا تجعله من الصفات ، فهي تدل على

([١]) انظر د. السيد محمد عبد المقصود : الأسماء العربية في التصريف ، ص ٦٩ ، ١٢٢ .

"موصوف بالحدث " ، ولا من الأفعال فهي تدل على " اقتران الحدث والزمـــن " ، فالصلة بين الاسم وبين معنى الحدث تختلف عن صلة الصفة والفعل كليهما بـــهذا المعنى ، فصلة الاسم به صلة الاسم بالمسمى ، أما مدلول الصفة فهو " الموصوف " ، وأما مدلول الفعل فهو " الاقتران " ، وهما غير " الحدث " نفسه [1] .

وينوب المصدر عن فعل الأمر ويكون بمعناه ، ويؤدي وظيفته في الســـياق ، فيخرج المصدر عن كونه اسما للحدث ليقوم بوظيفة فعل الأمر ، وذلـــك حيـــن نقول : نصرا المظلوم ، وضربا العدو ، فمعنى المصدر هنا هو معنى فعل الأمـــر "انصر ، أو اضرب " .

قال أبو جعفر النجاس تقول : ضربا زيدا على معنى اضرب زيدا ، ومنـــه قوله تعالى : ﴿ **فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب** ﴾ [2] ، علـــى معنـــى : فاضربوا الرقاب ، وقوله : ﴿ **سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا** ﴾ [3] على تـــأويل : فاغفر لنا ربنا ، أقام المصدر مقام الفعل [4] .

ينوب المصدر عن الفعل المضارع ويكون بمعناه ويـــؤدي وظيفتـــه فـــي السياق فيخرج المصدر عن كونه اسما للحدث ليقوم بوظيفة الفعل المضارع ، فقـــد سمع عن الخليل وهو يذكر أن بني سليم يقولون : زيد ضرب ، أي : زيد يضرب ، وزيد مثنى ، أي : يمشي .

وكما ينوب المصدر عن فعل الأمر والفعل المضارع ينوب عـــن الفعـــل الماضي ويؤدي وظيفته في السياق ، قال لبيد :

عهدي بها الحي الجميع وفيهم ... قبل التفرق ميسر وندام

---

(1) انظر د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٩٥ ، الهيئة المصريـــة العامـــة للكتـــاب ١٩٧٣م .

(2) سورة محمد : الآية ٤ .

(3) سورة البقرة : الآية ٢٨٥ .

(4) انظر شرح أبيات سيبويه : ص ٦٥ - ٦٦ ، تحقيق زهير غازي زاهد .

فقال : عهدي ، وهو مصدر على معنى عهدت ، وهو فعل ماض [1] .

ينوب المصدر عن صفة المفعول في السياق ، فيقوم مقامها ويؤدي معناها ، ومن أجل ذلك كانت كلمة " كذب " بمعنى " مكذوب " في قوله تعالى من سورة يوسف ﴿ **بدم كذب** ﴾[2] .

ينوب المصدر عن صفة الفاعل في السياق فيقوم مقامها ويؤدي معناها الوظيفي ومن أجل ذلك كانت كلمة " غوراً " مثلاً بمعنى " غائراً " في قوله تعالى : ﴿ **إن أصبح ماؤكم غوراً** ﴾ [3] ، وفيما يتعلق بالفقرتين السابقتين يقول ابن يعيش : " قد يوصف بالمصدار كما يوصف بالمشتقات ، فيقال : رجل فضلٌ ، ورجل عَدلٌ ، كما يقول : رجل فاضل وعادل ، وذلك على ضربين : مفرد ، ومضاف .

فالمفرد نحو : عدل ، وصوم ، وفطر ، وزور ، بمعنى الزيارة ، ولا يكون هنا جمع زائر كصاحب ، وصحب ، وشارب ، وشرب ؛ لأن الجمع لا يوصف به الواحد ، وإذا كان مصدراً وصف به الواحد والجمع وقالوا : رجلٌ رضيً ، إذا كثر الرضى عنه ، وقالوا : " ضرب هبر " وهو القطع ، يقال : هبرت اللحم ، أي قطعته ، والهَبْرة : القطعة منه ، وقالوا : طعن نتر ، وهو كالخلس ، يقال : طعنه فأنتره ، أي : أزعفه بمعنى قتله سريعاً ، وقالوا : رميٌ سعر ، أي : ممض محرق ، من قولهم : سعرت النار والحرب ، أي : ألهبتها .

فهذه المصادر كلها مما يوصف بها للمبالغة كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه ، وقالوا : رجل عَدْلٌ ورضى وفضلٌ ، كأنه لكثرة عدله والرضى عنه ، وفضله جعلوه نفس العدل والرض والفضل ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً ، فعْدلٌ بمعنى : عادل ، وماء غور بمعنى : غائر ، ورجل صوم وفطر بمعنى صائم ، ومفطر .

---

(1) انظر السابق نفسه [والبيت من شواهد سيبويه] .

(2) سورة يوسف : الآية ١٨ .

(3) سورة الملك : الآية ٣٠ .

وأما المصادر التي ينعت بها وهي مضافة فقولهم : مررت برجل حسبك من رجل وبرجل شرعك من رجل ، وبرجل هدك من رجل ، وبرجل كفيك من رجل ، وبرجل همك من رجل ونحوك من رجل . فهذه كلها على معنى واحد ، "فحسبك " مصدر في موضع " فحسب " يقال : أحسبني الشيء ، إذا كفاني ، وهمك وشرعك ، وهدك ، في معنى ذلك فقولهم : همك من رجل ، بمعنى : حسبك وهو من الهمة واحدة الهمم ، أي : هو ممن يهمك طلبه ، وكذلك " شرعك " بمعنى " حسبك " من شرعت في الأمر إذا خضت فيه ، أي : هو من الأمر الذي تشرع فيه وتطلبه ، وفي المثل : " شرعك ما بلغك المحل " ، يضرب في التبلغ باليسير ، وأما " هدك " فهو من معنى القوة ، يقال : فلان يهد ، على ما لم يسم فاعله إذا نسب إلى الجلادة والكفاية ، فالهد بالفتح : للرجل القوى ، وإذا أريد الذم والوصف بالضعف كسر ، وقيل : هدك .

وقال الأزهري : وأما نحوك ، فهو من نحوت ، أي : قصدت ، أي : هو ممن يقصد ويطلب ، فهذه وما قبلها مصادر لا تثنى ولا تجمع ، ولا تؤنث ، وإن جرت على مثنى أو مجموع ، أو تؤنث تقول : هذا رجل عدل ، وهذان رجلان عدل ، ورأيت رجلين عدلا ، ومررت برجلين عدل ، وتقول : هذا رجل حسبك من رجل ، وهدك من رجل ، وهذان رجلان حسبك بهما من رجلين ، وهؤلاء رجال حسبك من رجال ، فيكون موحدا على كل حال ؛ لأن المصدر موحد ، لا يثنى ولا يجمع ، لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير ، فاستغنى عن تثنيته وجمعه ، إلا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات ، لغلبة الوصف به ، فيسوغ حينئذ تثنيته ، وجمعه نحو قوله: " شهودي على ليلى عدول مقانع"[1].

<u>وفيما أورده ابن يعيش نذكر ما يأتي:</u>

إن المصادر قد تثنى وتجمع إذا أنيط بها بيان العدد تقول : ضربت العدو ضربتين أو ضربات .

([1]) انظر ابن يعيش :شرح المفصل ، ٢/٥٠ - ٥١ .

من الجائز أن نعد الكلمات " عدل ، وفضل " صفتين مشبهتين مثل كلمة " شَهْم " فلم يوفق ابن يعيش في الاستشهاد بهاتين الكلمتين .

وسمع عن الخليل وهو يذكر أن بني سليم يقولون : زيد إقبال وإدبار ، بمعنى مقبل ومدبر ، كقول الخنساء :

.... فإنما هي إقبال وإدبار

بمعنى : مقبلة ومدبر [١] .

يقوم المصدر بوظيفة ظرف الزمان فيؤدي معناه في السياق تقول : " أسافر طلوعَ الشمس " ، فالمصدر " طلوع " أدى معنى ظرف الزمان ، واستعمل في الكلام استعماله المصدر بوظيفة ظرف الزمان " إفهام تعيين وقت أو مقدار ، نحو : كان ذلك خفوق النجم ، وطلوع الشمس ، وانتظرته نحر جزور ، وحَلْبَ ناقة والأصل وقت خفوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه [٢] .

وفي مجال تعدد المعنى الوظيفي للمصدر وأدائه معنى الظرف الزماني ذكر الأشموني أنه قد يحذف أيضاً المصدر الذي كان الزمان مضافاً إليه ، فينوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه من اسم عين ، نحو : لا أكلمه القارظين ، ولا آتيه الفرقدين ، والأصل مدة غياب القارظين ، ومدة بقاء الفرقدين [٣] .

ينوب المصدر مناب ظرف المكان في السياق ، فيؤدي معناه الوظيفي تقول : جلست قرب زيد ، أي : مكان قربه وهو قليل [٤] .

ينوب المصدر عن الصفة فيقوم مقامها ويؤدي معناها الوظيفي فينتقل من معنى الحدث إلى معنى الموصوف بالحدث ، يقول ابن مالك :

---

(١) انظر شرح أبيات سيبويه : ٦٥ – ٦٦ .

(٢) انظر الأشموني : شرح الأشموني على الألفية ٢/٣٩٤ ، ط٢ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة الحلبي ١٩٣٩م .

(٣) انظر شرح الأشموني على الألفية ٢/٣٩٤ .

(٤) انظر السياق نفسه .

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع

تقول : جاء زيد ركضا ، وقتلته صبرا ، فكلمة " ركض " و " صبر " مصدرين وهما من الأسماء إلا أنهما في المثالين لم يكونا دالين على اسم الحدث ، بل يدلان على موصوف بالحدث ، فمعناهما " راكضا "و " مصبورا " أي "محبوسا " ومن أجل هذا كانت " بغتة " في بيت ابن مالك - وهي مصدر - بمعنى " باغتا " صفة الفاعل [1] .

يقوم المصدر مقام الخالفة ويؤدي وظيفتها في السياق فينتقل المصدر في هذه الحالة من معنى تسمية الحدث ليؤدي وظيفة الإفصاح عن معنى انفعالي أو تأثري ، تقول حذرك ، وفرطك ، ورويد [2] .

المصدر العام:

يشكل المصدر قسما مهما من أقسام الكلام وهو " يملك خصائص داخلية للفعل وخصائص خارجية للمركبات الاسمية " [3] ، فمن حيث خصائصه الخارجية للمركبات الاسمية أنه " يأخذ كأي اسم عادي أداة التعريف ، ويجر الاسم الذي يليه ، ويأخذ علامة إعرابية موافقة لوظيفته في الجملة .

إن وظائف المركبات التي رأسها مصدر هي نفسها الوظائف التي تضطلع بها المركبات الاسمية العادية " [4] ، ومن حيث خصائصه الداخلية المرتبطة بالفعل ، فالمصدر " يملك بنية وظيفية وبنية جملية تشتملان على عدد العناصر نفسها التي تشتمل عليها بنيتا الفعل الموافق ، فالفعل المتعدي ، مثلا ، يناسبه مصدر متعد ، والفعل المتعدي بالحرف يناسبه مصدر يتعدى بالحرف أيضا " [5] .

---

(1) انظر السابق نفسه ١٨/٣ .

(2) انظر د. فاضل مصطفى الساقي : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص ٢٨٣ .

(3) د. عبد القادر الفاس الفهدي : اللسانيات واللغة العربة ٥٤/٢ ، بغداد ، [د.ت] .

(4) المرجع السابق : ص ٥٤ - ٥٥ .

(5) المرجع السابق : ص ٥٥ .

ولقد تفاوت تقسيم الكلام بين القدماء والمحدثين تفاوتاً ملحوظاً ، فالقدماء قسموه تقسيماً ثلاثياً [1] ، أما المحدثون فقد قسموه تقسيمات متنوعة بين الرباعي[2] والخماسي [3] ، والسداسي [4] ، والسباعي [5] ، وفي ثنايا كل تقسيم يقع المصدر في دائرة الأسماء .

وقد اهتم القدماء بدراسة المصدر اهتماماً ملحوظاً ، وهذا الاهتمام تعكسه مؤلفاتهم المتعددة التي تمثل اتجاهات مختلفة ، ويرجع وجود المصدر في ثنايا تلك المؤلفات إلى طبيعة التأليف الموسوعي من جانب ، وتداخل علوم اللغة من جانب آخر .

فقضية المصدر تتردد في مجموعات تتنوع بين : كتب تختص بدراسة المصادر ، وكتب تهتم بدراسة الأبنية ، وكتب النحو والصرف ، وكتب إعراب القرآن والمعاجم ، وكتب فقه اللغة والمعارف اللغوية العامة [6].

وإذا كانت هذه المؤلفات تعكس الاهتمام بالمصدر ، فإن الذي يجب الإشارة إليه والتنويه به ، هو أن هذا الاهتمام كان ينحصر في دائرة المعروف والمشهور من المصادر : المصدر العام ، المصدر الدال على المرة ، المصدر الدال على الهيئة ، المصدر الميمي .

---

(1) انظر سيبويه : الكتاب ، ١٢/١ ، المبرد ، المقتضب ٣/١ ، ابن السراج : الأصول ٣٨/١ ، ابن الأنباري : أسرار العربية ص ٣ ، ابن يعيش : شرح المفصل : ١٨/١ - ٢١ ، ابن عصفور : المقرب ، ٤٦/١ ، ابن مالك : الألفية ، ص ٩ ، ابن هشام : أوضح المسالك ، ١٢/١ ، شذور الذهب ص ١٤ ، ١٥ ، الصبان : حاشيته على شرح الأشموني ١٩٦/٣ .

(2) د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، ص ٢٨٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٥ ، ١٩٧٥م .

(3) د. محمود السعران : علم اللغة ، ص ٢٥٨ .

(4) فؤاد حنا ترزي : في أصول اللغة والنحو ، ص ١٣٩ - ١٤٢ ، مكتبة لبنان ،بيروت ١٩٦٩م .

(5) د. تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ، ص ١٩٦ - ٢٠٣ ، واللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٨٧ - ٨٨ ، د. فاضل الساقي : أقسام الكلام ص ١٧٥ ، د. نايف فرما : أضواء على الدراسات اللغوية ، ص ٢٨١ .

(6) المعرفة هذه المؤلفات المنوعة : راجع مفصلا د. وسمية عبد المحسن المنصور ، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ، ص ٦٩ - ٨٥ ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤م .

كلمة " مصدر " على وزنا " مفعل " تكون اسماً للمكان والزمان ومصدراً ، والمصدر في اللغة : الأصل الذي تصدر عنه الأفعال ، " قال الليث : أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال ، وتفسيره : أن المصادر التي كانت أول الكلام ، كقولك : الذهاب والسمع ، والحفظ وإنما صدرت الأفعال عنها فيقال : ذهب ذهاباً ، وسمع سماعاً ، وحفظ حفظاً " (1) .

ويبدو أن الخلاف الذي نشأ حول المصدر بين النحاة امتد أثره إلى تعريفهم اللغوي للمصدر ، يشير إلى ذلك المحاورة التي حدثت بين الزجاجي - وهو البصري المذهب - وأبي بكر بن الأنباري - وهو الكوفي المذهب - وقد أوردها الزجاجي في كتابه " الإيضاح " ونقلها السيوطي في كتابه " الأشباه والنظائر " ، قال الزجاجي : " مسألة جرت بينه وبين أبي بكر بن الأنباري في المصدر . قلت له مرة بما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة ، فقال : المصدر المكان الذي يصدر عنه ، كقولنا : مصدر الإبل ، وما أشبهه ، ثم يقول : مصدر الأمر والرأي تشبيهاً ، والمصدر أيضاً هو المصدر الذي يسميه النحويون مصدراً ، كقولنا : مصدر الإبل ، وما أشبهه ، ثم نقول : مصدر الأمر والرأي تشبيهاً ، والمصدر أيضاً هو الذي يسميه النحويون مصدراً ، كقولنا : ضرب زيد ضرباً ومضرباً ، وقام قياماً ومقاماً ، وما أشبهه والمفعل يكون مكاناً ومصدراً (2) .

فالمصدر عند البصريين اسم مكان ، ومثله المصدر العام الميمي ، وعند الكوفيين " مفْعل " بمعنى اسم المفعول ، كأنه أصدر عن الفعل ، لا أنه هو الذي صدر عنه ، فهو بمعنى مفعول ، كما قيل : " هذا مركب تارة ، ومعناه مركوب تارة ، ومشرب عذب ، ومعناه مشروب عذب " (3) .

---

(1) انظر : الأزهري ، تهذيب ١٢/١٣٥ ، وانظر : لسان العرب ٤/٢٤١١ ، وتاج العروس ٣/٣٢٩.

(2) انظر الزجاجي : الإيضاح ، ص ٦٢ ، ٦٣ ، وانظر السيوطي : الأشباه والنظائر ٣/٩٠ .

(3) انظر الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٢ - ٦٣ ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣م .

وقد وردت كلمة المصدر في شعر الراعي النميري في قوله [١] :

يهدى الضلولَ وينقادُ الدليلُ به ... كأنه مسْحَلٌ في النير مَنْشُورُ

مصدره فــــي فلاة ثم مورده ... جد تفارطه الأوراد مجهور

هذا عن دلالة المصدر لغة ، أما المصدر اصطلاحا ، فقد أشار سيبويه إلى أن المصدر " هو الحدث " [٢] ، ثم زيدت هذه الدلالة تحديدا وتوضيحا ، فابن سيدة يشير إلى أن المصدر ضرب من الأسماء في تعريفه له بأنه " اسم الحدث الـــذي تصرف منه الأفعال نحو: الضرب ، تصرف منه : ضرب يضرب سيضرب "[٣].

وكذلك ابن هشام أشار إلى اسمية المصدر في تعريفه له بأنه : الاسم الـدال على مجرد الحدث [٤] ، فالقول " بالحدث " يعني دلالته على الحدث مطلقــا غــير مقيد بزمن ، وإن كان من الباحثين من يصنف المصادر في إطار أقســام الكــلام الدالة على ما يسمى بالزمن النحوي ، وهو يفترق عن الزمان عامة ، " فـــالزمن النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الأفعال من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف .

والزمن بهذا المعنى يختلف عما يفهم منه في الصرف؛ إذ هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج الذي يفيد الحدث دون الزمن "[٥] ، وتتعدد أوجه التفريق بيـــن هذين النوعين من الزمن [٦] ، ولعل أهم ما يميز هذا من ذاك أن الزمن النحـــوي

(١) انظر شعر الراعي النميري : ص ١٤٤ ، ب ١١ ، ١٢ ، ديوانه تحقيق هلال ناجي ، د. نـــورى حمودى القيبنى ، مطبوعات المجمع العلمي ، العراق ، ١٩٨٠م .

(٢) انظر سيبويه : الكتاب ٣٦/١ .

(٣) انظر ابن سيده : المخصص ١٢٧/١٤ ، المكتب التجاري ، بيروت ، لبنان [د.ت] .

(٤)انظر ابن هشام : أوضح المسالك ٢٠٠/٣ ، وخالد الأزهري : شرح التصريـــح علـــى التوضيـــح ٦٢/٢ .

(٥)انظر د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناهـــا ، ص ٢٤٠ ، ط الهيئـــة المصريـــة للكتـــاب ١٩٧٩م .

(٦) راجع مفصلا المرجع السابق : ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

مرتبط بالسياق على حين أن الزمان صيغة مفردة أو أداة مستقلة لا تتعلق بالسياق ،ويذهب أحد الباحثين إلى أن "المصدر الدال على الحدث يعتبر صيغة زمنية " [١].

وإذا كان المصدر حدثا ذهنيا ، أي معنى مجردا ، لا ذاتا حسية مجسمة ، فإنه من الضروري التمييز بين معنى المصدر العرفي هذا ، والمعنى النحوي الذي يكتسبه من التركيب ، ولاشك أن المعنى النحوي لا يقع في علم الصرف ؛ لأنه معنى سياقي من اختصاص علم النحو ، كمعاني التوليد ، وبيان النوع ، وبيان العدد التي تدرس في مبحث المفعول المطلق ، وكنيابة المصدر عن ظرفي الزمان والمكان ، أو وقوعه صفة أو حالا موقع المشتق ، أو تمييزا مفسرا بعد بعض المبهمات أو حلوله محل فعله في الأمر أو النهي ، فهذه كلها معان نحوية تركيبية تدرس في أبواب شتى من علم النحو ولا تمت إلى علم الصرف بأية صلة .

مصطلح المصدر لم يكن هو المصطلح الوحيد الذي استقر عليه الاستعمال ، بل كان له ما يرادفه من المصطلحات التي استعملها سيبويه أو من جاء بعده من النحاة والصرفيين .

لقد حدث لهذا المصطلح ما حدث لبقية المصطلحات في تلك الفترة من عدم الثبات والاستقرار ، خاصة في إطار التنافس الفكري الذي ظل محتدما بين المدرستين البصرية والكوفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، وإن كان الخلاف - في أحيان كثيرة - لا يتعدى سوى اللفظ .

لقد شاع مصطلح " المصدر " في الاستعمال عند اللغويين والنحاة والقدماء ،حيث استعمله أبو عمرو بن العلاء [٢] والخليل بن أحمد [٣] وسيبويه [٤]

([١]) انظر د. كمال إبراهيم بدري : الزمن في النحو العربي ، ص ٣٤٥ ، دار أمية للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ .

([٢]) انظر اللسان : ٦٩١/١ ، ٢٦٢٧/٤ ، ٤٨٥٤/٦ ، دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٨٨م .

([٣]) انظر : العين ٩٠/١ ، ١٦٠ ، ١٩٠ ، ٣٦٨ ، ٧/٦ ، ٢٣ ، ٤٤ ، ١٦٥ ، ٢١٤ ، بغداد ١٩٦٧ ، ١٩٨٥م .

([٤]) انظر : الكتاب ٣٣/١ ، ٣٦ ، ٢٢٨ ، ٢١٦/٣ ، ٦/٤ ، ٣٠ ، ٨٧/٧ .

والفراء[1] والأخفش [2] وأبو عبيدة [3] والمازني [4] والمبرد [5] وابـــن قتيبـــة [6] وثعلب [7] .

وقد لوحظ أن سيبويه لم يحدد مصطلح المصدر تحديدا واضحا مباشـــرا ، وتلك سمة شائعة في مصطلحات الكتاب ، ومن الباحثين من يعلـــل ذلـــك بـــأن " المصطلح كان واضحا في أذهان المتلقين ، فلم تدع الحاجة إلى الاهتمام بـــه [8] ، وهذا تعليل غيركاف لاسيما أن العلوم العربية كانت حديثة عهد التدوين ووضـــع المصطلحات ، فالمصطلح لم يكن قد استقرت صياغته بعد ، ولم تكن القدرة علـــى وضع دلالة اصطلاحية محدودة ودقيقة أمرا ميسورا آنذاك .

ولعل صاحب هذا التعليل اعتمد في تعليله على ما ورد فـــي " الإيضـــاح " للزجاجي ، حيث يقول عن عدم تحديد سيبويه للاسم " ترك تحديده ظنا منـــه أنـــه غير مشكل " [9] .

ومصطلح المصدر ورد عن سيبويه مفردا [10] ومجموعا [11] ، ولم يكـــن استكماله قاصرا على هذا المصطلح ، بل استعمل مصطلحات مرادفة لـــه مثـــل "

---

(1) انظر : معاني القـــرآن ١٢٥/١ ، ١ ، ٢٥٦ ، ٣٣٥ ، ٢٦٣/٢ ، ٢٨٢ ، ٣٠/٣ ، ٢٤٨ ، ٢٨٣ ، القاهرة ١٩٥٥م .

(2) انظر : معاني القرآن ٤٠/١ ، ١٩٠ ، ٢٤٨ ، ٣٥٨ ، ٣١٣ .

(3) انظر : مجاز القرآن ١٢/١ ، ٤١ ، ٩٣ ، ١٥٩ ، ٢٢٣ ، ١٦/٢ ، ١٥٣ ، ٢٥٠ ، تحقيق فـــؤاد زكين الخانجي بمصر ، [د.ت] .

(4) انظر ابن جني : المنصف ٤٩/١ ، ١٩٥ ، ٢٩١ ، ٣٠٢ ، ٩/٢ ، ٢٨ ، ١٨٠ ، ٢٨٦ ، ٣٠٥ .

(5) انظر : المقتضـــب ١٥٢/١ ، ٢١٥ ، ٢٢٦ ، ٩٠/٢ ، ١٠٠ ، ٣٥٨ ، ٨٠/٣ ، ٢٤٢ ، ١٣٥/٤ ، ٢٩١ ، ٣٠٢ .

(6) انظر : أدب الكتب ٣٩ ، ٤٨ ، ٢٣١ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، ٤٩٦ ، ٥٠٩ ، تحقيق محمد محيي الديـــن عبد الحميد ، التجارية ، القاهرة ١٩٦٣ م .

(7) انظر : مجالس تعلب ١٥٠/١ ، ١٧٥ ، ٢٢٧ ، ٢٦٢ ، ٣٦٧/٢ ، ٣٩٧ ، ٥٠٠ ، تحقيـــق عبـــد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، ١٩٦٠م .

(8) د. وسمية المنصور : أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ، ص ٢٧ .

(9) انظر الزجاجي : الإيضاح ص ٤٩ .

(10) انظر سيبويه : الكتاب ٣٤/١ ، ٣٦ .

(11) انظر المصدر السابق : ٣٣/١ .

الحدث " (1) ، و "الأحداث " (2) ، و " اسم الحدثان " (3) ، و " الفعل " (4) ، وظل منهج سيبويه في عدم تحديده لمعنى المصدر تحديداً واضحاً مباشراً ، ظل سائداً عند من جاءوا بعده .

فالفراء استعمل مصطلح المصدر في أكثر من موضع للدلالة على المصدر الصريح في قوله : " الحمد ليس باسم إنما هو مصدر " (5) ، و الإصباح مصدر أصبح (6) ، كما استعمله للدلالة على المصدر الميمي في قوله "ومن أراد المصدر فتح العين مثل:المضرِب ، والمضرَب ، والميب ، والمَدَب ، والمَفَرّ ، والمفِرُ "(7) ، استعمل للدلالة على ما يعرف بالمصدر الصناعي ، في قوله " فما جاء من مصدر لاسم موضوع فلك فيه الفعولة والفعولية " (8) ، وأخيراً استعمل مصطلح " الفِعْل " (9) ، مرادفاً لمصطلح المصدر ، وهو ما استعمله سيبويه من قبل .

ولم يكن المبرد يختلف عن سيبويه كثيراً ، فقد كان يتابعه في استعمال المصطلحات غير أنه كان يزيد بعض المصطلحات توضيحاً وتفصيلاً يقول : "المصادر كسائر الأسماء ، إلا أنها تدل على أفعالها " (10) ، ويقول : " المصدر هو المفعول الصحيح " (11) ، وهو يربط بين دلالة الفعل والمصدر ، فالمصدر

---

(1) انظر المصدر السابق : ٣٦/١ .

(2) انظر المصدر السابق : ١٢/١ .

(3) انظر المصدر السابق : ٣٤/١ .

(4) انظر المصدر السابق : ١٢/١ .

(5) انظر الفراء : معاني القرآن ٣/١ .

(6) انظر المصدر السابق : ٣٤٦/١ .

(7) انظر الفراء : معاني القرآن ١٤٨/٢ .

(8) انظر المصدر السابق : ١٣٧/٣ .

(9) انظر المصدر السابق : ٢٢٢/٢ .

(10) انظر المبرد : المقتضب ٢٦٧/٣ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٦٥م .

(11) انظر المصدر السابق : ١٢٠/٢ .

يدل على الفعل ، والفعل فيه دلالة على المصدر [١] ، كما استعمل أيضاً مصطلح " اسم الفعل " للدلالة على المصدر ، يقول : " الضرب اسم للفعل " [٢] .

ويقول " المصدر اسم للفعل " [٣] ، ويلاحظ من خلال نصوص المبرد اهتمامه بوظيفة المصدر في السياق .

وكان مصطلح " المصدر " قد أخذ في الاستقرار لدى نحاة القرن الرابع الهجري ، فالتغير الذي يعتري المصدر لا يتعدى حدود الشرح والتفسير وهو أمر لا يغير من مضمونه ، فابن السراج في أصوله يميزه من الاسم الذي يدل على الشخص [٤] ، وابن جني يوضحه بقوله : " المصدر كل اسم دل على حدث " [٥] ، وابن الحاجي يستعمل مصطلح " اسم الحدث " [٦] ، وتابع ابن عصفور المبرد في استعماله مصطلح " اسم الفعل " [٧] .

ومن يتأمل موقف ابن مالك من مصطلح المصدر ومفهومه ، يجد أنه أوضح معناه ووظيفته ، واستوعب مسمياته المختلفة ، قال ابن مالك : " المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعله أو صادر عنه ، حقيقة أو مجازاً ، أو واقع على مفعول ، وقد يسمى فعلاً أو حدثاً ، أو حدثاناً " [٨] يُعرف الجرجاني المصدر بقوله : " المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه " [٩] .

---

(١) انظر المصدر السابق : ١٨٧/٣ .
(٢) انظر المصدر السابق : ٢١٤/٣ .
(٣) انظر المصدر السابق : ٦٨/٣ .
(٤) انظر ابن السراج : الأصول في النحو ٣٨/١ ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، النجف العراق ، ط١ ، ١٩٧٣م .
(٥) ابن جني : اللمع ١٣١ ، تحقيق حسين شرف ، القاهرة ١٩٧٩م .
(٦) الرضى : شرح الكافية ١٩١/٢ .
(٧) ابن عصفور : المقرب ١٤٤/١ ، تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري ، ود. الجبوري ، العاني ، بغداد ١٩٧١م .
(٨) ابن مالك : شرح التسهيل ٨٧ ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، القاهرة ، ١٩٩٠م .
(٩) الجرجاني : التعريفات ك ٢٧ ، تحقيق عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٧م .

ويتضح من التعريفات أنه يضع المَصِير في دائرة الأسماء وهو ما يشير إلى رأي البصريين القائل بأن المصدر أصل للفعل ، والفعل مشتق منه ، وهو رأي يخالف ما يقول به الكوفيون [1] .

معايير تصنيف المصادر :

قبل الكلام على أوزان مصادر الثلاثي وصيغه ، نذكر أن مصادر الثلاثي لا تجري على أوزان معينة ، فهي غير قياسية ، لا تحكمها قاعدة عامة ، وإنما الأغلب فيه السماع ، وما الضوابط التي وضعها الصرفيون فيها إلا للتقريب والرجوع إليها عند الحاجة ، بخلاف مصادر غير الثلاثي ، فإنها قياسية تجري على سنن واحد .

لقد كثرت مصادر الثلاثي كثرة تعاصت عن الضبط والتحديد ، جاءت على أوزان شتى مع التفاوت بينها في الكثرة والقلة والشذوذ والندور ، مما أدى إلى اختلاف الصرفيين في القياسية والسماعية [2] .

وبعامة يمكن القول إن جمهور الصرفيين جعلوا كثرة استعمال بناء أي مصدر لأي فعل مصححة للقياس عليه ... ولا يراد بالقياس - هنا - معناه المتبادر من لفظه كما هو الحال في مصادر غير الثلاثي ، وإنما المراد به " أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش " [3] .

ومن المعلوم أن الفعل الثلاثي يأتي على ثلاثة أوزان سبق الكلام عليها، وهي:

([1]) ابن الأنباري : الإنصاف ١/٢٣٥ - ٢٤٣ ، مسألة رقم [٨] ، وانظر الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ص ٥٦ - ٦٣ .

([2]) انظر محمد الطنطاوي : تصريف الأسماء ، ص ٤٩ ، مطبعة وادي الملوك ، ط٥ ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م ، مصر .

([3]) انظر محمد الطنطاوي : تصريف الأسماء ، ص ٥٠ ، نقلا عن شرح الأشموني على الألفية ، أبنية المصادر .

[١] فَعَلَ .

[٢] فَعِلَ .

[٣] فَعُلَ .

ويأتي " فعَل " و " فعِل " لازماً ومتعدياً ، وأما " فعُل " فلا يكون إلا لازماً ، وهاك مصادرها مفصلة :

تختلف أوزان مصدر الفعل الثلاثي باختلاف وزن الماضي منه ومعناه ، والماضي من ناحية وزنه له أحوال ثلاث :

[١] مفتوح الأول والثاني " فَعَل " .

[٢] مفتوح الأول مكسور الثاني " فَعِل " .

[٣] مفتوح الأول مضموم الثاني " فَعُل " .

فالأول ، مثل : كَتَب ، فَتَح ، ضَرَب ، نَصَر ، رَدَّ ، وَعَدَ ، بَاعَ ، رَمَى ، غَزَا ... إلخ . والثاني ، مثل : فَرِح ، فَهِم ، أَمِن ، تَعِب ، جَزِع ، أَسِف ، سَلِم ، عِلِم ، شَرِب ، ... إلخ . والثالث ، مثل : عَظُم ، ظَرُف ، صَعُب ، عَذُب ، فَصُح ، بَلُغ ، حَسُن ، حَلُم ، جَمُل ، ... إلخ .

وإليك بيان مصدر كل فعل على هذه الأحوال :

(١) مصدر الماضي مفتوح الأول والثاني " فَعَل " :

الفعل على هذه الحال ينقسم إلى قسمين :

أ - فعل متعدٍ .　　　　ب - فعل لازم .

فالأول مثل " كتب " ، والثاني مثل " جلس " .

وهذان القسمان يشتركان في وزنين وينفرد اللازم بأوزان أُخر .

ويتضح ذلك فيما يلي :

مصدر المتعدي:

ورد مصدر المتعدي على وزنين هما :

[١] " فَعْل " : بفتح فسكون ، إذا لم يدل الفعل على حرفة ولا ما يشبه الحرفة ، مثل " ضَرْب " ، و " أَكْل " ، و " وَعْ " ، و " بَيْع " ، و " قَوْل " ، و " رَمْي " ، و " وَقْي " ، و " نَصْر " ، و " فَتْح " ، و " أَخْـذ " ، و " غَزْو " ، ...... إلخ .

[٢] " فِعَالَة " بكسر ففتح ممدود ففتح ، إذا دل الفعل على حرفة أو ما يشبه الحرفة ، مثل " كِتَابة " ، و " حياكة " ، و " خياطة " ، و " نِجـارة " ، و "مِساحة " ، و " قِصارة " ، و " حِجامة " ، و " ذِراعة " ، و " زِراعة " ، و " سِقاية " ، و " رِماية " ، و " خِلافة " ، و " صِياغة " ، و " تِجـارة " ، و " صِناعة " ، و " صِياغة " ، و " صِحافة "..... إلخ .

ومنه قولهم : خَاط الصانع الثوب خياطة جيدة ، حَاكَ العاملُ الثوبَ حياكـة دقيقة ، صَاغَ الخبيرُ السبائك صياغة متقنة .

مصدر اللازم:

ورد مصدر اللازم على أوزان كثيرة في كلام العرب منها وزنان يشـترك فيهما المتعدي مع اللازم ، وإليك بيان هذه الأوزان :

[١] " فَعْل " : بفتح فسكون ، إذا كان الفعل أجوف مثل " صَوْم " ، و "فَـوْز" ، و " مَوْت " ، و " مَيْل " ، و " مَيْن " [الكذب] ، و " سَيْر " ، و "بَيْع " ، و " نَوْم " ، و " خَوْف " .... إلخ .

[٢] " فِعَالة " بكسر ففتح ممدود ففتح :

أ - إذا دل الفعل على ولاية أو صناعة حرفة أو ما يشبه الحرفة ، مثـل : " تِجارة ، و " عِرافة " ، و "إمارة " ، و " سِعاية " ، و " سِفارة " ، و "نِقابة " ، و " عِرافة " ، ...... إلخ .

وعلى ذلك فـ " فِعالة " مطردة في كل ما دل على حرفة أو ولاية سـواء أكان الفعل متعدياً أم لازماً.

ب - إذا كان الفعل أجوف ، مثل : " نِياحة " ، هذان هما الوزنان اللذان يشترك فيهما المتعدي واللازم وقد ورد تقدم التمثيل لما ورد عليهما من المتعدي .

[٣] " فَعَلان " بفتح ففتح ممدود : إذا دل الفعل على تقلب واضطراب وحركة شديدة ، مثل : " جَوَلان " ، و " نَزَوان " [الوثب] ، و "طَوَفَان" ، و " دَوَرَان " ، و " مَيَدَان " [الاضطراب] ، و " طَيَرَان " ، و "غَلَيَان" ، و " غَثَيَان " ، و " خَفَقَان " ، و " فَوَرَان " ، و " نَفَيَان " ، مصدر نفي ، وصَمَيَان مصدر ضمى بالفتح [1] . [والنفيان إطارة التراب ، والصميان : التقلب والوثب] .

[٤] " فَعِيل " بفتح فكسر ممدود :

أ- إذا دل على صوت مثل " زَئِير " ، و " وجيب " ، و" حفيف " ، و "صهيل " ، و " صخيد " [صوت الصرد] ، و " هدير " ، و " نئيم " [الصوت الضعيف] ، و " أزيز " [صوت القدر عند الغليان] ، و" شحيج " [صوت البغل] ، و " نبيح " ، و " نعيب " [صوت الغراب] ، و "نعيق " ، و " نهيق " ، و " صريخ " ، وأنين " [صوت المريض] ، و " نقيق " [صوت الضفدعة] ...... إلخ .

ب - إذا دل على سير مثل : " ذميل " [السير اللين] ، و " رسيم " [نوع من سير الإبل] ، و " جيف " [نوع من سير الخيل والإبل] ، و " دبيب " ، و " دليف " [مشية الشيخ] ، ونحو " رحيل " ، و" خبيب " ... إلخ .

[٥] " فِعَال " بكسر ففتح ممدود :

أ - إذا كان الفع أجوف مثل : " صيام " ، و " قيام ، و " نيام " .

---

(1) انظر سيبويه : الكتاب ، ٢١٨/٢ ، والخصائص لابن جني : ١٥٢/٢ .

ب - إذا دل الفعل على امتناع وإباء مثل : " جِمَاح " ، و" شِرَاد " ، و "إباء " ، و " نِفار " ، و " إباق " ، و " فِرار " ، و "شِماس " ، و " حِران ".

[٦] " فُعَال " بضم ففتح ممدود :

أ- إذا دل الفعل على صوت مثل : " بكاء " ، و" جؤار " ، و"صراخ " [الصوت الذي للمستغيث] ، و " نواح " ، و " مكاء " [صوت الصفير بالفم] ، وقد وردت في قوله تعالى : ﴿ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصديه ﴾ [١] ، و" حداء " [غناء للإبل] ، و " ثغاء " [صوت الغنم] ، و " عواء " [صوت الكلب والذئب] ، و " خوار " [صوت البقر] ، كما في قوله تعالى : **﴿ فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار ﴾** [٢] ، و " بغام " [صوت الظبي] ، و " ضباح " [صوت الثعلب] ، و " أزاز " [صوت القدر عند الغلى] ، و " شحاج " [صوت البغل] ، و " نباح " [صوت الكلب] ، و "نعاب" [صوت الغراب] ، و " نعاق " [صوت الراعي] ، و "نهاق" [صوت الحمار] ، و " مُواء " [صوت الهر] ، و " رغاء " [صوت البعير] ، ولا يمنع أن يجيء للفعل صيغتان للمصدر ، نحو : الزؤار "بالضم" والزئير ، والنعاب والنعيب ، والنعاق والنعيق ، والنهاق والنهيق .

ب - إذا دل الفعل على داء مثل : " دُوار " ، و " زُكام " ، و " مُشاء " [أي مشي بطنه] ، و " سُعال " ، و " رُعاف " [سال منه الدم] ، و " صُداع " ، و " عُطاس " و " القُلاع " [بثور في اللسان] ، و " الحُماق " [مثل الجدري] ...... إلخ .

ويطرد أيضاً فيما تفرقت أجزاؤه كالدُقاق ، والحُطام ، فإن اتصلت به تاء التأنيث اطرد في الفضلات كالنخالة والفضالة والنخامة [٣] ، وقد ورد في المعاجم

---

(١) سورة الأنفال : الآية ٣٥ .

(٢) سورة طه : الآية ٨٨ .

(٣) انظر ابن الجزري : كاشف الخصامة ، ص ١٩٩ ، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس ولأبي حيان : ارتشاف الضرب ٢٢٣/١ .

اللغوية كلمات كثيرة على وزن " فُعال " بضم الفاء وفتح العين للدلالة على نفايات الأشياء وبقاياها ومتناثراتها ومنها :

البُرادة : وهي ما يسقط من الذهب والفضة عند بردهما ، ومثله السُحالة *والجُذامة* : وهي ما يلقط من التمر بعدما يصرم ، *والحُكاكة* : وهي ما يسقط من الشيء عند حكه ، *والخُراطة* : ما يتساقط من خراطة الحديد ، *والقُلامة* : ما يسقط من الأظفار عند تقليمها ، *والقُمامة* : الكُناسة ووسخ البيت ، *والمصاصة* : فضلة الشراب بعد امتصاصه وهو كثير [1] .

[٧] " فعول " بضم فضم ممدود :

أ ـ إذا لم يدل على معنى من المعاني السابقة ولم يكن أجوف مثل:" جلوس" ، و " قعود " ، و " نهوض " ، و " مرور " ، و " وصول " ، و " زهو " ، و " طلوع " ، و " خضوع " ، و " غروب " ، و " سجود " ، و " علو " ، و " هوى " ، و " ثوى " ، و " مضى " و " أوى " ، و " دنو" ، و " سمو " ، و " خلوف " ، و " شرود " ، و " مكوث " ، " ركوع " ، و " سكون " ، و " خروج " ، و" صعود " ، و " بكور " ، و " شروق " ، و " غدو " [غدو أصله " غدوو " بواوين فأدغمت الواو في الواو ، ومثله سمو وعلو وزهو ... إلخ] ، فهي على وزن " فعول " .

ب ـ إذا كان الفعل أجوف وهذا الوزن قليل فيه مثل : " غيوب " من قولك : " غابت الشمس غيوبا ".

الوزن القياسي من هذه الأوزان:

[١] الوزن القياسي من هذه الأوزان عند الجمهور هو " فعل " بفتح فسكون للفعل المتعدي ، و "فعول " فضم فضم ممدود إذا كان الفعل لازمين بشرطين :

✍ عدم سماع المصدر على غير هذين الوزنين .

---

(١) انظر د. مصطفى أحمد النماس : الضياء في تصريف الأسماء ص ٥٨ ؟

✍ عدم دلالة الفعل على معنى من المعاني السابقة مثل الحرفة ، والصوت ، والداء والسير والحركة الشديدة والاضطراب ؛ إذ الفعل الدال على ذلك يرد مصدره على غير " فعل " و " فعول " .

[٢] الوزن القياسي من هذه الأوزان عند الفراء هو " فعل " بفتح فسكون مطلقا سواء أكان الفعل لازما أم متعديا . على ما تكلم به الحجازيون و " فعول " بضم فضم ممدود مطلقا على ما ذهب إليه النجديون وتكلموا به .

✍ ورد استعمال أفعال متعدية مرة ولازمة مرة أخرى ، كما ورد استعمال الفعل الواحد منها بمعان مختلفة ، فينبغي أن تراعة هذه الأمور في كل فعل من هذه الأفعال :

من هذه الأفعال " صد " ، فقد استعمل عند العرب متعديا بمعنى " منع " واستعمل لازما بمعنى " أعرض " أو بمعنى " صوت " ، فمصدره على التعدي " الصد " وعلى اللزوم بمعنى الإعراض : " الصدود " ، وعلى اللزوم بمعنى التصويت : " الصديد " .

العلاقة بين " فعال " بضم ففتح ، و " فعيل " بفتح فكسر .

قد يرد المصدر على أحد الوزنين ولا يرد على الآخر منهما ، كما إذا دل الفعل على داء فإنه يأتي المصدر منه على " فعال " ، مثل : " سعال " ، و " زكام " ، ولا يرد على " فعيل " ، وكما إذا دل الفعل على سير فإنه يرد المصدر منه على " فعيل " ولا يرد على " فعال " مثل : ذميل ، ورسيم ، ودبيب .

قد يرد المصدر على الوزنين كليهما إذا دل الفعل على صوت مثل : " أزاز وأزيز " ، و " شحاج وشحيج " ، و " نباح ونبيح " ، و " نهاق ونهيق " ، و " نعاق ونعيق " ، و " صراخ وصريخ " ، وعلى هذا يكون بينهما العموم والخصوص الوجهي . يجتمعان في الذي يدل على الصوت وينفرد " فعال " فيما يدل على داء وينفرد " فعيل " فيما يدل على سير [١] .

([١]) د. السيد محمد عبد المقصود : الأسماء العربية في التصريف ص ٧١ وما يليها .

(٢) مصدر الماضي مفتوح الأول مكسور الثاني [فَعِل] :

الفعل الماضي الذي على هذه الحال ينقسم إلى قسمين :

أ - فعل متعدٍ .   ب - فعل لازم .

كما انقسم " فَعَل " مفتوح الأول والثاني إلى هذين القسمين ، فالمتعدي مثل : " فَهِم " ، و " أَمِن " ، و " وَطِئ " ، و " لَقِم " ، و " عَمِلَ " [بفتح الأول وكسر الثاني في الجميع] واللازم مثل : " بَطِر " ، و " أَشِر " ، و " وَجِل " ، و " فَرِح " ، و " جَوِى " [اشتد شوقه] " بفتح الأول وكسر الثاني في الجميع] .

ولكلٍ من هذين القسمين مصادر تأتي على أوزان معينة ويتضح ذلك فيما يلي :

مصدر المتعدي:

يأتي مصدر المتعدي مكسور الثاني على وزنين أتى عليهما أيضاً مصدر مفتوح الثاني ، وهما :

١- " فَعْل " بفتح فسكون ، إذا لم يدل الفعل على حرفة ولا ما يشبه الحرفة يأتي مصدره على هذا الوزن مثل : " فَهْم " ، و " أَمْن " ، و " وَطْء " ، و " لَقْم " ، و " رَأْم " [الحب] ، و " خَوْف " ، و " قَنْو " [لزوم الحياء] ، و " حَمْد " ، و " سَمْع " ، و " عِلْم " ، و " شَرْب " ، و " مَسْ " ، و " جَهْل " .

واشترط ابن مالك في مجيء مصدر " فَعِل " على " فَعْل " بسكون العين أن يدل على عمل بالفم كـ " شَرِب " ، و " طَعِم " ، و " لَقِم " ، ولم يشترط ذلك سيبويه ولا الأخفش [1] .

٢- " فِعَالة " بكسر ففتح ممدود ففتح إذا دل الفعل على حرفة أو ما يشبه الحرفة مثل : " وِلاية " ، من قولك " وَلِي أمر صديقه " بخلاف " وَلِي عليهم " فإنه لازم وسيأتي .

(١) انظر ابن مالك : التسهيل ص ٥٧ .

وقد قرر المجمع اللغوي أن يصاغ من أي باب من أبواب الثلاثي مصدر على وزن " فعالة " بكسر الفاء أو فتحها للدلالة على الحرفة أو ما شابهها ، مثل : الدلاكة لصناعة الدلك ، والوساطة لحرفة " السمسار " ، والصحافة والطباعة .

مصدر اللازم:

يأتي مصدر الفعل اللازم من هذا الفعل على خمسة أوزان :

[١] " فعالة " بكسر ففتح ممدود ففتح ، إذا دل الفعل على حرفة أو ما يشبه الحرفة مصل : " سياية " ، و " رياضة " ، و" ولاية " ، مصدر " ولى عليهم " ، فهذا فعل لازم تعدي بحرف الجر، وعلى هذا يكون الفعل قد استعمل مرة متعديا كما تقدم فيقال: " ولى أمرهم"،ومرة لازما ، كما هنا والمصدر له على الحالين بوزن واحد تقول فيهما : " ولاية " .

[٢] " فعلة " بضم فسكون إذا دل الفعل على لون ، مثل : " حمرة " ، و " خضرة " ، و " زرقة " ، و " صفرة " ، و "سمرة " ، و سحمة " [السواد] ، و " شهبة " ، و " حوة " ، و " أدمة " ، و " كدرة " ، و " غبرة " ، و " عيسة " [أصلها : بضم فسكون كسرت العين وهي الحرف الأول لمناسبة الياء " والعيسة : بياض مشوب بشقر "] .

[٣] " فعول " : بضم فضم ممدود إذا دل الفعل على علاج أو معالجة [وهي بذل الجهد العملي والمحاولة الحسية للوصول إلى غاية ، واتخاذ الوسيلة للتغلب على صعوبتها ، فالمصدر يكون على وزن " فعول " مثل " قدوم وصعود ولزوق ولصوق وأزوف " ، ويلاحظ أن الوصف من هذه المعالجة يكون على وزن " فاعل " نحو " أزف الوقت أزوفا ، و لصق به لصوقا ، و قدم عليهم قدوما حسنا ، وصعد في الجبل صعودا.[1] .

([1]) انظر حاشية الصبان : ١/٢٢٦ ، طبع المطبعة المصرية بالأزهر .

[٤] " فُعُولة " بضم فضم ممدود ، إذا دل الفعل على ثبوت وجمـــود ، مثــل : "رُطُوبة " ، و " يُبُوسة " [١] ، وقد يأتي على " فَعالة " نحو : بـــرع العـــامل المصري بَراعة [بفتح الفاء] ، وبرع الجندي بَراعة في العبور ، وبَراعـــة العلماء المسلمين قديماً في الطب والعلوم لا تنكر ، وفَطِن الطـــالب فَطانـــة ، وسَعِدَ سَعادة ، وغَبِي غَباوة . ويستغنى بـ " فَعالة " عن " فَعَل " في مصـدر " فَعِل " في المعاني اللازمة نحو : خَزِى خَزاية ، و دعِر دَعـــارة ، وزَهِـد زَهادة ، ورَهِش رَهاشة إذا خف ورق ، ورشق رشاقة ، وشرس شَراســة ، وشَرِق شَراقة ، إذا حسنت حمرته .

[٥] " فَعَل " بفتح ففتح إذا لم يدل على شيء مما تقدم مثل " بطر " ، و " أشر " ، و "وجل " ،و " صدى " ، و " أسى " ، و " فرح " ، و " جوى " ، و "شلل".

وهذه الأوزان يأتي المصدر عليها لسماعه كذلك ، فإذا لم يسمع قيس علـــى "فَعَل " بفتحتين متتاليتين ؛ لأنه الكثير في هذا الفعل اللازم [٢] للازم مكسور العيـن الذي لا يدل على لون أو معالجة أو على معنى ثابت ، فمصدره الغالب على وزن " فَعَل " نحو " فَرَح " ، و " جَزَع " ، و " أسَف " ، و " تَعَب " ، و "وَجَع " .

إما إذا جاء على غير ذلك فيحفظ في مادته لا تتعداها إلى غيرها ، فمبنـــاه على السماع وما ورد من ذلك مثل : " رَغِب رغبة ، ورَهِب رَهبة ، وعَهِد عـــهداً ، وأمِن أمناً ، وحنِثَ في يمينه حِنثاً ، ورَبِح رِبْحاً ، و أَثِمَ إثْماً ، ولَبِثَ لُبثاً [بضـــم أوله] ، وجَهِدَ جُهداً بالضم ، وسَهِدَ سُهْداً بالضم ، ونحو : أَثِر على أصحابه أثَـــرة بفتحتين ، ولجب لَجَبة ، كذلك وعجِل عجلة ، وحزِن حُزْناً بالضم ، ونَحِل نحـــلاً ، وسَمِن سِمناً بكسر ففتح ، وكَبِر كبراً كـ " عنب وضَحِك ضَحِكا بفتح فكسر " كـــ " كتف وخَرِب خراباً ، وسعد سعادة ، ونشط نشاطاً ، وقنع قناعة " .

(١) انظر ابن مالك : التسهيل ص ٥٧ .

(٢)انظر د. السيد محمد عبد المقصود : الأسماء العربية في التصريف ص ٧٦ .

(٣) مصدر الماضي مفتوح الأول مضموم الثاني " فَعُل " :

الفعل الماضي الذي على هذا الوزن لا يكون إلا لازماً مثل : " وَسُم " ، و" طَهُر " ، و " ضَخُم " ، و " سَمُح " ، و " نَضُر " ، و " جَمُل " ، و " حَسُن " ، و " بَهُو " ، و " قَبُح " ، و " جهُم " ، و " سهُل " ، و " صَعُب " ، و " ملُح " .

مصدر هذا الفعل يأتي على أوزن كثيرة ، والمشهورة منها أربعة أوزان هي:

[١] " فَعَالة " بفتح ففتح ممدود ففتح مثل : " وسامة " ، و" طهارة " ، و "ضخامة " ، و"سماحة " ، و "نضارة " ، و"شَجاعة "، و " حَلاوة " ، و " أصَالة " ، و " رَجاحة " ، و" سَفاهة " ، و" بَلاغة " ، و " ظرافة " ، و "قَباحة " ، و " شَناعة " ، و "حَماقة " [١] ، و " نظافة " ، و "نجابة " ، و" صَلابة " ، و "صَراحة " ، و "فَصاحة " ، و" مَلاحة " ، و " بَلاءة " ، و " حَصافة " ، و "سَخافة " ، و " كَثافة ، و " لَطافة " ، و " صَداقة " ، و " نَباهة "، و" جَزالة " ، و" مَلامة " ، و " شَهامة ".

وهذا الوزن أكثر الأوزان استعمالاً عند العرب .

[٢] " فَعَال " بفتح ففتح ممدود مثل : " جَمَال " ، و "بَهَاء " .

[٣] " فُعْل " بضم فسكون ، مثل : " حُسن ، قُبْح ، نُبل ، رُحْب ، قُرْب ، خُبْث ، بعد ، فقر ، عسر ، يسر ، فجر ، بغض ، سخف ، حمق ، ثقل ، عنف ، شؤم ، لؤم ، جبن ، يمن ، بؤس ، فحش " .

[٤] " فعولة " بضم فضم ممدود ففتح مثل : " قبوحة ، جهومة ، ملوحة ، سهولة ، صعوبة " [٢] .

([١]) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ٤٦/٦ .

([٢]) انظر د. السيد محمد عبد المقصود : الأسماء العربية في التصريف ص ٧٨ .

واختلف الصرفيون في الوزن الأخير إلى فريقين :

الأول: يرى أن هذا الوزن يأتي عليه مصدر هذا الفعل قياساً ، ومنهم ابن مالك في الألفية والكافية الشافية .

الثاني: يرى أنه من المصادر السماعية ، وأما المقيس فثلاثة أوزان أكثرها "فعالة"

قال ابن يعيش : " وأما ما كان مما لا يُتعدى مختصاً ببناء لا يشركه فيه المتعدي فهو فعل ، وذلك لما يكون خصلة في الشيء غير عمل ولا علاج ولمصدره أبنية ثلاثة يكثر فيها وهي " فعال ، وفعالة ، وفعل ... وفعالة أكثرها " [1] .

مجيء " فَعَال : غير المعدول مصدراً نحو : صَلاح ، وذَهاب ، وفَساد [2] ، وسَماع ، وجزاء ، وجَمال ، وبَهاء .

وقد يقصد العرب التخفيف فيحذفون التاء من المصدر الذي على وزن "فَعَالة" فيصير على وزن " فَعَال " كقولهم : شَقِيَ شَقَاوة وشَقَاءً .

وقال سيبويه [3] : " وقالوا : سعِد يسعَد سعادة ، وشَقِي يشقَى شَقَاوة ... وقالوا : الشقاء ، كما قالوا : الجمال واللذاذ ، حذفوا الهاء استخفافاً ..

وقد كثر مجيء " فَعَال " بدلاً من " فُعُول " في مصدر الفعل الناقص اللازم المفتوح العين ؛ لأن الغالب في مصدر هذا الفعل أن يجيء على " فُعُول " [4] .

وقد جاءت بعض مصادر هذا الفعل على " فُعُول " نحو : عتا عُتُوا ، ودنا دُنُوا ، ومضى مُضياً . إلا أن العرب كرهوا الواوين مع الضمة كما في " عُتُو " ، والياء مع الكسرة كما في " مُضِيّ " فكثُر مجيئهم بمصدر هذا الفعل على " فَعَال " ، نحو : نمى نماءً ، وبدا بَدَاءً ، ونثى نَثَاء [النثاء مثل الثناء] ، وقَضَى قَضَاءً .

([1]) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ٤٦/٦ .

([2]) انظر سيبويه : الكتاب ٢٨٠/٣ .

([3]) انظر السابق نفسه : ٣٣/٤ .

([4]) السابق نفسه : ٥/٤-٦ .

قال سيبويه [1] : " وقالوا : عتا يعتو عتوا ، كما قالوا : خرج يخرج خروجا ، ومثله : دنا يدنو دنوا ، وثوى يثوى ثويا ، ومضى مضيا .

وقالوا : نمى ينمي نماء ، وبدا يبدو بداء ، ونثى ينثو نثاء ، وقضى يقضي قضاء ، وإنما كثر الفعال في هذا كراهية الياءات مع الكسرة ، والواوات مع الضمة ، مع أنهم قد قالوا : الثبات والذهاب ، فهذا نظير للمعتل " .

كما جاء مصدر الفعل الأجوف الواوي اللازم المفتوح العين - جاء على وزن " فعال " نحو : دام دواما ، وزال زوالا ، وراح رواحا ، استثقالا للواوين مع الضمة لو جاء على وزن " فعول " .

قال سيبويه [2] : " وقالوا : دام يدوم دواما ، وزال يزول زوالا ، وراح يروح رواحا ، كراهية للفعول ، وله نظائر أيضا : الذهاب والثبات " .

وقد جاء مصدر الفعل الأجوف اللازم ، واويا كان أو يائيا على ثلاثة أوزان أخرى غير " فعال " ، وهي : " فعل " ، و " فعال " ، و " فعالة " ، مثل : مات طوتا ، وصام صياما ، وقام قياما ، وناح نياحة ، وعاف عيافة ، وذلك لكراهية العرب أن يجيء مصدره على " فعول " استثقالا لهذا الوزن ؛ لوجود الضمة مع واوين في الأجوف اليائي ، وقد صرح بذلك سيبويه [3] .

ومع هذا فقد جاء بعض العرب بمصادر بعض هذه الأفعال على " فعول " ، إلا أنهم قلبوا الواو الأولى همزة في الأجوف الواوي ، كما صرح بذلك سيبويه قال [4] : " وقالوا : نمرت في الشيء نمورا ، وغيارا ، وقال الأخطل [5] :

---

(1) انظر سيبويه : الكتاب ٤٧/٤ .

(2) انظر سيبويه : الكتاب ٥٢/٤ .

(3) انظر السابق نفسه ٥١/٤ .

(4) انظر سيبويه : الكتاب ٥٠/٤ - ٥١ .

(5) انظر ديوان الأخطل ص ٦٨١ ، تحقيق أنطوان صالحاني ، بيروت ، ١٨٩١م . والبيت من شواهد الأمالي الشجرية ٢١٠/١ ، حيدرآباد ، ١٣٤٩ هـ .

لما أتوْهَا بمصباح ومبزِلهم   سارت إليهم سُؤورَ الأبجلِ الضّاري

وقالوا : غابت الشمس غُيوباً ، وبادت تبيد بيُوداً ،كما قالوا : جلس يجلس جلوساً " .

أبنية المصادر :

لكل فعل عربي مصدر غالباً ، والأفعال في العربية بحكم الأصل ثلاثية ورباعية ، وبحكم الزيادة خماسية وسداسية . وأبنية الفعل ثلاثية ، ورباعية ، وخماسية ، وسُداسية ، ولكل بناء منها مصدر .

فالمصدر الأصلي يكون ثلاثياً ، ورباعياً ، وخماسياً ، وسداسياً ، وقبل أن نشرع في بيان أبنية المصادر يجدر بنا أن نبيِّن هل هذه الأبنية لها قياس مطرد لا تخرج عنه ولا تحيد ؟ أو هي سماعية المعول فيها على السماع ؟!

اتفق العلماء وأئمة اللغة على أن مصادر غير الثلاثي قياسية ، لها قياس مطرد لا تحيد عنه ، فمثلاً إذا قالوا : كل ما كان على " أفعل " فمصدره " الإفعال " ، فإنا نرى جميع الأفعال التي على " أفعل " ، نحو : أعطى ، وأكرم ، وأعلم ، وأحسن ، وأنشد ، لا يخرج مصدرها عن الإفعال . أي أن العلماء قد وضعوا الضوابط والقواعد للمصادر الرباعية والخماسية والسداسية ، ونسقوا أنواعها مستنبطة من أكثر الكلام العربي الفصيح الشائع الصحيح ، فمثلاً : إذا قالوا : إن مصدر الفعل الرباعي الذي على وزن " فعَّل " هو التفعيل .

كان هذا محتماًعلينا أن نقول في قدّم التقديم ، وعلّم التعليم ، وقدَّس التقديس ، وكبّر التكبير ، إلخ ، فيكون هذا إجماعاً على قياسية كل ما جاء على هذا الوزن.

أما مصادر الثلاثي المجرد ، فقد اختلف العلماء في قياسيتها ، وفي معنى قياسيتها على ثلاثة مذاهب : يرى بعض العلماء أن مصادر الثلاثي وردت في كلام العرب على أوزان كثيرة متباينة لا ضابط لها ، ولا قياس يجمعها ، ولذلك فهي سماعية ، ويجب أن نقف عند المسموع ، فلو ورد فعل لم يدر كيف نطق

العرب بمصدره لم يجز النطق به على قياس أمثاله ، وهذا رأي فيه تعويق للغة عن بلوغ الكمال والوفاء بحاجات الإنسان المتجددة .

ويرى الفراء أنها قياسية ، ومعنى القياسية أنه يجوز القياس على الكثير الشائع سواء ورد السماع بخلافه أم لا ، أي أنه يسوغ لك في كل فعل ثلاثي أن تأتي بمصدره على الوزن الغالب في أمثاله ، وإن سمع له مصدر على خلاف هذا الوزن ؛ لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، فمثلا علم فعل ثلاثي متعد وقياس مثله أن يكون مصدره على " فعل " ، فلك أن تقول في مصدر " علم " بفتح الفاء وسكون العين ، وإن كان قد سمع له مصدر آخر علم [بكسر الفاء] .

ويرى سيبويه أن مصدر الثلاثي قياسٌ ، ولكن معنى القياس عنده أنه إذا ورد فعل ، ولم يعلم كيف تكلم العرب بمصدره ، فإنك تأتي بمصدره على الوزن الغالب المقرر في أمثاله ، أما إذا سمع له مصدر على خلاف القياس ، فإنه يكتفي به ، ولا يجوز القياس ، فالفعلان علم وشكر لا يأتي مصدرهما قياسا على "فعل " فلا يقال : علم وشكر ، كما هو مقتضى القياس ؛ لأنه قد سمع فيهما علم وشكر وشكور .

وسيبويه وقف موقفا وسطا ، وراعى الحاجة الملحة ، وقد وافق سيبويه الأخفش وجمهور النحاة [1] .

المصدر الثلاثي:

الأصل في صياغة المصدر من الثلاثي السماع ، أي كما سمع عن العرب والقياس على هذا السماع وليست هناك قواعد تلتزم وتنتظم جميع أوزان الثلاثي . ورأينا كيف أن العلماء وضعوا أحكاما تصح غالبا في أن يقاس عليها ولجئوا في ذلك إلى معيارين [2] .

---

(1) انظر السيوطي : همع الهوامع بشرح جمع الجوامع ٢/١٦٧ .

(2) لمزيد من التفصيلات انظر هذا الفصل مبحث معايير تصنيف المصادر كله .

أولاً : دلالة الفعل :

ثانياً : عمله من حيث التعدي واللزوم .

فمن حيث دلالة الفعل " معناه " وضعت الأحكام التالية :

- ما دل على حرفة فمصدره على وزن " فِعالة " مثل : نجر نِجارة ، نخس نِخاسة ، زرع زِراعة ، صنع صِناعة ، ومنه خياطة وحياكة .
- ما دل على حركة واضطراب فمصدره على وزن " فَعَلان " مثل : ثار ثوراناً ، وفار فوراناً ، وجال جَولاناً ، وطار طَيراناً ،ومنه غَلياناً وغثياناً.
- ما دل على مرض فمصدره " فُعَال " مثل : زكم زُكاماً ، وسعل سُعالاً ، وعطس عُطاساً .
- ما دل على صوت فمصدره " فُعالٌ " ، " فعيل " ، مثل : نبح نباحاً ، وعوى عواءً ، وماء مُواءً ، والآخر : نعق نعيقاً ، ونعب نعيباً ، ومنه شهيقاً وزفيراً وزئيراً .
- ما دل على لون فمصدره " فُعْلة " ، مثل : صفر صُفْرة ، وزرق زُرْقة ، ومنه خُضْرَة .
- ما دل على عيب فمصدره " فَعَل " عور عوراً ، وعرج عرجاً ، ومنه عمى وحولاً .
- ما دل على امتناع فمصدره أبي إباء ونفر نِفاراً ، وجمح جِماحاً .
- ما دل على طبع أو وصف فمصدره " فعولة " أو " فعالة " مثل : ملُح ملوحة ، وعذب عذوبة ، وخشن خشونة ، ومثله ليونة ومرونة . والآخر مثل فصاحة ، وبلغ بلاغة ، ونضر نضارة ، ومثل صراحة .

ثانياً : من حيث التعدي واللزوم :

- الثلاثي المتعدي مصدره " فَعْل " فَتَح فَتْحاً ، نصر نَصْراً ، وشكر شكراً ، ومثله أكلاً ، وشرباً ، وسمعاً .

- ومثله اللازم مكسور العين مثل : فرح فرحا .
- اللازم مفتوح العين مصدره " فعول " مثل : قعد قعودا ، وجلس جلوسا ، ونهض نهوضا ، ومثله وقوفا .
- والأجوف مصدره " فعال " مثل صام صياما ، وقام قياما [1] .

والمصدر الثلاثي المجرد أوزانه كثيرة من أشهرها :

فعل = نصر ، فعل = علم ، فعل = شغل ، فعلة = رحمة ، فعلة = نشدة ، فعلة = قدرة ، فعلى = دعوى ، فعلى = ذكرى ، فعلى = بشرى ، فعلان = ليان ، فعلان = حرمان ، فعلان = غفران ، فعلان = خفقان ، فعل = طلب ، فعل = خنق ، فعل = صغر ، فعل = هدى ، فعلة = غلبة ، فعلة = سرقة ، فعال = ذهاب ، فعال = إياب ، فعال = سعال ، فعالة = زهادة ، فعالة = دراية ، فعالة = بغاية ، فعالية = كراهية ، فعول = دخول ، فعول = قبول ، فعولة = صعوبة ، فعيل = صهيل ، فعلل = سؤدد ، فعلوت = جبروت ، فعلولة = صيرورة ، فعيلة = شبيبة ، تفعلة = تهلكة ، مفعل = مدخل ، مفعل = مرجع ، مفعلة = مسعاة ، مفعلة = محمدة ، فعلنية = بلهينة ، فاعولة = ضارورة ، فعلة = غلبة ، فعلى = غلبى [2] .

ومن أسماء الأفعال المشتقة والمصوغة من مصدر فعل ثلاثي مجرد على وزن " فعال " بفتح ففتح ممدود فكسر . ومن ذلك " نزال " اسم فعل أمر بمعنى : انزل و " تراك " اسم فعل أمر بمعنى : اترك . فالاسمان كلاهما مشتقان من مصدر فعل ثلاثي مجرد ؛ إذ فعل مصدر الأول " نزل " وفعل مصدر الثاني " ترك " [3] .

([1]) انظر حسن قراقيش : الصرف والنظام اللغوي ص ٢٩ .

([2]) انظر محمد الأنطاكي : المحيط ٢٢٤/١ .

([3]) انظر د. السيد محمد عبد المقصود : اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم ص ١٩٣ .

ومن المصدر الثلاثي المجرد ما جاء على صيغة " فعيل " مثل : حسيس ، وزفير ، وشهيق ، وحريق ، ونعيم ، ونميم ، ووعيد ، ويقين [1] .

ولا توجد قاعدة تحكم مصادر الثلاثي من الأفعال ، أي إنه غير قياسي ، لذلك يقال إنه يعتمد على السماع والأساس الأول في معرفة مصادر الثلاثي ، وإدراك صيغها المختلفة إنما هو الإطلاع على النصوص اللغوية الفصيحة ، وكثرة قراءتها ، حتى يستطيع القارئ بالدُربة والمزانة أن يهتدي إلى المصدر السماعي الصحيح الذي يريد الاهتداء إليه .

فمصادر الثلاثي لا تدرك صيغها إلا بالإطلاع على كثير من النصوص اللغوية ومن خلال ذلك أن القارئ ستقع عينه على صيغ متعددة لا تحصى ؛ لأن العرب الأوائل نطقوا المصادر بفطرتهم ارتجالاً دون الاحتياج إلى ضوابط تكشف عن هذه الصيغ،على أن اللغويين قد عكفوا على الكلام العربي وعرضوا للمصادر الواردة ليدرسوها من جميع نواحيها وخلصوا كل صنف من الآخر ، فالثلاثي له ضوابطه المبنية على التتبع الغالب في أمثاله ، وما خالف هذه الضوابط فهي صيغ للمصادر السماعية المقصورة على هذا الفعل دون باقي الأفعال، فلا يصاغ مصدر على وزان المسموع لفعل آخر مثل علم ،فالمصدر العلم بكسر العين ، ولا يكون مطبقاً على باقي الأفعال، فالفعل " حمد " جاء المصدر منه على "الحمد" بفتح الحاء ، ووطيء كذبت بفتح الفاء .

أما القياس فضيغته ليست مقصورة على فعل واحد ، بل هي عامة شاملة للغالب الكثير الذي على شاكلته في الحركات والمعنى . ومجيء مصادر الثلاثي على هذه الصيغ الكثيرة ميزة للغة العربية ؛ لأن العرب يميلون إلى التجديد مما له أثره في ثراء اللغة ونمائها .

والأساس في معرفة الصيغ الغالبة الكثيرة مرده إلى حركات الفاء والعين للفعل الثلاثي ، وإلى المعنى الذي يؤديه هذا الفعل ، وقد عرضنا لهذه الصيغ من خلال هذين الاعتبارين مع مراعاة التعدي واللزوم أيضاً [2] .

---

(1) انظر د. على أحمد طلب : صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم ص ٣٥٥ .

(2) انظر د. مصطفى أحمد النماس : الضياء في تصريف الأسماء ص ٥٣ .

المصدر السماعي الثلاثي:

كل ما تقدم من مصادر الفعل الثلاثي كان قياسياً ، وكل مصدر يأتي على خلاف القياس فهو سماعي ، أي : يُقتصر فيه على السماع ، مثل : سَخَط سُخْطاً ، أو سَخْطاً ، ورَضِيَ رِضا ، والقياس فيهما : سَخْطاً ورَضاً ؛ لأن الفعل فيهما من باب " فَعِل " اللازم .

ومثل " ذَهَب ذِهَاباً " ، والقياس : ذُهُوباً ؛ لأنه من باب " فَعَل " اللازم ، ومثل:شَكَر شُكْراً ، وغَفَرَ غُفْراناً ، وذكر ذِكراً ،والقياس: شكْراً وغفْراً وذكْراً؛لأنه من باب " فَعَل " المتعدي ، ومثل:عظُم عظمَة ، وقياسه : عاظمة أو عُظومة ؛ لأن الفعل من باب " فَعُل " اللازم .

فمما سمع من مصادر " فَعَل " بفتح الفاء والعين طَلَبَ طَلَباً ، ونَبَتَ نبتاً ، وكَتَبَ كِطِتاباً ، وحَرَس حِراسة ، وحَسَبَ حَسْباناً ، وعَصَى عِصياناً ، وقَضَى قَضَاء ، وهَدَى هِدَاية ، ورأى رُؤيَة ، وجَحَد جُحُوداً، وسَأل سُؤالاً ، وحَرَم حرماناً ، وحكم حكماً ، وشاخ شيخوخة ، ورغب رغبة ، وبخل بخلاً ، ومن المصادر السماعية أيضاً من مفتوح العيم اللازم قولهم : هرب هرباً ، وقصد قصداً بمعنى عدل ، وعدل عدلاً ، ومكر مكراً ، ومكث مكثاً بالضم ، وهجر في كلامه هَجْواً ، وخطب خطبة ، ورشد رشداً ، وصدق صدقاً ، وقسط قِسطاً ، ونسك نُسكاً ، وكَذَب كذباً ، كـ " كتف " . ومن ذلك أيضاً : جبروت ، والشبيبة ، وصيرورة ، وكينونة [1] ، وهُدى ، وسُرى وقيل : ليس في المصادر على " فُعَل " بضم الفاء وفتح العين سواهما .

ومن مصادر " فَعِل " بفتح وكسر العين لعب عباً ، ونضج نُضْجاً ، وكَره كَراهية ، وسَمِن سِمناً ، وقَوِى قُوَّة ، وقَبِل قبولاً ، ورَحِم رَحْمة ، وزَهِد زهداً .

ومما سمع من مصادر " فَعُل " بضم العين : كرُم كَرَم ، وشَرُف شَرَف ، وسغُر صغر ، وحسُن حُسْناً ، وقبُح قُبْحاً ، وعَظُم عِظماً ، ومَجُدَ مَجْداً ، وحلُم حِلْماً ، وجَمُل جَمالاً .

---

(1) انظر شرح الشافية : ١٥٣/٣ .

وقد وردت مصادر سماعية للفعل الثلاثي المجرد ، تخالف ما اقتضته الأبنية القياسية ، وقد كان بعض الأفعال لكل منها أكثر من عشرة مصادر منها "فعل " " غَلَبَ " ، فقد سمع من مصادره : غَلْبٌ ، وهو قياسي ، غَلَبة ، مَغْلَبة ، مَغْلَب وهو مصدر ميمي ، غُلُبَّى ، غِلِبَّى ، غُلُبَّة ، غَلَبَة ، غَلابية ، غِلِبّاء ، غُلْبَة .

وها نحن أولاء نسرد بعض المصادر السماعية ، وهي تدل على أبنيتها مثل : تَهْلُكة ، حَيْلُولة ، تِلقاء ، عرُوبة ، سَوْدَد ، تسكاب ، قَبُول ، أكذوبة ، دِراية ، سَرِقة ، بُشرى ، ذِكرى ، دَعوى ، شُغل ، رحمة ، قُدرة .

وجاءت بعض المصادر السماعية على زنة اسم الفاعل ، نحو : فالج ، نائل ، خارج ، عافية ، دالّة ، لائمة ، خائنة ، كاذبة ، طاغية ، باقية ، لاغية . كما جاءت مصادر على زنة اسم المفعول ، نحو : معقول ، ميسور ، مَفتون ، معسور ، مجلود ، محلوف ، مرجوع ، موعود ، مصدوقة ، مكروهة ، مكذوبة ، موعودة ، أو على زنة الصفة المشبهة ، نحو : نَعماء ، سَراء ، ضَراء ، بَغضاء ، رَغباء ، نصيحة ، جريمة ، أو على زنة اسم التفضيل ، نحو : عَسرَى ، يُسرَى ، قُربَى ، أشأم [1] .

المصدر الرباعي:

تنقسم الأفعال الرباعية بحسب الوزن إلى أربعة :

- واحد مجرد ، هو " فَعْلَل " والملحق به .
- وثلاثة مزيدة بحرف واحد ، وهي : أفْعَلَ ، و فعّل ، وفاعل .

وهاك بيان قياس المصدر لكل منها :

[1] الرباعي المجرد والملحق به :

فعلل فَعلَلة ، مثل : دحرج دحرجةً ، وزلزل زلزلة ، وسوس وسوسة ، وبيطر بيطرة ، والملحق به مثل : جلبب جلببة ، وسيطر سيطرة ، وحوقل حوقلة.

وفعلل فِعلال ، مثل : زلزل ، زِلزال ، وسوس وِسواس .

([1]) انظر د. فخر الدين قباوة : تصريف الأسماء والأفعال ص ١٣٥ .

[٢] مصدر أفعل " المزيد بالهمزة " .

أفعل إفعال ، مثل : أقبل إقبالاً ، أخرج إخراجاً ، أحجم إحجاماً .

[٣] مصدر " فعّل " [المزيد بالتضعيف] .

فعّل تفعيل ، مثل : درّس تدريساً ، سمّع تسميعاً ، كبّر تكبيراً .

فعّل تفعلة ، مثل : ربّى تربية ، نمّى تنمية .

[٤] مصدر فاعل [المزيد بالألف] .

فاعل فِعال ، مثل : صارع صراعاً ، وقاتل قِتالاً ، وناقش نِقاشاً ، وخاصم خِصاماً .

وفاعل مفاعلة ، مثل : صارع مصارعة ، وقاتل مقاتلة ، وناقش مناقشة ، وخاصم مخاصمة .

فإذا كان الفعل على وزن " فَعْلَلَ " الرباعي المجرد ، نحو : بَهْرَجَ ، بَعْثَرَ ، زَخْرَفَ ، فمصدره على وزن " فَعْلَلَة " تقول : بَهْرَج بَهْرَجَة ، وبعثر بعثَرَة ، وزخرَفَ زخرَفة ... وهكذا .

فإذا كان الرباعي المجرد مضعفاً ، فإن مصدره على " فَعْلَلة " ، و " فِعلال " ، نحو : وسوسة ووسواس ، وزلزلة وزلزال .

ووإذا كان " فعلال " مصدراً مضاعفاً كالزلزال والوسواس وغيرهما ، فإنه يجوز فتح أوله ، كما يجوز كسره ، وقد يراد كثيراً بالمفتوح اسم الفاعل في المعنى ، نحو : أعوذُ بالله من شرِّ الوَسْوَاسِ ، المراد : المُوَسْوِس .

فأما مصدر " أفعل " المزيد بالهمزة فقياس مصدره " إفعال " متى كان غير معتل العين ، نحو : أقبل ، أحسن ، أشرف ، أعلم ، أكرم ، أسهم ، فمصادرها إقبال ، إحسان ، إشراف ، إعلام ، إكرام ، إسهام .

أما معتل العين فمصدره على وزن " إفالة " [على اعتبار أن المحذوف عين الفعل] ، أو " إفعلة " ، حيث يرى بعضهم أن المحذوف ألف المصدر لا عين

الفعل ، نحو : أقام ، أعان ، أراد ، أبان ، أشاد ... ، فالمصدر إقامة ، إعانة ، إرادة ، إبانة ، إشادة ... فقد حذفت العين في المصدر ، بعد نقل حركتها إلى الفاء ، وعوض عنها بتاء التأنيث في آخره ، فتقول : إقامة ، إعانة ، إرادة ، ... إلخ ، وهكذا . فالأصل : إقوام ، إعوان ، إرياد ، إبيان ، إشياد ... فعين المصدر حرف علة متحرك بالفتح ، وقبله حرف صحيح ساكن ، فنقلت حركة حرف العلة "العين" إلى الساكن الصحيح قبله ، وحذف حرف العلة الأول للتخلص من التقاء الساكنين فصار اللفظ: إقَام ، إعان ، إعَان ،إراد ، إبان ، إشاد ... ثم زيدت تاء التأنيث في آخره عوضاً عن المحذوف فصار المصدر: إقامة ، إشادة ، إبانة ، إعانة ، إرادة.

أما إذا كان الفعل على وزن " فعّل " بتضعيف العين ، صحيح اللام غير مهموزها ، نحو : كذبَ ، سبّح ، قدّس .. ، فإن مصدره القياس على وزن "تفعيلاً" تقول : تَكْذيباً ، تَسْبيحاً ، تَقْديساً .. وهكذا .

ومنه قول الله تعالى : ﴿ **وكلّم اللهُ موسى تكليماً** ﴾ (١) ، ونحو : مَنْ قَوَّمَ نفسه بنفسه أدرك بالتَّقْويم ما يبتغي ، ومن قصَّر في إصلاح غَيْبه قَعَدَ به تَقْصيرُه عن بلوغ الغاية ، ونحو قوله تعالى : ﴿ **ورَتّل القرآن ترتيلاً** ﴾ (٢) .

ومصادر الأفعال على الترتيب التالي : كَلَّمَ تَكْليماً ، قَوَّمَ تَقْويماً ، قَصَّر تَقْصيراً ، رتّل ترتيلاً . وقد يكون على وزن " فِعَّال " ومنه قول الله : ﴿ **وكَذَّبُوا بآياتنا كِذّاباً** ﴾ (٣) .

وإذا كان معتل اللام،نحو : زَكَّى ، ربَّى،ورَّى ،رَضَّى..،فمصدره (التفعيل) والاستغناء عنها بزيادة تاء التأنيث في آخر المصدر ، فتصير " تَفْعِلَة " فتقول في مصادر الأفعال السابقة : تَزْكِية ، تَرْبية ، تَوْرية ، تَرْضية .. وأصل هذه الأفعال غير مضعفة كالآتي : زَكَى ، ربَى ، ورَى ، رَضِيَ .. ، فهي معتلة اللام .

---

(١) سورة النساء : الآية ١٦٤ ..

(٢) سورة المزمل : الآية ٤.

(٣) سورة النبأ : الآية ٢٨ .

ومصادرها مع التضعيف من غير حذف وتعويض هي : تَزْكِيًا ، تَرْبِيًا ، تَوْرِيًا ، تَرْضِيًا .. ، حيث حذفت الياء الأولى التي هي ياء " التفعيل " ، وعُوِّض عنها وجوباً بتاء التأنيث في آخر المصدر ،فصار : تَزْكية ، تَرْبِية ، تَوْرِيَة ، تَرْضِيَة .. ، وهكذا .

وإذا كان مهموز اللام نحو: بَدَّأَ ، جزَّأَ ، هَنَّأَ ، خطَّأَ .. ، فمصدره (التفعيل) أو (التفعيلة) تقول في مصادر الأفعال السابقة بتَرْيئاً أو بترئة ، تجزيئاً أو تجزئة ، تهنيئاً أو تهنئة ، تخطيئاً أو تخطئة .. ، وهكذا .

أما إذا كان الفعل على وزن (فَاعَل) غير معتل الفاء بالياء ، نحو : فارق ، صارع ، خاصم ، ناقش ، طالب ، جاهد ،.فمصدره على وزن " فِعَال " أو "مُفاعَلة " تقول : فِراق أو مُفارَقة ، صراع أو مصارعة ، خصام أو مخاصمة ، نقاش أو مناقشة ، طلاب أو مطالبة ، جهاد أو مجاهدة .. إلخ . ومنه : فَارَقْتُ أهل السوء فِراقاً أو مُفارَقةً لا مراجعة فيها ، صارعتُ الطاغية صِرَاعاً أو مُصارَعة من أجل نصر الحق ، خاصمتُ الباغي خصاماً أو مخاصمة ؛ أملاً في إصلاحه .

وإذا كان معتل الفاء بالياء ، نحو : يَامَن ، يَاسَرَ .. فمصدره على وزن "مُفاعَلة " تقول : مُيَامِنة ، مُيَاسَرَة .. إلخ ، على أن " مفاعلة " أكثر استعمالاً ، وتكاد الثانية لا تستعمل في بعض الأفعال ، مثل : جاوب مجاوبة ، آزر مؤازرة ، ساهم مساهمة ، قاوم مقاومة .

المصدر الخماسي:

الفعل الخماسي إما أن يكون مبدوءاً بهمزة وصل ، أو بتاء زائدة ، فإن كان مبدوءاً بهمزة وصل فينحصر في ثلاثة أوزان هي :

١ - افتعل . ٢ - انفعل . ٣ - افعلّ .

وقياس مصدر هذه الأوزان على زوان ماضيه بعد كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره ، فمصادر هذه الأفعال على ذلك :

١ - افتعال . ٢ - انفعال . ٣ - افعلال .

وهاك الأمثلة :

احتمال ، اقتراب ، اجتماع ، احترام ، احتراق .

انغلاق ، انشقاق ، انكدار ، انطلاق ، انحدار .

احمرار ، اصفرار ، اخضرار .

وما ابتدأ بتاء ينحصر في الأوزان :

١ - تَفَعَّل .   ٢ - تفاعل .   ٣ - تَفَعْلَل .

وقياس مصدرها على وزن ماضيها غير أنه يضم رابعه ، مثل :

تحدُّث ، تكرُّم .

تقاتُل ، تباعُد .

تدحرُج ، تزحلُق .

إلا إذا كان خامسه حرف علة ، فحينئذٍ تبدل الضمة كسرة ، نحو : التعالي ، الترامى ، التداني ، وهناك وزن ملحق بالرباعي المزيد بحرف وهو " تَفَعْلَل " إلا أن هذا الوزن يتبع بناء الملحق ، فيكون على :

تفعلل ، كـ " تشملل " .

وتفوعل ، كـ " تجورب " .

وتَفَعْول ، " كـ " تسرول " .

وتفعيل ، كـ " تشريف " .

للفعل " انطلق " ، و " اندفاع " مصدر للفعل " اندفع " ، و " اقتدار " مصدر للفعل " اقتدر " و " اقتراب " مصدر للفعل " اقترب ، و " احتكام " مصدر للفعل " احتكم " و " احمرار" مصدر للفعل " احمر " و " اخضرار " مصدر للفعل "اخضر" و " اصفرار " مصدر للفعل " اصفر " ، والعلاقة بين المصدر والفعل في اللفظ واضحة ، فصورة المصدر مثل صورة الماضي قبل كسر الحرف الثالث وزيادة ألف قبل الآخر .

أوزان الفعل المبدوء بهمزة الوصل :

وقد أتى الفعل الخماسي المبدوء بهمزة الوصل على ثلاثة أوزان من مزيد الثلاثي بحرفين وهي :

" انفعل " ، مثل " انطلق ، و " اندفع " .

" افتعل " ، مثل " اقتدر " ، و " اقترب " ، و " احتكم " .

" افعل " ، مثل " احمر " ، و " اخضر " ، و " اصفر " .

وقد تحذف همزة الوصل من الفعل الخماسي المبدوء بها ، وذلك لعدم الحاجة إليها ، ويتأتى هذا في وزن واحد هو وزن " افتعل " إا كانت عين الموزون تاء أو دالا أو صادا ، مثل " اقتتل " ، و " اعتدى " ، و " اختصم " ، وكذلك إذا كانت عين الموزون ذالا أو زايا أو ضادا أو طاءا ، أو ظاءا أو سينا وثاءا ، تدغم التاء في هذه الأحرف بعد إبدالها حرفا مماثلا لكل حرف منها ، كما في " اقتتل " ، و"اعتدى " ، و " اختصم " وقد يستغنى عن همزة الوصل فيما بدئ بها من هذا الوزن السابق وذلك عند إرادة إدغام المتماثلين وهما التاءان في " اقتتل " والدالان في " اعتدى " بعد إبدال التاء دالا والصادان في " اختصم بعد إبدال التاء صادا .

وهذا الإدغام جائز في لغة العرب ، وهذا الإدغام يقتضي إسكان أول المتماثلين فيلتقي بسكون الحرف الأول من الفعل ويتخلص من التقاء الساكنين هنا بكسر الحرف الأول للفعل على أصل التخلص من التقاء الساكنين أو بفتحه نقلا لفتحة أول المتماثلين إليه ، فإذا تحرك الحرف الأول للفعل هكذا استغنى عن همزة الوصل لعدم الحاجة إليها ، فتحذف همزة الوصل وتصير هذه الأفعال : " قتل " بفتح القاف أو كسرها وتضعيف التاء مفتوحة و " عدى " بفتح أو كسر ، فتعضيف مفتوح و " خصم " كذلك .

ويغير مصدر الفعل الخماسي كما غير في الفعل، ويلحقه ما لحق الفعل من إدغام وتخلص من التقاء الساكنين بتحريك الحرف الأول وحذف همزة الوصل مع

بقاء الحرف الأول مكسوراً على أصل التخلص من التقاء الساكنين أو بنقل كسرة أول المثلين إليه ولا يكون هذا الحرف في المصدر إلا مكسوراً ؛ لأنه الثالث .

وعلى هذا يكون مصدر الفعل " اقتتل " و " اعتدى " و " اختصم " قبل الإدغام " اقتتالاً " ، و "اعتداءً " ، و " اختصاماً " ، وبعد الإدغام يكون الفعل " قتّل " و " عدّى " ، و " خصّم " مضعف التاء والدال والصاد ، ويكون المصدر لهذه الأفعال على الترتيب : " قِتالاً ، و " عِداء " ، و" خِصاماً " بكسر فتضعيف مفتوح ممدود .

ثانياً : المصدر المبدوء بالتاء الزائدة :

يطرد مصدر الفعل الخماسي المبدوء بالتاء الزائدة على صورة الماضي بعد ضم ما قبل آخره إلا إذا كان الفعل معتل الآخر ، فإنه يكسر ما قبل آخره حتى لا ينقلب حرف العلة واواً لمناسبة ضم ما قبل الآخر ، وهذا لا نظير له في لغة العرب ؛ لأنه لا يوجد فيها اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها ، وإلا إذا كان الفعل مضعف الآخر فإنه تحذف ضمة ما قبل الآخر للإدغام ، مثل : " تحابّ تحاباً " ، و " تصافّ تصافاً " .

ومن مصدر هذا الفعل صحيح الآخر : " تَقَدُّم " ، و " تَفَهُّم " ، و " تَعَلُّم " بفتح ففتح فضم مشدد ،وأيضاً منها : " تَحَكُّم " ، و " تَخَرُّج " ، و " تَسَلُّح " ، و " تَسَتُّر " ، فهذه مصادر للأفعال : " تَقَدَّم " ، و " تَفَهَّم " ، و " تَعَلَّم " ، و " تَحَكَّم " ، و " تَخَرَّج " ، و " تَسَلَّح " ، و " تَسَتَّر " بفتح ففتح فتضعيف مفتوح ففتح في الجميع .

وصورة المصدر هنا كصورة الفعل الماضي قبل ضم ما قبل آخره ، ومثل هذه المصادر مصادر على وزن " تَفَاعُل " بفتح ففتح ممدود فضم ، مثل " تَكَاثُر " في قول الله تعالى **﴿ ألهاكم التكاثر ﴾** (1) ، ومثل "تَحَاوُر" في قوله تعالى **﴿ والله يسمع تحاوركما ﴾** (2) .

---

(1) سورة التكاثر : الآية 1 .

(2) سورة المجادلة : الآية 1 .

ومن مصدر الفعل المبدور بالتاء الزائدة معتل الآخر " تَعَالِياً " ، و "تَسَـلمِياً" ، و " تَوَالِياً " ، و " تَغَالِياً " ، و" تَرَامِياً " بفتح ففتح ممدود فكسر في المصادر الخمسة وأفعالها على الترتيب: " تعالى " ، و " تسامى " ، و " توالى " ، و "تغـلبى" ، و " ترامى " ، ويلاحظ أن صورة المصدر كصورة الماضي قبل كسر ما قبل الآخر ؛ لأنه معتل اللام ، وقد كسر ما قبل حرف العلة لسلامة الياء فيما كان آخره ألفاً منقلبة عن ياء ولقلب الواو ياء فيما كان آخره ألفاً منقلبة عن واو .

ويلاحظ أيضاً أن التاء في أول هذه الأفعال وفي غيرها قد تكون للمطاوعة مثل " تعلم " ، و " تدحرج " ، و " تباعد " ، وقد تكون لغير المطاوعة مثل : "تكبر" ، و " تقاتل " ، وتفيعل كـ " تشيطن " [1] .

فالفعل الخماسي لا يكون مجرداً البتة ، بل هو مزيد دائماً ، وهذا المزيد نوعان :

[١] مزيد الثلاثي بحرفين وله خمسة أوزان ثلاثة مبدوءة بهمزة الوصل ووزنان مبدوءان بالتاء الزائدة .

[٢] مزيد الرباعي بحرف ، وله وزن واحد مبدوء بالتاء الزائدة .

والفعل الخماسي بنوعيه السابقين قد يكون مبدوءاً بهمزة الوصل ولا يكون إلا في مزيد الثلاثي بحرفين ، وقد يكون مبدوءاً بالتاء الزائدة ويتأتى هذا في مزيد الثلاثي والرباعي .

** *ومصدر هذا الفعل يختلف باختلاف ما بدئ به من همزة الوصل أو التاء الزائدة .*

أولاً : المصدر المبدوء بهمزة الوصل :

المصدر المبدوء بهمزة الوصل يكون على صورة الماضي بعد كسر الحرف الثالث منه وزيادة ألف قبل الآخر ، مثل : " انطلاق " مصدر ، و "تبطير" والمصدر في الجميع كما تقدم بضم ما قبل آخره .

---

(1) انظر د. عبد الحميد مصطفى السيد : المغني في علم الصرف ص ١٩٢ .

أوزان الخماسي المبدوء بالتاء :

للفعل الخماسي المبدوء بالتاء الزائدة ثلاثة أوزان وزنان من مزيد الثلاثـــي بحرفين وهما :

[١] " تَفَاعَلَ " بفتح ففتح ممدود ففتح مخفف .

[٢] " تَفَعَّل " بفتح ففتح فتضعيف مفتوح .

ووزن من مزيد الرباعي بحرف وهو :

[٣] تَفَعْلَل .

ومن أمثلة هذه الأوزان على الترتيب : " تَجَادَلَ " ، و " تَقَدَّم " ، و "تَدَحْرَجَ" ، ومصادرها على الترتيب " تَجَادُل " ، و " تَقَدُّم " ، و " تَدحرُج " .

الأوزان الملحقة بهذه الأوزان الثلاثة :

هناك في كلام العرب أفعال ملحقة بما هو مبدوء بالتاء الزائدة وهي علـــى أوزان مختلفة اختلفت بسبب مكان الحرف الزائد للإلحاق مثـــل " تجـــورب " و " تسرول " ، و"تشريف " ، و"تشيطن" ، و " تسلقى " جميعها ملحقة بـــ " تدحـــرج " فتأخذ حكم الملحق به في المصدرية .

أما الأوزان فقد اختلفت في الملحق عن وزن الملحق به لما تقدم تقول فـــي وزن هذه الأفعال الملحقة على الترتيب : " تفوعل " ، و " تفعول " ، و" تفيعـــل " ، و " تفعلى " ولم تكن أوزان الملحق مثل وزن الملحق به ؛ لأن الملحق فيه زيـــادة ليست بالتضعيف فوضعت بذاتها في الميزان .

أما مصادر الملحق فتقاس على ما قيس عليه مصدر الملحق بـــه وتكـــون مصادر هذه الأفعال الملحقة بصورة ماضيها مع ضم ما قبل الآخر فـــي صحيـــح اللام وكسرة في معتل اللام .

قد تتغير التاء الزائدة في الفعل المبدوء بها فتدغم فيما بعدها من تاء الفعـــل الأصلية لتماثلها وبعد الإدغام يؤتى بهمزة وصل توصلاً للنطق بالســـاكن ، فـــإذا حدث ذلك في الفعل حدث مثله في المصدر تقول في " تَتَبَّع " ، و "تَتَابَع " : " اتبـــع

" بكسر فتضعيف مفتوح فتضعيف للباء مفتوحة و " اتابع " بكسر فتضعيف مفتوح ممدود فتخفيف للباء مفتوحة وتقول في مصدريهما : " اتبعا " بكسر فتضعيف مضموم و " اتبعاً " بكسر فتضعيف مفتوح ممدود فضم للباء الخفيفة .

والإدغام جائز هنا في الفعل ، والمصدر تابع للفعل ويحدث هذا الإدغام للتاء الزائدة في الحرف الأول الأصلي للفعل والمصدر إذا كان هذا الحرف تاءً أو ثاءً أو جيماً أو دالاً أو ذالاً أو زاياً أو سيناً أو شيناً أو صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً ، ويتم الإدغام في غير التاء بعد إبدال التاء الزائدة حرفاً مماثلاً للجيم أو الدال أو الذال أو الزاي أو السين أو الشين أو الصاد أو الضاد أو الطاء أو الظاء .

ويطرد هذا التغيير في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول ، ومما ورد من ذلك قول الله تعالى ﴿ **فادارأتم فيها** ﴾ [١] ، وقوله عز وجل ﴿ **أثاقلتم إلى الأرض** ﴾ [٢] ، وقوله سبحانه ﴿ **بل اداركَ علمهم في الآخرة** ﴾ [٣] ، وقوله جل وعلا ﴿ **ليدبروا آياته** ﴾ [٤] ، وقوله تعالى ﴿ **وأن منها لما يشقق فيخرج منه الماء** ﴾ [٥] .

وما تغير هنا للإدغام يراعى في وزنه حاله الأصلية ، فوزن " اداركَ " : تفاعل و " اداركاً " : تفاعلاً ، و " يشقق " : يتفعل وهكذا . وأجاز الرضي مراعاة الحال الطارئة ، فيجوز في وزن " اداركَ ادراكاً " أن تقول : " افاعل افاعلاً [٦] .

المصدر السداسي:

له سبعة أوزان : استفعل ، افعالّ ، افعوعل ، افعوّل ، افْعَلّلَ ، افعَنْلَلَ ، والسابع ملحق بـ " افعَنْلل " كـ " اقعنس " .

---

(١) سورة البقرة : الآية ٧٢ .

(٢) سورة التوبة : الآية ٣٨ .

(٣) سورة ص : الآية ٢٩ .

(٤) سورة ص : الآية ٢٩ .

(٥) سورة البقرة : الآية ٧٤ .

(٦) انظر الرضي : شرح الشافية ١/١٨ – ١٩ .

ويقاس مصدره في هذه الأوزان يكون على وزن ماضيه بعد كسر ثالثه ، وزيادة ألف قبل آخره ، فيقال في مصادر هذه الأفعال على التوالي :

استخراج ، استقدام .

احميرار ، اشهيباب .

اخشيشان ، إعشيشاب .

اجلواذ [مصدر اجلوّذ بمعنى جد في السير وأسرع] .

اطمئنان .

احرنجام ، افرنقاع .

اقعنساس .

ويجرى في مصدر " استفعل " ما تقدم في مصدر " أفْعَل " المعتل العين ، فيقال في مصدر "استقام " و " استدام " : استقامة ، واستدامة ، على وزن "استِفالة" [على اعتبار أن المحذوف عين الفعل] أو " اُستِفَعْلة " [على اعتبار أن المحذوف ألف المصدر] .

الفعل السداسي لا يكون مجرداً البتة ، كما أن الفعل الخماسي كذلك ، وإنما الفعل السداسي نوعان :

[١] مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف : وله أربعة أوزان هي :

أ - " استفعل " مثل " استفهم " و " استغفر " ، و " استعلم " ، و "استقدم ".

ب- " افعوعل " ، مثل " اخشوشن " ، و "اعشوشب" ، و "احلولى " .

ج- " افعوّل " مثل " اجلوذ " و " اعلوّط " [تعلق بعنق البعير فعلاً وركب].

د- " افعالّ " مثل " احمارّ " و " اصفارّ " و " اخضارّ " .

[٢] مزيد الرباعي بحرفين : وله وزنان هما :

أ - " افعللّ " مثل " اطمأنّ " و " اقشعرّ " .

ب - " افعنلل " مثل " احرنجم " ، وهذا الوزن يتأتى للملحق بهذا الفعل أيضاً مثل " اقعنسس " فهو ملحق بـ " احرنجم " ووزنهما واحد .

أوزان الفعل السداسي الستة بالإضافة إلى الملحق بـ " افعنلل " جميعها مبدوء بهمزة الوصل . ويطرد مصدر الفعل السداسي على أن يكون المصدر بصورة الماضي مع كسر الحرف الثالث وزيادة ألف قبل الآخر ، كما هو الحال في الفعل الخماسي المبدوء بهمزة الوصل .

تقول في مصادر الأفعال السابقة : " استفهام " ، و " استغفار " ، قال تعالى :﴿ **وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه** ﴾ [1] ، و" استعلام" ، و "استقدام" ، و " اخشيشان " ، و "اعشيشاب" ، و "احليلاء" ، حيث حدث في المصدر إعلال بقلب الواو ياء لكسر ما قبلها في " اخشيشان " ، و "اعشيشاب" ، و " احليلاء " [وحدث في الأخير إعلال بقلب الألف الأخيرة همزة لتطرفها بعد ألف زائدة] ، و "اجلوّاذ" ، و"اعلوّاط" ، و "احميرار" ، و " اصفيرار " ، و"اطمئنان" ، و "اقشعرار " ، و "احرنجام " ، و " اقعنساس " .

وإذا حدث إعلال في الفعل بالنقل أو القلب أو الحذف حدث مثله في المصدر ، وقد يحدث الإعلال في المصدر ولا يحدث في الفعل لوجود سبب الإعلال في المصدر وعدم وجوده في الفعل . وقد لا يحدث الإعلال في الفعل والمصدر مع وجود سبب الإعلال في كليهما ، ثلاث أحوال للفعل والمصدر من ناحية الإعلال .

الحالة الأولى: مثل " استقام استقامة " و " استبان استبانة " ، و " استراح استراحة "

حدث إعلال في الفعل بالنقل ثم القلب وحدث هذان الإعلالان في المصدر أيضاً ، ثم حدث فيه إعلال ثالث هو الإعلال بالحذف .

وقد اختلف سيبويه والأخفش في المحذوف من المصدر ، كما اختلفا في وزنه ، فسيبويه يرى أن المحذوف ألف المصدر الزائدة كما تقدم في " استقامة " ،

(1) سورة التوبة : الآية ١١٤ .

فيكون وزن المصدر بعد الحذف عنده " استفعلة " . والأخفش يرى أن المحذوف هو الألف الأصلية المنقلبة عن الواو أو الياء ، كما في " استقامة " ، و " استبانة " مصدرين للفعل " استقام " ، و " استبان " ،فيكون وزن المصدر بعد حذف هذه الألف عنده : " استفالة " .

الحالة الثانية: مثل : " اخشوشن اخشيشاناً " ، و " اعشوشب اعشيشاباً " ، واحمارّ احميراراً " ، و " اخضارّ اخضيراراً " ، و " اصفارّ اصفيراراً " ، فقد أعل المصدر هنا ، ولم يعل الفعل لوجود سبب الإعلال في المصدر وعدم وجوده في الفعل .

الحالة الثالثة: مثل " استحوذ استحواذاً " ، و " استروح استرواحاً " [استروح أي شم الريح] ، و" استصوب استصواباً " ، و " استنوق استنواقاً " ، و "استتيست الشاة استتياساً " لم يعل الفعل هنا ولا المصدر – مع وجود سبب الإعلال – في كل منهما على غير القياس.وهذا لا يقلل من فصاحتهما البتة ، فقد ورد الفعل هكذا في القرآن الكريم ، قال تعالى:﴿ **استحوذ عليهم الشيطان** ﴾[1].

مصادر لا أفعال لها أو العكس:

وهناك مصادر لم تستعمل العرب أفعالها نحو : ويله ، وويحه ، وويْهه ، وويْبَه ، وويْسه ، وأهلاً وسهلاً ، ومرحباً ، وسُقياً ، ورعياً ، وأفة ، وتُفة ، وتَعساً ، ونكساً ، وبؤساً ، وبعداً ، وسحقاً ، وجوعاً ، ونوعاً ، وجدعاً ، وعقراً ، وخيبة ، وتبّاً ، وبَهراً .

وقد ذكر ابن الأنباري [2] أن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، والحقيقة أن بعض هذه المصادر له فعل مستعمل مثل " بهراً " فإنه له فعل مستعمل ، وهو قولهم : بهره يبهره ، أي غلبه ، وإن أراد ابن الأنباري أنه يستعمل منصوباً بفعل لا يظهر ؛ لأنه محذوف وجوباً ، وهذا هو الصواب ، وهو الذي ذكره سيبويه ،

---

(1) سورة المجادلة : الآية ١٩ .

(2) انظر ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤١/١ .

ومن الشواهد التي جاء فيها اسم المصدر معدولا عن المصدر على وزن " فعال " : قراءة الحسن وأبي خيوة وابن أبي عبلة : ﴿ **فإن لك في الحياة أن تقول لا مساس** ﴾ [١] ، بفتح الميم وكسر السين الثانية .

ودخلت " لا " النافية للجنس على اسم المصدر " مساس " وهو معرفة ، وهي مختصة بالدخول على النكرة ؛ لأن المقصود نفى الفعل ، والتقدير : لا يكن منك مساس ، ومعناه النهي [٢] .

وقول النابغة الذبياني [٣] :

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

فجار معدول عن الفجرة .

وقول الشاعر :

فقلت امكثى حتى يسار لعلنا نحج معا ، قالت أعاما وقابله [٤]

يسار معدولة عن الميسرة .

وقول حسان بن ثابت :

كنا ثمانية وكانوا جحفلا لجبا ، فشلوا بالرماح بداد [٥]

بداد معدول عن مصدر مؤنث لم يستعمل في الكلام .

وقول المتلمس :

جماد ، لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ما ذكرت حماد [٦]

---

(١) سورة طه : الآية ٩٧ ، وهذه القراءة من الشواذ . انظر : المحتسب لابن جني ٥٦/٢ ، تحقيق على النجدي ناصف ، د. عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩م .

(٢) انظر البحر المحيط : لأبي حيان ٢٧٥/٦ ، مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ .

(٣) انظر ديوان النابغة الذبياني : ص ٣٤ ، مطبعة الهلال ، مصر ١٩١١م .

(٤) انظر سيبويه : الكتاب ٢٤٢/٣ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٠٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٤ـ ، وما بنته العرب على فعال ص ٨٠ للصغاني .

(٥) انظر ديوان حسان بن ثابت ، ص ١٠٨ ، المطبعة الرحمانية بمصر ، ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م .

(٦) انظر سيبويه : الكتاب ٢٧٥/٣ ، وما بنته العرب على فعال للصغاني ، ص ٢٤ .

جماد ، وحماد ، معدولان عن مصدرين مؤنثين لم يستعملا في الكلام ، وقول رؤبة يخاطب أباه :

فليت حظى من نداك الضافى والفضل أن تتركني كفاف [1]

كفاف معدول عن مصدر مؤنث لم يستعمل في الكلام [2] .

ومما جاء اسم مصدر على صيغة فعيل : حديث ونسيء ونكير .

الفرق بين الفعل والمصدر واسم المصدر :

اختلف القدماء في أصل الاشتقاق ، هل هو الفعل أم المصدر وتعددت آراؤهم في ذلك بين ثلاثة آراء :

الأول: يرى أن المصدر هو أصل المشتقات وماعداه من الفعل ، وسائر المشتقات من الصفات ، مثل:اسم الفاعل ، واسم المفعول، وغيره فروع عن المصدر ومأخوذة منه – وهذا قول جمهور البصريين .

والثاني: يرى أن الفعل أصل للمصدر وغيره من المشتقات وهذا قول جمهور الكوفيين .

والثالث: يرى أن المصدر أصل للفعل وحده والفعل أصل لما بقى من المشتقات ، فيكون اسم الفاعل – مثلا – فرع من المصدر بواسطة الفعل .

والفرق بين الفعل والمصدر أن دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمنية بمعنى أن الحدث جزء من معنى الفعل ،بينما تكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة بمعنى أن الحدث هو كل معنى المصدر لا جزء من معناه .

---

(1) انظر ديوان رؤية بن العجاج ، ص ١٠٠ [ضمن مجموع أشعار العرب] بعناية وليم بن الورد ، ليبسك ، ١٩٠٣ م .

(2) انظر د. أحمد عبد المنعم أحمد الرصد : صيغة فعال في كلام العرب وأحكامها عند النحاة ص ٦٦ ، ط١ ، ١٩٨٩م .

[٤] وقد يبنى المصدر الميمي من الثلاثي المجرد شــذوذاً علــى أوزان : " مَفْعِل ، مَفْعِلة ، مَفْعَلَة ، مَفْعُلَة " ، مثل " مَيْسِر ، مَرْجِع ، مَقِيل ، مَجِـيئ ، مَبِيت ، مَزِيد ، مَسِير ، مَصِير ، مَضِنَّة ، مَقْشَــدَة ، مَــوَدَّة ، مَعْرِفَــة ، مَعْصِيَة ، مَعْذُرة ، مَعْذِرة " .

وأكثرها يجوز رده إلى القياس [١] :

وعلى هذا فإذا أُطلقت كلمة المصدر فإنها تنصرف إلى المصدر العام ، أما إذا قُيدت بقيد فهذا القيد لابد أن يكون لوظيفة أريد بها وقصد إليها زيادة على دلالة المصدر العام ، والمصدر الميمي من المصادر التي قيدت بقيد ، وهذا القيد هــو زيادة الميم على صيغة المصدر ، وهذه الصيغة الجديدة تؤدي ما يؤديه المصــدر الأصل من الدلالة على المعنى المجرد وتفوق المصدر في قــوة الدلالــة وتــأكيد المعنى .

فالمصدر الميمي : اسم يدل على الحدث مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلــة ، والقيد الأخير لإخراج المصدر المبدوء بميم زائدة للمفاعلة فهو مصدر أصلي نحو : شاركت في تعمير مدن القناة مشاركة حقيقية ، وقاومت الشائعات مقاومة شـديدة ، فالمصدر وهو مشاركة ومقاومة ليس بمصدر ميمي وإن كان مبدوءا بــها ؛ لأن الميم هنا للمفاعلة .

والمصدر الميمي يلازم الإفراد والتذكير ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سـماعا ، نحو : مظلمة ، ومرزئة ، ومجبنة ، ومبخلة ..

والراجح أنه لا يعد من فصيلة المشتق ، ولكن يصح أن يتعلــق بــه شـبه الجملة كالمصدر الأصلي الصريح ؛ لأن في المصدر الميمي رائحة الفعــل التــي تكفي مسوغا للتعلق نحو : الإسراف في الهم مضيعة للحزم مجلبة لليــأس معــدل عن السداد .

---

(١) انظر محمد الأنطاكي : المحيط ٢٣٣/١ .

ولا يدل على بيان السبب إلا سماعا ، قال الرضي [١] : " يجيء " المفعلة " لسبب الفعل كقوله ﷺ : الولد مبخلة مجبنة ، وقولهم : الشكر مبعثة لنفس المفضل ، وقول عنترة :

نبئت عمرا غير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس المنعم .

ومن حيث العمل فإنه يعمل عمل مصدره كما في قول الشاعر :

أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم

والمصدر الميمي له صورتان من الثلاثي:

الصورة الأولى : مفعل " بفتح العين " .

والصورة الثانية : مفعل " بكسر العين .

وقياس المصدر الميمي من الثلاثي أن يكون على وزن " مفعل " [بفتح العين] سواء أكان المضارع مضموم العين أم مفتوحها أم مكسورها صحيح العين واللام أم معتلهما ، نحو : ملعب بمعنى اللعب ، مسقط بمعنى السقوط ، ومأكل بمعنى الأكل ، ومطلع بمعنى الطلوع ، ومنام بمعنى النوم ، قال تعالى :﴿ **ومن آياته منامكم بالليل**﴾ [٢]، ومتابا قال تعالى : ﴿ **فإنه يتوب إلى الله متابا** ﴾ [٣] ، ومحيا وممات ، قال تعالى : ﴿ **سواء محياهم ومماتهم** ﴾ [٤] ، ومثل مسعاك في الخير يحبب فيك الناس .

ويكون المصدر الميمي على وزن " مفعل [بكسر العين] من بابين :

الباب الأول: الفعل المثال الواوي الصحيح اللام الذي حذفت فاؤه في المضارع ،

فإن المصدر الميمي منه يكون بكسر العين كـ " موعد " بمعنى الوعد ،

---

(١) انظر شرح الشافية : ١٧٢/١ .

(٢) سورة الروم : الآية ٢٣ .

(٣) سورة الروم : الآية ٢٣ .

(٤)سورة الفرقان : الآية ٧١ .

وموصيف بمعنى الوصف ، قال تعالى : ﴿ **فأخلفتم موعدي قالوا ما أخلفنا موعدك بملكنا ، فاجعل بيننا وبينك موعداً لا نُخلفه** ﴾ (١) .

الباب الثاني: الفعل المثال الواوي الصحيح اللام الذي لم تحذف فاؤه في المضارع من باب " فَعِل " يَفْعَل ، بل قلبت ألفاً في لغة بعض القبائل ، نحو : وَجِلَ يَوجَل ، وَحِلَ يَوْحَل ، وجع يَوْجَع ، فبعض قبائل العرب غيروا فاء الفعل بقلبها ألفاً أو ياء .

فقالوا يا جل ، ييجل ، فكأنهم شبهوه بمحذوف الفاء يقولون في المصدر الميمي : وحِل مَوْجِل بكسر العين ، بل قال بعضهم وهم الطائيون بأن المصدر الميمي لا يكون إلا على وزن " مَفْعَل " بفتح العين ، وهذا فيه تعويض للغة ، ولما اتفق العلماء عليه من مجيئه بكسر العين ، ولما قالوا "ود ، يود " فسلمت الواو قالوا في المصدر الميمي " مَوَدَّة " لسلامة فاء الفعل لتحركها بسبب الإدغام .

شذوذ في المصدر الميمي من الثلاثي :

وردت ألفاظ للمصدر الميمي كان قياسها الفتح ، ولكنهم نطقوا بعينها مكسورة قالوا : مرجِع من الفعل " رجع " ، قال تعالى : ﴿ **إليه مرجعكم** ﴾ (٢) ، ومصير من الفعل " صار " ، قال تعالى ﴿ **وإليك المصير** ﴾ (٣) ، ومعرفة من الفعل عرف ، ومنطق من الفعل نطق وفي المثل إن البلاء موكل بالمنطق ، وجاءت بعض الألفاظ بالفتح على القياس نحو : معذرة ، ولكنهم نطقوا به على غير قياس بالضم والكسر .

وقال السيوطي في المزهر ، وفي الصحاح للجوهري : " تقول جئت مجيئا حسنا وهو شاذ ؛ لأن المصدر من " فعل يفعل " [بفتح العين] ، وقد شذت منه حروف فجاءت على "مفعل" بكسر العين ،كالمجيء والمحيض والمكيل والمصير .

---

(١) سورة طه : الآية ٨٦ .

(٢) سورة الأنعام : الآية ٦٠ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٨ .

ومما جاء بالتثليث مهلك ، ومهلكة ، ومقدرة ومأدبة ، وقد جـــاء بالكســر والفتح محمدة ، ومذمة ، ومظلمة ، ومعتبة .

المصدر الميمي من غير الثلاثي :

يكون المصدر الميمي من غير الثلاثي على صورة المضارع مــع إبــدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، كاسم المفعـــول ، نحــو : مُستقَر من الفعل استقر ، ومنقلب من الفعل انقلب ، ومُزدجَر من الفعل ازدجــر ، ومُدخَل من أدخل ، ومُخْرَج من أخرج ، قال الله تعــالى ﴿ **وقل رب أدخلني مُدخَل صدق وأخرجني مُخرَج صدق** ﴾ [1] ، ﴿ **ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مزدجر** ﴾[2] ، و ﴿ **وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب** ﴾ [3] ، ﴿ **وقل رب أنزلني منزلاً مباركاً** ﴾ [4].

وعندما نقرأ في القرآن الكريم نلمس استعمال المصدر الميمي من الثلاثـــي على وزن " مَفْعَل " بفتح العين من باب " فرح ، ومنع ، ونصر ، وكرم " فنحـــو قوله تعالى ﴿ **ومن الأعراب من يتخذ ما ينفق مغرماً** ﴾ [5] ، وقوله تعالى ﴿ **فاختلف الأحزاب من بينهم فويل للذين كفروا من مشهد يوم عظيم** ﴾ [6] ، وقوله تعـــالى ﴿ **ومن آياته منامكم بالليل** ﴾ [7]، وقوله تعالى ﴿ **قد علم كل أناس مشربهم** ﴾ [8] ، و﴿ **إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي** ﴾ [9] ، و ﴿ **تسرون إليهم بالمودة وتلقون إليهم بالمودة وقد كفروا** ﴾ [10] ، و ﴿ **في يوم ذي**

---

(1) سورة الإسراء : الآية ٨٠ .

(2) سورة القمر : الآية ٤ .

(3) سورة الشعراء : الآية ٢٧ .

(4) سورة المؤمنون : الآية ٢٩ .

(5) سورة التوبة : الآية ٩٨ .

(6) سورة مريم : الآية ٣٧ .

(7) سورة الروم : الآية ٢٣ .

(8) سورة البقرة : الآية ٦٠ .

(9) سورة الممتحنة : الآية ١ .

(10) سورة الممتحنة : الآية ١ .

مسغبة﴾ [1] ، ﴿ **أو مسكيناً ذا متربة** ﴾ [2] ، فكل هذا على " مفعَل " بفتح العيم من باب " فرَح يفرح .

أما قوله تعالى﴿ **ألا ملجأ من الله إلا إليه** ﴾ [3] ، ﴿ **والذي أخرج المرعى**﴾[4] ، هو أيضاً " مفعل " بفتح العين من باب منـــع يمنـــع . و ﴿ **في مقعد صدق**﴾[5] ، ﴿ **واقعدوا لهم كل مرصد** ﴾ [6] ، و ﴿ **وإذا أراد الله بقوم سوء فلا مراد له** ﴾ [7] ، هو أيضاً مفعَل بفتح العين من باب نصر ينصر ، وكذلك قولـــه ﴿ **إن للمتقين مفازا** ﴾ [8] ، و ﴿ **يتيماً ذا مقربة** ﴾ [9] ، و ﴿ **ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله** ﴾ [10] ، و ﴿ **فأصحاب الميمنة** ﴾ [11] ، و ﴿ **وأصحاب المشأمة** ﴾[12] ، هو مفعل بفتح العين من باب كرم .

وقوله تعالى ﴿ **أين المفرّ** ﴾ [13] ، و ﴿ **ألقيت عليك محبة مني** ﴾ [14] ، هو أيضاً " مفعَل " بفتح العين من العين من المضعف .

أما الضرب الثاني أو الصورة الثانية وهي " مفعِل " بكسر العيـــن ،لاقـــد وردت آيات من القرآن كقوله تعالى﴿ **لن يجدوا من دونه موئلا** ﴾ [15] ،﴿ **وموعظة**

---

(1) سورة البلد : الآية ١٤ .
(2) سورة البلد : الآية ١٦ .
(3) سورة التوبة : الآية ١١٨ .
(4) سورة الأعلى : الآية ٤ .
(5) سورة القمر : الآية ٥٥ .
(6) سورة التوبة : الآية ٥ .
(7) سورة الرعد : الآية ١١ .
(8) سورة النبأ : الآية ٣١ .
(9) سورة البلد : الآية ١٥ .
(10) سورة التوبة : الآية ١٢٠ .
(11) سورة الواقعة : الآية ٨ .
(12) سورة الواقعة : الآية ٩ .
(13) سورة القيامة : الآية ١٠ .
(14) سورة طه : الآية ٣٩ .
(15) سورة الكهف : الآية ٥٨ .

للمتقين ﴾ [1] ، و ﴿ **فاجعل بيننا وبينك موعداً لا نخلفه** ﴾ [2] ، و ﴿ **فلما آتوه موثقهم** ﴾ [3] ، فهو " مفعِل " بكسر العين من باب المثال الواوي سواء أكان مكسور العين في المضارع أم كان مفتوح العين في المضارع كقوله تعالى ﴿ **ولا يطئون موطئاً** ﴾ [4] .

اسم المصدر:

هو اسم ساوى المصدر في الدلالة على الحدث ، ولم يساوه في اشتماله على جميع أحرف فعله ، بل خلت هيئته من بعض أحرف فعله لفظا وتقديرا من غير عوض ، وذلك مثل : " توضأ وضوءا ، وتكلم كلاما وأيسر يسرا " .

فالكلام والوضوء واليسر : أسماء مصادر ، لا مصادر لخلوها من بعض أحرف فعلها في اللفظ والتقدير ، فقد نقص من الوضوء والكلام تاء التفعل وأحد حرفي التضعيف ، ونقص من اليسر همزة الإفعال ، وليس ما نقص في تقدير الثبوت ، ولا عوض عنه بغيره .

وحق المصدر أن يتضمن أحرف فعله بمساواة ، كتوضأ توضؤا ، وتكلم تكلما ، وعلم علما ،أو بزيادة ، كقرأ قراءة ، وأكرم إكراما ، واستخرج استخراجا.

فإن نقص عن أحرف فعله لفظا ، لا تقديرا ، فهو مصدر ، مثل : " قاتل قتالا " ، فالقتال مصدر ، وإن نقص منه ألف " فاعل " ؛ لأنها في تقدير الثبوت ، ولذلك نطق بها في بعض المواضع كـ " قاتل قيتالا ، وضارب ضيرابا " . فالياء في " قيتال وضيراب " أصلهما الألف ، وقد انقلبت ياء لانكسار ما قبلها .

وإن نقص عن أحرف فعله لفظا وتقديرا ، وعوض مما نقص منه بغيره ، فهو مصدر أيضا كـ " وعد عدة " ، ودى القتيل دية ، علم تعليما " ، فـ " عدة

([1]) سورة البقرة : الآية ٦٦ .

([2]) سورة طه : الآية ٥٨ .

([3]) سورة البقرة : الآية ٦٦ .

([4]) سورة التوبة : الآية ١٢٠ .

ودية " ، وإن خلتا من واو " وعد ، ودى " لفظا وتقديرا ، فقد عوضتا منه تاء التأنيث .

وتعليم وتسليم ، وإن خلوا من أحد حرفي التضعيف ، فقد عوضنا منها تاء التفعيل في أولهما ، وليس حرف المد الذي قبل الآخر في " تعليم وتسليم " ونحوهما للتعويض من المحذوف ؛ لأن المد قبل الآخر ثابت في المصدر ، حيث لا تعويض ، كالانطلاق والاستخراج والإكرام .

فالعوض قد يكون أولا : كتعليم ، وقد يكون آخرا كـ " عدة " ، ووجود اسم مصدر لفعل من الأفعال لا يعني أنه ليس مصدر حقيقي ، بل إن وجود اسم المصدر هو نوع من الترف الوضعي ، والمصدر الحقيقي موجود لكل فعل ، فالمصادر لتكلم ، وتوضأ ، وأنبت ، هي : تكلم ، توضؤ ، إنبات [1] .

وقد جاء اسم المصدر على " فعال " ، نحو : أنبت نباتا ، وأعطى عطاء ، وأثاب ثوابا ، وسلم سلاما ، وكلم كلاما ، ومنه قوله تعالى :﴿ **والله أنبتكم من الأرض نباتا** ﴾ [2] ، وقوله تعالى ﴿ **جزاء من ربك عطاء حسابا** ﴾ [3] ، وقوله تعالى ﴿ **عطاء غير مجذوذ** ﴾ [4] .

ومما جاء اسم مصدر على " فعال " معدولا عن مصدر مؤنث معرفة ، فصار اسم المصدر علما عليه [5] ،نحو: "فجار " معدول عن الفجرة [6] ،و "يسار" معدول عن الميسرة [7] ، و" بداد " في قول العرب : الخيل تعدو بداد ، أي : تعدو

---

(1) انظر محمد الأنطاكي : المحيط ٢٣٥/١ .

(2) سورة نوح : الآية ١٧ .

(3) سورة النبأ : الآية ٣٦ .

(4) سورة هود : الآية ١٠٨ .

(5) انظر سيبويه : الكتاب ٢٧٠/٣ ، ٢٧٤ - ٢٧٦ ، والمقتضب للمبرد ٣٦٨/٣ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، والأصول لابن السراج ٨٩/٢ ، ١٣٣ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٠٧/٢ ، تحقيق د. طارق الجنابي ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٦م ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٤ - ٥٦ .

(6) انظر سيبويه : ٢٧٤/٣ .

(7) انظر سيبويه : ٢٧٥/٣ .

بددا ، و " مساس " في قولهم : أنت لا مساس ، أي : لا تمسني ولا أمسك ، و " كفاف " في قولهم : دعني كفاف ، أي : تكف عني وأكف عنك ، و " جماد " في قولهم : جماد له ، أي : جمودا ، و" حماد " في قولهم : حماد له ، أي : حمدا له .

و " بداد " ، و " مساس " ، و " كفاف " ، و " جماد " ، و " حماد " معدولة عن مصادر مؤنثة ، وإن كان العرب لم يستعملوا في كلامهم هذه المصادر التي عدلت عنها .

ونظر سيبويه ذلك بمجيء الجمع على مفرد لم يستعمل في الكلام ، كقولهم: ملامح،وليال،فكأنهم جمعوا ملمحة و ليلاة مع أن العرب لا يستعملونهما في الكلام.

قال سيبويه [١] : " وقال الشاعر الجعدي :

وذكرت من لبن المحلق شربة

والخيل تعدو بالصعيد بداد [٢]

فهي بمنزلة قوله : تعدو بددا ، إلا أن هذا معدول عن حده مؤنثا . أي أن "بداد " اسم مصدر معدول عن مصدر مؤنث معرفة لم يستعمل في الكلام [٣] .

وكذلك عدلت عليه مساس ، والعرب تقول : أنت لا مساس ، ومعناه : لا تمستى ولا أمسك ، ودعني كفاف ، فهذا معدول عن مؤنث ،وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه بداد وأخواتها ، ونحو ذا في كلامهم ، ألا تراهم قالوا: ملامح ومشابه وليال ، فجاء جمعه على حد ما لم يستعمل في الكلام ، لا يقولون : ملمحة ولا ليلاة ، ونحو ذا كثير ، قال الشاعر المتلمس :

جماد لها جماد ولا تقولي ... طوال الدهر ما ذكرت حماد

فهذا بمنزلة جمودا ، ولا تقولي حماد عدل عن قوله حمدا لها ، ولكنه عدل عن مؤنث كـ " بداد " .

---

(١) انظر سيبويه : ٢٧٥/٣ - ٢٧٦ .

(٢) انظر الخزانة للبغدادي : ٨٢/٣ ، مطبعة بولاق ١٢٩٩ هـ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٥٢/٤ ،وانظر ما بنته العرب على " فعال " للصغاني : ص ٢٠ ، تحقيق د. عزة حسن ، دمشق ، ١٩٦٤م .

حيث قال : " هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، وذلك قولك : سقياً ورعياً ، وقولك : خيبة ، ودفراً ، وجدعاً ، وعقراً ، وبؤساً ، وأفة ، وتفة ، وبعداً ، وسحقاً .

وأشار ابن جني أيضاً إلى المصادر التي لا أفعال لها ، حيث قال " قال أبو عثمان وكذلك : " ويل ، وويح ، وويس " هن مصادر ليس لهن فعل كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون ولاستغنائهم بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً " (١) .

أما الأفعال التي لا مصادر لها فقد قال ابن الأنباري عنها مؤيداً قوله عن المصادر التي لا أفعال لها والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها خصوصاً وهي : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وحبذا (٢) .

المصدر الميمي:

لم يرد هذ المصطلح في كتب المتقدمين ، مثل سيبويه ، والفراء والمبرد ، فهؤلاء لا خلاف بينهم في تصنيفه ضمن المصادر ، وقد عبر عنه سيبويه ببنية الوزن الصرفي ، يقول : " فإذا أردت المصدء بنيته على مَفْعَل " (٣) ، وكذلك لم يرد عند كلٍ من : الفراء (٤) ، والمبرد (٥) ، وابن يعيش (٦) ، وابن الحاجب ، والرضى (٧) ، وابن عصفور الذي اصطلح عليه باسم المصدر (٨) .

---

(١) انظر المنصف لابن جني : ٢٨٦/٢ .
(٢) انظر ابن الأنباري:الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٦/١ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
(٣) انظر سيبويه : الكتاب ٨٧/٤ .
(٤) انظر الفراء : معاني القرآن ٢٦٤/١ ، ٢٨١ ، ١٤٨/٢ .
(٥) انظر المبرد : المقتضب ١١٩/٢ .
(٦) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ١٥١/٦ .
(٧) انظر الرضي : شرح الشافية ١٦٨/١ .
(٨) انظر ابن عصفور : المقرب ١٣٦/٢ ، تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري ، د. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط١ ، ١٩٧١م .

وكان أول ظهور لمصطلح المصدر الميمي عند ابن هشام في قوله : " المصدر المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضْرِب والمقْتَل ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي [1] ، وقد ساد هذا المصطلح وانتشر فيما بعد .

ولاشك أن استعماله أفضل من المصطلحات الأخرى ، ولوضوحه واختصاص دلالاته ببنية معينة دون الأبنية الأخرى [2]،والمصدر الميمي كالمصدر الأصلي من حيث الدلالة على الحدث ، غير أنه اختص بوصف الميمي ؛ لأنه تميز بميم زائدة في أوله ، ولذا يقال في تعريفه : " ما دل على الحدث وبدئ بميم زائدة على غير بناء مفاعلة " ، والقيد الأخير لإخراج مصدر " فاعَلَ " العام ، وهو اسم جامد يدل على الحدث - كسائر المصادر - إلا أنه مبدوء بميم زائدة ، مثل " مَقْتَل = قتْل ، مَصْرع = صرْع " .

[١] ويصاغ من الثلاثي المجرد على وزن " مَفْعَل " ، مثل : " مقْتَل ، مَصْرَع " ، من " قَتَل ، صرَع " .

[٢] إذا كان الثلاثي المجرد مثالاً واوياً محذوف الواو في المضارع ، فإنه يصاغ منه على وزن " مَفْعِل " ، مثل : " وَرِث يَرِث مَوْرِث ، وَعَد يَعِد مَوْعِد " . فأما إن كانت واوه لا تحذف في المضارع ، فمصدره الميمي على " مَفْعَل " ، مثل : " وَجِل يَوْجَل مَوْجَل " ، وكذا إن كان لفيفاً مفروقاً ، مثل : " وقى يقِى مَوْقَى " .

[٣] ويصاغ مما فوق الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخر ، مثل : "استخرج يستخرج مُستَخرَج " ، وهي الطريقة نفسها التي يصاغ بها اسم المفعول .

---

(١) انظر ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ٤١٠ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ط٦ ، ١٩٥٣م .

(٢) انظر د. محمد عبد الوهاب شحاته : المصدر الصناعي في العربية ، دراسة صرفية ودلالية من خلال مؤلفات الكندي والفارابي وابن سينا ، دار غريب ، القاهرة ، [د.ت] .

وقد يحذف الفاعل مع المصدر ، نحـــو ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ﴾ [1] ، بخلاف الفاعل مع الفعل المبني للمعلوم ، فإنه لا يحذف معـه ؛ لأن الفعل يذكر للإخبار عن الفاعل ، والمصدر لا يبني لفاعل ولا مفعـــول ، وإنمـا يطلبهما من جهة المعنى ، فكما يجوز أن يحذف معه المفعول به يحذف الفاعل[2].

والحقيقة أن الأصل ليس المصدر ولا الفعل ، وإنما هو المادة المعجميـــة ، أي سلسلة الحروف الصامتة التي ينطبق عليها الوزن ، وهذه السلســـلة ، وحـدة مجردة لا تملك صورة صوتية خطية ولا وظيفة نحوية ، فلا تســتطيع أن تنتمـي إلى أجزاء الكلم : فلا هي فعل ، ولا اسم ولا حرف .

وإنما أرادوا اختيار الأصل انطلاقا من كلمة ذات صورة صوتيـــة ، وذات وظيفة نحوية : أي كلمة من ميدان التحقيق ، فكان لكل اختيار إيجابياته وسلبياته ، فعندما نقول أصل الاستقالة هو الفعل " قال " فإنك لا تميز بين " قال يقول " و "قال يقيل " ففي الفعل لا تظهر كل الحروف الأصلية ، أما المصدر فإنه يظهر الحروف التي أخفيت في الفعل " القول " و " القيلولة " تظهر العين الأصلية ، ولكن المصدر يحتوي في كثير من الأحيان على حروف زائدة تجعله بعيدا عن الأصل .

وفي الحقيقة فإنه ليس من المهم أن يكون المصدر أقرب إلـــى الأصـــل أم الفعل أقرب ، وليس من الضروري البحث عن الأصل ضمن العناصر القريبة من الواقع اللغوي ، ففي معظم الأنظمة اللغوية تســـتعمل عنـــاصر مجـــردة ، ففـــي العروض مثلا كثير من الأصول مهملة ، وحتى ما يظنه القارئ مستعملا فهو غير مستعمل أحيانا ، فعندما نقول إن وزن الطويل هو :

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن　　　فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

فهذا الوزن غير مستعمل على هذا الشكل[إلا في حالات التصريع في الطويل الأول]؛وذلك لأن آخر تفعيلة تأتي مقبوضة وجوبا أي على الشكل " مفاعلن " .

---

(1) سورة البلد : الآية ١٤ .

(2) انظر السيوطي : الأشباه والنظائر ١٩٤/٢ ، حيدر آباد ، ١٣١٦ هـ .

ويلزم أن يفهم من الأصل في عمليات التحويل اللغوي أنه غالبا عنصر مجرد ، أو باستعمال تعبير التحويليين ، عنصر من البنية العميقة [1] .

ومن المصطلحات ذات الصلة بالمصدر " اسم المصدر " وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه ، في قوله : " ومما جاء اسما للمصدر قول الشاعر النابغة :

إنا اقتسمنا خطيتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

. ففجار معدول عن الفجرة [2] ، وتابعه في ذلك ابن يعيش [3] .

أما الفراء والمبرد فكان فهمهما لهذا المصطلح يختلف عن سيبويه ، فالفراء لم يستعمل مصطلح اسم المصدر ، ومع ذلك كان يفرق بين المصادر التي تجري على أفعالها ، والمصادر التي تخالف أفعالها ، فالذي يجري على فعله يعد مصدرا ، والذي يخالف فعله يسمى اسما ، يقول الفراء : " أكرمتك كرامة فتجتزئ بالاسم عن المصدر، وكذلك قولك : أعطيتك عطاء ، اجتزئ فيه بالاسم عن المصدر "[4].

أما المبرد فقد عد المصادر التي تخالف أفعالها ولا تجري عليها أسماء في معنى المصدر ، يقول : فأما سلام عليك فاسم في معنى المصدر ، ولو كان على سلم لكان تسليما " [5] ، ولكنه استعمل مصطلح " اسم للمصدر " مثل سيبويه ، في قوله :

وذكرت من لبن المحلق شربة والخيل تعدو بالصعيد بداد [6]

فاسم المصدر المقصود في البيت هو كلمة " بداد " .

([1]) انظر مصطفى بركات : اللسانيات العامة وقضايا العربية ص ٧٣ ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨م .

([2]) انظر سيبويه : الكتاب ٢٧٤/٣ .

([3])انظر ابن يعيش : شرح المفصل ٥٣/٤ .

([4]) انظر الفراء : معاني القرآن ٣١/٣ .

([5])انظر المبرد : المقتضب ٢٢١/٣ .

([6]) انظر السابق نفسه : ٣٧١/٣ .

الفرق بين المصدر واسم المصدر في الدلالة :

اختلف الصرفيون في المصدر واسمه إلى فريقين :

الأول: يرى أنه لا فرق بين المصدر واسم المصدر في الدلالة ، فكل منهما يدل على الحدث المجرد عن الزمن ، وهذا ما ذهب إليه المتقدمون .

الثاني: يرى أن هناك فرقا بين المصدر واسم المصدر في الدلالة والمعنى ويتضح هذا الفرق فيما يلي :

المصدر: يدل على الحدث المجرد عن الزمان .

اسم المصدر: يدل على المصدر .

فـ " اغتسال " مصدر للفعل " اغتسل " وهو يدل على الحدث و " غسل " بضم فسكون اسم مصدر لذات الفعل " اغتسل " وهو يدل على المصدر الذي هو " اغتسال " ، و" اغتسال " يدل على الحدث ، وعلى هذا يكون اسم المصدر دالا على الحدث بواسطة المصدر ، وهذا عند المتأخرين .

الفرق بين المصدر واسم المصدر في اللفظ :

اتفق الصرفيون على أن هناك فرقا بين المصدر واسم المصدر في اللفظ ويتضح الفرق في الآتي :

المصدر: ما لم يخل من أحرف فعله لفظا ولا تقديرا دون تعويض بمعنى أن المصدر لا ينقص حرفا عن أحرف فعله لفظا ولا تقديرا دون تعويض ، بل يجب أن تكون جميع أحرف الفعل موجودة فيه لفظا أو تقديرا أو عوضا ، ويعبر عن ذلك بجريانه على الفعل .

اسم المصدر: غير العلم وغير المبدوء بميم زائدة هو ما خلا من بعض أحرف فعله لفظا وتقديرا دون تعويض مثل : " عطاء " فلم توجد فيه الهمزة الموجودة

في الفعل " أعطى " وفي المصدر " إعطاء " [1] ولا تقدر الهمزة ، كما أنه لم يعوض عنها أما الاسم الذي يخلو من بعض أحرف فعله لفظا ولا يخلو منها تقديرا ، فمصدر مثل : " قتال " فلم توجد فيه ألف المفاعلة الموجودة في الفعل " قاتل " و " قتال " مصدر لهذا الفعل ، غير أن هذه الألف مقدرة فلم يخل الاسم منها تقديرا فكان مصدرا ، وقد نطق بها بعض العرب بعد قبلها ياء لكسر ما قبلها فقال : " قيتالا " وكذلك قيل : " ضارب ضيرابا " .

والاسم الذي يخلو من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا ويعوض فيه عن هذا الحرف الناقص يكون أيضا مصدرا ولا يكون اسم مصدر مثل " عدة " ، و " زنة" ، فقد نقص هذا الاسم " عدة " وهذا الاسم " زنة " حرف الواو الموجود في فعل كل منهما : " وعد " و " وزن " ولم تقدر الواو في كليهما ، لكن العرب عوضوا عن الواو فيهما التاء واسم المصدر لا يعوض عن المحذوف فيه شيء [2] .

ومن أمثلة اسم المصدر " عطاء " و " وضوء " و " عون " فمما ورد فيه " عطاء " قول الشاعر :

أكفرا بعد رد الموت عني ... وبعد عطائك المائة الرتاعا

فـ " عطاء " اسم مصدر ، ومما ورد فيه " الوضوء " قول رسول الله ﷺ : " من قبلة الرجل امرأته الوضوء " ومما ورد فيه " عون " قول الشاعر :

إذا صح عون الخالق المرء لم يجد ... عسيرا من الآمال إلا ميسرا

فـ " عون اسم مصدر وفعله " أعان " .

ولاسم المصدر أنواع ثلاثة هي :

[1] اسم مصدر " علم " بفتح ففتح مثل : " فجار " و " حماد " الأول علم على الفجرة ، أي : الفجور ، والثاني : علم على المحمدة ، أي : الحمد .

([1]) انظر ابن عقيل : شرحه للألفية ٩٩/٢ .

([2]) انظر ابن عقيل : شرحه للألفية ٩٨/٢ .

[٢] اسم مصدر مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة مثل " مضرب " و " مقتل " [ويجعل بعض الصرفيين هذا النوع من المصادر ؛ لأنه مصدر ميمي].

[٣] غير علم وغير مبدوء بميم زائدة ، مثل : " غسل " و " وضوء " و "عطاء " و "عون" و " كلام " للأفعال : " اغتسل " و " توضأ " و " أعطى " و " أعان " و " تكلم " أو كلن [بفتح ففتح مشدد] على الترتيب [١] .

المصدر الشاذ :

لمصادر الأفعال الثلاثية أوزان كثيرة ، وذلك :

كـ " نصر ، وعلم ، وشغل ، ورحمة ، ونشدة [مصدر نشد الضالة " بفتح الشين " ينشدها " بضمها " نشدة ونشدانا " بكسر النون فيهما " ، أي طلبها وبحث عنها . وقدرة ، ودعوى ، وذكرى ، وبشرى ، وليان " مصدر لوى الأمر يلويه ليا وليانا " بفتح اللام فيهما " ، أي : طواه وأخفاه " ، وحرمان ، وغفران ، وخفقان ، وطلب ، وخنق ، وصغر ، وهدى ، وغلبة ، وسرقة ، وذهاب ، وإياب ، وسعال ، وزهادة ، ودراية ، وبغاية ، وكراهية ، ودخول ، وقبول ، وصهوبة ، وصهيل ، وسؤدد ، وجبروت ، وصيرورة ، وشبيبة ، وتهلكة ، ومدخل ، ومرجع ، ومسعاة ، ومحمد ، ومحمدة ، " ويقال فيهما أيضا : محمد ومحمدة " [٢] .

وما جاء على غير ما ذكر فشاذ ، نحو كذب كذابا ، والقياس تكذيبا،وكقوله:

بات ينزى دلوه تنزيا *كما تنزى شهلة صبيا*

والقياس : تنزيه ، وقولهم : تحمل تحمالا بكسر التاء والحاء وشد الميم ، والقياس تحملا .

وترامى القوم رميا ، بكسر الراء والميم مشددة ، وتشديد الياء ، وآخره مقصور ، والقياس : تراميا ، وحوقل الرجل حيقالا : ضعف عن الجماع ، والقياس حوقلة ، واقشعر جلده قشعريرة ، بضم ففتح فسكون : أي أخذته الرعدة ،

---

(١) انظر د. السيد محمد عبد المقصود : الأسماء العربية في التصريف ص ٦٦ .

(٢) انظر مصطفى غلاييني :جامع الدروس العربية ١/١٦١ .

والقياس اقشعراراً ،وقد ورد المصدر كثيراً على زنة " التفّعال " ، مثل : "التَّشراب ، التَّذكار ، التَّرداد ، التَّهيام .

وقد اختلف البصريون والكوفيون في نوع هذا المصدر : فذهب البصريون إلى أنه مصدر "فَعَلَ" أتى به على هذا الوزن للمبالغة والتكثير ، وذهب البصّريون إلى أنه مصدر " فعّل " المفيد للتكثيرمحوّلاً عن مصدره القياسي ، وهو " التفعيل " بقلب ياءه ألفاً بعد فتح ما قبلها [1] ، وكل ما جاء على زنة " تَفْعال " فهو بفتح التاء ، إلا تِبْيان ، وتِلْقاء ، والتِّنضال من المناضلة ، وقيل هو اسم ، والمصدر بالفتح .

وذهب بعض الصرفيين إلى أن مصدر الفعل الثلاثي مسموع لا مجال للقياس فيه ، وعلى هذا يقتصر على المسموع منه عندهم .

وذهب الجمهور إلى أن مصدر الفعل الثلاثي مقيس بمعنى أن يقاس ما لم يرد على ما ورد [2] .

وعلى هذا يكون القياس فيه مشروطاً بشرط عدم سماع مصدر للفعل الثلاثي ، قال الأشموني : " المراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقفيسه على هذا لا أنك تقيس مع وجود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش " [3] ، وهذا هو الراجح ، وذهب الفراء إلى أنها قياسية قياساً مطلقاً سواء ورد السماع على نظيره أم لا [4] .

سمعت مصادر كثيرة للفعل الثلاثي المجرد بعضها موافق للأوزان وبعضها مخالف لها ، وقد تقدم الحديث عن رأي الصرفيين في مصادر الثلاثي وتقدم كذلك القول بأن الراجح ما ذهب إليه الجمهور من أن بعض مصادر الثلاثي قياسية وبعضها الآخر سماعية ، فما كان موافقاً للأوزان السابقة والتي عرضنا لها في

---

(1) انظر د. عبد الحميد مصطفى السيد : المغني في علم الصرف ص ١٩٤ .

(2) انظر سيبويه : الكتاب ٤/١٥ .

(3) انظر الأشموني : شرحه للألفية ٢/٣٠٤ .

(4) انظر د. السيد محمد عبد المقصود : الأسماء العربية في التصريف ص ٧٠ .

مصدر المجرد الثلاثي كان قياسيا ، وما كان مخالفا لها كان سماعيا ومن المصادر المخالفة لتلك الأوزان ما يأتي .

[أ] *ما سمع من مصادر الماضي مفتوح الأول مفتوح الثاني* :

سمع من ذلك : " شكر " و " جحود " و " حكم " و " شيخوخة " و " ذهاب " و " غفران " و " غلب " و " حلب " بفتح الأول والثاني فيهما و " سؤال " و " هدى " بضم الأول وفتح الثاني فيهما و " ذكر " و " حرمان " و " كتمان " و " عصيان " بكسر الأول وسكون الثاني في الجميع و " هداية " و " حماية " و " حراسة " و " رماية " بكسر ففتح الثلاثة . و " رؤية " و " حسبان " بضم فسكون فيهما ، و " جبروت " بفتح ففتح فضم و " شبيبة " بفتح فكسر ممدود ففتح ، و " كينونة " بفتح فسكون فضم ممدود ففتح و " مسائية " بفتح ففتح ممدود فكسر ففتح و " قضاء " بفتخ ففتح ممدود .

جميع هذه المصادر سماعية وفعل كل منها مفتوح الأول والثاني :

[ب] *ما سمع من مصدر الفعل الماضي مفتوح الأول مكسور الثاني* :

سمع من ذلك : " علم " بكسر فسكون و " بخل " و " زهد " و " نضج " و " قوة " و " سخط " بضم فسكون في الخمسة و " لزوم " و " ركوب " بضم فضم ممدود فيهما و " بياض " و " سواد " و " كراهية " بفتح ففتح ممدود في الثلاثة . و " سمن " بكسر ففتح و " قبول " بفتح فضم ممدود و " رحمة " و " رغبة " بفتح فسكون فيهما و " رضا " بكسر ففتح و " لعب " بفتح فكسر .

فهذه مصادر سماعية فعل كل مصدر منها مفتوح الأول مكسور الثاني .

سمع من هذه المصادر : " كرم " و " شرف " بفتح الأول والثاني فيهما . و " عظم " بكسر ففتح و " حلم " بكسر فسكون و " مجد " بفتح فسكون و " ظرف " كذلك و " كثرة " بفتح فسكون .

كل هذه المصادر مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها وفعل كل مصدر منها مفتوح الأول مضموم الثاني [1] . .

أما بالنسبة لمصدر الرباعي فقد شذ مجيء " التفعيل " مصدرا لفعل ، وقياس مصدره أن يكون على " فعال " [أي بكسر أول ماضيه ، وزيادة ألف قبل آخره] ، وقد جاء على الفعال [الكذاب والكلام] .

وكان هذا الوزن مستعملا قديما ، ثم أُميت بإهماله ، فورثه " تفعال " بفتح التاء ، وقد ورد منه ألفاظ : كالتطواف والتجوال والتكرار والترداد والتذكار والتحلاق ، ثم أميت هذا الوزن أيضا ، فورثه " تفعيل " ، وقد بقى هذا قياسا شاذا لمصدر " فعل " ، فالفعل [بكسر الفاء وتشديد العين] أصل للتفعال [بفتح التاء] وهذا أصل للتفعيل ، حذفوا من الفعال زائدة ، [وهو إحدى العينين] ، وعوضوه من المحذوف التاء المفتوحة في أوله ، فقالوا : " فعل تفعالا " كـ " طوف تطوافا" ، ثم قلبوا ألف " التفعال " ياء فقال : " فعل تفعيلا " كـ " طوف تطويفا " .

وندر مجيء " فعل " الصحيح على وزن " تفعله " ومنه : جرب تجربة ، ذكر تذكرة ، بصر تبصرة ، كمل تكملة ، كرم تكرمة ، وما كان على وزن فاعل وفاؤه ياء يمتنع مجيء مصدره على " فعال " ، فنحو : " ياسر ويامن " ليس فيه إلا [المياسرة ، والميامنة] .

وقد جاء مصدره على " فيعال " نادرا ، نحو : " قاتل قيتالا " ، فلا يقاس عليه . والفيعال هو القياس لمصدر " فاعل " ، فهو أصل الفعال ، خفف بحذف يائه ، وأهمل في الاستعمال ، وإنما كان قياس مصدر فاعل هو " الفعال " ؛ لأن المصدر الرباعي الأحرف يبنى على ماضيه وزيادة ألف قبل آخره - كما قدمنا - فالأصل في الفيعال " فاعال " مبنيا على " فاعل " كسرت فاؤه ، فانقلبت الألف بعدها ياء مراعاة للكسرة قبلها .

---

(1) انظر د. السيد عبد المقصود : الأسماء العربية في التصريف ص ٧٩ .

وقد شذ مجيء المفاعلة مصدرا لفاعل ؛ لأن القياس إنما هو " الفعـــال " ، ولذا يجعلها المحققون من العلماء اسما بمعنى المصدر ، لا مصدرا ؛ لأن المصدر إنما هو " الفعال " المخفف من " الفيعال " .

وقد شذ مجيء " الفعللة " مصدرا لـ " فعلل " وما أشـبهه فـي الـوزن ، والقياس أن يكون على زنة " فعلال " بكسر الفاء ، وهذا الوزن هو ما تكلموا بـه قديما ، ثم خصوه بما كان من وزن " فعلل " مضاعفا نحـو : زلـزل زلـزالا ، وسوس وسواسا ، وشوش وشواشا .

و " الفعللة " هذه ، أصلها " الفعلال " خففوه بفتح أوله وحذف ألفـه وزادوا التاء في آخره [1] .

وقد وردت بعض المصادر للفعل الخماسي المبدوء بالتاء الزائدة على غـير القياس ، وهذه المصادر يقتصر فيها على السماع ومن ذلك : " تحمـالا " بكسـر فكسر فتضعيف مفتوح ممدود مصدر سماعي للفعل " تحمل " بفتح ففتح فتضعيـف مفتوح . ومنه : " رميا " بكسر فتضعيف مكسور فتضعيف مفتوح مصدر للفعـل "ترامى" ،ومنه : " تملاقا " بوزن " تحمالا " مصدر للفعل " تملق " بوزن " تحمل " قال الشاعر :

ثلاثة أحباب فحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل

فـ " تملاق " في البيت مصدر للفعل " تملق " وهو مصدر غير قياسـي ؛ لأنه لم يرد على صورة الماضي مع ضم ما قبل الآخر أو كسره ، وقـد عرفـت المصادر القياسية لهذه الأفعال [2] .

وللتحويل في المصدر صلته بالقراءات القرآنية ، قال تعالى **﴿فك رقبة﴾**[3] ، " **فك** " **فعل** ماض ، و " رقبة " مفعول بها ..ومن قرأ " فك رقبة " جعله مصدرا

---

(1) انظر محمد الأنطاكي : المحيط ١٦٨/١ .

(2) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ٤٧/٦ .

(3) سورة البلد ؛ الآية ١٣ .

، وإضافة إلى " رقبة " كما تقول ضرب زيدٍ ، وضرب زيدا ، ومد زيـد ، ومـد زيدا " [1] .

ومن هنا فإن التحويل يؤثر في الإعراب ، فما بعد الفعل مفعول به ، ومـا بعد المصدر مضاف إليه ، بالإضافة إلى أن " المصدر " نفسه له موقعه الإعرابـي حسب التركيب النحوي للجملة . ويلاحظ أن " العبارة " [ضـــرب زيـد ...] لا تكون " جملة مفيدة " ومكان النقط يمكن أن نضع خبرا ، وليكن [موجع] ، حتـى تكون الجملة مفيدة .

أما [ضرب زيدا] ، فهي جملة مفيدة .

ومما يتصل بالقراءات القرآنية قوله تعالى ﴿ **يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا** ﴾ [2] ، و[رياشا] فإن شئت جعلـت " ريـاش " جميعا واحدة الريش ، وإن شئت جعلت " الرياش " مصدرا في معنى " الريـش " كما يقال : لبس ولباس – قال الشاعر :

فلما كشفن اللبس عنه مسحنه

بأطراف طفل زان غيلا وشما [3]

وقوله تعالى ﴿ **ولكن البر من آمن بالله** ﴾ [4] ، ومن قرأ بفتح البـاء مـن "البر" أراد به البار ، كأنه قال : ولكن البار من آمن ، أي المؤمن " [5] .

وقد يوضع المصدر موضع اسم الفاعل قالوا : رجل عدل ورضى وفضل ، كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل .

---

(1) انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : لابن خالويه ، ص ٩١ ، دار الكتـب المصريـة ، ١٣٦٠ هـ – ١٩٤١م .

(2) سورة الأعراف : الآية ٢٦ .

(3) انظر الفراء : معاني القرآن ٣٧٥/١ .

(4) سورة البقرة : الآية ١٧٧ .

(5) انظر الأنباري : البيان في غريب إعراب القرآن ١٣٩/١ ، الهيئة المصرية العامة ١٩٦٩م .

ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً ، فـ"عـدل" بمعنى " عادل " ، وماء غور بمعنى " غائر " ورجل صوم وفطر بمعنى " صـائم " و " مفطر " [1] .

والمصدر في قولهم : " جاءوا قضهم بقضيتهم " بمعنى اسم الفـاعل ، أي : قاضهم بقضيضهم ، أي : مع مقضوضهم ، أي : كاسرهم مع مكسورهم ؛ لأن مع الازدحام والاجتماع كاسراً ومكسوراً " [2] .

واسم الفاعل قد يعني المصدر ،قال تعالى﴿ **لا تسمع فيها لاغية** ﴾[3] "لاغية" نصب ، مفعول به ، أي : حالفة ، لا تسمع نفسا حالفة . وقال آخرون : لا تسـمع فيها لغوا ، فاللاغية بمعنى اللغو " [4] .

وقوله تعالى﴿**ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا قليلا منهم** ﴾ [5] ،أن تكون " خائنة " بمعنى خيانة ؛ لأن " فاعلة " تأتي مصدرا ، كالخالصة بمعنى الإخـلاص ، قال الله تعالى ﴿ **إنا أخلصناهم بخالصة** ﴾ [6]،وقال الله تعالى﴿**فأما ثمود فأهلكوا بالطاغية** ﴾ [7] ،والطاغية بمعنى الطغيان ،والكاذبة بمعنى الكذب،وقال الله تعـالى: ﴿**ليس لوقعتها كاذبة**﴾[8]،أي: كذب [9]،وقوله تعـالى:﴿**ليس لها من دون الله كاشفة**﴾ [10] ،أن تكون " كاشفة" بمعنى كشف "[11].

([1]) انظر ابن يعيش : شرح المفصل ٣/٥٠ .

([2]) انظر شرح الكافية : ١/٢٠٢ .

([3]) سورة الغاشية : الآية ١١ .

([4]) انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالوية : ص ٦٨ .

([5]) سورة المائدة : الآية ١٣ .

([6]) سورة ص : الآية ٤٦ .

([7]) سورة الحاقة : الآية ٥ .

([8]) سورة الواقعة : الآية ٢ .

([9]) انظر البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ١/٢٨٦ .

([10]) سورة النجم : الآية ٥٨ .

([11]) انظر ابن الأنباري : البيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٠٢ .

وقد يجئ المصدر ، ويراد به " اسم المفعول " ، ومن التراكيب التـي ورد بها هذا الاستعمال : درهم ضرب الأمير ،أي مضروبه ، وهذا خلق الله ، والإشارة إلى المخلوق ، وقتلته صبراً ، أي مصبوراً ، وقوله تعـالى: ﴿ **وجاءوا على قميصه بدم كذب** ﴾ [١] ، معناه : مكذوب ، والعرب تقول للكذب مكذوب ، وللضعـف : مضعوف ، وليس له عقد رأى ومعقود رأى، فتجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولاً ، ويقولون : هذا أمر ليس له معنى ، يريدون : معنى ، ويقولون للجلـد : مجلود ، قال الشاعر :

إن أخا المجلود من صبرا

وقال الآخر :

حتى إذا لم يتركوا لفطامه لحماً ولا لفؤاده معقولا [٢]

تقول لكل شيء تملكه : هذا ملك يميني للملوك وغيره مما ملك " [٣] .

و" اللفظ " في الأصل مصدر ، ثم استعمل بمعنى " الملفوظ " ، كما استعمل " القول " بمعنى المقول " [٤] ، وقوله تعالى ﴿ **ذرعها سبعون ذراعاً** ﴾ [٥] ،"ذرعها" مصدر بمعنى المفعول ، أي مذروعها ، أي طولها سبعون ذراعاً [٦] .

وقوله تعالى ﴿ **أتتخذنا هزواً** ﴾ [٧] ... أتتخذنا مهزوءاً [٨] ، وهـذا نسـج اليمن :أي منسوجة [٩] ، و " الجرم " في الأصل المجروم ، نحو: نقض ونفـض للمنقوض والمنفوض ، وجعل اسماً للجسم المجروم [١٠] .

---

(١) سورة يوسف : الآية ١٨ .
(٢) انظر الفراء : معاني القرآن ٣٨/٢ .
(٣) السابق نفسه : ١٨٩/٢ .
(٤) انظر شرح الكافية : ٣/١ ، وحاشية الصبان ٢١/١ .
(٥) سورة الحاقة : الآية ٣٢ .
(٦) انظر شرح الكافية : ٣١٦/٢ .
(٧) سوورة البقرة : الآية ٦٧ .
(٨) انظر الأنباري : البيان في غريب إعراب القرآن ٩١/١ .
(٩) انظر السابق نفسه : ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ .
(١٠) انظر الراغب الأصفهاني : المفردات في غريـب القـرآن ، ص ٩١ ، دار المعرفـة للطباعـة والنشر ، بيروت ، [د.ت] .

وقوله تعالى﴿**وإنا ظننا أن لن تقول الإنس والجن على الله كذبا** ﴾[١] ،قولاً كذباً ، أي مكذوباً فيه [٢] .

وإذا كان المصدر يحول إلى اسم المفعول ، فإن بعض الشواهد يدل فيها اسم المفعول على المصدر ، فقوله تعالى﴿ **إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا** ﴾[٣] ، ... يجوز أن يكون المهجور بمعنى الهجر .. والمعنى اتخذوه هجراً [٤] .

وربما يحذف الفعل مع تقديم المصدر النائب عن الفعل،قال الله تعالى:﴿ **فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب** ﴾ [٥] ، أصله : " فاضربوا الرقاب " ، فحذف الفعل ، وقدم المصدر ، فأنيب منابه مضافاً إلى المفعول .

وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد ؛ لأنك تذكر المصدر ، وتدل على الفعل بالنسبة التي فيه " [٦] .

ومن هنا فإن " الأصل المقدر"لقوله تعالى:﴿**فضرب الرقاب** ﴾ هو " فاضربوا الرقاب " ، وقد حدثت عدة " عمليات تحويلية " هي :

[١] حذف الفعل .

[٢] تقديم المصدر .

[٣] إضافة المصدر إلى المفعول به .

وتلك " العمليات " تتصل بالدلالة ، فالآية الكريمة بها :

١- اختصار .

([١]) سورة الجن : الآية ٥ .

([٢]) انظر الزمخشري : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ١٦٧/٤ ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان [د. ت] .

([٣]) سورة الفرقان : الآية ٣٠ .

([٤]) انظر الزمخشري : الكشاف ٩٠/٣ .

([٥]) سورة محمد : الآية ٤ .

([٦]) انظر الكشاف : ٥٣٠/٣ .

٢- إعطاء معنى التوكيد نتج عن هذا الاختصار .

وقد نتج هذا كله عن ذكر المصدر ، مع وجود الدليل على وجـــود الفعــل وهو النصب للمصدر ؛ إذ أن الفعل المحذوف هو " العامل " لهذا النصب .

والتحويل في صيغة المصدر له صلة بالإعراب ، قال تعـالى ﴿ **ولأدخلنـهم جنات تجري من تحتها الأنـهار ثواباً** ﴾ [(١)] ، فـ " ثواباً " فــي موضــع المصــدر المؤكد بمعنى :

١ - إثابة .　　　٢ - تثويباً [(٢)] .

وقوله تعالى ﴿ **وأرسلناك للناس رسولا** ﴾ [(٣)] ، " رسولا " مصدر مؤكـــد بمعنى " إرسال " [(٤)] .

وقوله تعالى ﴿ **ألا أن يشاء ربي شيئاً** ﴾ [(٥)] ، " شـــيئاً " منصــوب علــى المصدر كقولك : ألا أن يشاء ربي مشيئة [(٦)] .

ومن " كلام العرب " تعدد صيغ المصدر ، قال الفراء : " من العرب مـــن يقول : فسد الشيء فسوداً مثل قولهم : ذهب الشيء ذهوباً وذهاباً ، وكسد كســوداً وكساداً " [(٧)] ، ومثل ذلك : " سرح به مسرحاً ، أي تسريحاً ، فالمسرح والتســويح بمنزلة الضرب والمضرب ، قال جرير :

ألم تعلمي مسرحي القوافي　　　فلا عيابهن ولا اجتلابا

---

(١) سورة آل عمران : الآية ١٩٥ .

(٢) انظر الزمخشري : الكشاف ٤٩٠/١ .

(٣) سورة النساء : الآية ٧٩ .

(٤) انظر الأنباري : البيان ٢٦١/١ .

(٥) سورة الأنعام : الآية ٨٠ .

(٦) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٩/١ .

(٧) انظر الفراء : معاني القرآن ١٢٤/١ .

أي : تسريحي القوافي ، وكذلك تجري المعصية مجرى العصيان ، والموجدة بمنزلة المصدر " [1] .

وهناك " إحلال " لصيغة مصدرية محل صيغة أخرى ، قال الشاعر :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي   أني أجود لأقوام إن ضنوا

" مهلاً " منصوب بإضمار فعل ، كأنه قال : أمهلي يا عاذلة ولا تبادري باللوم ، و " مهلاً " في موضع " إمهالاً " [2] ، وقوله تعالى﴿ **متاعاً بالمعروف حقاً على المحسنين** ﴾[3] " متاعاً " اسم أقيم مقام التمتع .

وقوله تعالى : ﴿ **يصدون عنك صدوداً** ﴾ [4] ، " صدوداً " اسم أقسم مقام المصدر،والمصدر في الحقيقة هو الصد [5] ،وقوله تعالى :﴿ **سبحانك فقنا عذاب النار**﴾[6]، "سبحانك" منصوب انتصاب المصادر ، وهو اسم أقيم مقام المصدر [7].

وقد تكون صيغة " مفعل " مصدراً ومكاناً ، تقول :

دخلت مدخلاً حسناً ، أي دخولاً حسناً . وربما تكون الكلمة منقولة من المصدر مثل " الطرف " في قول كعب بن زهير :

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا   إلا أغن غضيض الطرف مكحول

وهو منقول من المصدر ، ولهذا لا يجمع ، قال الله تعالى : ﴿ **لا يرتد إليهم طرفهم** ﴾ [8] ، وقال جرير :

([1]) انظر سيبويه : الكتاب ٢٣٣/١ .

([2]) انظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي : ٢٠٩/١ ، تحقيق محمد علي الريح هاشم ، الفجالة الجديدة ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م .

([3]) سورة البقرة : الآية ٢٣٦ .

([4]) سورة النساء : الآية ٦١ .

([5]) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢٥٨/١ .

([6]) سورة آل عمران : الآية ١٩١ .

([7]) انظر الفروق في اللغة للعسكري : ٢٥ ، دار الآفاق الجديد ،بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٧م .

([8]) سورة إبراهيم : الآية ٤٣ .

إن العيون التي في طرفها حور   قتلننا ، ثم لم يحيين قتلانا [٢]

وصيغة " المفعول " مما زاد على ثلاثة ، يأتي مصدرا نحو ﴿ **مزقناهم كل ممزق** ﴾[٣] ، أي : كل تمزيق ، وزمانا كقوله :

الحمد لله ممسانا ومصبحنا

أي : وقت امسائنا وأصباحنا ، ومكانا,نحو:﴿ **وبـ أدخلني مدخل صدق** ﴾ [٤].

وقد تكون الكلمة دليلا على المصدر ، قال تعالى﴿ **يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب** ﴾ [٥] ، " للكتب " أي:للكتابة ، كقوله تعالى : ﴿ **ويعلمهم الكتابة والحكمة** ﴾[٦] ، أي : الكتابة [٧] .

وقد يوضع اسم الفاعل موضع المصدر نحو : قم قائما ، أي قياما ، كما يوضع المصدر موضع اسم الفاعل ، قال الشاعر :

ألم ترني عاهدت ربي وأنني   بين رتاج قائما ومقام

على حلفة لا أشتم الدهر مسلما   ولا خارجا من في زور كلام

الذي عليه المحققون أن " خارجا " مفعول مطلق ، والأصل : ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل ، وأناب الوصف عن المصدر ، كما عكس في قوله تعالى : ﴿ **إن أصبح ماؤكم غورا** ﴾ [٨] ؛ لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما في المستقبل ، ولا يتكلم بزور ؛ لأنه حلف في

---

(١) سورة إبراهيم : الآية ٤٣ .

(٢) انظر ابن هشام : شرح بانت سعاد ، ص ٥٣ ، طبعة الحلبي ، ١٣٤٥ هـ .

(٣) سورة سبأ : الآية ١٩ .

(٤) سورة الإسراء : الآية ٨٠ . وانظر ابن هشام : شرح بانت سعاد ص ٥٣ .

(٥) سورة الأنبياء : الآية ١٠٤ .

(٦) سورة البقرة : الآية ١٢٩ .

(٧) انظر الأنباري : البيان في غريب إعراب القرآن ١٦٦/٢ .

(٨) سورة الملك : الآية ٣٠ .

حاله اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر " [١] ، و " لم يذكر ما عاهد الله عليه لدلالة الكلام " [٢] .

والنص يدل على أن " الأصل المقدر " لقوله " خارجا " هو : يخرج خروجا ، وحدثت عمليتان تحويليتان :

الأولى : حذف الفعل " يخرج " .

الثانية : إحلال الوصف " خارجا " محل المصدر " خروجا " .

وهناك ربط لبيتي الشعر بسياق الحال ، يدل على ذلك " أنه حلف في حال اتصافه " ، وأخيرا فالشاعر لم يذكر ما عاهد الله عليه ؛ لأنه يمكن الاستدلال عليه من الكلام ، وهذا من قواعد الحذف في الجملة العربية .

ولعله مما يقترب من التحويل وعلاقته بالحال قول ابن جني : " ويكون " استفعلت " للشيء تصيبه على هيئة ما ، نحو " استعظمته " ، أي : أصبته عظيما ، و " استكرمته " ، أي : أصبته كريما " [٣] .

فقول ابن جني يدل على أن :

استعظمته أي أصبته عظيما .

استكرمته أي أصبته كريما .

والهيئة في عبارته تساوي " الحال " أو " الحالة " ، ثم إن المفعول به "عظيما" ، و " كريما " مأخوذ من " الجذر المعجمي " الذي تتكون منه صيغة " استفعل " وهو هنا [ع ظ م] و [ك ر م] .

ومن الإحلال الذي له صلته بالمصدر قوله تعالى ﴿ **أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله** ﴾ [٤] ، ولم يقل : سقاة الحاج وعامرى ..

([١]) انظر ابن هشام : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٠٥/٢ .

([٢]) انظر شرح الشافية : ١٧٧/١ .

([٣]) انظر المنصف لابن جني : ٧٧/١ .

([٤]) سورة براءة : الآية ١٩ .

كمن آمن ، فهذا مثل قوله:﴿ **ولكن البر من آمن بالله** ﴾ [١] ، يكون المصدر يكفي من الأسماء ، والأسماء من المصدر ، إذا كان المعنى مستدلا عليه بهما . ومن ذلك ما أنشده الكسائي :

لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ندى

فجعل الخبر الفتيان " أن " ، وهو كما تقول : إنما السخاء حاتم ، وإنما الشعر زهير [٢] .

وينقل المصدر من الدلالة على الحدث إلى الدلالة على عدة معان أخرى أولها ما أشار إليه النحاة من نقله إلى اسم العلم كـ " فضل ، وأمل ، وسعد ، وحنان ، وجمال ، وعتاب ، وزيد " ونحن نجد المصدر المنقول إلى العلمية في قوله تعالى ﴿ **فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها** ﴾ [٣] ، ولكن القرآن لم يشتمل على العدد الوفير من أسماء الأعلام من غير أسماء الأنبياء وكلها أعجمي إلا صالحا ، ومحمدا ، وغير أسماء بعض الأماكن كـ " مصر ، وسيناء ، ومكة ، ويثرب ، وبابل " ونحوها وغير أسماء مركبة تركيبا إضافيا كـ " أبي لهب ، وذي الكفل " ومن هنا لا ينبغي أن نطمع في العثور على شواهد أخرى في القرآن لنقل المصدر إلى العلمية ، وينقل المصدر كذلك إلى الوصفية ، فالنحاة قالوا : إن الحال وصف لصاحب الحال في المعنى ، وهذا يجعل الأصل في الحال أن تكون وصفا [أي أحد الأوصاف الخمسة التي هي قسم من الكلم متميز] ولكن النحاة جعلوا ذلك هو الغالب فيه ولم يجعلوه الأصل وذلك كما يتضح من قول ابن مالك :

وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا

وإذا صح لنا أن نفسر " يغلب " بأنه عكس " يندر " فإننا نستطيع أن نلجأ إلى قولهم " النادر لا حكم له ، وأن نجعل الاشتقاق وهو حكم الغالب هو أصل الحال ، وإذا كان الأصل في الحال أن يكون وصفا ، فإن من غير الأصل أن

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٧٧ .

(٢) انظر معاني القرآن : ١/٤٢٧ .

(٣) سورة الأحزاب : الآية ٣٧ .

يكون مصدرا ، فإذا جاء مصدرا فقد تم نقل هذا المصدر إلى الوظيفة حتى يصلح ؛ لأن يكون حالا ، ففي قوله تعالى ﴿ **ثم ادعهن يأتينك سعيا** ﴾ (1) ، والتقدير : " يأتينك ساعيات " ، وفي قوله جل شأنه ﴿ **يأيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار** ﴾ (2) والتقدير : " لقيتموهم زاحفين " وفي قوله ﴿ **وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا** ﴾(3) ، أي : غاضبا وينقل المصدر إلى الظرفية ، كما نقلت الأسماء المبهمة ، فيكون كما كانت في عرف النحاة ظرفا متصرفا ، وذلك كقوله تعالى [على أحد احتمالين] ﴿ **حتى إذا جاءتهم الساعة بغتة قالوا يا حسرتنا على ما فرطنا فيها** ﴾ (4) .

أما الاحتمال الآخر فهو أن تكون " بغتى " على معنى الحال أي : مباغتة ، ويعززه أن بعض الآيات الأخرى يشتمل على قرينة إرادة الحالية ، كما في قوله تعالى ﴿ **فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون** ﴾ (5) ، فكأن قوله " وهم لا يشعرون " وهو جملة حالية تفسير لقوله " بغتة " وقرينة على معنى الحال فيها ، ويقل في القرآن أن يأتي مصدرا على معنى الظرفية ، ولكن ذلك كثير في غير القرآن ، ومن نقله إلى الظرف ﴿ **ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم** ﴾(6) ، وينقل المصدر أيضا إلى معنى الإنشاء سواء أكان الإنشاء طلبيا أم غير طلبي وسواء أكان المصدر مفردا كقوله تعالى﴿ **فبعدا للقوم لا يؤمنون** ﴾ (7). وقوله ﴿ **والذين كفروا فتعسا لهم وأضل أعمالهم** ﴾(8) ، وقوله جل شأنه ﴿ **وإذا ألقوا منها مكانا ضيقا مقرنين دعوا هنالك ثبورا** ﴾ (9) ، أو مضافا نحو ﴿ **فإذا لقيتم الذين كفروا**

---

(1) سورة البقرة : الآية ٢٦٠ .
(2) سورة الأنفال : الآية ١٥ .
(3) سورة الكهف : الآية ٧٩ .
(4) سورة الأنعام : الآية ٣١ .
(5) سورة الشعراء : الآية ٢٠٢ .
(6) سورة الطور : الآية ٤٩ .
(7) سورة المؤمنون : الآية ٤٤ .
(8) سورة محمد : الآية ٨ .
(9) سورة الفرقان : الآية ١٣ .

فضرب الرقاب ﴾(1) ، وفي قوله تعالى ﴿ **قالوا سلاما قال سلام** ﴾ (2) ، كان السلام الأول إنشاء للتحية ، والثاني جوابا من إبراهيم بردها (3) .

والأصوات المنقوله إلى المصادر -على حد ما ذهب إليه الرضى - نوعان:

الأول: نوع لزم المصدرية ولم ينقل إلى اسم الفعل وذلك مثل " ايها " في الكف وطلب الامتناع و " ويها " في الإغراء والاستحثاث على الشيء و " واها " في التعجب والاستطابة و " دلعا " و " دعدعا " في الانتعاش و " ويلك " و " ويحك " و " ويسك " و " وييك " و " وى لعمرو " .

الثاني: نوع انتقل من المصدر إلى اسم الفعل وذلك مثل : " صه " ، و " مه " ، و " ها " ، و " دع " ، أي : انتعش و " بس " أي أرفق ، والأصل في " بس " أنه صويت للراعي يقوله للناقة أثناء الحلب لتسكن و " هيا " و " هلا " و "حي" و " إيه " و " هيك " و " هيت " .

وذكر الرضي في شرح الكافية أن هناك بعض أسماء يدعى أنها أسماء أفعال والحقيقة أنها مصادر لم تنتقل إلى اسم الفعل ، ومن ذلك : " فرط " بمعنى التقدم أو الحذر مما هو متقدم و " بعد " بضم الباء وسكون العين بمعنى الحذر مما هو متأخر و " حذر " بكسر فسكون بمعنى الحذر بفتح ففتح و " حذار " و " النجاء " وقد استعملت هذه المصادر مع الكاف ، فقيل فيها : " فرطك " و " بعدك " و " حذرك " و " حذارك " و " النجاءك " (4) .

---

(1) سورة محمد : الآية ٤ .

(2) سورة هود : الآية ٦٩ .

(3) انظر د. تمام حسان : البيان في روائع القرآن ، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، ص ٤٤ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .

(4) انظر الرضي : شرح الكافية ٦٦/٢ - ٦٧ .

مصدر المرة [اسم المرة]:

مصطلح مصدر المرة أو اسم المرة يدل على الكم والعدد ، حيث يستعمل للدلالة على حدوث الحدث مرة واحدة ، ومضمون هذه الدلالة لم يختلف فيه واحد من النحاة أو الصرفيين ، ولكن الذي اختلف فيه ما استعمل من مصطلحات .

فلقد تعددت المصطلحات الدالة على وقوع الحدث مرة واحدة،مثل "الواحدة" و" المرة " و " المرة الواحدة " و " الفعلة الواحدة " و " الوقعة الواحدة " و" الفعلة " و " المرة " و " الوحدة " [1] .

وكما اختلفت المصطلحات الدالة على مصدر المرة أو اسم المرة في التراث العربي ، فقد اختلفت عند المحدثين كذلك ، فمنهم من قال عنه " اسم المرة"[2] ، ومنهم من قال إنه " المصدر الدال على المرة "[3] ، ومنهم من قال " مصدر المرة " [4] ، وهكذا فالمصطلح متعدد من حيث اللفظ ، وإن كان واحدا من حيث المضمون [5] .

ومصدر المرة أو اسم المرة وهو اسم يدل على الحدث المجرد عن الزمن حاصلا مرة واحدة . وسبب تسميته بذلك لدلالته على حصول الحدث مرة واحدة ، وبهذا يختلف عن المصدر العام الذي يدل على حصول الحدث دون تقييد بكمية معينة ولهذا يصلح المصدر العام للقليل والكثير ؛ إذ " الضرب " مثلا يطلق على القليل والكثير ، وكذلك " الانطلاق " يصدق عليه القليل والكثير منه ، فيكون المصدر العام من اسم الجنس الإفرادي وهو نظير " الماء " و " الخل " و" التراب" ؛ إذ قليل الماء وكثيره ماء وقليل الخل خل وكثيره خل وقليل التراب تراب وكثيره تراب وهكذا .

---

(1) انظر د. محمد عبد الوهاب شحاته : المصدر الصناعي في العربية ، ص ٢٦ .

(2) انظر برجشتراسر : التطور اللغوي ص ٦٩ ، طبعة مصورة عن طبعة ١٩٢٩ م ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨١م .

(3) انظر عباس حسن : النحو الوافي ٢٢٥/٣ ، دار المعارف ، مصر ١٩٧٣م .

(4) الغلاييني : جامع الدروس العربية ١٧٥/١ .

(5) انظر محمد عبد الوهاب شحاته : المصدر الصناعي ، ص ٢٧ .

لكن قولك " ضربة " بوزن " فعلة " بفتح فسكون ففتح لا يدل على الكثير من الضرب ، بل يدل على حصول الضرب مرة واحدة وهكذا .

وعلاقة هذا المصدر بالفعل أن كلا منهما يدل على الحدث ، لكنه يشترط أن يكون فعل هذا المصدر على الأحوال التالية :

✍ أن يكون تاما فلا يوجد عند العرب مصدر يدل على المرة للفعل الناقص .

✍ أن يكون من أفعال الجوارح التي تدرك بالحس ، فلا يكون من الأفعال الباطنة القلبية ، مثل : " فهم ، و " علم " و " عرف " .

✍ ألا يكون دالا على الثبوت ، فليس لأفعال السجايا الثابتة مصدر يدل على المرة ، مثل : " حسن " ، بفتح فضم ، ومثل " خبث " بفتح فضم ، وكذلك " جبن " و " ظرف " .

ويتنوع المصدر الدال على المرة إلى نوعين :

* مصدر لفعل ثلاثي .

** مصدر لفعل غير ثلاثي .

يطرد مصدر الفعل الثلاثي الدال على المرة على وزن " فعلة " بفتح فسكون ففتح مثل " فعلة " مصدر يدل على المرة للفعل " فعل " بفتح ففتح ، قال الله تعالى ﴿ **وفعلت فعلتك التي فعلت** ﴾ [1] ، ومثل " دكة " مصدر يدل على المرة للفعل " دك " بفتح فتضعيف مفتوح قال الله تعالى ﴿ **وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة** ﴾ [2] ، ومثل : " نفخة " مصدر يدل على المرة للفعل " نفخ " بفتح ففتح قال تعالى : ﴿ **فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة** ﴾ [3] .

(1) سورة الشعراء : الآية ١٩ .

(2) سورة الحاقة : الآية ١٤ .

(3) سورة الحاقة : الآية ١٣ .

وتقول على هذا " ضربة " للفعل " ضرب " و " خرجة " للفعل " خـوج " و " مرة " للفعل " مر " و " حلقة " للفعل " جلس " و " أكلة " للفعل " أكل " و " ركبة" للفعل " ركب " و " نزلة " للفعل " نزل " ، قال الله تعالى **﴿ولقد رآه نزلة أخرى ﴾**[1].

إذا ورد المصدر العام على وزن " فَعْلة " بفتح فسكون اشتبه بالمصدر الدال على المرة ، وقد فرق العرب بينهما فوصفوا المصدر الدال على المرة بما يـــدل على المرة . ومن ذلك : " رحمة " و " بغتة " و " فجأة " و " دعوة " و " جيئـة " و " حمية " فهذه مصادر عامة وردت على هذا الوزن وإذا أريد المصدر الذي يـدل على المرة قيل : " رحمة واحدة " و "بغتة واحدة " و " فجأة واحــدة " و " دعـوة واحدة " ... وهكذا ، وقد تكون القرينة الحالية أو المعنوية قائمة مقام هذا الوصف.

وإذا ورد المصدر العام بوزن " فعلة " مضموم الفاء لم يحتج المصدر الذي يدل على المرة إلى الوصف ؛ لأن الفرق بين المصدرين واضح ، فالعام بـــالضم للأول مثل : " كدرة " بضم الكاف مصدر عام وبفتحها مصدر يدل على المرة .

وإذا ورد المصدر العام بوزن " فِعلة " مكسور الفاء لم يحتج ما يدل علـــى المرة إلى الوصف أيضاً لوجود الفرق بين المصدرين ، فالمصدر العام مكســـور الأول والمصدر الخاص الدال على المرة مفتوح الأول ، مثل : " نشـدة " بكسـر النون و " خيفة " بكسر الخاء ، و " بله " بكسر الباء ، فهذه مصادر عامة ، لكـن إذا أريد المصدر الدال على المرة فتحت النونُ والخاء والباء ، ولـم نحتـج إلـى الوصف وتتحول " خيفة " إلى " خوفة " .

وقد ورد " خفية " بضم الخاء وكسرها وهو مصدر عام على الحالين ، وإذا أريد المصدر الدال على المرة فتحت الخاء ولم تحتج إلى الوصف .

---

(1) سورة النجم : الآية ١٣ .

مصادر شاذة للمرة:

وما ورد على "فعلة" بفتح الفاء للمرة قياسي ، وما ورد على غير ذلك شاذ.

ومن الشاذ : " حجة " بكسر الحاء للفعل " حج " ، وقد سمى الشهر العربي " ذو الحجة " بذلك مكسور الحاء ، وذهب حمدون في حاشية لامية الأفعال إلى أنه سمع فيه فتح الحاء ، فيجوز على هذا أن ينطق الشهر بالكسر والفتح والكسر شاذ والفتح قياس .

ومن الشاذ أيضا : " إتيانة " للفعل " أتى " ويجوز مجيئه على القياس ، فيقال : " أتية " ومن الشاذ : " لقاءة " للفعل " لقى " ويجوز مجيئه على القياس فيقال فيه " لقية " ، كما في قول الشاعر :

لقيت بدرب القلة الفجر لقية *شفت كمدى والليل فيه قتيل*

فـ " لقية " بوزن " فعلة " مفتوح الفاء على القياس ، أما المصدر الدال على المرة للفعل غير الثلاثي ، فهو يطرد بزيادة التاء على لفظ المصدر العام مثل : " انطلاق " و " انطلاقة " الأول مصدر عام ، والثاني يدل على المرة ، ومثل " استخراج " و " استخراجة " الأول عام والثاني خاص يدل على المرة . فإن كان المصدر العام فيه التاء احتاج المصدر الدال على المرة إلى قرينة تدل على المرة .

وقد تكون القرينة لفظية كالوصف ، وقد تكون حالية أو معنوية ومن ذلك : " إقامة " و " توصية " و " مشافهة " و " مجادلة " و "استقامة " و " تعزية " فهذه مصادر عامة بنيت على التاء وتحتاج إلى الوصف إذا أريد منها الدلالة على المرة تقول : " إقامة واحدة " و " توصية واحدة " و " مشافهة واحدة " وهكذا . فالوصف بـ " واحدة " قرينة لفظية على أن المقصود من المصدر هنا المصدر الدال على المرة . وقد تكون القرينة حالية ، أي يدل على المرة الحال المشاهدة ، وقد تكون معنوية أي يدل عليها معنى الكلام والسياق .

وجود مصدرين للفعل غير الثلاثي:

إذا ورد للفعل غير الثلاثي مصدران أو أكثر زيدت التاء على المصدر المشهور ليدل على المرة أو وصف المصدر المشهور بوصف يدل على المرة . ويترك غير المشهور مع جواز استعماله دالا على المرة بزيادة التاء أو وصفه بما يدل على المرة . ومن ذلك :

" دحرجة " و " دحراجا " للفعل " دحرج " الأول أشهر ومنه : " تكذيب " و "كذاب " بكسر فتضعيف ، والأول أشهر . ومنه " مقاتلة و " قتالا " للفعل " قاتل " والأول أشهر [١] .

مصدر الهيئة [اسم الهيئة] :

تعددت المصطلحات الدالة على مصدر الهيئة أو على اسم الهيئة ، مثل : "الضرب من الفعل " [٢] ، و " الفعلة " [٣] ، وهو الوزن الصرفي الدال على الكيف و " الحال التي يكون عليها الشيء " [٤] ، و " الهيئة " [٥] و " اسم للحال التي يفعل عليها " [٦] ، و " النوع " [٧] .

وأكثر المصطلحات شيوعا لدى المعاصرين مصطلح " اسم الهيئة " [٨] ، ومع ذلك فهناك مصطلحات تختلف قليلا عنه ، فمن المعاصرين من قال بمصطلح

---

(١) انظر د. السيد محمد عبد المقصود : الأسماء العربية في التصريف ص ١٣٤ .

(٢) انظر سيبويه : الكتاب ٤/٤٤ .

(٣) انظر السابق نفسه : ٤/٤٤ .

(٤) انظر المقتضب للمبرد : ٣/١٨٧ .

(٥) انظر للمبرد : الكامل ٢/٥٦٥ ، ٥٦٦ .

(٦) انظر الفارابي : ديوان الأدب ١/٧٩ ، ٢/١٤٠ ، تحقيق د. أحمد مختار عمر ، القاهرة ، ١٩٧٤م .

(٧) انظر شرح الشافية : ١/١٧٨ ، ١٨٠ .

(٨) انظر د. خديجة الحديثي : أبنية الصرف ص ٢٥٢ .

" اسم النوع " [١] ،ومنهم من قال بمصطلح " مصدر الهيئة أو النوع " [٢] ، وهكذا تتعدد التسميات مع توحد المضمون [٣] .

واسم الهيئة مصدر يصاغ من الثلاثي وغيره ، ليدل على هيئة وقوع الحدث ، نحو : مشية - جلسة - قتلة .

ويشترط في مصدر الهيئة ما يشترط في مصدر المرة من أن :

- يكون فعله شيئا حسيا .
- أن يكون هذا الشيء الحسي غير ثابت .

ومن ثم فلا تصح صياغة مصدر الهيئة للدلالة على أمر معنوي كالعلم ، أو الذكاء ، أو الغباء ، أو الجهل ، أو الفهم ، أو النبوغ ، أو .. ، ولا تصح - أيضا - صياغته من الأوصاف الثابتة كالطول ، أو القصر ، أو الحسن ، أو القبح ، أو الظرف ، أو الجمال ، أو نحوها .

ويصاغ اسم الهيئة أو مصدر الهيئة من الفعل الثلاثي المجرد على وزن " فعلة " بكسر الفاء ، وسكون العين ، نحو : قتلة - ذبحة - خيفة - مشية - جلسة .. ومنه قول النبي ﷺ : " إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته " . [أي وليضجعها مرتاحة بسهولة دون عذاب لها أو قسوة] .

وقول النبي ﷺ : " ما سالمناهن منذ حاربناهن ، يعني الحيات ، ومن ترك قتل شيء منهن خيفة فليس منا " .

وقول الأعشى يصف فتاة بالجمال والوقار :

كأن مشيتها من بيت جارتها — مر السحاب لا ريث ولا عجل

ونحو : جلس الغلام جلسة أبيه .

([١]) انظر براجشتراسر : التطور النحوي ، ص ٦٧ .

([٢]) مصطفى غلاييني : جامع الدروس العربية ١/١٧٦ .

([٣]) انظر د. محمد عبد الوهاب شحاته : المصدر الصناعي في العربية ، ص ٢٩ .

أما إذا كان المصدر الأصلي على وزن " فعلة " بكسر الفاء وسكون العين ، وزيادة تاء مربوطة في آخره ، فيجب أن نأتي بقرينة كـالوصف أو الإضافة ، وذلك لرفع اللبس بين اسم الهيئة والمصدر الأصلي ، نحو : خدمة - عزة - نشدة - مهنة .. ، مصادر للأفعال : خدم - عز - نشد - مهن ، فنقول في اسم الهيئة : خدمت أمي خدمة حسنة أو خدمة المخلص .

ويقول محمود حسن إسماعيل عن الأمة العربية :

أيهـا السائل عن راياتنا   *لم تزل خفاقة في الشهب*

تشعل الماضي وتسقى ناره   *عزة الشرق وبأس العرب*

ونحو : نشد الولد الضالة نشدة عظيمة أو نشدة الملهوف - مهن زيد مهنة شريفة أو مهنة التدريس .

وإذا كان المصدر الأصلي مضموم الفاء ، نحو : خضرة - صفرة - حمرة .. ، أو مفتوحها ، نحو : وثبة - منعة .. ، فنكتفي بكسر الفاء ، فتقول : خضرة - صفرة - حمرة - وثبة - منعة ... ، ولا حاجة لنا بالوصف أو الإضافة ؛ إذ ليس هناك لبس .

ويصاغ اسم الهيئة من غير الثلاثي على وزن المصدر الأصلي مع الوصف أو الإضافة ، نحو : التفت ، تقول : التفت الطائر التفاتا مذعورا أو التفات المذعور .

ويجوز إلحاق التاء بالمصدر إذا لم يكن المصدر مختوما بها ، نحو : التفت الطائر التفاتة مذعورة أو التفاتة المذعور ، ومنه قول النبي ﷺ : " الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة . قيل : وما بره ؟ قال : إطعام الطعام ، وطيب الكلام " ، وفي رواية قال : "إطعام الطعام ، وإفشاء السلام " .

فاسم الهيئة هنا : إطعام - إفشاء ، وكا منهما مضاف .

ومن المصادر الدالة على الهيئة شذوذا للفعل غير الثلاثي:

وردت مصادر دالة على الهيئة وهي على غير القياس المتقدم ، وقد حكم عليها بالشذوذ ، مثل: " عمة " للفعل " اعتم " و " نقبة " للفعل " انتقب " و "خمرة " للفعل " اختمر " وهذه شاذة عند ابن مالك لأمرين :

الأول: أنها لغير الثلاثي وغير الثلاثي عنده ليس له مصدر يدل على الهيئة ، فكانت هذه شاذة .

الثاني: أنها على وزن ما يدل على الهيئة للفعل الثلاثي .

وهي شاذة عند ابن مالك لسبب واحد وهو أنها وردت على " فعلة " بكسر الفاء والقياس أن تأتي على صورة المصدر العام بزيادة التاء في آخره ، فيقال : " اعتمامة " و " انتقابة " ، و " احتمارة " ، وهكذا [١] .

جمع المصدر:

تعج الصحافة العربية من أهم عناصر استقرار الأنماط الصرفية في العربية المعاصرة ، من ذلك جمع المصدر بوصفه نوعا من الأسماء ، من ذلك بوزن انفعال [انفصام ، انقسامات ، انشقاق انشقاقات] وبوزن تفعل (تجمع / تجمعات ، تخصص / تخصصات ، توقع / توقعات) وبوزن تفاعل (تجاوز / تجاوزات ، تنازل / تنازلات ، تناقض / تناقضات) وبوزن استفعال (استعمال / استعمالات ، استفزاز / استفزازات) .

ويدخل في الأنماط الصرفية ذات الوظائف النحوية الجديدة استعمال صيغة النسب وصفا للمصدر المحذوف المنصوب مثل لتؤدي معنى Adverb في اللغات الأوربية وذلك مثل : عسكريا – اقتصاديا – سياسيا – كيميائيا – معدنيا – زراعيا – تلقائيا – عفويا – تربويا – لغويا [٢] .

([١]) انظر د. السيد محمد عبد المقصود : الأسماء العربية في التصريف ص ١٤٣ .

([٢]) انظر د. محمود فهمي حجازي : دور وسائل الإعلام في التنمية اللغوية ص ١٠ ، الملتقى العربي ، دار الهدى للنشر والتوزيع – الكتاب الأول .

والمصدر قد يكون مؤكدا للفعل ، وقد يكون مبنيا للنوع أو للعدد ، فإن كان مؤكدا لفعله المذكور في الجملة تأكيدا محضا لم يجز جمعه ، كما لا تجوز تثنيته ، مادام المراد منه هو المعنى المجرد ؛ لأنه مبهم لم يقصد به الفرق بين الأنــواع ، قال الجرجاني : " ولا يجمع المصدر إلا إذا أريد به الفرق بين الأنواع وأغلب مــا يكون ذلك فيما ينجذب إلى الاسمية " ، وسبب امتناع جمعه أو تثنيته أنه قصد بــه معنى الجنس (لا الإفراد) فهو يدل بنفسه على القليل والكثير .

ولهذا لا فائدة في جمعه ولا في تثنيته ، فلا يقال : وعدتــك وعــودا ، ولا شربت شروبا ، إلا إن كان مختوما بالتاء كــ"رحمة، وإشارة ومناقشة ،واستخارة" ، فإنه حينئذ يجمع جمع مؤنث سالما على القياس .

أما المصدر المبين للنوع أو العدد فيجوز جمعه ، كما تجوز تثنيته ، ســواء أكان ثلاثيا أم غير ثلاثي ، وسواء أكان مختوما بالتاء أم غير مختوما بها ، علــى أن المختوم بالتاء يجمع جمع سلامة ، وإن كان المصدر غير مختوم بالتاء ، وكان ثلاثيا ، أو رباعيا قبل آخره مد ، أو خماسيا على وزن "تفعيل" جاز جمعه جمــع تكسير .

فمن الثلاثي تقول : قمت بأعمال طيبة ، أو بأعمال العقــلاء ، أو بخمســة أعمال ، وذلك لأن العمل يختلف باختلاف نوعه ومجهوده ومشقته ، فــهذا عمــل عقلي ، وذاك عمل جسماني ، وغيرهما عمل إنساني ، وكل منها متعدد الأنــواع من حيث السهولة والصعوبة ، وفي التنزيل**﴿وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم﴾**[1] ، وظننت بفلان ظنونا حسنة ، أو ظنون السوء أو ثلاثة ظنون ؛ لأن الظـــن قــد يكون حسنا ، وقد يكون سيئا كما في قوله تعالى **﴿إن بعض الظن إثم ﴾**[2] ، وقوله **﴿ وظننتم ظن السوء ﴾** [3] ، ومما يدل على تكسيره قوله تعالى **﴿ وتظنون بالله**

([1]) سورة القصص : الآية ٥٥ .

([2]) سورة الحجرات : الآية ١٢ .

([3]) سورة الفتح : الآية ١٢ .

الظنونا ﴾(1) ، وشغلتني أمور أسرتي شغولا سـهلة ، أو شـغولا مضنيـة ، أو شغول الأفياء ؛ لأن الشغل منه المريح ، ومنه المتعب ، ومنه المجدي ، ومنه مـا لا يجدي ، قال ابن ميادة :

وما هجر ليلى أن تكون تباعدت عليك ولا أن أحصرتك شغول

وشجنتني الحاجة شجونا كثيرة ، أو أشجان المحزونين ؛ لأن الشجن تتعدد ألوانه من حيث القوة والضعف ، وأنشد أبو زيد :

ذكرتك حيث استأمن الوحش والتقت

رفاق من الآفاق شتى شجونها

وجمع الخير على خيور ، والشر على شرور ، كما في قول النمر بن تولب:

ولاقيت الخيور وأخطأتني شرور جمة وعلوت قرني ، وجمع الغيب وهـو الشك والمجهور على غيوب ، كما في قوله تعالى ﴿ **إنك أنت علام الغيوب** ﴾(2) ، والبيع على بيوع ، قال أحيحة بن الجلاح :

ولكن سم ما أحببت فيها فليس بمنكر غبن البيوع

والحلم بكسر الحاء ، وهو الأناة والعقل جمع على أحلام ، كما فـي قولـه تعالى ﴿ **أم تأمرهم أحلامهم بهذا** ﴾ (3) .

والحلم بضمة وبضمتين ، وهو الرؤيا في النوم جمع أيضا على أحلام ، قال تعالى : ﴿ **أضغاث أحلام** ﴾(4) ، وجمع العلم على علوم ، والقـول علـى أقـوال ، والشوق على أشواق ، والهول على أهوال ، والحكم على أحكام ، والوزن علـى أوزان ، والسجع على أسجاع ، والهوى وهو ميل النفس المذموم على أهواء ، كما

---

(1) سورة الأحزاب : الآية ١٠ .
(2) سورة المائدة : الآية ١٠٩ .
(3) سورة الطور : الآية ٣٢ .
(4) سورة يوسف : الآية ٤٤ .

في قوله تعالى﴿ **ولا تتبع أهواءهم** ﴾[1] ، والوزر بالكسر على أوزار ، قال تعالى ﴿ **ليحملوا أوزارهم** ﴾[2] ، والشك على شكوك ، والفضل على فضول ، والثقب على ثقوب ، والوَشْم بالفتح وهو غرز الإبرة في الجسم وذو النِّيلج عليه جمع على وُشوم بالضم ووِشام بالكسر ، والوَسْم الذي هو مصدر وسمه يسمه من باب الوعد إذا أثر فيه بِسِمَة وكى على وسوم ، والضيم على ضيوم ، والدين على أدين وديون . وجمع الخَلَق بفتحتين وهو البالي على خلقان ، والأمل على آمال ، والألم على آلام ، والمرض على أمراض ، والوجع على أوجاع ، والرؤية على رؤى كمدية ومدى ، والكلم بفتح فسكون وهو الجرح على كُلوم ، وكِلام ، وغير ما ذكر كثير .

أما المصدر الرباعي الذي قبل آخره مَد ، فيجوز جمعه تكسيراً على " أفعلة " لقلة ، و " فُعُل " بضمتين للكثرة إن كان مستوفياً لشرط الجمع وهو بيان النوع ، وكان صحيح الآخر .

تقول : رَحَل أخي مع الجنود إلى ميدان الحرب رحيل الرفقاء ، وكان له في هزيمة الأعداء نشاط عظيم ، إذا أصاب واحداً منهم أصماه ، وجعله يخور خوار الثيران ، وعقب الانتصار قسمت الغنائم على جنودنا ، وقبل كل منهم نصيبه منها قبولاً حسناً .

تقول في جمع هذه المصادر : أرحلة ورُحُل ، وأنشطة ونُشُط ، وأخورة وخور بسكون الواو ، وأقبلة وقُبُل ، كما تقول في غير المصادر : أرغفة ورغف ، وأجنحة وجنح ، وأخونة وخون ، وأعمدة وعمد .

فإن كان الرباعي معتل الآخر كسر على **أفعلة فقط** ، كـ " قضاء وأقضية " ، كما يقال في غير المصدر " وباء وأوبية " .

---

(1) سورة المائدة : الآية ٤٨ .
(2) سورة النحل : الآية ٢٥ .

وماعدا ما ذكر من أوزان المصدر الرباعي ، كـ " رحمة ، وخضـرة " ، يجمع جمع سلامة ؛ لأنه مختوم بالتاء ، وأما المصدر الخماسي فيجوز تكسيره إن كان على وزن " تفعيل " وكان مستوفياً للشرط المشار إليه .

تقول : تيقن أستاذي تصريف الأفعال ، وتصغير الأسماء ، وتكبير ما كان منها مصغراً ، وتفسير الأشعار ، وتعريف القواعد ، وتركيب الجمل ، وتصوير الأناسي ، وتقسيم التركات ، وتصنيف الكتب ، وترنيم المطربين ، وتأليف المراجع ، وتسبيح المتقين ، والتعبير الرائع ، وتحسين الأعمال وتقليد الفقهاء .

تقول في الجمع : تصاريف ، وفي الأساس: "حفظك الله من صرف الزمان وصروفه ، وتصاريفه " ، وتصاغير ، وتكابير ، وتعاريف ، وتراكيب ، وتصاوير ، وتقاسيم ، وتصانيف ، وترانيم ، وتآليف ، وتسابيح ، وفي الأساس " كثرت تسابيحه وتسبيحاته " .

وتعابير ، وتقاليد ، وتحاسين ، ومن هذا قول أبي نواس في جارية اسمها جنان خرجت تعزى :

يا منسى المأتم أشجانهم … لما أتاهم في المعزينا

حلت قناع الوشي عن صورة … ألبسها الله التحاسينا

ومن هذا الباب جمع تبريح على تباريح ، تقول : برّح بي فلان تبريحاً إذا ألح عليك بالأذى والمشقة ، وبرّح به الأمر تبريحاً إذا جهده ، وبرّح به الضرب تبريحاً إذا اشتد وعظم .

والجمع لكل هذه المعاني بتاريح ، وتباريح الشوق توهجه ، قال عُكّاشة القمّي في جارية مغنية اسمها " نُعَيْم " .

وقينتنا كالظبي تسمح بالهوى

وبثّ بتاريح الفؤاد على رسْلِ

إذا ما حكت بالعود رجع لسانها

رأيت لسان العود من كفها يُملي

ويجوز في هذا الخماسي أن يجمع بالألف والتاء ، تقول : تصريفات ، وتفسيرات ، وتقسيمات ، وتسبيحات ، وتعبيرات ، وتأليفات ، وتحسينات . وماعدا ما ذكر من أوزان المصدر الخماسي لا يجمع إلا جمع سلامة ؛ لأن الزيادة التي تلحقه في جمع السلامة غير معتد بها من الكلمة نفسها ؛ لأنها زيادة عليها بعد سلامة لفظ الواحد بمنزلة الزيادة للإعراب .

وأما المصادر السداسية ، والسباعية فلا تجمع إلا بالألف والتاء ، سواء أكانت مختومة بالتاء ، أم غير مختومة بها . فمن المصادر السداسية غير المختومة بالتاء : انتصار ، واجتماع ، وادعاء ، واضطراب ، وامتحان ، واختيار ، تقول في جمعها : انتصارات ، واجتماعات ، وادعاءات ، واضطرابات ، وامتحانات ، واختبارات .

ومن السباعية غير المختومة بالتاء : استكشاف ، واستحكام ، واستفسار ، واستيقان ، واستيفاء ، واستهلاك ، واستحقاق واقشعرار . تقول في جمعها : استكشافات،واستحكامات ، واستفسارات ، واستيفانات ، واستيفاءات ، واستهلالات ، واستنكارات ، واستحقاقات ، واستهجانات ، واقشعرارات [١] .

المصدر الصناعي:

تعد صيغة المصدر الصناعي من أيسر الأبنية الصرفية صياغة ، وأكثرها مرونة في الاستعمال المتعدد والمتنوع ومجاراة للتطور العلمي والفني والصناعي وبقية فروع العلم الأخرى ، ولذا يمكن القول بأنه إذا كانت الصيغة المصدرية الصناعية تواكب تطور العلوم المختلفة وتسايره في جميع متطلباتها ، فإن ذلك يعد دليلاً على نمو اللغة المستمر من جانب ، وشاهداً على تفاعلها وعدم جمودها إزاء التطوير المتواصل والتجديد المتتابع من جانب آخر، فالصيغة المصدرية الصناعية بنية من أبنية اللغة المتعددة وتلبيتها الحاجات العلوم ومتطلباتها دليل على طواعية اللغة في التوليد ويسرها في الاستعمال .

---

(١) انظر عباس أبو السعود : الفيصل في ألوان الجموع ص ٢٨٢ ؛ ط دار المعارف ، القاهرة .

وإذا كانت أمثلة المصادر غير الصناعية قد شهدت كثرة في الاستعمال واهتماماً من الدارسين قديماً وحديثاً ، وإذا كانت صيغة المصدر الصناعي قد شهدت ندرة في أمثلتها من حيث الاستعمال في اللغة إذا قيست بأمثلة المصادر الأخرى في فترة متقدمة من الزمن فإنه لم يحدث تطور أو تجديد في أي نوع من المصادر كما حدث في هذا النوع ولم يتوسع فيه كما توسع إبان النهضة العلمية ترجمة وتأليفاً .

يعد المصدر الصناعي من أكثر المصطلحات المصدرية شيوعاً وأهمية لدى المعاصرين وإن كان متأخراً في وضعه مصطلحاً إلا أنه كان موجوداً عند القدماء مفهوماً وصيغةً ، فمصطلح المصدر الصناعي حديث في وضعه قديم في صيغته ، حيث لم يرد مصطلح " المصدر الصناعي " عند القدماء ولكن وردت أمثلة قليلة لهذا النوع من المصادر في كتبهم ، ولكن اهتمامهم به يقل كثيراً عن اهتمامهم بباقي المصادر الأخرى من حيث الدراسة والتحليل والتصنيف .

يتكون المصدر الصناعي بإضافة ياء النسب المشددة إلى الكلمة مع تاء التأنيث مثل : " حرية – ديمقراطية – اشتراكية – رأسمالية " وهو مع أنواع المصادر ويطلق على عملية صوغ اسم الحدث من الكلمات الجامدة بواسطة اللاحقة " ية " [1] .

يقول د. محمود فهمي حجازي : " المصدر الصناعي هو المصدر المختوم بالنهاية "ـيّة " وله أهمية كبيرة في الدلالة على الاتجاهات والمذاهب وهو أمر لم يكن موجوداً في الجاهلية وصدر الإسلام . وتكونت صيغة المصدر الصناعي من ياء النسب وتاء النقل من الوصفية [2] إلى الاسمية في نهاية الكلمة [3] وكأن اللاحقة هنا ذات وظيفة تحويلية من معنى الشخص إلى المعنى التجريدي .

---

(1) انظر تيسير النحو التعليمي ص ١٧٧ .

(2) ذهب جورجي زيدان إلى أن نقل الألفاظ من الوصفية إلى الاسمية كقولهم : المائية مقتبس من اللغة اليونانية ، انظر اللغة العربية كائن حي ، ص ٨٦ ، وانظر كتاب المصدر الصناعي حيث ذهب إلى أن وظيفة التاء أنها تكون للتأنيث أو للتأكيد والمبالغة أو للنقل من الوصف إلى الاسمية ص ٥٠ .

(3) الأسس اللغوية ص ٥٧ ، د. محمود فهمي حجازي ، مكتبة غريب ، الفجالة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٣م .

وقد أثبتت اللغة العربية عن طريق المصدر الصناعي قدرتها على التعبير العلمي ، وعلى نقل المصطلحات العلمية الدقيقة إليها وأنها قادرة على ملاحقة التقدم العلمي في مختلف مجالاته ، فقد ابتكرت صيغ جديدة لم تكن تستعمل كثيراً كالمصدر الصناعي ، فنقول : الممانعية ترجمة Bluctivity ، وهي مقدار قابلية المادة المغناطيسية لتوصيل الفيض المغناطيسي وهو مقلوب المنفذية والمنفذية ترجمة Permeability وهي النسبة بين كثافة الفيض المغناطيسي المنتهج في وسط ما إلى القوة الممغنطة المنتجة له [1] .

ذهب د. شوقي ضيف إلى أن هناك كلمات تدور في اللغة مثل عشوائي وعشوائية صفتين والعشوائية مصدراً صناعياً : فيقال مثلاً " فكرة عشوائية " أي : على غير هدى ونور ، كما يقال عشوائية القرارات أي : أنها ليست ثمرة هدى وبصيرة [2] .

وقد قامت د. عزة عبد الحكيم بجمع المصادر الصناعية من الجرائد والصحف اليومية المصرية وصنفتها إلى جامدة ومشتقة ، وصنفت المشتق منها إلى أنواع كما صنفت المزيد إلى أنواع .

فمن الأسماء الجامدة التي وردت : الآلية - الأبدية - الأثرية - الأخوية - الآدمية - الأفقية - الأمية - الإنسانية - التاجية - الجسدية - الجرثومية - الجنسية - الجوهرية - الحضارية - الرأسية - الرجالية - الرسمية - الزجلية - الزمنية - الشرطية - الشريانية - الشهية - الصليبية - الطاقية - الطينية - العددية - العنجهية - العينية - الفروسية - الفندقية - العلقمية - المدنية - المثالية - الوحشية - الوسطية - المريخاوية - المرجانية - الهلامية - اليدوية - اليسارية - اليمينية .

نلاحظ أن المصادر الصناعية قد صيغت من الأسماء الجامدى ، ولكن هذه الأسماء الجامدة ليست كلها حسية ، بل هناك أسماء معنوية مثل : التبعية والتلقائية والحجية والهزلية .

---

(1) مقال للدكتور عبد الحليم منتصر ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ٤٧/٣٣ .

(2) تيسيرات لغوية ص ١٨٤ .

كما لوحظ ورود المصدر الصناعي المسبوق بـ " لا " مثل : اللاإنسانية وهي " لا " النافية ، وهذه طريقة اتبعت في أوائل هذا القرن فقالوا : " لاسلكى " و " لا شعور " و " لا وعى " وكأن هذه قد ركبت من " لا " النافية وما بعدها ، ومن أجل ذلك عرفوها بالألف واللام فقالوا : اللاسلكي واللاشعوري " [1] .

المصادر الصناعية التي صيغت من المشتق منها ما صيغ من اسم الفاعل ، وما صيغ من اسم المفعول ، وما صيغ من أفعل التفضيل ، وما صيغ من صيغ المبالغة ، وما صيغ من اسم الزمان ، وما صيغ من اسم المكان ، وما صيغ من اسم الآلة ، وقد جاء صيغ المصدر الصناعي من اسم الفاعل : الباطنية – الجاذبية – الجاهلية – الداخلية – العائلية – العامية – الفاعلية – القابلية – المتوسطية – المديرية – الهامشية – الواقعية .

المصدر الصناعي الذي صيغ من اسم المفعول : المؤسسية – المأمورية – المحسوبية – المحصولية – المحمية – المديونية – المرئية – المسئولية – المستقبلية – المستندية – المشروعية – المصفوفي – المطلية – المعلوماتية – المعيشية – المفوضية – الملحقية – الموضوعية .

صيغ المصدر الصناعي من اسم التفضيل منها : الأبجدية – الأحقية – الدنيوية – الأزرقية – الأسبقية – الصفلية – العلوية – الأفضلية – الأفندية – الأهمية – الأولوية – الأولية .

المصادر الصناعية المصوغة من صيغ المبالغة : الدوامية – الرسولية – الطبيعية – المصداقية – المعمارية .

المصدر الصناعي من اسم الزمان : المبدئية – المصيفية – الموسمية .

المصدر الصناعي من اسم المكان : المتحفية – المحلية – المذهبية – المركزية – المسرحية – المصرفية – المعملية – المكتبية – الموضعية – لا منطقية – المجتمعية .

---

[1] د. إبراهيم السامرائي في مجلة مجمع اللغة العربية ٦٢/٢٥٠ .

المصدر الصناعي من اسم الآلة : مرّوحية - ميزانية - مدفعية - مفصلية - محورية .

هذا فيما يخص المصدر الصناعي من المشتقات ، وقد صيغ المصدر الصناعي من صيغ أخرى منها : الصفة ، كما صيغ من المفرد وصيغ من الجمع ، كما صيغ من العلم ، وصيغ من اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي والمصدر الميمي ، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي :

[١] ***المصدر الصناعي المصوغ من الصفة*** : البرتقالية - الخيرية - وردية - البنفسجية - ذهبية - الحرية - فضية .

[٢] ***المصدر الصناعي المصوغ من المفرد*** : الآلية - الأثرية - الأخوية - الأفقية - الإقليمية - الأنبوبية - الإنسانية - البرقية - البريدية - التاجية - الجدارية - الجسدية - الجنسية - الحضارية - الحلمية - الخيالية - الدستورية - الدينية - الربحية - الرقمية - الريفية - السرية - السلبية - السماوية - الشخصية - الشكلية - الضريبية - الطاقية - الطرقية - العددية - العصرية - الفرعونية - الفندقية - القانونية - الكروية - الكلية - المالية - المثالثية - الهيكلية - الوطنية - اليمنية .

[٣] ***المصدر الصناعي المشتق من الجمع*** : أصولية - برامجية - جماهيرية - حدودية - الحكاواتية - الرجالية - الرسلية - شبابية - صبيانية - ثبيتية - صنايعية - عملياتية - استخباراتية - معلوماتية - شلالية .

لوحظ ورود الصيغتين " الصبيانية " و " الصبينية " وهذا يدل على أن المصدر الصناعي مصدر مرن يصاغ من الجموع بأنواعها المختلفة الدالة على الكثرة والدالة على القلة ، كما وردت صيغتان أخريان هما " العملية " و " العملياتية " ، حيث أمكن صياغة المصدر الصناعي من المفرد ومن الجمع ، ومثلها " استخبارية " و " استخباراتية " وصيغة " العملياتية " تختلف عن جمع المصدر الصناعي " العمليات " و " السلبيات " وغيرها ، فصيغتا " عمليات " و "سلبيات " ليستا مصدرين صناعيين لانتهائها بـ " ا ت " وليس بـ " ية " .

فاللاحقة المصدرية الصناعية ليست موجودة فيهما ، ولكن عندما أضفنا اللاحقة " ية " إلى صيغة " عمليات " أصبحت مصدرا صناعيا " عملياتية " .

[٤] *المصدر الصناعي المصوغ من العلم* : الإبراهيمية – أمركانية – البكرية – البيومية – التوفيقية – الجنيدية – الحنبلية – الحنفية – الخديوية – الخمينية – الشاذلية – الشافعية – الطولونية – العرابية – الماركسية – المالكية – المحمدية – الناصرية .

ولعل كثرة المصدر الصناعي المصوغ من أسماء الأعلام ترجع إلى الحاجة إلى التعبير عن المذاهب والتيارات الفلسفية والسياسية ، مثل : الماركسية واللينينية ، وهو أسلوب كان متبعا عند الأوربيين ، ولاحظنا وجوده بكثرة في لغتنا الفصحى ، فقد اشتقت من أسماء شخصيات عربية بعض أسماء المذاهب مثل : الناصرية نسبة إلى جمال عبد الناصر ، والعرابية نسبة إلى أحمد عرابي ، المدبولية نسبة إلى الفنان عبد المنعم مدبولى أو المدبوليزم .

لوحظ ورود صيغة " أمريكانية " وهي صيغة تستعمل كثيرا في لغتنا الفصحى المعاصرة ، حيث يمكن اشتقاق نسبة من أسماء الشعوب التي لها شكل أسماء الجنس ، وفي هذه الحالة يكون المشتق له قيمة اسم وصفة فتقول : أمريكي وأمريكية ، وأمريكاني وأمركانية .

وقد ذهب *جورجي زيدان* إلى أن من أسباب ضعف عبارة أصحاب الفلسفة وركاكتها إدخال الألف والنون قبل ياء المتكلم في بعض الصفات كقولهم : روحاني ونفساني وباقلاني ، ونحو ذلك مما هو مألوف في اللغات الآرية ولا يستحسن في اللسان العربي [١] .

وكذلك يشتق من اسم الجنس " ألمان " النسبة " ألماني " التي تجمع على " ألمانيين " وفي هذه الحالة يستعمل الجمع السالم المنتهي بـ " ون – ين " التسمية الشعوب المعينة ، كما يشتق من نسبة مؤنث ينتهي بـ " ية " ويستعمل كاسم

(١) اللغة العربية كائن حي : ص ٨٦ .

وصفة ويشتق منه جمع مؤنث سالم ينتهي بـ " ا ت " ويستعمل لتسمية النساء المنتميات إلى قومية معينة .

[٥] *المصدر الصناعي المشتق من المصدر الميمي* :

المرجعية - المعرفية - المنهجية - المصيرية .

[٦] *المصدر الصناعي من اسم الجمع* :

الأسرية - الأهلوية - الأهلية - البشرية - الجماعية - الجمعية - الجنسية - الحزبية - الشعبية - الطائفية - القبلية - القومية - النقابية .

[٧] *المصدر الصناعي المشتق أو المصوغ من اسم الجنس الجمعي* :

الجندية - العسكرية - الهمجية .

والمصدر الصناعي المشتق من المصدر :

الائتلافية	احتكاكية	استعراضية
اجتماعية	إرشادية	استمرارية
إجرائية	ازدواجية	استيرادية
إجرامية	استثمارية	استيطانية
إجمالية	استثنائية	استيعابية
انتهازية	التحويلية	توسعية
انشطارية	التخيلية	الحتمية
إيمانية	التربوية	الحوارية
البحثية	الترديدية	الدعائية
البدائية	تضليلية	الزلزالية
البنائية	تفقدية	السلوكية

التآمرية	تقليدية	الشمولية
التأديبية	تكتيكية	الفدائية
التبادلية	تلويثية	الكتابية
الوجودية	تمويلية	النقاشية
إلحادية	التحريرية	تنبئية
افتراضية	استشارية	إعدادية
الابداعية	إدارية	استقلالية
إمكانية	التحريضية	تهديدية
الابتدائية	اختيارية	استعمارية [1]

ولم يكن القدماء على درجة واحدة من الاهتمام بالبحث والدراسة لصيغة ما يعرف بالمصدر الصناعي ؛ إذ كان اهتمام الكثير منهم يتجه بشكل أساسي إلى ما يعرف بالمصدر العام ، ثم المصدر الدال على المرة أو العدد ، ثم المصدر الدال على الهيئة أو النوع .

ومايعرف اليوم بالمصدر الصناعي لم يذكره إلا القليل منهم . حقا إن القدماء منذ الخليل (ابن أحمد ت١٧٥ هـ) ومرورا بسيبويه (ت ١٨٠ هـ) وحتى القرن التاسع الهجري متفاوتون في اهتمامهم بهذه الصيغة ، فمنهم من أشار إشارة سريعة إليها ومنهم من أغفل ذكرها ولم يتعرض لها ومنهم من وقف وقفة متأنية لمناقشتها وتحليل امثلتها نذكر من هؤلاء : الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، وابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) ، ومن المناطقة أو الفلاسفة الفارابي (ت ٣٣٩هـ).

وهذا يعني أن الاهتمام بهذه الصيغة جاء من غير الصرفيين ، أمثال المازني (ت ٢٤٨ هـ) صاحب كتاب " التصريف " الذي شرحه ابن جني

(1) انظر د. عزة عبد الفتاح : المصدر الصناعي في الصحافة المصرية ، مجلة ، علوم اللغة ، م٢ ، ع١ .

(ت ٣٩٢ هـ) في كتابه " المنصف " وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) صاحب كتاب " شرح التصريف الملوكي " وابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) صاحب كتاب " الممتع " ، وكتاب " المقرب " والرضي (ت ٦٨٦ هـ) صاحب كتاب " الشافية " فقضية المصدر الصناعي ؛ إذ لم تشغل بال النحاة والصرفيين القدماء في بحثهم للمصدر وإشارتهم إليه جاءت متناثرة في كتبهم ، ولذا تعد هذه القضية من القضايا المستحدثة التي جدت بفعل الزمن وتطوره ، وقد اهتم المحدثون بدراستها وتحليل أمثلتها اهتماما ملحوظا .

والمصطلح متأخر في وضعه ، وقد شاع في استعمال المحدثين ، خصوصا في الكتب التعليمية ، وعدم وجود هذا المصطلح عند القدماء لا يعني انعدام صيغته وأمثلته ، فتلك كانت موجودة ، ولكنها كانت قليلة ، وقلتها ربما أدت إلى عدم عنايتهم واهتمامهم بالدراسة والتحليل والتصنيف ، كما لا يعني أنهم أهملوا تلك الصيغ من حيث التسمية والاصطلاح عليها .

لقد أطلق القدماء عددا من المصطلحات على ما يعرف بالمصدر الصناعي ، ولكن ليس من بينها هذا المصطلح ، فالخليل أطلق مصطلح " المصدر " على صيغة المصدر الصناعي وغيرها في قوله " اللصوصية والتلصص واللصوصة مصدر اللص " [١] .

ولم يصطلح سيبويه عليه بمصطلح ما ، وإن كان قد وردت عنده أمثلة مثل " الجبرية والتقدمية " [٢]،وأورد الفراء مصطلح المصدر [٣] ، وبه قال الأزهري[٤] ، وتابعه في ذلك ابن قتيبه [٥] ، وابن دستورية [٦] ، واستعمال ابن سيده مصطلح

---

(١) العين : ٨٥/٧ .

(٢) الكتاب : ٣١٦/٤ .

(٣) معاني القرآن : ١٣٧/٣ .

(٤) تهذيب اللغة : ٣٩٢/١٠ ، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، [د.ت] .

(٥) أدب الكاتب : ص ٢٤٦ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، القاهرة ١٩٦٣م .

(٦) تصحيح الفصيح : ٣٣٥/١ ، تحقيق د. عبد الله الجبورى ، بغداد ، ١٩٧٥م .

" النظائر " [١] ، واستعمال مصطلح " الاسم " [٢] ، وعبر عنه وليم رايت باســم " الكيفية " [٣] ، وأطلق برجشتراسر " اسم المعنى " [٤] .

وظهر عند الحملاوي [٥] ، في كتابه " شذا العرف " ، وقد جـاء صريحـا واضحا دون لبس أو تأويل . وظهور هذا المصطلح عند الحملاوي على هذا الحال ، لا يقطع بأوليته عنده ، فالأمر فيه شك وعدم يقين هناك من سبقه إلى استعماله ، ومما يرجع هذا ما أورده الحملاوي في قوله " يصاغ من اللفظ مصدر ، يقال له " المصدر الصناعي " وهو أن يزاد على اللفظة ياء مشددة وتاء التأنيث كالحريــة ، والوطنية ، والإنسانية ، والهمجية ، والمدنية " [٦] .

كما يلاحظ أن تعبيره بقوله " يقال له " يوحى بتردد المصطلح ، ومعرفتــه عند الآخرين ، على أنه لا يبعد أن يكون من ابتكاره هو ، ولكن أين ما يؤكد ذلك؟

إن الصيغة التي اصطلح عليها فيما بعد المصدر الصناعي ، كانت موجودة ، ووتوارد في المعاجم ، وكتب النحو واللغة ، وقد وردت في القرآن الكريــم [٧] ، ولكنها كانت قليلة في انتشارها ، محدودة في تواردها .

وقد وردت صيغة المصدر الصناعي في القرآن الكريم ، وفي قوله تعـــالى ﴿ **ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى** ﴾ [٨] ، كما وردت في الحديث النبوي ، مثـل :

---

(١) المخصص ١٢٧/١٤ ، المكتب التجاري ، بيروت ، [د. ت] .
(٢) الكليات : فصل الكاف ، ص ٧٥٢ ، تحقيق عدنان دروسية ، محمد المصري ، وزارة الثقافـــة ، دمشق ١٩٧٤م .
(٣) W. wright, A.Grammar of ten Arabic language 1/165 , combridg, 1981 .
(٤) برجشتراسر : التطور النحوي ، ص ٧٤ .
(٥) ولد الشيخ أحمد الحملاوي ١٨٥٦ م ، وتوفي في ٢٦ من يوليو ١٩٣٢م .
(٦) الحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ، ص ٧٣ ، مصطفى الحلبي ، القاهرة ١٩٦٨م .
(٧) يراد به ما ورد في الآية ٣٣ من سورة الأحزاب الآتي ذكرها بعد قليل .
(٨) سورة الأحزاب : الآية ٣٣ .

"إن الرهبانية لم تكتب علينا " [1] ، ومثل : " إنك امـــرؤ فيــك جاهليــة " [2] ، ووردت فيه : عصبية ، وعمية [3] وفي هذا ما يوحي بقدم الصيغة وبعدها الزمني أن الصيغة وردت عند الخليل وسماها مصــدراً ، وذلــك فــي قولــه : " اللصوصية والتلصص واللصوصة مصدر اللص " [4] ، ويلاحظ أن التسمية هنـــا شملت المصدر الصناعي والمصدر العام .

وعند سيبويه نجد أنه قد ذكر صيغة المصدر الصناعي ، وذلك حين تحدث عن الأمثلة التي تزاد فيها التاء ، ويقول "وكذلك : جبروت وملكوت ؛ لأنهما مـــن الملك والجبرية " [5] ، ويقول : " وكذلك : التقدمية ؛ لأنها من التقدم " [6] .

من حيث الصياغة ، فالمصدر الصناعي يصاغ من الاســم أو الصفــة + اللاحقة الصرفية " ياء النسبة + هاء التأنيث " .

أهمية اللاحقة ووظيفتها : إذا لحقت الصفة تصير مصدراً ، وإذا لحقت المصــدر تكون مؤكدة للمبالغة في المصدر .

الأفعال التي يؤتى منها : إذا كان المشتق مرتبطاً بفعله قبل دخول اللاحقـــة عليه ، ظل على صلته بالفعل قبل دخول اللاحقة عليه ، أما الاسم الجامد فيصـــير بعد دخول اللاحقة عليه مصدراً جارياً على فعل مقدر .

الصيغ التي يصاغ منها صيغة المصدر الصناعي : الفعولة والفعالة .

ومن خلال ما روي عن ابن سيده أنه استعمل مصطلح " النظائر " للمصدر الصناعي وإن كان يقول بوروده عند الأوائل ، وهو ما نجده إلا عند ابن ســيده . ويذكر أن هذا النظير يأتي على وجه النسب ، وهو سماعي غير مستعمل في لغــة

---

(1) ونسنك : المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٣١٢/٢ ، ليدن ١٩٣٦ م ، ١٩٦٩م .

(2) المرجع السابق ٣٩٤/١ .

(3) المرجع السابق ٢٣٦/٤ .

(4) الخليل : العين ٨٥/٧ .

(5) سيبويه : الكتاب ٣١٥/٤ - ٣١٦ .

(6) المصدر السابق ٣١٦/٤ .

العرب والتعبير عنه يكون بوسيط كما نبه على ذلك . وأبو البقاء الكفوي في معجمه الموسوم " بالكليات " يقول : " الكيفية " اسم لما يجاب به عن السؤال بكيف ؟ أخذ من كيف بإلحاق ياء النسب ، وتاء النقل من الوصفية إلى الاسمية بها [1] ، ويقول كذلك : " الكمية اسم يجاب به عن السؤال بكم ، بإلحاق ذلك أيضا [2] ، ولعل هذين القولين يوضحان ما يأتي :

[أ] *المصطلح* : حيث اصطلح على هذه الصيغة بالاسم ، في قوله : " الكيفية اسم " و " الكمية اسم " .

[ب] *الصياغة* : حيث يصاغ من الاسم + ياء النسبة كما سماها + التاء .

[ج] *وظيفة التاء* : حيث ذكر أنها للنقل من الوصفية إلى الاسمية .

والتهانوي يقول : " اعلم أن صيغ المصادر تستعمل إما في أصل النسبة ويسمى مصدرا ، أو في الهيئة الحاصلة للمتعلق ، معنوية ، كانت أو حسية كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة ، ويسمى الحاصل بالمصدر ، وتلك الهيئة إما للفاعل فقط في اللازم ، كالمتحركة والقائمية من الحركة والقيام أو للفاعل والمفعول ، وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم [3] ، فهذا النص يكشف عن عمق فهم التهانوي ، فهو يصنف ما أورده من أمثلة على النحو التالي:

[أ] إما في أصل النسبة أو في وصف الهيئة الحادثة .

[ب] هذه الهيئة إما للفاعل فقط تبا للفعل اللازم ، وإما للفاعل والمفعول تبعا للفعل المتعدي ، وهو تقسيم لم يتعرض للجامد الذي لا فعل له .

وقد أجمع اللغويون على اشتراك صيغة المصدر الصناعي في الخصائص الآتية :

---

(1)أبو البقاء : الكليات ، فصل الكاف ص ٧٥٢ .

(2) أبو البقاء : الكليات ، فصل الكاف ص ٧٥٢ .

(3) التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون ، ٢٢٣/٤ ، تحقيق د. لطفي عبد البديع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢م .

أ – من حيث الصياغة ،فقد تكون بإضافة " ياء النسبة + التاء " وقد تكون الصياغة من المصدر ، أو الصفة ، أو الجامد ، أو المشتق ، أو الأداة .

ب – من حيث وظيفة التاء ، فقد تكون للتأنيث [١] ، أو للتأكيد والمبالغة [٢] ، أو للنقل من الوصفية إلى الاسمية [٣] .

ج – من حيث الأفعال التي يصاغ منها : ما كان له فعل ، فهو على فعليته وما كان جامدا فهو مصدر يجري على فعل مقدر [٤] .

د – من حيث الصيغ ، فقد أورد القدماء صيغا تقابل المصدر الصناعي في الدلالة والمفهوم هي الفعولة والفعالة [٥] .

أعدت في مجمع اللغة العربية القاهرة دراسة اعتمد عليها المجمع في قراره بصحة استعمال المصادر الصناعية وكيفية صياغتها ، وقد نصف هذا القرار على ما يأتي " إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء " [٦] .

وهذه الدراسة التي قدمت إلى مجمع اللغة العربية أعدها الشيخ أحمد الأسكندري ونشرت في مجلة المجمع بعنوان " الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها " [٧] ، حيث عرض القضايا التي اتخذ فيها المجمع قراراته العلمية ، ومن هذه القضايا قضية " المصدر الصناعي [٨] ، حيث أوضح مدى افتقار أسماء الأجناس وشدة ضعفها في الدلالة على ما يمكن أن يقوم بها من الهيئات والأحوال التي لا تتناهى [٩] .

---

(١) ابن درستوية : تصحيح الفصيح ٣٩٧/١ .

(٢) المصدر السابق ٣٩٧/١ .

(٣) ابن درستوية : تصحيح الفصيح ٤٠٠/١ ، وأبو البقاء : الكليات ، فصل الكاف ٧٥٢ .

(٤) ابن درستويه : تصحيح الفصيح ٤٠١/١ .

(٥) الفراء : معاني القرآن ١٣٧/٣ ، ابن السكيت : إصلح المنطق ص ١١٠ .

(٦) مجلة المجمع : ٣٥/١ ، ٣١٥ .

(٧) الأسكندري : مجلة المجمع ١٧٧/١ – ٢٦٨ .

(٨) المرج السابق ٢١١/١ – ٢١٥ .

(٩) المرجع السابق : ٢١١/١ .

وقد أوضح ذلك بقوله : " إذا أريد التعبير عن هذه الأحوال بلفظ الجنس فقط ، بلا ضميمة أخرى تشير إلى إرادة شيء آخر غير مطلق الحدث ، أو ذات العين ، تخلف التعبير أحيانا عن إفادة المعنى الزائد على مطلق الحقيقة " (1) .

فهو يوضح الغرض من بناء صيغة جديدة تدل على معنى إضافة ، وذلك عن طريق " ضميمة " إلى اسم الحدث ، أو ذات العين ، وهو المعنى هو "التعبير عن هذه الهيئات والأحوال الدقيقة التي تطيف بحقائق الأجناس " (2) ، وبفهم من هذا أن وظيفة الصيغة هي استغراق المعنى لجميع الأجناس وما يتعلق به من الخصائص والسمات التي يشتمل عليها الشيء .

وبمتابعة النظر في هذه الدراسة نجد أن الباحث تتبع صياغة المصدر الصناعي عند القدماء ، حدد مدلوله في استعمالاتهم ، وقد انتهى في دراسته إلى أن العرب لم يعرفوا المصدر الصناعي إلا بعد مزاولة العلوم وصدر إسلامها الاستقصاء والتغلغل في البحث وكانوا إذا أعوزهم التعبير عن حال تتعلق بأي اسم كان ، عبروا بوسائط أخرى غير هذا الاسم ، ولما زاولوا العلوم وتعمقوا في البحث ، اضطروا إلى وضع صيغة تدل في جميتها على معنى زائد على اسم الجنس ، مصدرا كان أو غير مصدر ، فوجدوا صيغة النسب بالياء إلى اسم الجنس كفيلة بهذا ، وهي تدل على الحال الزائدة عن أصل الحقيقة ؛ لأن النسبة ربط بين المنسوب إليه في الجملة والتخصيص الدقيق تفيده القرائن ، وإذا كان النسب بالياء يجعل المنسوب في قوة المشتق ، وهم يريدون المعنى المصدري ، أو المعنى الحاصل بالمصدر ، أضافوا إلى ياء النسب تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ليتمحص اللفظ لمعنى المصدر " (3) .

من خلال النص السابق يتضح أنه يذكر السبب في إضافة ياء النسب ، وأوضح أن هذه الياء تربط بين المنسوب والمنسوب إليه ، كما تحقق الدلالة على

(1) المرجع السابق : 1/211 .

(2) المرجع السابق : 1/211 .

(3) الاسكندري : مجلة المجمع 1/212 .

معنى زائد على أصل الحقيقة ، أما التاء التي أضيفت إلى الياء وأفادت النقل من الوصفية إلى الاسمية ، فهي قرينة تفيد التخصيص الدقيق ، وهذا المعنى الدقيق هو المعنى المصدري ، أو المعنى الحاصل بالمصدر ، فكأن التاء هي التي حققت المصدرية في الصيغة التي تلحق بها .

وضرورة التعبير الدقيق عن المفاهيم والاتجاهات والمذاهب جعلت كلمات كثيرة تتكون بصيغة المصدر الصناعي في إطار ازدهار الحضارة الإسلامية ، منها الكيفية ، والهوية ، والماهية ، والخصوصية ، واللصوصية ، والفروسية [1] ، ولهذا الضرب من المصادر أهمية كبيرة في الدلالة على الاتجاهات والمذاهب وهو أمر لم يكن موجودا في الجاهلية وصدر الإسلام " [2] .

المصدر الصناعي " المصدر المختوم بالنهاية " ية " [3] ، والصيغة تتكون من ياء النسب + تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية في نهاية الكلمة [4] ، ويلاحظ أنه يتفق في قوله مع ما قال به المجمع .

تدل الصيغة على مجموعات المفاهيم التالية [5] :

[أ] المذاهب والنظم والاتجاهات ،مثل:الفردية ،الفوضوية ، الرأسمالية ، الاشتراكية ، الجماعية ، الإقطاعية ، العنصرية ، النقابية ، الملكية ، الجمهورية ، التصويرية ، الحتمية ، الثنائية .

[ب] المعنويات : المسئولية ، الملكية ، الحرية ، النوعية ، الكمية .

[ج] الظواهر الطبيعية وخصائص المادة : الفلورية ، الكهربية ، الفسفورية ، المعكوسية ، المضغوطية ، المحدودية ، المطروقية ، المصاصية ، الانضغاطي ، التوصيلية .

---

(1) د. محمود حجازي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ٥٨ .

(2) المرجع السابق ص ٥٧ .

(3)المرجع السابق ص ٥٧ .

(4)المرجع السابق ص ٥٧ .

(5) د. محمود حجازي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ٥٨ .

[د] أسماء الأمراض : الاستشحامية ، اللقاحية ، الببغائية ، الصرفية .

[هـ] التعبير عن الجمع : البشرية ، القسيسية . "

[و] أسماء العلوم : المغناطيسية ، الكهربية .

وقد أمكن إلحاقها بأنواع شتى من المفردات والتراكيب [1] ، بذكر أبنية للمصدر الصناعي عناصرها التي تتكون منها ، على النحو التالي [2] :

أ - اسم جامد + ية : عنصرية ، فردية ، مادية ، نوعية ، كمية ، حولية .

ب - مصدرية + ية : إقطاعية ، اشتراكية ، تسلطية ، تصورية ، انضغاطية ، توصيلية .

ج - صفة + ية : حرية ، صفراوية .

د - اسم فاعل + يه : فاعلية ، عاطفية ، جاذبية ، قابلية .

هـ - اسم مفعول + ية : مسئولية ، منقولية ، معكوسية ، مضغوطية ، ممدودية .

و - اسم جمع + ية : جمهورية ، قومية ، جنسية ، شعبية .

ز - كلمة مركبة + ية : رأسمالية .

ح - كلمة دخيلة + ية : ديناميكية ، كلاسيكية ، مغناطيسية ، فسفورية .

ط - صيغة مبالغة + ية : حساسية .

ومما ذكره الدكتور حجازي في إطار حديثه عن قضية المصدر الصناعي اتساع دائرة استعماله ، ودور مجمع اللغة العربية في تشجيع استعمال هذه الصيغة يقول : " اتسع مجال الإفادة من المصدر الصناعي ، فاعتمد مجمع اللغة العربي على هذه الصيغة اعتمادا كبيرا لتكوين مصطلحات تعبر عن مفاهيم كثيرة تطلبها العلم الحديث " [3] .

---

(1) د. محمود حجازي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ٥٩ .

(2) المرجع السابق : ص ٥٩ .

(3) د. محمود حجازي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص ٥٨ .

ذكر الدكتور على أبو المكارم في كتابه " القواعد الصرفية "يقول : " في اللغة كلمات جامدة لا مصادر لها ، ولا يمكن تشقيقها لاستعمالها في دلالات مختلفة ، وقد ابتكر الصرفيون وسيلة لتحويل هذه الأسماء الجامدة إلى مصادر ، بحيث يمكن استخلاص مشتقات مختلفة منها للوفاء بحاجة المجتمع اللغوية،ووسيلة استخلاص المصدر الصناعي هي : زيادة ياء مشددة وتاء تأنيث في آخر الكلمة ، مثل : وطنية ، قومية ، إنسانية ، عربية ، وحشية ، همجية ، حرية [1] .

من خلال هذا النص يتبين أنه يشير إلى وجود ألفاظ في اللغة لا مصادر لها ، وتحتاج إلى وسيلة تيسر لها اكتساب دلالات لغوية مختلفة ، وهذهالوسيلة هي ابتكار صيغة جديدة - قصد المصدر الصناعي - بصياغة جديدة تكون بإلحاق " ياء مشددة + تاء تأنيث " .

ويلاحظ أن الدكتور أبو المكارم وافق الشيخ الحملاوي في القول بالياء المشددة وتاء التأنيث وخالف من ذهب إلى أن هذه التاء للنقل من الاسمية إلى الوطنية .

وتأتي أهمية هذه الدراسة من جانب ملاحظته لبعض صيغ المصدر الصناعي ونقده لاستعمال هذه الصيغ ،يقول " ومادام القصد من المصدر الصناعي هو الوصول إلى صيغة مصدرية من أسماء جامدة ، فإنه لا ينبغي وفقا لذلك إلحاق الزيادة الخاصة بالمصدر الصناعي بالمصادرُ الموجودة بالفعل في اللغة لفقدانها لغايتها ، ولذلك فإن استعمال المعاصرين بإسراف هذا الأسلوب يوقعهم في الخطأ ، حيث تجري على أقلامهم كلمات مثل : تقدمية ، هجومية ، دفاعية ، قتالية ، نضالية ، وغير هذه الكلمات كثير ، مع أن كل كلمة منها مصدر بذاتها دون حاجة إلى الزيادة الخاصة بالمصدر الصناعي " [2] .

يلاحظ من خلال هذا النص أن الدكتور أبو المكارم يرى أنه مادام اللفظ دالا على المصدر فلا حاجة لإضافة اللواحق الدالة على المصدر الصناعي ، أما

---

(1) د. على أبو المكارم : القواعد الصرفية ، ص ٦٠ .

(2) د. على أبو المكارم : القواعد الصرفية ، ص ٦١ .

إذا كان غير دال على المصدر ،فحينئذ تضاف اللاحقة الدالة على المصدر الصناعي ، وهذا ما أكده في نقده،وتخطئته لمثال-: تقدمية ، المكون من : تقدم + اللاحقة ، فهو يرى أن " تقدم مصدر بذاته دون حاجة إلى الزيادة الخاصة بالمصدر الصناعي " (1) .

تم بحمد الله وحوله وقوته

(1) المرجع السابق : ص61 .

الخاتمة

وبعد . . ،

فهذا اللون من قواعد التصريف الموسعة المفصلة في مستوى المفردات والاستعمال العربي قدمناه على هذا النحو لما اتسم به التصريف منذ نشأته باندراجه في مباحث النحو من ناحية ، ولتأخر عهد التصنيف فيه عن العلوم العربية ، ولقلة مصنفاته سواء أكان ذلك في أول عهد التأليف في العلوم العربية أم في الوقت الحاضر الذي مثل البحث في التصريف فيه مباحث محدودة في الدراسات اللغوية .

كما قدمنا التصنيف على هذا النحو لطبيعة التدريس في كلية دار العلوم التي تختص علم التصريف بأهمية ومساحة قد تفوق قدر الاهتمام بتخصص علم اللغة ، كما اننا في هذه المرحلة لا نعدُ طلاباً أو معلمين وحسب .

وإنما نعد أيضاً باحثين وإخصائيين في الدراسات العربية ، وتوافقاً مع ما يدعو إليه السيد رئيس الجمهورية والدكتور وزير التعليم العالي في كل محفل علمي أو ثقافي ، واستجابةً للرأي الذي أبداه الدكتور مفيد شهاب في ترأسه لمجلس جامعة المنيا في أغسطس ١٩٩٩م ، حين قال إنه على الأستاذ الجامعي أن يتطور في تخصصه من تلقاء نفسه لا أن ينتظر من أي هيئة أن توجهه إلى التطوير .

ثبت المصادر والمراجع

قائمة بأسماء المصادر والمراجع

أولاً : الكتب المطبوعة :

[١] أبنية الصرف في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي .

[٢] أدب الكاتب : لابن قتيبة ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ١٩٦٣م .

[٣] ارتشاف الضرب : لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. مصطفى النماس .

[٤] أسباب النزول : للنيسابوري ، طبعة الحلبي ١٣٨٨هـ ، ١٩٦٨م .

[٥] الأسس اللغوية لعلم المصطلح : د. محمود فهمي حجازي ، مكتبة غريب ، الفجالة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٣م .

[٦] الأسماء العربية في التصريف : د. السيد محمد عبد المقصود .

[٧] أشتات مجتمعات في اللغة والأدب : لعباس محمود العقاد ، ط٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، [د. ت] .

[٨] الأشباه والنظائر : للسيوطي ، حيدر آباد ، ١٣١٦ هـ .

[٩] إصلاح المنطق : لابن السكيت .

[١٠] الأصول : لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، بيروت .

[١١] إعراب ثلاثين سورة من القرآن : لابن خالويه ، دار الكتب المصرية ، ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١م .

[١٢] الأمالي الشجرية : حيدر آباد ، ١٣٤٩ هـ .

[١٣] الإنصاف في مسائل الخلاف : لابن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت .

[١٤] الإيضاح في علل النحو : للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٧٣م .

[١٥] البحر المحيط،لأبي حيان الأندلسي : مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ .

[١٦] البسيط في شرح جمل الزجاجي : لابن أبي الربيع ، تحقيق د. عياد بن عيد البثيثي ، بيروت ، ١٩٨٦ م .

[١٧] البيان في غريب إعراب القرآن : للأنباري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٩م .

[١٨] تصريف الأسماء : محمد الطنطاوي .

[١٩] تصريف الأسماء والأفعال : د. فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٨م .

[٢٠] تصحيح الفصيح : لابن درستويه ، تحقيق عبد الله الجبوري ، بغداد ، ١٩٧٥م .

[٢١] التطور اللغوي : براجشتراسر ، طبعة مصورة عن طبعة ١٩٢٩ م ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١م .

[٢٢] تهذيب اللغة : للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق بد السلام هارون ، ومراجعة محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٤م .

[٢٣] جامع الدروس العربية : مصطفى الغلاييني .

[٢٤] الجمل في النحو: الزجاجي ، تحقيق علي توفيق الحمد ، بيروت ، ١٩٦٨م.

[٢٥] حاشية الخضري على الألفية ، مطبعة إحياء الكتب ، بيروت .

[٢٦] حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .

[٢٧] الحجة في القراءات السبع : لابن خالويه ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، ط٢ ، دار الشروق ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٧٣م .

[٢٨]خزانة الأدب : للبغدادي .

[٢٩]الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، طبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٥٥م .

[٣٠]دروس في شروح الألفية : د. عبد الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ م .

[٣١]دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

[٣٢]دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : د. لطيفة النجار ، ط١ ، دار البشير ، عمان ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤م .

[٣٣]دور وسائل الإعلام في التنمية اللغوية : د. محمود فهمي حجازي ، الملتقى العربي ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، الكتاب الأول .

[٣٤]ديوان الراعي النميري ، تحقيق هلال ناجي ، و د. نوري حمودي القيبني ، مطبوعات المجمع العلمي ، العراق ، ١٩٨٠م .

[٣٥]ديوان الأدب : الفارابي ، تحقيق د. أحمد مختار عمر ، القاهرة ، ١٩٧٤م .

[٣٦]ديوان حسان بن ثابت ، المطبعة الرحمانية بمصر ، ١٩٢٦ م .

[٣٧]ديوان رؤبة بن العجاج بعناية وليم بن الورد ، ليبسك ، ١٩٠٣ م .

[٣٨]ديوان الأخطل ، تحقيق أنطوان صالحاني ، بيروت ، ١٨٩١م .

[٣٩]ديوان النابغة ، مطبعة الهلال بمصر ١٩١١م .

[٤٠]رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي ، تحقيق أحمد الخراط ، دمشق ، ١٩٧٥م .

[٤١]الزمن في النحو العربي : د. كمال إبراهيم بدري ، دار أمية للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ .

[٤٢] شذى العرف في فن الصرف : الشيخ أحمد الحملاوي ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٨م .

[٤٣]شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

[٤٤]شرح شافية ابن الحاجي : رضي الدين الاستراباذي .

[٤٥]شرح أبيات سيبويه : للسيرافي ، تحقيق محمد على الريح هاشم ، الفجالة الجديدة ، ١٣٩٤ هـ ، ١٩٩٤م .

[٤٦]شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهري ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، [د. ت] .

[٤٧]شرح قصيدة بانت سعاد : لابن هشام ، مطبعة الحلبي ، ١٣٤٥هـ .

[٤٨] شرح شذور الذهب : لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، [د. ت] .

[٤٩]شرح صحيح مسلم : للإمام النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

[٥٠] شرح ألفية ابن معطي : عبد العزيز بن جمعه الموصلي ، تحقيق علي موسى الشوملي ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥م .

[٥١]شرح المفصل : لابن يعيش .

[٥٢]الصاحبي في فقه اللغة : لابن فارس ، تحقيق مصطفى الشويمي ، بيروت ، ١٩٦٣م .

[٥٣]الصرف والنظام اللغوي:حسن قراقيش ، ط٦ ، المكتبة التجارية ، ١٩٥٣م.

[٥٤]صور تأليف الكلام عند ابن هشام : د. محمود أحمد نحلة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م .

[٥٥]صيغة فعال في كلام العرب وأحكامها عند النحاة : د. أحمد عبد المنعم الرصد ، ط١ ، ١٩٨٩م .

[٥٦]صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم : د. على أحمد طلب .

[٥٧]الضياء في تصريف الأسماء : د. مصطفى أحمد النماس .

[٥٨]الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : يحيى بن حمزة العلوي ، طبعة المختلف بإشراف سيد المرصفي ، ١٣٢٢ هـ ، ١٩١٤م .

[٥٩]ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية . ١٩٨٥م .

[٦٠]ظاهرة التخفيف في النحو العربي : د. أحمد عفيفي ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة . ١٩٩٥م .

[٦١]العلاقة بين الفعل وحرف الجر ، دراسة في أساس البلاغة للزمخشري : د. نادية رمضان النجار ، ط١ ، ٢٠٠٠م ، الدار المصرية بالإسكندرية .

[٦٢]العين : للخليل بن أحمد ، بغداد .

[٦٣]فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محب الدين الخطيب ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة السلفية بالقاهرة .

[٦٤]الفروق في اللغة: لأبي هلال العسكري ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٧م .

[٦٥]الفعل زمانه وأبنيته : د. إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٨٦م .

[٦٦]الفيصل في ألوان الجموع : عباس أبو السعود ، طبعة دار المعارف ، القاهرة .

[٦٧]القواعد الصرفية : د. علي أبو المكارم .

[٦٨]كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ابن السيد البطليوس ، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٥م.

[٦٩] الكتاب : سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبعة بيروت .

[٧٠] كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي ، تحقيق د. لطفى عبد البديع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م .

[٧١] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، [د. ت] .

[٧٢] الكليات : تحقيق عدنان دروسيه ، ومحمد المصري ، وزارة الثقافة بدمشق ، ١٩٧٤م .

[٧٣] لسان العرب : ابن منظور ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨م .

[٧٤] اللسانيات العامة والقضايا العربية : مصطفى بركات ، الدار الثقافية للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

[٧٥] اللغة العربية كائن حي : جورجي زيدان .

[٧٦] اللغة العربية مبناها ومعناها : د. تمام حسان ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٩ م .

[٧٧] المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم : د. سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .

[٧٨] مجاز القرآن : لأبي عبيده ، تحقيق فؤاد سزكين ، طبعة الخانجي ، القاهرة ، [د. ت] .

[٧٩] مجالس الثعلب ، تحقيق عبد السلام ، هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، ١٩٦٠ م .

[٨٠] المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها : محمد الأنطاكي ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧١م .

[٨١] المخصص : لابن سيده ، المكتب التجاري ، بيروت ، [د . ت] .

[٨٢] المذكر والمؤنث : لابن الأنباري ، تحقيق د. طارق الجنابى ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٦ م .

[٨٣] المصدر الصناعي في الصحافة المصرية : د. عزه عبد الفتاح ، مجلة علوم اللغة ، م٢ ، ع ٢ .

[٨٤] المصدر الصناعي في العربية : دارسة صرفية ودلالية من خلال مؤلفات الكندي والفارابي وابن سينا ، دار غريب ، القاهرة ، [د. ت] .

[٨٥] المصطلح النحوي : عوض أحمد القوزي .

[٨٦] معاني القرآن وإعرابه : للزجاج ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ،منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٧٣م .

[٨٧] معاني القرآن للفراء : تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد على النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٥م .

[٨٨] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

[٨٩] المغني في علم الصرف : عبد الحميد مصطفى السيد .

[٩٠] المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢م .

[٩١] المفردات في غريب القرآن : الراغب الأصفهاني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، [د . ت] .

[٩٢] المقتضب : للمبرد ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، ط٢ ، ١٣٩٩ هـ .

[٩٣] المقرب : لابن عصفور ، تحقيق عبد الستار الجواري ، و د. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط١ ، ١٩٧١م .

[٩٤] من سعة العربية : د. إبراهيم السامرائي ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤م .

[٩٥] نتائج الفكر في النحو : السهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، القاهرة ، ١٩٨٤م .

[٩٦] النحو الوافي : للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٣م .

[٩٧] نظرية التبعية في التحليل النحوي : د. سعيد حسن بحيري ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط١ ، ١٩٨٨م .

[٩٨] همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي .

ثانياً : الدوريات :

[٩٩] مجلة مجمع اللغة العربية : الأعداد ١ ، ٣٣ ، ٦٢ .

[١٠٠] مجلة علوم اللغة : م٢ ع ١ .

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

[١٠١] **W. write, A.Grammar of ten Arabic Language, Compridg, 1981 .**

الفهرست

الفهرست

كتب للمؤلف - نشر دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية

[١] المؤثرات الإيقاعية في لغة الشعر .

[٢] العربية والوظائف النحوية ، دراسة في اتساع النظام والأساليب .

[٣] منهج السيوطي النحوي ، دراسة في المطالع .

[٤] العربية والتطبيقات العروضية .

[٥] القيمة الوظيفية للصوائت ، دراسة لغوية مقارنة .

[٦] النحو والفكر والإبداع ، دراسة في تفكيك النص وتوثيقه .

[٧] العربية والفكر النحوي ، دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية .

[٨] لسان عربي ونظام نحوي .

[٩] من أصول التحويل في نحو العربية .

[١٠] المنظومة النحوية دراسة تحليلية .

[١١] وظيفة التاء في النظم والرسم والبناء .

[١٢] النظم والمجتمع ، دراسة في اللغة والقواعد والأوزان .

[١٣] في التحليل العروضي لأبنية اللغة وتراكيبها .

[١٤] التوليد العروضي ، بحث في قدرة العربية وكفاءة الأوزان .

[١٥] القيمة الحضارية للعقلية العربية في قوانين التوليد العروضي .

[١٦] اللحن والإيقاع ، دراسة في تطور لغة الشعر وموسيقاه .

[١٧] متانة النسج وجمال التركيب ، بحث في قيمة الأسلوب الشعري .

[١٨] عناصر الإيقاع اللغوية ، المظاهر والوظائف والمستويات .

[١٩] دراسة متقدمة في علم العروض .

[٢٠] دور أنظمة التحليل اللغوي في درس عروض العربية المعاصر وإيقاعها .

[٢١] المدخل إلى علم الصرف على ضوء دراسة اللغة والنحو - الجـــزء الأول [متطلبات التحليل في النظام الصرفي] .

[٢٢] خصائص الأفعال وما شابهها من الأسماء .

[٢٣] الفصائل الصرفية ، النسب والتصغير وتوكيد الفعل والعدد .

[٢٤] الاشتقاق والمشتقات .

[٢٥] الإعلال والأسماء المعتلة .

[٢٦] الإبدال والقلب المكاني وفصيلة الجنس .

[٢٧] علاقة خصائص الأفعال بتصنيف المصادر وتقاسيمها .